الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية

وأثرها على الأمن القومي العربي

الدكتور
ارشد مزاحم مجبل الغريري



تقديم الأستاذ الدكتور
حميد مجيد هدّو
(مؤرخ وكاتب)

مركز الكتاب الأكاديمي

الاتفاقيات الأمنية و العسكرية العربية الأمريكية

و أثرها على الأمن القومي العربي

الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية الأمريكية
وأثرها على الأمن القومي العربي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة العربية الأولى 2013

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2012/12/4511

327.56073
الغريري،إرشد مزاحم
الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية الأمريكية/ إرشد مزاحم
الغريري._ عمان: مركز الكتاب الاكاديمي،2012
( )ص
ر.إ.:2012/12/4511
الواصفات:/العلاقات الدولية//البلدان العربية//الولايات المتحدة

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ISBN 978-9957-35-054-3 (ردمك)

Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.

مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER



عمان- شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 064619511 ص. ب 1061 عمان 11732 الأردن
E-mail:Abc.safi@yahoo.com/A.b.center@hotmial.com

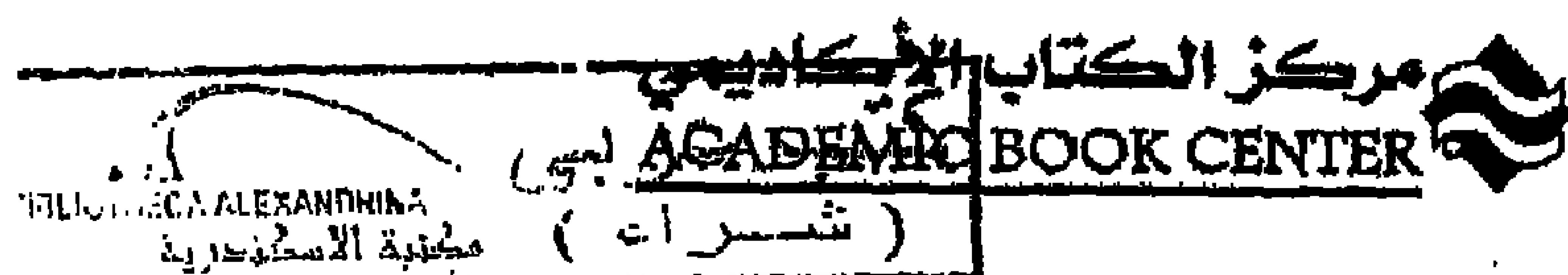
الاتفاقيات الأمنية و العسكرية
العربية الأمريكية
و أثرها على الأمن القومي العربي

الدكتور

ارشد مزاحم مجبل الغريري

تقديم الأستاذ الدكتور

حميد مجيد هدو



رقم التسجيل ١١٢٩٠٦

المحتويات

الشكر والأمتنان

الحمد لله حمد الشاكرين، حمداً يليق بجلال رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق وخاتم الأنبياء محمد النبي وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى الهم وصحبهم أجمعين.

يسعدني وقد انتهيت بفضل الله ورعايته من أعداد رسالتي، إن أقول كلمة حق في هذا المقام بحق أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حميد شهاب احمد أستاذ العلوم السياسية الذي مهما صغت من عبارات الشكر والثناء فلن أوفيه حقه، وستظل رسالتي مدينه له بالفضل بعد التوفيق الله، الذي شرفني بالإشراف على هذه الرسالة التي تسمو وتتشرف بهذا الاسم الكبير، والذي وجدته أستاذاً في مدرستين عظيمتين هما مدرسة العلم الواسع، ومدرسة الأخلاق الفاضلة، بما يتحلى من رحابة صدر وخلق نبيل، سائلا المولى عز وجل أن يطيل في عمره، ويحفظه، وان تظل الأجيال تنهل من علمه وتقدي بحلمه وتواضعه، فقد نهلت من وافر علمه وتوجيهاته القيمة، التي لولاها لما كان لهذه الرسالة أن تخرج بهذه الصورة.

كما يسعدني إن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور عماد جاد أستاذ العلوم السياسية الذي شرفني بالموافقة على المشاركة في مناقشة الرسالة والحكم عليها رغم مشاغلة الكثيرة والمتعددة، ولاشك أن ملاحظات سيادته وتوجيهاته ستترك أثراً إيجابياً على هذه الدراسة، وسوف تثريها فجراه الله خير الجزاء وجعله ذخراً للعلم وأهله.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للعالمة الجليلة وفارسة السياسة صاحبة الخلق الرفيع الأستاذة الدكتورة نورهان الشيخ حيث لها من جزيل الشكر والامتنان لتحملها مشقة قراءة الرسالة ولقبولها المشاركة في مناقشتها وإثرائها بملاحظاتها القيمة رغم مشاغلها والتزاماتها المتعددة، فجزاءها الله خير الجزاء. كما أن الشكر موصول إلى راعي العلم والعلماء الأستاذ الدكتور احمد يوسف احمد مدير المعهد

والأستاذة الدكتورة نيفين مسعد والى جميع موظفي والعاملين في هذه المؤسسة الشامخة.

كما أنـي أوجـه الشـكر إلى كـل مـن وقـف معـي في كتابـة هـذه الرسـالة وأخـص بالـذكر، مـن أرض الرافـدين (العـراق) خـالي العزيـز الـدكتور حميـد مجيـد هدو،الدكتور قطـران عباس مجبل الغريـري، أخـي الـدكتور علـي مـزاحم الغريـري، الأخ منـذر جبـار نمـر، الـدكتور ضـياء فخـري القيسـي، الأخ حسـام حميـد شـهاب، الـدكتور عصـام اسـعد محسـن، الـدكتور غـازي كـريم الغريـري، الأخ العزيـز بهـاء العنـزي. ومـن ارض الشـهداء أرض الغـوالي (الجزائـر) الـدكتورة الغاليـة سـهام عبـد القادر دوخة، ومن أرض الأنبياء (فلسطين) الدكتور مهند عزات حوشية، والدكتور محمود ابو معاذ، والفنان أحمد ناصيف.

تقديم

لاشك ولاريب أن جميع الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي تعقدها الدول الكبرى مع الدول الصغيرة أو الضعيفة تهدف من ورائها ضمان مصالح تلك الدول (اعني الدول الكبرى).

ولهذا يقف الباحث والمحلل امام تلك الاتفاقيات موقف الحذر المتأمل.... يدرس ويحلل حتى يخرج بنتائج صائبة ودقيقة تتسم بالتحليل العميق والرؤية الهادفة. وكان هذا هو السبيل الذي سلكه الباحث الشاب أرشد مزاحم في بحثه الذي عرض فيه الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية وأثرها على الأمن القومي العربي واتخذ من العراق أنموذجاً للدراسة.

فبعد إحتلال العراق سنة 2003م، وتأليف حكومة عراقية في ظل الاحتلال الأمريكي حدثت تطورات كثيرة في رسم السياسة العامة للعراق بكل ابعادها الداخلية والخارجية، وكان الأمر بيد المحتل وليس بيد العراقيين حتى إذا ما تركز الاحتلال وتجذر في الأعماق وأصبح سيد الموقف وصاحب السلطة الفعلية وأصبحت إدارة الدولة بيده. وهذا الحال استمر لسنوات حتى ضج الشعب العراقي وقواه الوطنية إلى المطالبة بالاستقلال الناجز والهيمنة على كل مرافق وإبعاد المحتل عن كل ما ليس له علاقة به.

وقسم من المسؤولين اجتهدوا اجتهادات بعضها تصب في مصلحة الوطن والمواطن وأكثرها على العكس مما حدا بعدد من الساسة العراقيين إلى الوقوف ضدها والحيلولة دون تنفيذها.

وهذه الرؤى والاجتهادات تؤكد على عقد اتفاقيات متعددة مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وخروج القوات الأجنبية (الأمريكية) من البلاد، وتسليم كافة السلطات إلى الحكومة العراقية. وفعلاً تم ذلك وعقدت الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد، كانت كفة الرجحان فيها للولايات المتحدة الأمريكية والفتات كان من حصة العراق.

من الطبيعي أن الدول الكبرى عندما تعقد الاتفاقيات تضع مصالحها في المقدمة وتضمن الفائدة من طرف واحد ويكون الخاسر في الأغلب الأعم هو الطرف الضعيف والشواهد كثيرة.

نعود إلى موضوع الاتفاقية الأمريكية العراقية في المجال العسكري والأمني الموقعة في ظل الاحتلال العسكري للعراق نهاية سنة 2008م. ماهي بنودها؟ وما الهدف منها؟ وماهي النتائج المتوخاة من عقدها؟ وماذا جنى العراق منها؟ وهل كانت الظروف مؤاتية لعقدها؟ كل ذلك يجيب عنها الباحث في كتابه وبمنهجية علمية أكاديمية.

ولم يكتف الباحث بذلك بل مهد لبحثه دراسة مقتضبة في أهمية الشرق الأوسط في رسم السياسة الدفاعية وضمان المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي يجب أن تلعبه تلك السياسة في المنطقة، وبحث أيضاً تاريخ التوجه الأمريكي نحو المنطقة والتغلغل في والهيمنة على بعض بلدان المنطقة، ومن ثم فرض السيطرة تحت مسميات وواجهات مختلفة والمحصلة استغلال أراضي تلك الدول وخيراتها وإجبارها على الخضوع لكل المخططات الأمريكية والسير في فلك القطب الأمريكي، وهذا فسح المجال أكثر للولايات المتحدة الأمريكية حين أصبحت قطباً أحادياً بعد تفتيت الاتحاد السوفيتي، وانهيار المعسكر الشيوعي في العالم. ومن ثم عرض لنا الوجود العسكري الأمريكي في الدول العربية، وحاول جاهداً تحليل الاتفاقيات الأمنية العسكرية الأمريكية العربية. ومن ثم قارن الباحث ما بين الاتفاقية الأمريكية - العراقية محلياً ودولياً (أي اتفاقيات العراق السالفة، واتفاقيات الولايات المتحدة الأمريكية المتماثلة مع دول العالم).

وأخيراً استقر رأي الباحث على أن التواجد العسكري الأجنبي وبالأخص الأمريكي في الدول العربية كان يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اضر بالمصالح العربية من خلال عرض تأثيرات ذلك الوجود على دول وشعوب الوطن العربي.

وهذا ما عرض له الباحث وعبر عن قناعته ووجهة نظره في موضوع الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي تمحور البحث عليها وقد بذل جهداً مشكوراً في ذلك.

سدد الله على الحق خطاه، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الأستاذ الدكتور

حميد مجيد هدو

مؤرخ وكاتب

المقدمـــــة

تحتل اتفاقيات المساعدات الأمريكية مع الدول النامية مكاناً بارزاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عقدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المعاهدات مع البلدان العربية في فترات تتسم بسيطرة العناصر المتعاونة معها على ناصية الحكم، كنظام الحكم في العراق ما قبل ثورة الرابع عشر من تموز – يوليو سنة 1958م، ونظام الحكم في الجهورية الليبية قبل ثورة الفاتح سنة 1969م، وأنظمة الحكم الحالية في العديد من البلدان العربية وخاصة الخليجية منها.

كما أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدات واتفاقيات عديدة مع دول العالم على رأسهم اليابان وكورية الجنوبية وألمانيا الاتحادية.

ومن الجدير بالذكر انه ترتب على هذه الاتفاقيات إنشاء قواعد عسكرية أمريكية دائمة في هذه البلدان. الأمر الذي يشكل خطراً على مواطني تلك الدول وبالأخص الخليجيين منهم. لأن هذه القواعد تحتوي على أسلحة فتاكة. وقد باتت خطورة هذه القواعد في النزاع القائم حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، حيث أطلقت الحكومة الإيرانية العديد من التهديدات بضرب القواعد الأمريكية في دول الخليج إذا ما اعتدت عليها الأخيرة.

ومن منا يمكن أن ينسى دور هذه القواعد في الحرب الخليجية الثانية والثالثة، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد العراق من قاعدتها في قطر ودخلت العراق من قواعدها في الكويت. ولا زالت تستخدم هذه القواعد للتهديد.

كما حولت هذه القواعد الخليج العربي إلى بحيرة أمريكية تجول وسطه الأساطيل الأمريكية.الأمر الذي حول هذه البلدان إلى توابع تتصرف بها الولايات المتحدة الأمريكية على هواها ووفقاً لمصالحها وفي مقدمتها المصالح النفطية.

إما ما جرى في العراق من احتلال أمريكي وإسقاط نظامه السياسي، كان له تداعيات ليس على العراق فحسب وإنما على دول الجوار والإقليم أيضاً. لما كان يمثله

أو سيستمر في تمثيله من ثقل ووزن استراتيجي في المنطقة، لما يمتلكه من مقومات في مقدمتها النفط، حيث تجعله احتياطاته النفطية المؤكدة الدولة النفطية الثانية في العالم.

وبدون أدنى شك أن للولايات المتحدة الأمريكية أهداف وغايات من مجيئها إلى المنطقة بهذا الشكل العسكري المسلح واحتلالها للعراق، وهذه الأهداف منها ما هو المعلن، ومنا ما هو المستتر، ومن أهمها إخراج العراق من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلى الأقل لفترة ليست قصيرة من الزمن.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال احتلالها للعراق تريد رسم خريطة المنطقة بما يخدم مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل. وكل هذه يجعل نوعاً من العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً في ظل إدارة الرئيس السابق بوش الابن صياغة هذه العلاقة على ضوء اتفاقية إستراتيجية تبرمها مع العراق في ظل حكومة المالكي، والتي بموجبها سيكون لها موطئ قدم في العراق.

إشكالية الدراسة:

شهدت المنطقة العربية خلال العقود الماضية توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وصار من اللازم دراسة هذه الحالة.

أسئلة الدراسة:

1) ما هي الدول العربية التي وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات.

2) ما هي الدوافع لإبرام هذه الاتفاقيات.

3) ما هو مضمون هذه الاتفاقيات.

4) ما هي تداعيات هذه الاتفاقيات على الأمن القومي العربي.

منهجية الدراسة:

سنستخدم في دراستنا هذه المنهج القانوني والمنهج المقارن والمنهج التحليل النظمي.

الدراسات السابقة:

بصفة عامة لا يمكن القول أن هناك دراسات سابقة تناولت الموضوع بكل إبعاده وبشكل مباشر، لكن هنالك بعض من الدراسات تناولت الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي في فترات زمنية متباينة.

وبالرغم من إتمام هذا العمل المتواضع ولله الحمد، لكننا واجهنا صعوبة بالغة في جمع مصادر هذه الأطروحة وخاصة في موضوع الحصول على نصوص كاملة للاتفاقيات العربية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أهم الدراسات المقاربة:

1. خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي 1941- 1947، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1979).
2. رؤوف سليمان أبو العابد، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على القضية الفلسطينية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2007).
3. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية 1922-1948، (أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1964).
4. نادية ضياء شكارة، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وإداراتها للأزمات الدولية المعاصرة- دراسة أزمة كوسوفو، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2001م).
5. إيمان أحمد محمد رجب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009).
6. رامز عبدالله النعمان، المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2007).
7. خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1975).

8. صالح عبده علي القاضي، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007).

تقسيم الدراسة:

الفصل التميهدي.

المبحث الأول: أهمية الشرق الأوسط في الإدراك الإمريكي والهيمنة الأمريكية على العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

المبحث الثاني: لااحتلال الأمريكي للعراق باعتبارة مدخلا للسيطرة على العالم وفق ادراك المحافظون الجدد.

الفصل الأول: الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية والعسكرية الدولية مع الدول العربية

المبحث الأول: نظرة تاريخية على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية العربية.

المبحث الثاني: الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية.

المبحث الثالث: : التواجد العسكري الأمريكي في الدول العربية.

الفصل الثاني: الاتفاقية الأمريكية -العراقية

المبحث الأول: تطور مسار مفاوضات الاتفاقية.

المبحث الثاني: أهداف وأبعاد الاتفاقية.

المبحث الثالث: الموقف من الاتفاقية.

الفصل الثالث: الاتفاقية من منظور مقارن محليا ودوليا.

المبحث الأول: المعاهدات والاتفاقيات العراقية – البريطانية.

المبحث الثاني : الاتقاقيات الأمريكية الدولية.

الفصل الرابع: أثار الاتفاقيات والتواجد الأجنبي على الأمن القومي العربي وأثار الأنسحاب الأمريكي على العراق

المبحث الأول: أثر اتفاقيات التواجد العسكري الأمريكي على الأمن القومي العربي.

المبحث الثاني: أثر الإنسحاب الأمريكي على العراق.

الفصل التمهيدي

المبحث الأول

أهمية الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي والهيمنة الأمريكية على العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي

تشغل منطقة الشرق الأوسط[1]، بصورة عامة، ومنطقة الخليج العربي[2]، بصورة خاصة أهمية مميزة في الإستراتيجية العالمية[3]، فإلى جانب ثرواتها البترولية الهائلة.يعتبر موقعه الحساس ذا أهمية عظمية، فالخليج العربي يقع على جنوب غرب القارة الأسيوية، وفي الطرف الجنوبي الشرقي للوطن العربي، مما جعل لهذا الموقع المتوسط أثراً حضارياً كبيراً على العالم، إذ يعتبر واسطة الاتصال الرئيسية التي ساعدت على تمازج الحضارات[4]. وسبيلاً لتبادل المنتجات وتسهيل طرق التجارة،

---

(1) الشرق الأوسط: هو عبارة عن منطقة جغرافية تتوسط دائرة تضم القارات الثلاث " آسيا، أفريقيا، أوربا "، تتضارب فيها المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية " المحلية والعالمية". ويعد الفرد ماهان الضابط في القوات البحرية البريطانية أول من أستخدم مصطلح الشرق الأوسط في سنة 1902م، وذلك لتوضيح البلاد التي لا تدخل ضمن الشرق الأدنى وهو الأقرب إلى أوربا، وأيضاً لا تدخل ضمن الشرق الأقصى وهو الأبعد عن أوربا. للمزيد أنظر: معين حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1977)، ص15.

(2) الخليج العربي: هو ذراع مائي لبحر العرب يمتد من خليج عمان جنوباً حتى شط العرب شمالاً، يبلغ طوله (965) كيلو متر إلى مضيق هرمز، يطل على الخليج العربي ثمان دول وهي " العراق والعربية السعودية والكويت والإمارات العربية وعمان وقطر وبالإضافة إلى إيران "، يطلق عليه أسم الخليج العربي في كافة الأقطار العربية ومنظماتها وأقطار أفريقيا بالإضافة إلى محاضر الأمم المتحدة التي تكون بالعربية، أما إيران فتطلق عليه أسم الخليج الفارسي نسبة إلى بلاد فارس الاسم القديم لإيران، بينما تطلق تركيا ومن قبلها الإمبراطورية العثمانية عليه أسم خليج البصرة. للمزيد أنظر: صبري فارس الهيتي، الخليج العربي – أرضه – سكانه – اقتصادياته – جيوبوليتيكي، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2004)،ص3-8.

(3) باتت وأصبحت واضحت هذه المنطقة من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة، ويزيد من أهميتها أنها تحتوي على مصالح متشابكة و متعارضة للقوى العظمى والكبرى، حتى وكأنها غدت بؤرة تركيز، بل ومسرح نشاط تلك القوى، الأمر الذي يؤكد بأنها صارت محط أنظار وأطماع القوى العظمى في العالم.

(4) رشا محسن موسى، الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على البترول العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2008)، ص34.

وقد زادت هذه الأهمية مع اكتشاف كميات النفط الهائلة في أراضيه، والذي جذب إليه كبرى شركات النفط العالمية ومن خلفها حكوماتها الامبريالية، حيث صارت شركات النفط ممثلة لهذه الحكومات، إذ تحتكر هذه الشركات منابع النفط، وتقوم حكوماتها بالسيطرة على ممرات ومداخل المنطقة بالقوة العسكرية.

إما العراق الذي هو جزء من الوطن العربي وجزء من المنظومة الخليجية، فله موقع حساس في الإستراتيجية الأمريكية من ناحيتين: الأولى المتغير الجيو - سياسي [1]، لأنه يكشف عن مزايا فريدة من نوعها فهو يشكل جزءاً من الجسر البري الذي يربط بين الخليج العربي إلى المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا فالبحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى العالم الأفريقي - الأوربي - الأمريكي [2]، كما يعتبر موقعه على قدر كبير من الأهمية [3].

---

(1) جيو سياسي: هو حقل من حقول "الجيو سياسية، أي هو نوع من السياسة الخارجية الموجهة بشكل أساسي بحسب العوامل الجيوسياسية التي تفيد أو تؤثر على التخطيط العسكري والسياسي. للمزيد أنظر:

Philip Babcock Gove, Webster s Third New International Dictionary, (Cambridge, 1967), p37.

(2) عامر عبد الكريم عبد الحميد الالوسي، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق "دراسة لمكانة العراق في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1998)، ص7.

(3) يقع العراق إلى جنوب غرب قارة آسيا، وفي الشمال الشرقي للوطن العربي، وحيث نتأمل الموقع الجغرافي للعراق وبلاد مابين النهرين. نكتشف أنه المحفز الأول لظهور الحضارات وتعرضه لأكبر نسبة من الحروب والغزوات، هذا لوحدة يفسر حتمية مرور الجيوش الغازية فوق أراضيه أثناء زحفها نحو الشرق (كما في حال الإغريق والعرب)، أو زحفها نحو الغرب (كما في حال الفرس والمغول). أضف إلى هذا أن موقعه الجغرافي الفريد جعله مفصل التقاء وتنازع بين أهم الشعوب والحضارات العريقة في العالم، حيث (العرب في الجنوب والأتراك في الشمال والفرس في الشرق فضلاً عن وجود الروم في الغرب). وهنا نقول أن كل ما حل به العراق لم يكن سيحدث لولا موقعه الإستراتيجي، وما يمتلكه من خيرات. وفي المقابل نتأمل المواقع الجغرافية لبعض الدول البعيدة والمنزوية مثل (اليابان وبريطانيا والبرتغال أو حتى اليمن) نجدها أنها أقل اضطراباً وتعرضاً للغزو، وذلك بفضل موقعها الجغرافي الهادئ والمنزوي. للمزيد أنظر:

W.Eilers, Iran and Mesopotamia in E.7 Yarsshater, (Cambridge, Cambridge University, Press, 1983), p45.

ويمتلك العراق قاعدة جيولوجية[1]، متنوعة، مما يترتب عليه تنوع في الثروة المعدنية، لتشكل عاملاً أساسياً في خلق قاعدة صناعية لتنمية الاقتصاد الوطني[2].

أما في ما يتعلق بالناحية الثانية فيشكل المتغير الاقتصادي – النفطي. أهمية بالغة فيه، فلهذا لم تقتصر أهمية العراق وفق الإدراك الاستراتيجي للدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية على مايتمتع به من مكانه جيو- ستراتيجية مميزة، وإنما لما يتمتع به أيضاً من أهمية اقتصادية وتجارية مهمة، فالعراق يعد من الدول النفطية الأولى في العالم[3].

أولاً: بداية التوجه الأمريكي نحو المنطقة.

كانت بداية الانطلاقة للولايات المتحدة الأمريكية عقب إعلان استقلالها وانفصالها عن بريطانيا (1775-1783)[4]، حيث حدثت في الولايات المتحدة

(1) الجيولوجية: علم الأرض، أي هو العلم الذي يبحث في كل شي يختص بالأرض من حيث تركيبها وكيفية تكوينها والحوادث التي وقعت في نشأتها الأولى، وكذلك البحث في حالة عدم الاستقرار والتغيير المستمر الذي يحدث للكتلة الصلبة للأرض، أما عن كلمة جيولوجية: فهي مشتقة من اللغة اليونانية، حيث أن Geo تعني الأرض و Logos تعني السبب. للمزيد أنظر: فاروق صنع الله الحمدي، علم الجيولوجية، (دار الكتاب الجديد المتحد، بيروت، 2002)، ص45.

(2) د. صباح محمود محمد، الفكر الإستراتيجي لصدام حسين، (مطبعة عشتار، بغداد، 1985)، ص25.

- كذلك: د. حامد ربيع، العراق ولعبة الأمم. حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة، (الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 1987)، ص34.

(3) إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (دار الطليعة للنشر، بيروت، 1967)، ص43.

(4) لم يستمر الوفاق الأمريكي – البريطاني طويلاً، فقد صدرت قوانين بريطانية جديدة آنذاك أثارت الغضب والاستياء لدى الأمريكيين على درجة أن بريطانيا أرسلت قواتها إلى بوسطن ونيويورك، حيث قتلوا بعض المواطنين الأمريكان فيما عرف لاحقاً بمذبحة بوسطن، ورد عليه الأمريكان بسلسة من الاحتجاجات، الأمر الذي أدى إلى بداية الشراره الأولى للحرب سنة 1775م، وفي تموز – يوليو من سنة 1776م، أعلن المجلس القاري الرابع للاستقلال عن بريطانيا مكوناً الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت بعد ذلك معارك صاخبة بين الأمريكان والبريطانيين، حتى انتصر الأمريكان في سنة 1781م، في معركة (يوركتاون) بولاية فرجينيا، ومن ثم وقع الطرفان معاهدة فرساي سنة 1783م، والتي كانت بمثابة نهاية إعلان الثورة الأمريكية. للمزيد انظر:

J.s BASSET, A Short History Of The United State s 1494-1939, (Third Edition, Usa, 1959), P864.

الأمريكية تطورات كبيرة جداً على الصعد كافة[1]. رافقتها مصالح متشعبة في جميع إنحاء المعمورة[2].

ومن هنا وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أنظارها إلى البلاد العربية الداخلة ضمن الدولة العثمانية آنذاك[3]. وقد سعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنظيم علاقاتها مع الباب العالي[4]، للمحافظة على مصالحها هناك، فأقامت علاقات دبلوماسية مع اسطنبول سنة 1824م[5]، وعقدت معها بعد ست سنوات أول معاهدة للصداقة والتبادل التجاري[6]. أسهمت بنودها في تطور العلاقات التجارية التجارية بينهما بصورة ملموسة، وسهلت الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير مصالحها في الوطن العربي[7].

(1) فرحات زيارة وإبراهيم الفريجي، تاريخ الشعب الأمريكي، (المطبعة الأمريكية، بيروت، 1946)، ص60.

(2) سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1958-1963، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد، بغداد، 2005)، ص8.

(3) فؤاد المرسي خاطر، النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، (مجلة آداب مستنصريه، العدد3، بغداد، 1987)، ص419.

- كذلك: نوري عبد البخيت السامرائي، من تاريخ الوجود الأمريكي في البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، (مجلة المؤرخ العربي، العدد11، بغداد، 1979)، ص221.

(4) الباب العالي: هو بالتركية طوب كابي، أي الباب العالي. وهو عبارة عن مركز الحكم في الإمبراطورية العثمانية، وكانت جميع الأقاليم تستعمل اسمه للإشارة إلى السلطان. تم إنشاءه في عهد السلطان أحمد الثالث سنة 1874م. للمزيد أنظر: سهيل طابان، مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز ومكة المكرمة والمدينة المنورة، (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2004)، ص24.

(5) L.j. Gordon, American Relation s With Turkey, 1803-1930, (Philaopephia, 1932), p233

(6) قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء هذه الاتفاقية، لكون أن الإمبراطورية العثمانية كانت لا تجيز لأي دولة كانت العمل على أراضي الإمبراطورية دون وجود معاهدة بذلك.

(7) سنان صادق حسين الزيدي، مرجع سابق، ص8.

ولم يكن بوسع الأمريكيين أن يتجاهلوا بلاد مابين النهرين[1]، وحضارتها[2]، التي اجتذبت أنظارهم منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر[3].

هكذا يمكن القول أن السنوات الآواخر من القرن التاسع عشر والأولى من القرن العشرين شهدت نشاطاً تبشيرياً واسعاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق[4]، حيث وصل المبشر الأمريكي الدكتور "جون فان أيس" إلى مدينة البصرة، البصرة، وقام بجولات في مدن وقرى الجنوب العراقي، فافتتح مدرسة الرجاء العلي في مدينة البصرة سنة 1910م، كما أنشأت قرينته المدرسة الأمريكية للبنات في السنة التالية[5].

أن عمليات التبشير الأمريكية سبقت جميع المصالح الأمريكية من مصالح سياسية[6]، وثقافية، واقتصادية، في العراق، حيث شكلت تلك المصالح المتشعبة في

---

(1) بلاد مابين النهرين: هي المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات، أي العراق، ومن أشهر حضارتها سومر، وبابل، وأكد، وآشور.

(2) ستون لويد، آثار بلاد الرافدين، ترجمة: الدكتور سامي سعيد الأحمد، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980)، ص8-9.

(3) قبل بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة العزلة والحياد تطبيقاً لمبدأ جيمس مورنو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1823م. للمزيد أنظر: حسن عطية عبد الله، مبدأ مورنو وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية 1823-1865، (دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، 2006)، ص111.

(4) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009)، ص2.

- كذلك: مهند عبد الله يوسف، العراق في الوثائق الأمريكية 1917-1922، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2001)، ص270.

(5) خليل علي مراد، مرجع سابق، ص20.

(6) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958، (دار النشر بلا، بيروت، ج1، 1965)، ص130.

- كذلك: تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، (الرشيد للطباعة والنشر، بغداد، 1983)، ص49.
- كذلك: طارق مجيد تقي العقيلي، النشاط الاثاري الأمريكي في العراق حتى العام 1965، (مجلة الحكمة، بغداد، العدد36، 2004)، ص122.
- كذلك: سعاد رؤوف شبر محمد، التغلغل الأمريكي في العراق 1921-1939، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995)، ص212.

ظل الحكم العثماني سمعة طيبة للولايات المتحدة الأمريكية بين الشعب العراقي[1].

أما عن بداية الاهتمام العسكري الأمريكي بالعراق، فيرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما قام العميد البحري " روبت ولسن شوفيلدت " بزيارة شاملة إلى منطقة الخليج العربي ومنطقة الفرات الأوسط[2]، بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الوضع في جنوب العراق[3].

فبدأ أول تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وكان بداية التغلغل الأمريكي عن طريق البعثات التبشيرية التي أرسلتها إلى المنطقة[4]، والتي ظهرت غرب إيران، وتحركت شرقاً باتجاه باتجاه طهران سنة 1872م[5]، ثم تبريز في السنة التالية، وهمدان سنة 1880م[6]، 1880م[6]، ومن ثم الزحف باتجاه شمال العراق وأسسوا سنة 1889م[7]، أول مركز تبشير في مدينة الموصل[8].

---

(1) جورج لنشو فسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، (مؤسسة فرنكلين للنشر، بغداد، ج1، 1964)، ص220.

(2) الفرات الأوسط: هي منطقة جغرافية تقع جنوب ووسط العراق في حوض نهر الفرات، تضم المحافظات التالية " النجف الاشرف، كربلاء المقدسة، بابل، القادسية، المثنى ".

(3) فاطمة حمدي عبد الرحمن، العلاقات العراقية الأمريكية مابين 1976-1978، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1988)، ص2.

(4) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010)، ص68.

(5) عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، (دار النشر بلا، الكويت، 1980)، ص34.

- كذلك: كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، (وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978)، ص32.

(6) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص1.

(7) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني على نفط الخليج العربي، (رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1980)، ص30.

(8) الموصل: هي مركز محافظة نينوى العراقية تقع على بعد (420) كم، شمال بغداد، على ضفاف نهر دجلة، وهي ثاني اكبر مدينة بالعراق من حيث عدد السكان، انضمت الموصل رسمياً إلى

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال بعثات تبشيرية إلى البحرين سنة 1892م، وأعقبتها بإرسالية جديدة في مسقط سنة 1893م(1)، فعملت على اندماج المجتمعات مع ثقافاتها من خلال المستشفيات والمدارس التابعة لها(2).

هذا من جانب، أما من الجانب الآخر، كانت أولى محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على امتيازات في نفط العراق اتجهت نحو نفط الموصل(3)، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى قد أفشلت تلك المحاولات(4)، وضمن هذا التوجه قدم الكابتن "وليم بيل"(5)، في أيار – مايو سنة 1919م، مذكرة إلى الوفد الأمريكي المتواجد في باريس من أجل حضور مؤتمر الصلح الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، مؤكداً فيه أهمية نفط العراق، وضرورة مساهمة الشركات الأمريكية في استغلاله(6).

لقد تبدلت سياسة العزلة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1919م، إلى سياسة التعارف والتعاون بين الأمم(7)، حيث أعطى الرئيس "ويلسون"(1)، ضمانات

المملكة العراقية بعد توقيع الأخيرة معاهدة سنة 1926م، مع الحكومة البريطانية، حيث أنها كانت تحت السيطرة العثمانية ومن بعدها تحت الانتداب الفرنسي، إلا أن بريطانيا أقنعت فرنسا بالتخلي عن الموصل عند اكتشاف النفط فيها سنة 1920م، وذلك تنفيذاً لمعاهدة سيفر.

(1) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة مابعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق، ص68.

(2) كان من ابرز نشاطات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والمنطقة، هو تأسيس المدارس والمستشفيات، حيث عملت على إنشاء أول مستوصف في مدينة البصرة مطلع القرن العشرين الذي كان فريد من نوعه. للمزيد أنظر: محمود الدرة، حياة عراقي وراء البوابة السوداء، (الوطنية للنشر، القاهرة، 1976)، ص15.

(3) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص3.

(4) كوثر عباس مراد، تطور العلاقات الأمريكية العراقية للفترة 1945-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد القومي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980)، ص4.

(5) وليم بيل: هو ضابط في الجيش الأمريكي كان يعمل في القنصلية الأمريكية في بغداد.

(6) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي 1941- 1947، (اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1979) ، ص33.

(7) أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من إطار العزلة الذي وضعها فيها الرئيس مورنو مع بداية القرن الثامن عشر إلى العالم، ليس لتحقيق دوافع سياسية، أو الجشع الاقتصادي فحسب، بل ترجع إلى شعور أمريكي عام يوحي لهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ذات مركز دولي عظيم ينبغي لها أن تملأ هذا المركز الجديد الفريد من نوعه. للمزيد أنظر: مجيد خدوري، الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين، (مركز الشرق الأوسط، واشنطن، سنة الطبع بلا)، ص45.

أمريكية في خطابه في يوم 4 تموز – يوليو سنة 1918م[2]، الموجه إلى الدول العربية التي كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية قائلاً: أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون الضامن لاستقلالهم الذي نشدوه طوال أربعمائة سنة من الحكم العثماني، مع إدانته لجميع الاتفاقات السرية بين بريطانيا وفرنسا[3].

وأدى قيام الحكم الملكي في العراق واختيار الأمير فيصل[4]، ملكاً عليه في 23 آب– أغسطس سنة1921م، إلى إقامة نظام جديد في تاريخ العراق المعاصر[5]، وتبعاً لذلك دخلت علاقات العراق الخارجية مرحلة جديدة، بما في ذلك علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية[6]. فقد حدد التنافس الأمريكي البريطاني على نفط العراق معالم تلك العلاقة في السنوات الأولى من الحكم الملكي[7]. فتراجعت بريطانيا في سنة 1928م، وسلمت للأمر الواقع، بمنح الشركات الأمريكية حصة قدرها (23،75٪) في حقوق استثمار نفط العراق[8].

---

(1) وودرو ويلسون: هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية من 4 آذار – مارس سنة 1913م، إلى 4 آذار – مارس سنة 1921م. ولد سنة 1856م، وتوفي سنة 1924م.

(2) ولبركوين ايفلاند، حبال من الرمل، ترجمة: د. سهيل زكار، (العروبة للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1995)، ص28.

(3) لم ينفذ الرئيس ويلسون أي وعد من الوعود التي قطعها إلى العرب في خطابه سنة 1918م.

(4) الأمير فيصل: هو أول ملوك المملكة العراقية حكم من 1921– 1933، ولد في مدينة الطائف، وهو الابن الثالث لشريف مكة المكرمة الشريف حسين بن علي الهاشمي. توفي في 8 أيلول – سبتمبر سنة 1933م.

(5) سنان صادق حسين الزيدي، مرجع سابق، ص10.

(6) كان للملك فيصل الأول علاقة متميزة، ومكانه خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، لذا أبدى رغبته لإقامة علاقة دبلوماسية مستقلة مع واشنطن. الا أن تلك الرغبة كانت تصطدم بالبريطانيين الذين كانوا ينظرون إلى تلك العلاقة بشيء من الريبة، وفضلوا أن يكون الاتصال بالأمريكان عن طريقهم. للمزيد أنظر: أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية – الأمريكية 1939–1945، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1989)، ص42.

(7) فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية في الرأي العام، (دار النشر بلا، بغداد، ط3، 1977)، ص305.

(8) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي، (دار النشر بلا، بغداد، 1984)، ص251.

وبعد استقلال العراق عن بريطانيا ودخوله عصبة الأمم[1]، سنة 1932م[2]، 1932م[2]، أقامت الحكومة الأمريكية مفوضية لها في بغداد[3]، بالمقابل كان للعراق للعراق قنصلية فخرية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية سنة 1942م، السنة الذي تقرر فيه تأسيس قنصلية عامة بدلاً منها في آذار – مارس من نفس السنة[4]، وأعقب ذلك بعد فترة من الزمن موافقة الحكومة العراقية على رفع التمثيل الأمريكي في العراق من مفوضية إلى سفارة، حيث تم تعيين " جورج وازورت "[5]، كأول سفير أمريكي في العراق سنة 1948م.

وشهدت الفترة مابين الحربين العالميتين تطور ملحوظ بالعلاقات العراقية – الأمريكية على جميع الأصعدة، حيث تم خلال تلك المرحلة إبرام العديد من المعاهدات، والاتفاقيات بين المملكة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية كان أبرزها[6]:

(1) عصبة الأمم: هي إحدى المنظمات الدولية السابقة تأسست بعد الحرب العالمة الأولى عقب التوقيع على معاهدة فرساي سنة 1919م، واتخذت في جنيف مقراً لها، وهي أول منظمة دولية هدفت إلى تحقيق السلام الدولي، ضمت تحت مظلتها (54) دولة. انهارت إعقاب الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، لتحل محلها منظمة الأمم المتحدة التي لازالت قائمة ليومنا هذا. للمزيد أنظر:

Philip A. Reheard, League, of Nations From The English Dictionary. (London, 1984), p84.

– كذلك: محمد عزيز شكري، عصبة الأمم، (الموسوعة العربية، دمشق، 1999)، ص1.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (بيت الحكمة، بغداد، ج1، ط3، 2005)، ص54.

(3) خليل علي مراد، مرجع سابق، ص38.

(4) حيث صدر كتاب تعيين " جودت الأيوبي " قنصل عام للعراق في واشنطن، وقدم المذكور أوراق اعتماده في أيار – مايو سنة 1942م، إلى " روزفلت " رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والثلاثون من 1933–1945م. للمزيد أنظر: أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص2.

– كذلك: خليل علي مراد، مرجع سابق، ص38.

(5) فاطمة حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص4.

(6) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية والمنظمات الدولية، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد، ج11، 1967)، ص124.

1) معاهدة تسليم المجرمين بين المملكة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية، الموقع عليها في بغداد في 7 حزيران – يونيو سنة 1934م.

2) معاهدة التبادل التجاري بين المملكة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية، الموقع عليها في بغداد في 3 كانون الأول – ديسمبر سنة 1938م.

3) اتفاق تبادل المطبوعات الرسمية بين المملكة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية، الموقع عليها في بغداد في 16 شباط – فبراير سنة 1944م.

كما شملت الولايات المتحدة الأمريكية في الأول من نيسان – ابريل سنة 1943م، العراق بمساعدات ما كان يسمى بـ (الإعارة والتأجير)[1].

هذا بالإضافة إلى إرسال الرئيس "روزفلت" دعوة إلى الوصي "عبد الإله"[2]، في شهر آذار – مارس سنة 1945م، لزيارة واشنطن[3].

كما وافقت الإدارة الأمريكية على بيع العراق أسلحة أمريكية، وقد أعرب الأمريكيون عن رغبتهم في مشاركة البريطانيين في دعم وتقوية النظام الملكي أولاً،

---

(1) الإعارة والتأجير: قانون أصدره الرئيس الأمريكي روزفلت بعد مشاورات بينه وبين رئيس الوزراء البريطاني تشرشل، كان من ضمن مواده: ضمان وصول الأسلحة إلى دول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبررت واشنطن إصدار هذا القانون بالتأكيد على تقديم المساعدات إلى حلفائها الذين ليس باستطاعتهم الدفع نقداً فيكون الأمر إما بالإعارة أو التأجير. وذلك للدول التي تكون للولايات المتحدة الأمريكية مصالح فيها. للمزيد أنظر: هنري شيل كوماكر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: إميل خليل، (دار النشر بلا، بيروت، سنة النشر بلا)، ص349.

(2) الوصي عبد الإله: هو الأمير عبد الإله بن الملك علي بن الشريف حسين الهاشمي. ولد في الحجاز في سنة 1913م، وهو ابن شقيق الملك فيصل الأول ملك العراق، تقلد عبد الإله منصب الوصي على عرش العرق سنة 1941م، بعد وفاة الملك غازي، ألا انه لم يكن له تأييد بين أبناء الشعب العراقي، بالإضافة إلى عدم حصوله تأييد النخب السياسية الوطنية في العراق، قتل يوم 14 تموز – يوليو سنة 1958م، أي بعد قيام الثورة بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم وتحويل نظام الحكم من الملكي إلى جمهوري. للمزيد أنظر: توفيق السويدي، نصف قرن من تاريخ العراق القضية العربية، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1969)، 229-331.

(3) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص6.

والإبقاء على القواعد الجوية ثانياً، وقمع القوى الوطنية ثالثاً[1]. لضمان استمرار تدفق نفط العراق بانتظام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائه الغربيين.

أن المساعي الأمريكية وجدت تشجيعاً من قبل حكومة "نوري باشا السعيد" التي كانت بدورها تسعى إلى زيادة إنتاج النفط بهدف الحصول على القروض، بالإضافة إلى خشية الحكومة العراقية من أن تؤدي زيادة إنتاج النفط في إيران والعربية السعودية إلى زيادة مواردها وتحسين المستوى الاقتصادي فيهما، في حيث يستمر الوضع متردياً في العراق، مما يشجع على قيام حركات شعبية مناهضه للناظم الحاكم في العراق[2].

ونتيجة لهذا التطور في السياسة الأمريكية، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "تورمان"[3]، في سنة 1947م[4]، مبدأ تورمان الذي كان الهدف منه إقامة تحالف أو دفاع مشترك بين دول المنطقة والغرب[5]، وتقديم المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة[6].

(1) غانم محمد العفو، السياسة الأمريكية تجاه العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، (بحث مقدم إلى ندوة تاريخ المصالح الأمريكية في العراق، نظمتها اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون وجمعية المؤرخين والاثاريين في نينوى، 4/ 5/ 1995)، ص14.

(2) كوثر عباس عبد، مرجع سابق، ص88.

(3) هاري تورمان: هو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1945-1953م، ولد في مدينة لامار بولاية ميزوري سنة 1884م، وهو من أمر بإلقاء القنبلتين النوويتين على مدينتي (هيروشيما وناغازاكي) اليابانيتين خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى مقتل أكثر من (200،000) الف= =ياباني، وإسدال الستار عن الحرب العالمية الثانية. للمزيد أنظر: ادامزا عرا وفورد، الحرب العالمية الثانية، ترجمة: مروان مهنا، (دار النشر بلا، نيويورك، 2000)، ص97.

- كذلك: Hakim, Joy, History Of U.S: War Peace And All That Jazz, (Oxford University Press, New York, 1995), p87

(4) Geaffry Warner, The Truman Do Trine And The Marshal Plan, (International Affairs. Vol 50, 1979), p53.

(5) سهيل يحموت، النقطة العراقية (عرض وتحليل)، (دار النشر بلا، بيروت، 1976)، ص6-7.

(6) نورفن بيرنز، الحرب الاقتصادية الباردة في أسيا وإفريقيا، (مجلة الأبحاث، بيروت، العدد12، 1959)، ص17.

أولت الإدارة الأمريكية بعد وصول الجمهوريين إلى السلطة برئاسة "ايزنهاور"[1]، سنة 1953م، اهتماماً بالغاً بالشرق الأوسط، حيث أنها إعادة النظر برؤية جديدة في سياستها المتعلقة بدعم الشرق الأوسط ضد أي عدوان محتمل[2]، وقد استدعى الأمر حضور "جون فوستر دالاس"[3]، وزير الخارجي الأمريكي بجولات شرق أوسطية وفي شهر أيار – مايو سنة 1953م، حيث زار كل من "مصر، العراق، العربية السعودية، الأردن، لبنان، سوريا، بالإضافة إلى إسرائيل"[4].

ونتج على ضوء زيارة دالاس إلى هذه البلدان فكرة قيام نظاماً دفاعياً مشتركاً يضم كل من "العراق، إيران، باكستان، بالإضافة إلى تركيا"[5]، حيث صرح دالاس أن هذه البلدان هي التي يمكن أن ترتبط بمنظمة دفاعية إقليمية، وتعتبر هذه الفكرة النواة الأولى لمشروع حلف بغداد، من خلال الميثاق العراقي التركي المتبادل الذي تم توقيعه في بغداد في شهر شباط – فبراير سنة 1955م[6].

وهكذا تشكل حلف بغداد في سنة 1955م، من "بريطانيا، العراق، تركيا، إيران، بالإضافة إلى باكستان" بصفتهم أعضاء رسمين، إما الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) دوايت ايزنهاور: هو سياسي وعسكري أمريكي والرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1953-1961م.

(2) عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952-1954، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995)، ص22.

(3) اشتهر جون فوستر دالاس بعدائه الشديد للشيوعية والشيوعيين، الأمر الذي دفعه بشتى الطرق العمل على إيجاد تكتل يضم دول الشرق الأوسط، الذي يعمل بدوره على محاربة التمدد الشيوعي بالمنطقة.

(4) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص8.

(5) رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997)، ص222.

(6) عبد الرزاق الحسني، حلف بغداد سنة 1955. لماذا؟، (مجلة آفاق عربية، العدد6، 1988)، ص 34.

- كذلك: طارق مجيد تقي القيلي، العلاقات العراقية الباكستانية 1947-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004)، ص119.

فأنها لم تكن عضواً رسمياً في الحلف[1]، بل كانت عضواً مراقباً إلا أنها باركت قيامة، وأسهمت بنشاطاته بشكل ملموس[2].

وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في شق الصف العربي بإخراج العراق من محيطه العربي[3]، الذي يعد بدوره مركزاً من مراكز الحركة القومية العربية لوقتاً طويل، وذلك ضمن تلك المساعي الرامية إلى إيجاد مركز استقطاب عربي، فقد عملت على تقوية العراق عسكرياً[4]، واقتصادياً[5]، من أجل

---

(1) ترددت الولايات المتحدة الأمريكية بالانضمام كعضو كامل العضوية إلى حلف بغداد عند الإعلان عن تأسيسه، لاعتبارات إقليمية ودولية، مما شكل صدمه غير متوقعه لنوري السعيد الذي كان يتوقع انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميثاق بعد انضمام بريطانيا مباشرة. للمزيد أنظر: مذكرات إيزنهاور، ص19.

- كذلك: مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، (دار النشر بلا، بغداد، 1992)، ص212.

- كذلك: علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية البريطانية 1945-1958، (بيت الحكمة، بغداد، 2002)، ص272.

(2) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص9-10.

(3) عارض النظام العربي بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر سياسة الأحلاف مع الدول الأجنبية، مبرراً ذلك بأنها ليست ضرورية وغير مفيدة، كما أنه عمل على إيجاد معسكر مناهض للسياسة الأحلاف، مشدداً على أن الأمن القومي العربي لا يتحقق إلا بالتضامن العربي. للمزيد أنظر: صلاح الدين إسماعيل الشيخلي، العلاقات العراقية المصرية بين عامي 1952-1961، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1980)، ص139.

(4) عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة العراق عسكرياً، حيث وافقت واشنطن في شباط – فبراير سنة 1954م، على منح العراق مساعدة عسكرية في اتفاقية تم التوقيع عليها في 11 آذار – مارس سنة 1954. للمزيد أنظر: ــــــ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية والمنظمات الدولية، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد، ج2، 1957)، ص73.

(5) منحت الولايات المتحدة الأمريكية العراق أول قرض مالي عبر البنك الدولي للإنماء والتعمير، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع الحكومة العراقية اتفاقية تتضمن منح العراق قرضاً لمشروع الثرثار بقيمة (12،8) مليون دولار. بالإضافة إلى اتفاق الطرفين على إجراء المسوحات والكشوفات اللازمة لتأسيس شبكة مواصلات تربط العراق سلكياً بكل من إيران وتركيا وبالإضافة إلى باكستان. للمزيد أنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، مرجع سابق، ص77.

أجل أن يكون أداة لتنفيذ المصالح الأمريكية[1]. حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام العراق باعتباره عضواً في جامعة الدول العربية من اجل إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية تتلائم مع وجهة النظر الغربية[2]، ففي اجتماع لسفراء دول حلف بغداد المعقود في واشنطن، تم خلاله طرح مدى إمكانية تأثير العراق في تقديم اقتراح حل سلمي ومرضي إلى الجامعة العربية حول القضية الفلسطينية.

إلا أن السفير العراقي قد أجاب بأن العراق لم يدع يومياً بأن ميثاق بغداد يكفل للعرب حل المشكلة الفلسطينية، وان يساعد على حلها إذا ما اتخذ العرب قراراً بذلك الشأن[3].

ورغم الدور الأمريكي الواضح في أعمال حلف بغداد فقد واصلت الدول الأعضاء مساعيها من اجل انضمام الولايات المتحدة الأمريكية وحتى ربط الحلف بالحلف بالأطلسي، وفي حزيران – يونيو سنة 1957م، أعلن رسمياً اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية بعضوية للجنة العسكرية للحلف، وقد حضر وزير الخارجية الأمريكي آخر اجتماع للحلف في أنقرة بتاريخ 27 كانون الثاني – يناير سنة 1958م[4]. وبذلك بسبب قيام ثورة 14 تموز – يوليو سنة 1958م[5]، التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق حالت دون عقده مره ثانية[6]، التي قادها الضباط

---

(1) جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1971)، ص95.
- كذلك: مهند عبدالله يوسف، تطور المصالح الأمريكية في العراق وموقف بريطانيا منها 1921-1958، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005)، ص119.

(2) جلال محمد علي، الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط 1945-1958، (دار النشر بلا، بيروت، 2004)، ص87.

(3) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق، ص219.

(4) أحمد عبد الرزاق شكارة، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانيات، (الخليفة للنشر، دبي، 1985)، ص64.
- كذلك: كوثر عباس عبد، مرجع سابق، ص186.

(5) علي مزاحم مجبل، العلاقات العراقية المصرية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2010، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011)، ص45.

(6) قطران عباس مجبل، العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011)، ص36. =

الضباط الأحرار[1]، مع جبهة الاتحاد الوطني[2]، لتنهي توجهات العراق الملكي[3]، نحو الغرب.

والتي على أثرها خرج العراق من حلف بغداد ومن المنطقة الإسترلينية[4]، وكانت الثورة حسبما ما أشار احد المؤرخين الأمريكيين بأنها 'مفاجأة عنيفة للولايات

- كذلك: عبد الجبار محمود العمر، الكبار الثلاثة ثورة 14 تموز في 14 ساعة، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990)، ص8.
- كذلك: جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز – إعدادها – أحداثها – رجالها – حتى نهاية عبد الكريم قاسم، (شركة المعرفة للنشر، بغداد، 1990)، ص28.

(1) الضباط الأحرار: هو تكتل يضم تحت لوائه مجموعة من ضباط الجيش العراقي تشكل أعقاب الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى سنة 1948م، كان الهدف الأول لهم هو خلع الوصي عبد الإله من الوصاية على الملك، لكن مع مرور الزمن تغير الهدف إلى قلب نظام الحكم من ملكي إلى نظام جمهوري، وبعد النقيب رفعت الحاج سري مؤسس هذا التكتل، إلى أن أصبح تكتل يضم عدد لا يستهان به من ضباط الجيش العراقي. للمزيد أنظر: رفعت الحاج سري نشاطه العسكري والسياسي 1948-1959، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002)، ص5-8.

- كذلك: محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، (دار الأندلس للطباعة والنشر، بغداد، 1981)، ص50.
- كذلك: محمد عبد الكريم الصفار، عبد الكريم قاسم كما عرفته في شخصيته وزعامته، (مكتبة الثورة الفكرية، بغداد، 1959)، ص2.

(2) جبهة الاتحاد الوطني: هي ثمرة جهود دؤوبة للحزب الشيوعي العراقي، تشكلت أعقاب فشل دعم انتفاضة الشعب المصري ضد العدوان الثلاثي عليه سنة 1956م. كان أول بيان للجنة المركزية للجبهة في 9 آذار – مارس سنة 1957م. للمزيد أنظر: سعاد خيري، تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق 1920-1958، (اليقظة العربية، بغداد، سنة النشر بلا)، ص45.

(3) العهد الملكي: بدء العهد الملكي في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وتم تنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق سنة 1920م، وتعاقب على حكم العراق ثلاث ملوك، الأول كان فيصل والثاني ابنه الملك غازي، والثالث الملك فيصل الثاني، لمدة (38) سنة.

(4) المنطقة الإسترلينية: هي المنطقة التي تضم عدداً من البلاد (معظمها من دول الكومنولث البريطاني)، التي كانت تحتفظ بمعظم احتياطياتها من الصرف الأجنبي في لندن بصورة إسترليني بدلاً من الذهب. للمزيد أنظر: د. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، (دار الشروق، جدة، ط3، 1399هـ)، ص474.

- كذلك: سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، (دار النشر بلا، بغداد، 1990)، ص29.

المتحدة الأمريكية، ودليلاً على فشل المخابرات المركزية الأمريكية، وعجزها عن التكهن بما قام به خصوم الغرب من العراقيين[1].

وقد كتب "ولدمار غولمن" السفير الأمريكي في بغداد "أن قيام ثورة 14 تموز – يوليو سنة 1958م، يعد فشلاً ذريعاً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[2]، لذلك تحول مركز الثقل الأمريكي إلى إيران[3]، التي استمرت عضويتها في حلف "السنتو" الاسم الجديد لحلف بغداد بعد خروج العراق منه[4].

وقد تزايدت ضراوة الخصومة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تحالف الأخيرة مع النظام الإيراني، إذ اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها لتسليح إيران على نحو كبير[5]، كما أن الرأي العام العراقي بدء يظهر عداءه للولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح[6].

وفي سنة 1959م، أعلن العراق الجمهوري انسحابه من جميع المعاهدات والاتفاقيات العسكرية المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتم إلغاء

---

(1) اندر تولي، الجاسوسية الأمريكية، ترجمة: وليم خوري، (دار النشر بلا، دمشق، ط3، 1964)، ص112.

(2) د. إبراهيم خليل العلاف، موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، بحث منشور في موقع الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http:// www.shathart.net

(3) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص11.

(4) اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ السياسي 1958-1963، ترجمة: جرجس فتح الله، (دار برنس للطباعة والنشر، السويد، 1991)، ص20.

(5) صبيح علي غالب، قصة ثورة 14 تموز والضباط الأحرار، (دار الطليعة، بيروت، 1968)، ص17.

(6) اتضح ذلك العداء حين قامت مجموعة من أبناء الشعب العراقي في صبيحة يوم 14 تموز – يوليو سنة 1958م، أي بعد ساعات من إعلان الثورة بالهجوم على مبنى السفارة الأمريكية في بغداد وحرقها بما فيها. للمزيد أنظر: د. سيار الجميل، العلاقات العراقية – الأمريكية 1942-1968، (بحث مقدم إلى ندوة تاريخ المصالح الأمريكية في العراق، التي نضمتها اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون وجمعية المؤرخين والاثاريين في نينوى، 4/ 5/ 1995)، ص35.

الاتفاقية العراقية – البريطانية – الأمريكية، وبرنامج المساعدات المعقود سنة 1954م، والاتفاق الاقتصادي لسنة 1955م[1].

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بعد ثورة تموز – يوليو سنة 1958م، تفعيل مصالحهم الاقتصادية في العراق من اجل إعادة ربطة بالغرب، واستغلاله، وعملت من خلال شركاتها النفطية العاملة فيه على تحريك التمرد الكردي في الشمال[2].

وجاءت الحكومة العراقية على تلك الضغوط بمحاولة إضعاف الشركات النفطية وإلغاء امتيازاتها النفطية التي كانت تتمتع بها في العراق، فأصدرت قانون رقم (80) لسنة 1961م، والذي اقتضى بموجب تحديد مناطق الاستثمار لشركات النفط العاملة في العراق، وانتزعت بموجبه (99،5٪) من الأراضي غير المستثمرة والممنوحة للشركات[3].

فبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات العراقية – الأمريكية، اتسمت بالسلبية خاصة بعد إعلان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم[4]، انه يريد إعادة

---

(1) د. قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2006)، ص375.

(2) محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق،(دار الطليعة، بيروت، ط1، 1963)، ص171-172.

(3) فاطمة حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص21.

(4) عبد الكريم قاسم: هو عبد الكريم بن قاسم بن بكر بن عثمان الزبيدي، ولد في مدينة الصويرة إحدى مدن محافظة الكوت جنوبي بغداد سنة 1914م، أصبح رئيس وزراء العراق والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع سنة 1958م، وحتى قيام ثورة 8 شباط – فبراير سنة 1963م بعد نجاح ثورة القوميين والبعثيين.= =وقتل بعدها للمزيد أنظر: د. عقيل الناصري، دراسة حركة الضباط الأحرار في العراق 1948-1958، (دار العروبة للنشر، بغداد، 1981)، ص34.

- كذلك: عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون، (دار الوراق للنشر، عمان/ الأردن، 2004)، ص31.

- كذلك: شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم البداية والنهاية، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2002)، ص14-15.

- كذلك: د. علاء كاظم موسى، ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، (الدار الوطنية للنشر والتوزيع' بغداد، 1990)، ص17.

الكويت إلى العراق (الوطن الأم)[1]. إلى أن جاءت ثورة البعث[2]، في 8 شباط – فبراير سنة 1963م، فبدأت تظهر هنالك بعض المحاولات لتنشيط العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وابتدأت هذه المحاولات خلال سنة 1963م، عندما بدء ترتيب مشروع الأغذية من السنة ذاتها، وقرض بنك الاستيراد والتصدير المدفوع إلى العراق سنة 1965م. ومن ثم بدأت مفوضات لعقد اتفاقية السلع الزراعية في شهر كانون الثاني- ديسمبر سنة 1966م، ولقد جرت عدة محاولات لتجديد الروابط الاقتصادية والتجارية خلال سنتي 1966 و1967م، خاصة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي[3].

إلا أن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت ذروة التدهور بفعل العدوان الإسرائيلي على ثلاث دول عربية "مصر، سوريا، الأردن" في شهر حزيران –يونيو سنة 1967م، ودعم إللا محدود من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، الأمر الذي أدى بدوره إلى قيام العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع

---

(1) حسن العلوي، عبد الكريم قاسم: رؤية بعد ثورة العشرين، (دار روح الأمين، عمان/ الأردن، 1983)، ص23.

- كذلك: د. مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990)، ص47.

(2) حزب البعث: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب سياسي تأسس في دمشق بتاريخ 7 نيسان – ابريل سنة 1947م، تحت شعار (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)، وأهداف (وحدة، حرية، اشتراكية). وصل إلى السلطة بلدين عربيين هما: سوريا، حيث تم استلامه مقاليد الحكم بعد ثورة 8 آذار – مارس سنة 1963م، وحتى ألان. والثاني في العراق، حث استلم السلطة بعد ثورة 17 تموز – يوليو سنة 1979م، واستمر بالحكم حتى احتلال العراق سنة 2003م، على يد القوات الأمريكية. للمزيد أنظر: د. سعيد بن ناصر الغامدين، حزب البعث – تاريخه وعقائده، (دار النشر بلا، جدة، 1432ه)، ص101.

- كذلك: عبد العزيز أمين عرار، حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1982، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة نابلس، نابلس/ فلسطين، 2001)، ص21.

(3) كمال ياسين جاسم، السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي بين إدارة نيكسون وعهد ريغان، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، 1987،)، ص2.

- كذلك: د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص19.

الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف[1]، واستمرت هذا الانقطاع حتى بعد وصول حزب البعث للسلطة سنة 1968م[2].

لقد رأى العراق في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة انحيازاً واضحاً إلى إسرائيل، ولذلك رفض القرار رقم (242) الصادر مجلس الأمن[3]، وأعلن انه لم يكن في يوم من الأيام طرفاً في مفاوضات جرت بينه وبين العدو الصهيوني، لذلك فهو لا يعترف بهذا القرار[4].

وفي 6 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1973م، اندلعت الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة[5]، أعلن العراق عن موقفه إزاء هـذه الحرب، حيث قام الرئيس

---

(1) عبد الرحمن عارف: هو الرئيس الثاني لجمهورية العراق، والحاكم الجمهوري الثالث منذ تأسيس الجمهورية العراقية، ولد في سنة 1916م، دخل الكلية العسكرية سنة 1936م، وتخرج منها برتبة ملازم ثان، تدرج بالمناصب العسكرية حتى بلغ رتبة لواء في سنة 1964م، بعد وفاة الرئيس عبد السلام عارف، اجمع القياديون في الحكومة باختيار عبد الرحمن عارف، خلفاً لشقيقه. وخلع من الحكم يوم 17 تموز – يوليو سنة 1968م، بعد قيام الثورة، لينفى إلى تركيا، ومن ثم عاد إلى العراق ومن بعدها هاجر إلى الأردن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م، ليتوفى هنالك سنة 2007م. للمزيد أنظر: د. جلال النعيمي، حكام العراق، (دار النشر بلا، بغداد، 1986)، ص317.

(2) إبراهيم خضر عبد المحسن، السياسة الأمريكية تجاه العراق من عام 1992–2000، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007)، ص71.

(3) هو القرار الصادر من الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1967م، في إعقاب الحرب العربية – الإسرائيلية الثالثة سنة 1967م، وجاء فيه "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير". إلا انه تم حذف (ال التعريف) من كلمة الأراضي في النص الانكليزي، بهدف المحافظة على الغموض في تفسير نصوص هذا القرار. وهذا ما حصل بالفعل فجاء رد إسرائيل بكونها ملتزمة بالانسحاب من أراضي عربية، أي جزء من الأراضي المحتلة ليست كلها. للمزيد أنظر: قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة.

(4) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، (دار الطليعة، بيروت، 1979)، ص312.

(5) هي الحرب التي شنتها مصر وسوريا بدعم عربي مباشر على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد إسرائيل سنة 1973م، تمكنت من خلالها مصر تدمير خط بارليف الدفاعي وعبور قناة السويس. كما كان للعراق دور فاعل على الجبهتين المصرية والسورية، حيث أرسل إلى الأولى سرب مقاتلات حربية، وإما الثانية فأرسل لها فرقتين مدرعتين. للمزيد أنظر: اللواء حسن مصطفى أحمد، الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، (مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1987)، ص193.

– كذلك: دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973، (المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1975)، ص45.

أحمد حسن البكر [1]، بالاتصال بالرئيس "أنور السادات" [2]، والرئيس "حافظ الأسد" [3]، واعلمهما بان العراق قد قرر أن يشارك بالمعركة إلى جانبهما [4].

هكذا قام العراق بدعم الجبهتين المصرية السورية بكل ما يملك من جهد عسكري، اقتصادي، سياسي. حيث قام العراق برفع شعار (النفط سلاح في المعركة)، فقد تقرر عمل مع باقي الدول العربية المنتجة للنفط على عدم بيع النفط العربي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية [5]، باستثناء فرنسا [6]، مما جعل الأزمة الأزمة الاقتصادية تضرب هذه الدول، هذا بالإضافة إلى تقليل صادرات النفط لباقي دول العالم بصورة متكررة لأتقل عن (5٪) ابتداءاً من شهر تشرين الأول – أكتوبر

---

(1) أحمد حسن البكر: هو رئيس جمهورية العراق الثالث من تموز – يوليو سنة 1968م، إلى تموز – يوليو سنة 1979م، حيث اجبر في هذه السنة بالتنازل عن الرئاسة لصدام حسين. توفي في 4 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1982م. للمزيد أنظر: جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، (دار الساقي، لندن، ط1، 2003)، ص53.

(2) أنور السادات: ولد بقرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية سنة 1918م، وتلقى تعليمه الأول في كتاب القرية على يد الشيخ عبد الحميد عيسى، التحق بالمدرسة الحربية وتخرج من الكلية الحربية سنة 1938م، ضابطاً برتبة ملازم ثان. أصبح رئيساً للجمهورية بعد وفاة عبد الناصر في سنة 1970، إلى غاية مقتله في 6 تشرين الأول _ أكتوبر سنة 1981م، وهو بذلك ثالث رئيس جمهورية بمصر. هو ملقب بلقب(رجل الحرب والسلام) وجاء هذا القلب على غرار قيامه بقيادة حرب التحرير سنة 1973م، ومن ثم قيامها بالصلح مع إسرائيل. للمزيد انظر: محمد أنور السادات، البحث عن الذات، (دار النشر بلا، القاهرة، 2002)، ص 23.

(3) حافظ أسد: ولد في 6 تشرين الأول _ أكتوبر سنة 1930م، في مدينة قرداحة بمحافظة اللاذقية، لأسرة من الطائفة العلوية كانت تعمل في فلاحة الأرض. التحق بالأكاديمية العسكرية في حمص سنة 1952م أصبح رئيساً لسوريا في 12 آذار – مارس سنة 1971م. فارق الحياة في 10 حزيران _ يونيو سنة 2000م. للمزيد انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع في الشرق الأوسط، (شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007)، ص15– 16.

(4) جاء قرار مشاركة العراق بالمعركة مفاجأة لكل من الرئيس المصري والسوري، لأنهم لم يتوقعوا أن يشارك العراق بأي مجهود حربي بالحرب، وذلك لوجود أكثر من سبب يحول دون مشاركة العراق فيها. من هذه الأسباب التواجد المكثف للقوات الإيرانية المنتشرة على طول حدودها مع العراق والبالغة (1400) كم، بالإضافة إلى ثورات الأكراد التي لا تنقطع. للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل، أكتوبر 1973 السلاح والسياسة، (مركز الأهرام للتربية والنشر، القاهرة، 1993)، ص34.

- كذلك: اللواء حسن مصطفى أحمد، مرجع سابق، ص193.

(5) علي عويد حيال، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بين عامي 1968-1979، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2006)، ص34.

(6) تم استثناء فرنسا من هذا القرار بسبب أن الأخيرة كانت واقفة موقف الحياد والمساند للعرب في معركتهم ضد إسرائيل والغرب.

سنة 1973م، من حجم الإنتاج الفعلي شهر أيلول – سبتمبر من السنة ذاتها، ويصف الرئيس "نيكسون"[1]، ذلك القرار قائلاً "لقد تلقى الغرب في خريف سنة 1973م، درساً قاسياً ومؤلماً لا ينسى"[2].

لقد استمر العراق على مبدأ الذي سار عليه في معارضته للمشاريع الأمريكية والرامية إلى الاعتراف بإسرائيل، حيث رفض وعارض وقاوم اتفاقية كامب ديفيد[3]، حيث اعتبرها بأنها حققت بشروطها مكاسب عديدة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وذلك على مختلف الأصعدة بعد عجز الأخير عن تحقيقها في حروبه العدوانية ضد العرب[4].

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع قيام أي تقارب بين العراق والدول العربية، لأن ذلك له انعكاسات سلبية على السياسة الأمريكية من القضية الفلسطينية، حيث كان لموقف العراق من القضية الفلسطينية أيدلوجياً وإجرائياً تأثير على العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى هذا

---

(1) نيسكون: هو ريتشاد ميلهوس نيكسون، ولد في سنة 1913م، في ولاية كاليفورنيا، عمل نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1953-1961م، ومن ثم انتخب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969-1973م، ليصبح الرئيس السابع والثلاثين لها. للمزيد أنظر: ريتشاد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون: الحرب الحقيقية، ترجمة: د. سهيل زكي، (دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1982)، ص111.

(2) المرجع السابق، ص111.

(3) كامب ديفيد: عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في 17 كانون الأول – سبتمبر سنة 1978م، بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن بعد (12) يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض "بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره" وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من سنة 1979 إلى سنة 1989م، نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية ومن جهة أخرى حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام سنة 1978م، بعد الاتفاقية حسب ماجاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. للمزيد انظر: جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر 1970-1981، (مكتبة مدبولي- القاهرة- سنة النشر بلا) ص34.

(4) فاطمة حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص21.

التعارض إلى تبلور مباعدة مابين بغداد وواشنطن، حاولت الأخيرة احتوائها خشية تعاظم دور العراق في السياسة العربية، بعد أن تجسد دور بغداد في مقاومة اتفاقية كامب ديفيد[1]، ولم يكن قلق واشنطن من سياسة العراق هذه فحسب، بل كانت تراقب سياسته النفطية أيضاً[2].

ثانياً: الهيمنة الأمريكية على العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي

لا تختلف نهاية الحرب الباردة كنقطة فاصلة في التاريخ السياسي الدولي نهاية مثيلاتها السابقة من الحروب الكبرى مثل: حرب الثلاثين عام (1618-1648)[3]، والحروب النابليونية (1803-1815)[4]، والحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، والحرب العالمية الثانية (1939-1945).

أدت هذه الحروب، بعد مرحلة انتقالية إلى تبديل الهيكلية الدولية القائمة بهيكلية جديدة[5]، حيث شهدنا بعد الحرب العالمية الثانية تحول النظام العالمي من نظام متعدد القطبية إلى نظام ثنائي القطبية، وهذا ما حصل أعقاب تفكك الإتحاد

---

(1) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص14.

(2) فاطمة حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص43.

(3) حرب الثلاثين عام: هي سلسلة صراعات دامية دامت أوروبا تمركزت غالبية الحروب في المانيا الحالية، حيث اشتركت فيما جميع الدول الأوروبية باستثناء انكلترا وروسيا، واستمرت قرابة الثلاثين عام، ويقدر ضحايا الحرب من الجنود (1.8) مليون، ومن المدنيين (3) مليون.

(4) الحروب النابليونية: هي سلسلة حروب التي وقعت بين الدول الأوروبية خلال فترة حكم نابليون بونابرت لفرنسا ومن أبرز هذه الحروب (معركة طرف الغار) سنة 1805م، بين فرنسا وبريطانيا من جهة وبريطانية من جهة أخرى، ومعركة (أبي قير البحرية) سنة 1798م، بين القوات البحرية الفرنسية ومرادفتها البريطانية، وحدثت على شواطئ خليج أبو قيد المصري، وانتهت بانتصار البريطانيين، ومعركة واثروا سنة 1815م، التي وقعت بين فرنسا ودول الحلفاء (إنجلترا، وبلجيكيا، بروسيا)، انتهت بهزيمة نابليون وكانت أخر معاركه، للمزيد أنظر: عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث،ج1 (دار النشر بلا، القاهرة، 1987)، ص45.

(5) نادية ضياء شكارة، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وإداراتها للأزمات الدولية المعاصرة- دراسة أزمة كوسوفو، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2001م)، ص85.

السوفيتي سنة 1991م، حيث تحول النظام العالمي من نظام ثنائي القطبية، إلى نظام القطب الأوحد[1].

لهذا سوف نستعرض خلال هذه النقطة السياسية الأمريكية اتجاه العراق فترة الحرب العراقية الإيرانية ومروراً بالأزمة الخليجية الثانية، وانتهاءً بالحدث الأكبر انهيار الاتحاد السوفيتي .

1) موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حرب الخليج الأولى:

بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في الرابع من أيلول- سبتمبر سنة 1980م[2]، لم تكن أزمة الرهائن الأمريكية في طهران قد انتهت بعد[3]. وكانت المجابهة السياسية والإعلامية بين النظام الإيراني والإدارة الأمريكية على أشدها[4]، وفي الوقت ذاته كانت العلاقات الدبلوماسية العراقية الأمريكية مقطوعة[5].

---

(1) حيث استمت نهايات الألفية الثانية وبدايات الألفية الثالثة بأحداث جسام، بدأت بانهيار الاتحاد السوفيتي مروراً باجتياح العراق للكويت، وما ترتب على ذلك من تداعيات هائلة أثرت على منطقة الخليج العربي والعالم أجمع، ومن بعدها زلزال 11 أيلول- سبتمبر سنة 2001م، الذي هز قارات العالم الخمس، وانتهاء بالحرب الأنجلو مريكية على العراق واحتلاله سنة 2003م.

(2) كانت الحرب العراقية الإيرانية أطول حرب نظامية بين دولتين أبان القرن العشرين. فقد فاقت زمنياً كلاً من الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، زعزعت الاستقرار والأمن، وشاعت الفوضى في منطقة الخليج العربي، وهددت الأمن القومي العربي بالصميم، وفتحت المجالات أمام تدخل القوى الأجنبية تحت ذريعة حماية الملاحة الدولية في الخليج العربي. للمزيد أنظر: د. عاطف السيد، الغزو- الأمريكي – البريطاني في العراق، مارس- أبريل، 2003م، مرجع سابق، ص45.

(3) أزمة الرهائن: هي أزمة دبلوماسية حدثت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، عندما اقتحمت مجموعة من الطلاب الإسلاميين في إيران السفارة الأمريكية بها دعماً للثورة الأمريكية بقيادة آية الله الخميني، واحتجزوا (52) مواطناً أمريكياً لمدة (444) يوم من 4 تشرين الثاني- نوفمبر سنة 1978م إلى 20 كانون الثاني- يناير ، 1981م. للمزيد أنظر:
Joel Mayo. Iron-us. Hostage crisis (1979-1981) , (James library . New Your, 1984), p298.

(4) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات الأمريكية العراقية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص15.

(5) فاطمة حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص91.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ موقف الحياد بين طرفين متحاربين في هذه الحرب، لكن سرعان ما تغير هذا الموقف لصالح العراق، فكانت هناك أولى الخطوات لتحسين العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الأخيرة، برفع التجميد المفروض من قبلها على صفقة بيع الطائرات للعراق سنة 1981م[1].

ثم قامت واشنطن من رفع العراق من الدول الراعية للإرهاب، لكي لا يتقاطع هذا الوقوف مع القوانين والتشريعات الأمريكية، ولكي تتمكن الإدارة الأمريكية من مساندة نظام صدام حسين[2].

لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحالف مع نظام صدام حسين، وحتى قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[3]، انطلاقاً من حسابات معينة، وهي أن اندحار العراق من قبل إيران سيكون عائقاً رئيسياً للمصالح الأمريكية في المنطقة[4]، وأن النظام الإيراني يشكل خطراً على امن دول الخليج العربي[5].

---

(1) إبراهيم خضر عبد المحسن علامة، مرجع سابق، ص77.

(2) د. حميد شهاب أحمد، مستقبل علاقات العرق: الإقليمية والدولية في ضوء الوجود الأمريكي فيه، (مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد29، 2003)، ص74.

(3) المرجع السابق، ص74.

(4) فاطمة حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص103.

(5) أدلى الرئيس الأمريكي "جيمس كارتر" في خطابه عن حالة الاتحاد في سنة 1980م، قائلاً "أن أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي، سوف تعتبر هجوماً على المصالح الأمريكية، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك استخدام القوم المسلحة". حيث شهدت سنة 1981م،= =الإنشاء الرسمي لقوة الانتشار السريع الأمريكية، لعدم قواعدها في المنطقة، وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات إضافية لدعم الدول الصديقة، مثل تقديم طائرات الإنذار المبكر إلى السعودية، وتغيير إعلام الناقلات الكويتية بإعلام أمريكية. للمزيد أنظر: ظاهر محمد العجمي، أمن الخليج العربي وتطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (أطروحة دكتوراه منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة النشر بلا)، ص385.

- كذلك: عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، (دار الأحمد للنشر، الكويت، سنة النشر بلا)، ص23-24.

- Richard Murphy, Statement Befire The Sub- Committee On Europe And Middle East, (Forrign Affairs Committee, 1988), p17

وهكذا أخذت العلاقات العراقية الأمريكية تتأثر بالتطورات التي كانت تفرزها الحرب في ميادين المعركة وعلى انعكاساتها العسكرية والسياسية والنفسية في الخليج العربي والسياسة الدولية، قد آلت الحرب إلى بلورة رأي داخل الإدارة الأمريكية وخارجها ينادي بالتقرب من العراق والابتعاد عن إيران[1].

وبالمقابل اتخذ صدام حسين بعض المبادرات الدالة على رغبته في تطوير العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرزها طرد "أبي نضال"[2]، من بغداد[3].

ومنذ آذار – مارس سنة 1982م، وبعد صدور المذكرة الرئاسية للأمن القومي الأمريكي المرقمة (82-4)(408) NssN من الرئيس " رونالد ريغان "[4]، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم إلى النظام العراقي معلومات استخبارية ودعماً عسكرياً (بصورة سرية خرقاً للحياد الأمريكي الرسمي)[5]، كما أن الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية زودت العراق بتجهيزات عسكرياً أيضاً[6].

---

(1) فاطمة حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص34.

(2) أبي نضال: صبري خليل البنا، من مواليد 1937م، أسس مجموعته التي عرفت باسمه 1973م، في فلسطين، وهي من أكثر التنظيمات الفلسطينية عنفاً. هدفها إنشاء دولة فلسطين على كامل التراب الفلسطيني، وبعد مشوار عنيف مع ياسر عرفات انتقل أبي نضال إلى بغداد ليعمل تحت إمرة صدام حسين، الذي قام الأخير بإبعاده من العراق سنة 1983م، لتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن سرعان ما عاد أبي نضال إلى بغداد بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991م، قتل في بغداد سنة 2002م. للمزيد أنظر: باتريك سيل، أبو نضال للإيجار مناضلون في خدمة الموساد، ترجمة: أحمد رائف، (دار زهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1992)، ص35-36.

(3) روبرت كوبال، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي: الحرب العالمية الثانية. الحرب الباردة الاحتواء، ترجمة: خليل علي مراد، (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 1983)، ص72.

(4) رونالد ريغان: هو الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1981م إلى 1989م، وقبلها كان الحاكم رقم (33) لولاية كاليفورنيا من سنة 1967 إلى 1975م. كما انه كان ممثلاً بارزاً قبل دخوله معترك السياسة. هو من مواليد سنة 1911م. توفي سنة 2004م. للمزيد أنظر:
Hay Ward Steven, The Age Of Reagan The Conservative Couterrevolution:1980-1989, (Ibsen, New York, 2009), p15-16.

(5) اريك اوران، حرب ال بوش، ترجمة: سلمان حرفوش، (دار النشر بلا، بيروت، ط1، 2003)ص43.

(6) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات الأمريكية العراقية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص16.

وفي شهر كانون الأول – ديسمبر سنة 1983م، أرسل " دونالد رامسفيلد "[1]، كمبعوث الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط، واجتمع بصدام حسين في بغداد وناقش عدائهما المشترك لإيران، وكيف يمكن تسهيل عملية تصدير النفط العراقي في ظل الظروف الصعبة للحرب[2]. لذلك عملت الإدارة الأمريكية على مساعدة العراق والأردن، من اجل تصدير النفط بالشاحنات إلى الأردن وللحيلولة دون انهيار الاقتصاد العراقي[3]، كما اجتمع " رامسفيلد " بـ " طارق عزيز " وزير خارجية العراق، وأكد استعداد إدارة ريغان العمل على المزيد لمساعدة العراق في الحرب[4].

كما أكد قسم رعاية المصالح الأمريكية في بغداد لرامسفيلد، أن القيادة العراقية كانت مسرورة إلى ابعد الحدود من هذه الزيارة[5].

تلت هذه الزيارة بـ اثني عشر يوماً قيام الإدارة الأمريكية بتوجيه رسالة إلى حكام الخليج العربي تتحدث عن أن هزيمة العراق في حربه مع إيران سوف تكون ضارة لدول المنطقة ولمصالح الولايات المتحدة الأمريكية[6].

---

(1) دونالد رامسفليد: وهو وزير الدفاع الأمريكي خلال فترة رئاسة جيرالد فورد 1974-1977م، وخلال فترة رئاسة بوش الابن 2001-2006م، من مواليد سنة 1932م. كما انه احد السياسيين المحنكين التي تمتلكهم الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو ما يسمى الصقور الأمريكية أو المحافظون الجدد. كان رئيساً لشركة (د.ج.د. سيرل وشركاه، الكيمائية)، عند زيارته بغداد. للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، (دار النشر بلا، القاهرة، سنة النشر بلا)، ص14-15.

(2) د. حميد شهاب أحمد، مستقبل علاقات العرق: الإقليمية والدولية في ضوء الوجود الأمريكي فيه، مرجع سابق، ص76.

(3) إبراهيم خضر عبد المحسن، مرجع سابق، ص87.

(4) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص16.

(5) جيف سيمونز، عراق المستقبل. السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، (دار الساقي للطباعة، بيروت، ط1، 2004)، ص211.

(6) اريك لوران، مرجع سابق، ص44.

لهذا اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التدابير ومنها تعاون المخابرات المركزية الأمريكية وباقي الأجهزة الأمنية الأمريكية تعاوناً وثيقاً مع نظرائهم العراقيين[1].

وفي سنة 1986م، كشف الصحفي الأمريكي "بوب وود وورد" بان المخابرات المركزية الأمريكية قدمت معلومات للعراق أتاحت لهم التحضير لهجمات بغاز الخردل على الجيش الإيراني، ومنذ تلك الفترة استفادت بغداد على حد سواء من صور أقمار الاستطلاع الأمريكية، فكانت لهم ذات عون كبير لإحكام وتسديد عمليات القصف[2].

كذلك درست إدارة " ريغان " في ربيع سنة 1984م، إمكانية تقديم تجهيزات للبرنامج النووي العراقي، وتوسيع هذه التجارة لتشمل جميع المنشآت النووية العراقية[3].

لقد عبرت واشنطن عن اهتمامها بالعراق بعد تزايد خطورة الهجمات العسكرية الإيرانية على العراق، عبر إصدار الرئيس " ريغان " توجيهاً رئاسياً المرقم (139 Nsdd) أكد فيه تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على منع " انهيار العراق. وأكد أيضاً ضرورة العمل على ثني إيران عن استمرارها في الأساليب الوحشية وغير الإنسانية التي تستخدمها في الحرب[4].

كما اجتمع " طارق عزيز " مع " جورج شولتز[5]، في واشنطن في 26 تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1984م، وقال " انه سعيد لأن التقييم الأمريكي لخطر الحرب على الاستقرار الإقليمي يتوافق من حيث المبدأ مع التقييم العراقي، وأعرب عزيز عن

---

(1) المرجع السابق، ص44.

(2) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص17.

(3) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص214.

(4) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص77.

(5) جورج شولتز: هو وزير الخارجية الأمريكي في فترة رئاسة ريغان، كان داعماً للعراق في حربه ضد إيران. للمزيد أنظر: جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز. اضطراب ونصر، (الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 1994)، ص121.

شكره للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لوقف الجهود مبيعات الأسلحة إلى إيران "[1]، كان هذا التطور بالعلاقات حصل والعلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن لاتزال مقطوعة، ألا أنها أعيدت في شهر تشرين الثاني – أكتوبر سنة 1984م[2]، وبعد سنتين من إعادة العلاقات الدبلوماسية سألت صحيفة " شيكاغو تريبيون " الأمريكية رامسفيلد عن أكثر عمل يشعر فيه بالاعتزاز، أجاب رامسفيلد قائلاً " استعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق "[3].

وتجسدت العلاقة بين بغداد وواشنطن عندما قامت طائرات حربية عراقية في 17 أيار – مايو سنة 1987م، بإطلاق صاروخين على الفرقاطة الأمريكية (ستارك) التي ضنها الطيار العراقي بارجة إيرانية، وأصيبت البارجة بإضرار بالغة، وقتل فيها (27) جندياً أمريكياً[4]، لكن لقوة ومتانة العلاقات بين بغداد وواشنطن، قبلت الأخيرة وبسرعة اعتذار بغداد[5]، إضافة إلى قيام القوات الأمريكية بحماية ناقلات النفط في الخليج العربي من التهديدات الإيرانية[6].

هكذا شهدت الفترة الممتدة من سنة 1983م، إلى سنة 1990م، تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات وقروضاً شرعية كانت أم غير شرعية، من قبل البنوك والمؤسسات أمريكية أم غير أمريكية، وبضغط من " بوش الأب " حينما كان نائباً للرئيس الأمريكي، وفيما بعد رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1989م[7].

كما يمكن القول أن تحالف واشنطن مع نظام صدام حسين ذهب إلى ابعد من ذلك حينما شنت القوات العراقية في 16 آذار – مارس سنة 1988م، هجوماً بالغازات السامة على القوات الإيرانية المتواجدة في قرية (حلبجة) شمال العراق،

---

(1) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص213.
(2) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص78.
(3) اريك لوران، مرجع سابق، 45.
(4) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص77.
(5) المرجع السابق، ص77.
(6) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص305.
(7) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص77.

أدى ذلك إلى مقتل عدد كبير من القوات الإيرانية، ومن سكان المنطقة، علماً أن الرئيس بوش الأب حينها لم يظهر أي استنكار حيال تلك الحادثة[1].

أن ما تم ذكره يؤشر لنا أن العلاقة بين بغداد وواشنطن وصلت إلى مرحلة التحالف إبان الحرب العراقية – الإيرانية، حيث ألقت الولايات المتحدة الأمريكية بكامل دعمها وراء نظام صدام حسين[2].

وتضعف وجهة النظر القائلة أن الولايات المتحدة الأمريكية، أرادت أن تلعب دور الموازن بين العراق وإيران، وهنا لا تريد لأي طرف الانتصار بالحرب، بل هي أرادت أن تنهك الطرفيين[3].

لكن ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من مال وسلاح ومواد كيمائية، وبالأخص منها عبر الطرق الغير قانونية، هو الأكبر من ذلك، كما انه يؤشر إلى وجود أهداف كبرى للولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحققها فيما بعد.

إلى أن جاء يوم 8 آب – أغسطس سنة 1988م، اليوم الذي توقفت الحرب الدامية التي استمرت إزاء ثماني سنوات، وذلك اثر قبول بقرار مجلس الأمن المرقم (598)[4]، لسنة 1987م.

2) دور الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية.

تنفس العراقيين الصعداء بعد توقف الحرب العراقية – الإيرانية والتي استمرت ما يقرب ثمان سنوات، ذهب فيها الكثير من أبناء الشعب العراقي[1]، ولم يمض أكثر

([1]) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص18.

([2]) غسان سلامة، اقتراح للتغيير، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003)، ص130.

([3]) أن ذلك هو انعكاساً لنظرية هنري كيسجنر، التي تقوم على ضرب كل خصم للآخر من خلال استنزاف كل دولة للأخرى اقتصادياً وعسكرياً، ومن ثم فقدان الاثنين لقدراتهما على الإيذاء في أماكن أخرى. للمزيد أنظر: شريف بسيوني، الحرب الأمريكية في العراق. مشروعية استخدام القوة، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد151، 2003)، ص9.

([4]) هو القرار الصادر من مجلس الأمن والقاضي بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران. للمزيد أنظر: قرارات مجلس الأمن، مرجع سابق.

أكثر من سنة ونصف حتى بدأت مؤشرات تلوح في الأفق تنذر بانفجار أزمة جديدة في المنطقة، يكون احد إطرافها العراق والآخر الكويت. نتج عن ذلك اجتياح العراق للكويت وضمها بالكامل إلى أراضيه في أب – أغسطس سنة 1990م، الأمر الذي ترتب عليه تشكل تحالف عسكري دولي بزعامة أمريكية قصمت ظهر العراق، وما ترتب من أحداث بعد ذلك من تدمير شبه كامل للعراق بكافة مؤسساته وترسانته العسكرية والبنى التحتية مروراً بفرض حصار شامل جعل من العراق بلد أشبه إلى بلدان القرون الوسطى وتوجت بالاحتلال الانكلو أمريكي للعراق سنة 2003م، وما رافقة من ظلم وقتل. وهذا ما سنتناوله في هذه النقطة.

مع نهاية عقد الثمانيات من القرن العشرين، تجلى للعالم بروز العراق كقوى إقليمية قوية في منطقة الخليج العربي[2]، تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة، لذا عملت الإدارة الأمريكية إلى إزالة احد الهموم الإستراتيجية في المعادلة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي[3]، كان ذلك على حد تعبير " مارتن انديك " مدير قسم الشرق الأوسط لمجلس الأمن القومي الأمريكي[4].

---

(1) ذهب الكثير من أبناء الشعب العراقي جراء هذه الحرب التي لم يكن لها مبرر، فدخل العراق الحرب بزعم انه مضطر وان اتفاقية الجزائر سنة 1975م، كانت مجحفة وغير منصفه بالنسبة للعراق، كلنا كنا نأمل من هذه الحرب بأن العراق سوف يتمكن من إعادة شط العرب للسيادة العراقية مع كامل الأراضي التي تم الاستغناء عنها نتيجة الاتفاقية. لكن مع نهاية الحرب فوجئ الجميع بعودة العمل بالاتفاقية نفسها. هنا سؤال يطرح نفسه وبقوة: لماذا شنت الحرب؟ وما قدمته للأمة؟ الجواب وفق تصوري هو: الحرب خلفت مليون شهيد، وسرب من الأرامل، وقطيع من الأيتام. وما خلفتها تلك الظاهرة من دمار على المستوى الاجتماعي بصورة أساسية، وعلى الناحية الاقتصادية بصورة اقل.

(2) لقد جاءت نتائج سنوات مغايرة لما أريد تحقيقه، حيث خرج العراق من الحرب في وضع أقوى يؤهله لان يحتل دوراً إقليمياً، وقد عززت الحرب قدراته وإمكاناته العسكرية والتقنية، وباتجاه تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معاً.

(3) د. فكرت نامق العاني، العراق في الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي رؤية مستقبلية، (مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد7، 2007)، ص91.

(4) أنظر جانب من محاضرة التي ألقاها (مارتن انديك) مدير قسم الشرق الأوسط في: د. علي الطراح، تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 117، 1994)، ص17.

وأمام تنامي دور العراق عربياً وإقليمياً، كانت دائرة الاهتمام الأمريكي بالعراق تتسع، وتزداد الجهود الأمريكية نحو احتواء العراق، وكانت البداية لهذه المرحلة هو تصعيد العمل الإعلامي الأمريكي ضد العراق، بدأت الأخيرة بانتقاد العراق باستخدامه التكنولوجيا لإغراض غير مدنية، والتحدث عن نجاح العراق في الحصول على أسلحة متطورة بما في ذلك (السلاح النووي)[1].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة أمراء الكويت على إضعاف العراق اقتصادياً[2]، وتحقيقاً لهذه الغاية، جاء في البند الخامس الاتفاق[3]، المعقود بين وكالة المخابرات الأمريكية ووزارة الداخلية والأمن الكويتية، على أن تقوم الأخيرة بمشاغلة العراق، بهدف تطويقه اقتصادياً، والهدف من ذلك إضعافه من أن يقوم بأي دور يمكن أن يزيد رصيد قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية[4]. وفقاً لهذا الاتفاق قامت الكويت بزيادة إنتاجها من النفط فوق حصتها المقررة في أوبك[5]،

([1]) فكرت نامق العاني، مرجع سابق، ص91.

([2]) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (دار الأهرام، القاهرة، ط1، 1992)، ص3.

([3]) كشف هذا الاتفاق المعقود بين المخابرات المركزية ووزارة الداخلية الأمن الكويتية، وثيقة سرية يعود تاريخها إلى 2 تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1989م، وتتضمن ثمان فقرات، أعدها مدير الأمن الوطني الكويتي إلى وزير الداخلية، تركز الفقرة الخامسة منها على مايلي: قد اتفقنا مع الجانب الأمريكي على أن من المهم الاستفادة من= = تدهور الوضع الاقتصادي في العراق حتى نجبر هذا البلد على رسم حدودنا المشتركة، وقد عرضت وكالة الاستخبارات الأمريكية وسائل الضغط والتي نراها ملائمة، مع التشديد على انه يقوم بيننا تعاون واسع في هذا الحقل. بشرط أن يتم التنسيق على أعلى مستويات. للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص2.

([4]) الآن غريش، الخليج مفاتيح لفهم حرب مغلقة، ترجمة: محمود العريش (شركة الأرض للنشر المحدودة، قبرص، ط1، 1991)، ص218.

([5]) أوبك: هي منظمة عالمية تضم الدول المصدرة للبترول، ويضم تحت لواءها اثني عشر دولة، تمتلك الدول الأعضاء فيها على (40٪) من الناتج العالمي و(70٪) من الاحتياطي العالمي للنفط. تأسست في بغداد سنة 1960م، واتخذت جنيف مقراً لها. للمزيد أنظر: رضا الشوك وحيدر علي الدليمي، قصة الأقطار المنتجة والمصدرة للبترول الأوبك، (مجلة الحوار المتمدن، العدد3265، 2011)، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: www. Aheww.org

هذا مما اثر بدوره في تدني أسعار النفط، الذي فيما بعد لحق إضراراً بالاقتصاد العراقي[1].

ووفقاً لما تقدم أقدم العراق بإرسال وزير خارجيته " طارق عزيز " مذكرة إلى أمين الجامعة العربية في 15 تموز -يوليو سنة 1990م، يوضح فيها قيام الكويت بإقامة المنشآت العسكرية والمنشآت النفطية على ارض العراق. وقيام الكويت بعملية مدبرة لإغراق السوق النفطية بمزيد من الإنتاج خارج حصتها المقررة في أوبك، مما أدى إلى تدهور أسعار النفط من (18) دولار للبرميل الواحد إلى مابين (11-13) دولار للبرميل الواحد، نجم عن ذلك إصابة العراق بخسائر بلغت من سنة 1981م، إلى سنة 1990م، حوالي (89) بليون دولار[2]. فضلاً إلى وجود بعض المشاكل الأخرى والتي تتعلق حول جزيرتي وربه وبوبيان[3].

هذا بالإضافة أن الإدارة الأمريكية كانت تعتبر بغداد تمثل حجر عثرة تقف إمام إطماعها في المنطقة، لذا وجدت الإدارة الأمريكية انه من الأجدى لها نفعاً أن تحث العراق على القيام بعمل عسكري ضد الكويت[4].

حيث صرح صدام حسين "أن سياسة تخفيض أسعار النفط التي تطبقها الكويت هي خنجر مسموم في ظهر العراق".

وبما أن الإدارة الأمريكية كانت تعرف نفسية صدام حسين وكيفية التلاعب بها، وبأساليبهم المقلوبة المقنعة تمكنوا من أرضاء غروره بضم الكويت إلى العراق[5]، العراق[5]، وذلك من خلال إبلاغ النظام العراقي بأن المساعدات والمنح التي قدمتها

(1) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص19.

(2) د. عاطف السيد، الغزو الأمريكي البريطاني في العراق مارس – ابريل سنة 2003، مرجع سابق، ص52.

(3) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص79.

(4) د. فتحي عفيفي، أمريكا والعراق جذور الأزمة والصراع، (كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد119، 2002)، ص21.

(5) قال صدام حسين في حديث مسموع لراديو بغداد في 13 تموز – يوليو سنة 1990م، " بفضل أسلحتنا الجديدة لن يستطيع الامبرياليون بعد الآن خوض معركة عسكرية معنا، وبديل ذلك أنهم يخوضون حرب استنزاف اقتصادي معنا بمساعدة عملاء الامبريالية من حكام الخليج.

قدمتها الكويت للعراق خلال الحرب ضد إيران، هي من ثمن النفط العراقي التي كانت الكويت تسرقه من حقل الرملية الجنوبي[1]، والبالغ قيمتها (10) مليارات دولار[2]. واستكمالاً للمسلسل الذي تم إخراجه لإيقاع العراق في فخ اجتياح الكويت، قامت " ابريل غلاسبي " سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد بإعطاء انطباع خلال لقاءها صدام حسين في شهر نيسان – ابريل سنة 1990م، قائله له " أن الإدارة الأمريكية ليست لها رأي في النزاعات العربية – العربية، كخلافكم الحدودي مع الكويت، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من مغبة التدخل العسكري بسبب عقدتي فيتنام ولبنان، وأن هذا الشأن هو عربي. وعندما ترى وجهة النظر العراقية بأن الإجراءات المتخذة من قبل الكويت تهدد العراق، فأن من المنطق أن يشعر المرء بالقلق"[3].

وهذا ما تم تأكيده بعد تصريح رئيس هيئة الأركان المشتركة في صحيفة " واشنطن بوست " في اليوم ذاته، والذي جاء فيه " أن العراق إذا ما احتل مساحة صغيرة من الأراضي الكويتية لاكتساب قوة أضافية على الكويت في الأوبك، فأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتحدى هذا التحرك مباشرة، بل ستترك الأمر إلى الحكومات العربية في إدانتها للعراق والضغط عليه للتراجع عن الكويت"[4]. كذلك إعلان

للمزيد أنظر: أسامة خالد، المستقبل العربي في العصر الأمريكي، (مركز القادة للكتاب والنشر، محل النشر بلا، ط1، 1992)، ص71.

([1]) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص79.

([2]) معاشي بن ذوقان سعد العطية، الغزو الأمريكي للوطن العربي، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ط1، 2007)، ص244.

([3]) لقد أعطت غلاسبي انطباعاً لصدام حسين في مقابلته هذه انطباع وهو " أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها معاهدة دفاعية مع الكويت "، ورغم تبرير ذلك فيما صدر من انه سوء تفاهم دبلوماسي، لكنه يبدو انه شجع صدام حسين للعمل على اجتياح الكويت. للمزيد أنظر: ــــــــــ، مشروعية استخدام القوة، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد151، 2003)، ص109.

([4]) إيمان أحمد رجب، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق 1991-2005، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2008)، ص 194-195.

مساعد وزير الخارجية الأمريكي " جون كيلي " إمام لجنة فرعية لمجلس النواب الأمريكي في 31 تموز – يوليو سنة 1990م، أي قبل يومين من الاجتياح العراقي للكويت، قائلاً " أن ليس على الولايات المتحدة الأمريكية التزام نابع من أي معاهدة يجبرنا في إشراك قواتنا للدفاع عن الكويت "[1].

وهكذا كان مسؤولون أمريكيين متعددين يقولون لصدام حسين أواخر شهر تموز – يوليو سنة 1990م، أنهم يفهمون مأخذه على الكويت، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ملتزمة بالدفاع عن هذه الإمارة[2]. بالإشارة إلى الكويت' بهذه الأقوال يكون المسؤولون الأمريكيين قد استدرجوا صدام حسين إلى غايتهم، وإلى ما يخططون له، فأوقعوه به في الشرك (الفخ) الذي نصبوه له عندما قام باجتياح الكويت[3].

وبناءاً على ما تقدم أقدم العراق في 2 آب – أغسطس سنة 1990م، على اجتياح الكويت، وأعلن ضمها للعراق في الخامس عشر من الشهر ذاته، في تحدي صارخ للنظام الدولي المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، كما خالف النظام الإقليمي العربي المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية[4].

وبذلك قد اغضب العراق الدول العربية والغربية، وأصبحت دول الشرق والغرب متفقة على ضرورة مواجهة العراق[5]. ووفقاً لهذا اتفقت اغلب دول العالم تحت الزعامة الأمريكية على قمع العراق بالقوة المسلحة[6]، بعد أن استنفذ المجتمع

– كذلك: محمد الهزاط، الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق والشرعية الدولية، (دار النشر بلا، بيروت، 2005)، ص11.

([1]) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص310.

([2]) المرجع السابق، ص310.

([3]) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص82.

([4]) المرجع السابق، ص82.

([5]) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، (دار العروبة للنشر والتوزيع، بيروت، 1990)، ص186.

([6]) أن الولايات المتحدة الأمريكية حشدت الجيوش ليس حباً بالكويت، وإنما خوفاً من العراق من أن يسيطر على المخزون النفطي الذي لا سيتهان به في الكويت، بالإضافة إلى ما يمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة تمكنه من التحكم والسيطرة على ما يساوي نصف الإنتاج العالمي للنفط.

الدولي كل الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة سلمياً، وذلك لتعند النظام العراقي حيث انه أضاع فرصة الحل السلمي التي كانت متاحة لغاية 15 كانون الثاني – يناير سنة 1991م[1].

الأمر الذي أدى إلى قيام قوات التحالف[2]، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق عمليتي (درع الصحراء، وعاصفة الصحراء)، في صبيحة يوم 17 كانون الثاني – يناير سنة 1991م[3]، لإخراج العراق من الكويت، حيث ألقيت في هذه الحرب كمية من القنابل تعادل بقوتها التفجيرية لسبع قنابل ذرية كالقنبلة التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية[4]، واستشهد جراء هذه الحرب أكثر من مائتي ألف جندي عراقي. بالإضافة إلى أعداد لايستهان بها من المدنين.

هكذا يعد قرار الاجتياح العراقي للكويت من أكثر القرارات الخطيرة في التاريخ العربي والعالمي الحديث، حيث كانت النتائج الإنسانية والتداعيات السياسية والعسكرية لهذا الاجتياح بمثابة الكابوس المزعج بالنسبة للعراق، حيث تم تدمير البنى التحتية بصورة كاملة للعراق بالإضافة إلى تدمير غالبية الجيش العراقي. ومن الجانب الآخر كان هذا بمثابة حلم وردي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. لما كان للأخيرة من مجموعة من عوامل ذاتية تجعلها تحلم بوقوع الاجتياح، وابرز تلك العوامل هي[5]:

1) كان من المهم للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً مع ظهور بوادر انحلال الاتحاد السوفيتي خلق عدو بديل له يبرر استمرار دعم الحكومة لبرنامج التسلح

---

(1) إبراهيم خضر عبد الحسن، مرجع سابق، ص94-95.

(2) عاصفة الصحراء: هو اكبر تكتل عسكري تشكل خلال القرون الأخيرة، حيث حشدت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث وثلاثين دولة، غالبيتهم دول عظمى، ضد العراق بعد قيامه باجتياح الكويت، كما شهد هذا التحالف مشاركة دول عربية على رأسها مصر العربية.

(3) ليون هادار، عاصفة الصحراء، فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد الحسينة، (الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2005)، ص53.

(4) د. حميد شهاب أحمد، مرجع سابق، ص83.

– كذلك: د. سامي المهنا، العالم بعيون أمريكية: الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاغون، (دار المريخ للنشر، القاهرة، 2005)، ص34

(5) أسامة خالد، مرجع سابق، ص74-75-75.

وحرب الكواكب، كما يبرر استخدام القوة ضد دول الجنوب، وحيثما تكون المصالح الأمريكية في خطر.

2) كان هنالك خوف داخل الإدارة الأمريكية من أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة[1]، إلى ضعف نفوذ البنتاغون، وتراجع برامج التسليح، مما قد يؤدي إلى تحول مركز الثقل في العلاقات الدولية من (الأمن) إلى الاقتصاد أو التجارة، الأمر الذي يفقد الولايات المتحدة الأمريكية تميزها، ويجعلها في مكانة اضعف من مكانة أوربا أو اليابان[2].

3) أوشكت مصانع السلاح الأمريكية أن تغلق أبوابها في ديترويت وليما واواها، وكانت حالة الفزع تنتاب المسؤوليين عن هذه الصناعات، في حين رأت الإدارة الأمريكية أن استمرار هذا الهبوط يعرض أداتها الرئيسة للتفوق العالمي للخطر[3].

([1]) الحرب الباردة: هي سلسلة مستمرة من الأزمات التي كانت بإمكان اي منها أن تصعد المواجهة العسكرية وتؤدي إلى خطر إفناء العالم برمته. ظلت قائمة هذه الحرب بين الشرق بقيادة الاتحاد السوفيتي (حلف وارشو)، والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (حلف الناتو)، لفترة تزيد عن الأربعين عاماً من سنة 1945 إلى سنة 1990م، والتي شغلت العالم أجمع. للمزيد أنظر: روبرت مكنمار، مابعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، (دار الشروق، عمان/ الأردن، 1995)، ص13.

([2]) كانت وبصورة دائمة قضية ميزانية التسليح أحدى نقاط الخلاف الجوهرية بين الكونغرس والإدارة الأمريكية، مما حدا بالإدارة الأمريكية إلى وقف عدد من برامج التسليح لتطوير أسلحة معينة أو إنتاج جديد (طائرة ستليث) مثلاً. رأت الإدارة الأمريكية أن استمرار هذه السياسة سوف يقلص القدرات العسكرية الأمريكية، ويلحق الشلل بصناعات السلاح، ومن ثم تهبط الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرتبة الدول الأقل نفوذ. لذا خططت لما حدث ونجحت في تخطيطها.

([3]) بما أن الحرب الأمريكية على جرانادا أو بنما لم تحقق الدعاية الكافية للسلاح الأمريكي لأسباب كثيرة، فقد كان من الضروري أن تتم الدعاية لهذا السلاح في حرب شبه عالمية تتوفر فيها كل مقومات العمليات الدعائية الكبيرة، كحرب الخليج الثانية من حشد للرأي العام وتثبيته حول محور واحد، أو إشراك إطراف كبيرة لها وزنها الدولي، ما يؤدي ذلك لحشد جيوش العالم. وجعل العالم يلهث وراء الأحداث. وخلال هذه الفترة وإمام أعين الملايين تقوم وسائل الإعلام الأمريكي بعرض القدرات الخارقة للسلاح الأمريكي في الأركان الأربعة للمعمورة.

4) عملت الإدارة الأمريكية جاهدة من اجل التخلص على مايسمى بـ (عقدة فيتنام)، ولم يكن ذلك ممكناً، إلا بشن حروب ناجحة وخاطفة بأقل قدر ممكن من الضحايا[1].

5) كانت الحاجة أمس ما تكون لتنشيط وإنعاش الاقتصاد الأمريكي، وذلك عن طريق استخدام وسائل غير نمطية لتحقيق هذا الانتعاش. وليس هنالك شي أكثر من الحرب منشطا لرأس المال[2].

كان صباح يوم السابع عشر من كانون الثاني – يناير سنة1991م، صباح الغضب على العراق حيث أصبحت السماء تمطر قنابل وصواريخ، تحمل معها الموت والدمار للعراق والعراقيين، إلى أن جاء قرار وقف إطلاق النار في يوم 28 شباط – فبراير من السنة ذاتها، صاحب هذا القرار عدة قرارات من مجلس الأمن، كان أولها القرار رقم (687) في 3 نسيان – ابريل من نفس السنة، القاضي بوقوع العراق تحت طائلة الفصل السابع[3]، من ميثاق الأمم المتحدة، ثم صدر قراران آخران هما (707) في 17 تموز – يوليو من ذات السنة، والذي طالب بالسماح لليونسكوم[4]،

للمزيد أنظر: رامز عبدالله النعمان، المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (مكتبة المعد للنشر، دمشق، ط1، 2001)، ص114.

(1) لقد كان من أولى التصريحات التي أدلى بها بوش الأب عقب الحرب مباشرة بأن عقدة فيتنام قد زالت. لقد كان هذا إذن في رأي الرئيس الأمريكي من أهم ماتحقق نتيجة الحرب، ويدلنا هذا على اتجاهات الطموح الأمريكي، إذ ما أهمية إزالة عقدة فيتنام ألا إذا كانت النسبة المنعقدة لشن حروب خارجية تعزز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية.

(2) تمنح أي الحرب فرصاً للحصول على المال، فرصاً لا تتيحها وسائل التجارة المعروفة والمتاحة في العالم. فالحرب هي استخدام القوة، وحيث تستخدم القوة لأهداف التجارة فأنها تكون نوعاً من أنواع السطو المسلح. وبما أن للدول الخليجية كدساً من الأموال جمعتها إثناء فترة الرواج النفطي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على سحب تلك الأموال. مقابل توفير الحماية لها.(الأتاوا).

(3) هو الفصل الخاص بما يهدد الأمن والسلم الدوليين والإخلال بهم ويحتوي على (12) مادة خاصة بالأمن والسلم الدوليين.

(4) اليونسكوم: هي اللجنة المفوضة الخاصة من قبل الأمم المتحدة، أنشأت بناء على قرار مجلس الأمن رقم (687) لسنة 1991م، هدفها التفتيش عن أسلحة النظام العراقي وتدميرها، رأسها لأول مرة السويدي (رولف ايكيوس) من 1 أيار – مايو سنة 1991م، ومن ثم أعقبه الاسترالي (ريتشاد بتلر) في 1 تموز – يوليو سنة 1997م، الذي خدم لمدة سنتين، ومن ثم تم تعيين نائبه الأمريكي (شارلز دولفر) الذي انتهت فترة رئاسته في 17 كانون الأول – ديسمبر من السنة ذاتها، وقد حلت محل اليونسكوم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش (الانموفيك) لتمارس عملها.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى كل المناطق، وتفتيش والمنشآت والمعدات والوسائل التي تريد تفتيشها دون شروط من الجانب العراقي.

ومن بعده القرار رقم (715) في 11 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1991م، الذي قضى أن تتولى اليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلية رصد أي مشتريات مستقبلية للعراق تتعلق بالبنود المحظورة في القرار (687) من جانب دول أخرى للعراق[1].

هذا بالإضافة إلى صدور القرار رقم (661) القاضي بفرض حصار على العراق جواً وبراً وبحراً، بحيث لا تطير في سماء العراق سوى طائرات قوات التحالف. لتبدأ بعدها مرحلة الظلم والقتل الجماعي بالقصف الجوي والعقوبات الاقتصادية المتمثلة بالحصار الذي استمر قرابة ثلاث عشر سنة، منعت واشنطن ولندن طوال تسعينيات القرن المنصرم وما بعدها المدنيين العراقيين من الحصول على الغذاء والماء النظيف، والرعاية الطبية بأقل المعايير، فنتج عن ذلك قتل حوالي مليون وسبعمائة الف شخص، بسبب الجوع والمرض، معظمهم من الأطفال[2].

كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إدخال بند في القرار يقضي بإرغام العراق على تدمير أسلحة الدمار الشامل، وكل ما لديه من صواريخ متوسطة المدى، وتم وضع العراق بمقتضى هذا القرار تحت نوع من الوصاية الدولية، كي تستكمل بذلك حلقات الحصار والتصفية للعراق. بل عاقبت العراق بصورة قاسية بجعله القيام بتدمير أسلحته بنفسه، ليدمر ما تبقى من قدراته العسكرية والاقتصادية، وذلك كله بأسم ميثاق الأمم المتحدة واستناداً إلى نصوصه.

واستناداً إلى ما تقدم نلاحظ أن العلاقات العراقية – الأمريكية، دخلت مرحلة مغايرة تماماً، عما كانت عليه قبل الاجتياح العراقي للكويت من حالة تعاون وتحالف إلى حالة تميزت بالعداء الشديد من الطرفين لبعضهما البعض، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على العراق وإجهاض قوته، والسيطرة على نفطه خوفاً من

---

(1) عبد الرؤوف الريدي، المباح والمستباح في أسلحة الدمار الشامل، جريدة الأهرام، القاهرة، 19/ 4/ 2003.

(2) جيف سيمونز، مرجع السابق، ص310.

ازدياد النفوذ العراقي في منطقة الشرق الأوسط، وان يكون نواة لقوة إقليمية كبيرة لا يمكن التعامل معه[1].

ومع اقتراب موعد المراجعة الدورية لنظام العقوبات المفروضة على العراق في مجلس الأمن هددت القيادة العراقية في تشرين الأول – أكتوبر سنة 1994م، بأنها سوف تمتنع عن التعاون مع لجنة اليونسكوم ما لم يتخذ مجلس الأمن إجراء في اتجاه رفع الحصار، وعلى الرغم من كافة المشاكل فان العراق ولجنة اليونسكوم وصلا إلى درجة عالية من التقارب في تلك الفترة، حتى بالنسبة لمسألة رفع العقوبات المفروضة على العراق، إلى أن جاءت حادثة هروب "حسين كامل"[2].

الأمر الذي دعى مجلس الأمن في 14 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1994م، بالإعلان عن استمرار الحظر الدولي على العراق، ورفض تخفيض العقوبات المفروضة على العراق.

كما شهدت الفترة التي عقبت سنة 1995م، شد وجذب بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية وخصوصاً بعد العمل ببرنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء. بالإضافة إلى العمليات العسكرية التي قامت بها الإدارة الأمريكية ضد العراق سنة 1996م، بعد قيام الأخيرة بتجاوز منطقة الحظر الجوي الكردية شمال العراق والمصنفة في (خط عرض 36)[3].

هكذا ظلت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بين صعود ونزول، إلى أن جاءت إدارة الرئيس "بوش الابن"[4]. التي اعتمدت سياسة أكثر

---

(1) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص23.

(2) حسين كامل: هو ابن عم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، شغل منصب رئيس هيئة التصنيع العسكري، وأصبح الرجل الثاني بالدولة العراقية من سنة 1990 إلى سنة 1995م، لكنه انشق عن نظام صدام، وهرب إلى الأردن، وأعلن معارضته لصدام حسين، ونشر مجموعة من الوثائق والأدلة تشير إلى تطوير أسلحة كيميائية في العراق.

(3) صلاح سالم زرنوقه، أزمة الحشود العراقية قرب الحدود الكويتية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد168، 1995)، ص177.

(4) بوش الابن: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثالث والأربعون وذلك من 20 كانون الثاني - يناير سنة 2001م، إلى 20 كانون الثاني – يناير 2009م. كان حاكماً لولاية تكساس قبل

تشدداً وعدوانية، بحيث أنها تبنت سياسة متغطرسة قائمة على القوة والهيمنة الاتحادية على العالم[1]، دون أي مهادنة للخصوم، أو مراعاة للحلفاء والأصدقاء، وتجسدت هذه السياسة منذ الشهور الأولى لولايته، وبالأخص تجاه منطقة الشرق الأوسط، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية عزمها على تشديد الحصار على العراق، وطرحت مشروعات العقوبات الذكية في مجلس الأمن، بعد أن أصبحت العقوبات تلقى معارضة في إنحاء العالم ككل، وأصبحت الدول تتعامل مع العراق تجارياً دون اكتراث لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن العقوبات الذكية والتي فرضت على العراق كانت تلقى معارضة البيت الأبيض[2]، نفسه[3].

توليه رئاسة الدولة وذلك من 1995 إلى 2000. وقد انتخب رئيساً بعد انتخابات أتت نتيجتها متقاربة مع منافسه الديمقراطي آل غور. وفي سنة 2004م، أعيد انتخابه للمرة الثانية لمدة أربع سنوات بعد تغلبه على مرشح الحزب الديمقراطي جون كيري وذلك بعد حملة هي الأكبر في تاريخ الانتخابات الرئاسية لأكبر بلدان العالم حيث كان له ستة داعمين من رجال الأعمال والشركات. شهدت فترة رئاسته إحداث جسام هزت العالم برمته ابتدأت بإحداث أيلول – سبتمبر سنة 2001م، مروراً باحتلال أفغانستان، ولتنتهي عند غزو العراق سنة 2003.

(1) اشتون ب. كارتر، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة: اسعد حليم، (دار النشر بلا، محل النشر بلا، 2002)، ص96.

(2) البيت الأبيض: هو المقر الرئيس الرسمي لعمل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، تم العمل في إنشائه في سنة 1792م، واشرف على بنائه الرئيس الأول جورج واشنطن، لكنه لم يسكن فيه، وأول من سكن فيه الرئيس الثاني جون ادمز سنة 1766م. للمزيد أنظر: البيت الأبيض ويكديبيا الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
www.wwikipedia.org

(3) شريف بسيوني، مرجع سابق، ص14.

–كذلك: نعوم تشكومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2007)، ص321.

المبحث الثاني

الاحتلال الأمريكي للعراق باعتباره مدخلاً للسيطرة على العالم وفق أدارك المحافظون الجدد

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية طوال عقد التسعينات من القرن المنصرم من حماية مصالحها الأمنية في منطقة الخليج العربي بشكل فعال، عن طريق استخدام سياسة (الاحتواء المزدوج)[1].

لكن هذه السياسة انتهت مع إعلان تنصيب "جورج دبيلو بوش" في 20 كانون الثاني – يناير سنة 2000م، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثالث والأربعين[2].

جاء فوز بوش الابن بالرئاسة بعد معركة انتخابية عسيرة وطويلة، حيث نجح بوش بالكاد بالفوز على من منافسه "ال غور" بـ (537) صوتاً في ولاية فلوريدا، التي حسمت المعركة الانتخابية، في الوقت الذي فاز ال غور بالأصوات الشعبية، الأمر الذي ولد فكرة لدى بوش رئيس ذو شرعية ضعيفة سياسية[3].

الأمر الذي دفع بوش الابن أن يشكل فريق عمل قوي ومحنك أطلق علية اسم (فريق الأحلام)، تعويضاً للضعف الانتخابي الذي لحق به[4]. حيث شكل وصول بوش الابن إلى سدة الحكم، بالإضافة إلى الكادر الجديد الذي التحق بإدارته، نقطة تحول كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية[5]. لان السياسة الأمريكية لم تغير

([1]) الاحتواء المزدوج: هو الاعتماد على النظامين العراقي والإيراني في المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

للمزيد انظر: ـــــــــ، المصالح الدولية في منطقة الخليج، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006)، ط1، ص122.

([2]) أحمد يوسف أحمد وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، بيروت، 2008)، ص209.

([3]) منار الشوربجي، انتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2000، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد143، 2001)، ص 27.

([4]) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص201.

([5]) أحمد منسي، أمريكا والشرق الأوسط في ولاية بوش الثانية، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الخليجية، القاهرة، العدد52، 2008)، ص48.

أولوياتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتربعها على هرم القوة العالمي، إلا بعد إحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر سنة 2001م، والتي جعلتها تطور إستراتيجية (التدخل الانتقائي) المتبعة من قبلها طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها[1]، إلى إستراتيجية أكثر حزم وقوة في حماية الأمن القومي الأمريكي[2]. الأمر الذي ترتب عليه تغيير السياسة الأمريكية تجاه دول العالم بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة.

وهذا ما سنستعرضه خلال هذا المبحث، السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001م، كنقطة أولى. والمحافظون الجدد والاحتلال الأمريكي للعراق كنقطة ثانية.

أولاً: إحداث 11 أيلول – سبتمبر وتأثيرها على الإستراتيجية الأمريكية.

1) احداث 11 أيلول – سبتمبر والحرب على الإرهاب.

تلقت القوة العظمى المنفردة على قمة مايسمى بالنظام العالمي الجديد في الحادي عشر من أيلول – سبتمبر سنة 2001م، أقسى الضربات في تاريخها[3]. حيث ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها[4]، فبعد النار والدمار الذي أصاب واشنطن ونيويورك في ذلك اليوم، ظهر الرئيس الأمريكي بوش الابن مأخوذاً بالصدمة ومذهولاً، ليصف ما جرى بأنه " إعلان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية "[5].

كان هذا الحدث عالمياً وشاملاً وتاريخياً بكل المعايير. عالمياً: لأن إثارة طالت العالم، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، كما طالت العالم الإسلامي والعربي بصورة أكثر. وشاملاً: لأن تأثيره كان نفسياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وتاريخياً:

---

(1) فاطمة الزهراء عبد الفتاح، الخليج في الإستراتيجية الأمريكية، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد40، 2005)، ص11.

(2) jon. M. And Others, The Modern Middle East, (Los Angeles, un, Of Aibert Tourane, Californi Press,1993), p14.

(3) زبيغو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2004)، ص12.

(4) عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، (دار الحرية، القاهرة، 2004)،31-32.

(5) عمرو عبد الكريم، أمريكا والعالم بعد 11 سبتمبر، (دار النشر بلا، محل النشر بلا، 2002)، ص23.

لأنه كان حدثاً فاصلاً من حيث تعبيره عن الإستراتيجيات والسياسات الأمريكية التي اختلطت بنوع من مشاعر الخوف والغضب والرغبة في الانتقام.

لقد وجدت الإدارة الأمريكية في إحداث أيلول – سبتمبر، الفرصة التي طالما حلمت بها وذلك من اجل تحقيق أمنها، وتبرير سياستها وإستراتيجيتها العسكرية ضد الدول الأخرى[1]، ومن هنا أصبح همها الأكبر مكافحة الإرهاب[2]. لتضع العالم في مواجهة مرحلة جديدة عنوانها الإرهاب[3]، فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المواقف المحددة والتي عكست بدقه رؤيتها للسياسة الدولية في هذه المرحلة، إذ انه في ضوء هذا الحدث حصلت التطورات التالية[4]:

أ) بعد الحادي عشر من أيلول – سبتمبر، برز مفهوم الإرهاب كعدو عالمي جديد[5]، وحشدت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم لمحاربة هذا العدو.

---

(1) كلايد برستوفتر، الدولة المارقة الأحادية الأمريكية وإخفاق النوايا الحسنة، ترجمة: فاضل جتكر، (الحوار الثقافي، بيروت، 2003)، ص290.

(2) أن الإرهاب من جهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، هو كل من يدافع عن حريته، أو أرضه، أو عقيدته، وكل من يقول (لا) للهيمنة الأمريكية، ويتمسك بثقافته ودينه. للمزيد أنظر: نصير نوري محمد، مبدأ التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية مابعد الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006)، ص102.

(3) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، (مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2007)، ص117.

- كذلك: مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بين الحرب الباردة، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد138، 1999)، ص77.

- كذلك: علي الخفاجي، فهم السياسات الدولية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية على منظومة الأمن الجديد، (قراءات إستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 1، 2003)، ص19.

(4) اناتولي اوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ونصر الدين الجبالي، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003)، ص25.

(5) كان لابد للولايات المتحدة الأمريكية خلق عدو جديد لها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بما خلفته الحرب الباردة من جيش جرار من المحترفين الذي ضم الموظفين في الحكومة والجواسيس ومعلقين سياسيين، وعلماء في شتى الأفرع العسكرية، ومهندسين متخصصين يعملون في الشركات الحربية. وتجنباً لتسريح هؤلاء وما يترتب عليه من خلق أزمة في الاقتصاد القومي الأمريكي، لهذا ارتأت الإدارة الأمريكية خلق عدو جديد لها. للمزيد أنظر:
Sir Robin Renwick, Fighting With Allies (New York, 1996), p394.

ب) تم تجسيد هذا العدو في المرحلة الأولى ب " الإرهاب الإسلامي "، وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية، وبدأت المواجهة ضد " أسامة بن لادن "[1]. وتنظيم القاعدة[2]، بالإضافة إلى حركة طالبان[3]، ونظامها في أفغانستان. باعتبارهم شركاء في العمليات الإرهابية. وجرت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم وتدمير قواعدهم في أفغانستان سنة 2001م.

ت) بعد أفغانستان أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على القضاء على الخلايا الإرهابية خارج أفغانستان[4]، كما أنها أطلقت يد " شارون "[5]، لتصفية حركات

---

(1) أسامة بن لادن: هو نجل الملياردير السعودي الحضرمي محمد بن عوض بن لادن وترتيب أسامة بين إخوانه وأخواته هو 17 من أصل 52 أخ وأخت، ولد في سنة 1957م، درس في جامعة الملك عبد العزيز في جدة وتخرج ببكالوريوس في الاقتصاد ليتولى إدارة أعمال شركة بن لادن. ترك أبوه ثروة تقدر بـ 900 مليون دولارفمكنته ثروته وعلاقاته من تحقيق أهدافه في دعم المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفييتي لأفغانستان. وهو مؤسس وزعيم تنظيم القاعدة. وهو تنظيم سلفي جهادي مسلح أنشئ في أفغانستان سنة 1988م. زج بن لادن بتنظيم القاعدة في حروب ضد أعتى قوتين في العالم وهما الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. وقتل في سنة 2011م، في باكستان للمزيد أنظر: أسامة بن لادن ويكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki

(2) تنظيم القاعدة: هو منظمة وحركة متعدد الجنسيات سنية إسلامية أصولية، تأسست في الفترة بين أب - أغسطس سنة 1988 وأواخر سنة 1989 / 7 أوائل سنة 1990م، تدعو إلى الجهاد الدولي.. للمزيد انظر: عبد الباري عطوان، القاعدة.. التنظيم السري، (دار الساقي، بيروت، ط1، 2007)، ص23_28_120.

(3) حركة طالبان: هي حركة إسلامية تأسست في ولاية قندهار جنوب غرب أفغانستان على الحدود مع باكستان سنة 1994م، على يد الملا محمد عمر مجاهد، وهو أبو طالبان. حيث رغب في القضاء على مظاهر الفساد الأخلاقي وإعادة أجواء الحكم الإسلامي، ساعدوا في ذلك طلبة المدارس الدينية، الذين بايعوه اميراً لهم سنة 1994م، وينتمي معظم أفراد الحركة إلى القومية البشتونية بالإضافة إلى كونهم أسلاميين. تمكنت الحركة سنة 2001م، من السيطرة على كامل أفغانستان. للمزيد أنظر:
Michael Griffin, Reaping The Whirlwind: The Taliban In Afghanistan, (Pluto Press, London, 1999), p19.

(4) ج. جون اكبيري، طموح أمريكا الامبريالي، (مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد18، 2003)، ص23.

(5) ارئيل شارون: هو رئيس وزراء إسرائيل من سنة 2001 إلى سنة 2006م، من مواليد سنة 1928م، وهو احد مجرمي الحروب في العالم، حيث قام بمجزرة فلسطين راح ضحيتها (426) شهيداً بعد اعتقالهم في المساجد، كما قام بمذبحة قتيبة سنة 1953م، التي راح ضحيتها (170) شهيداً من المدنيين الأردنيين. شارك في قتل وتعذيب الأسرى المصريين سنة 1967م، بالإضافة إلى قيامه باستفزاز مشاعر المسلمين بزيارته إلى المسجد الأقصى المبارك سنة 2002م، والتي على إثرها اندلعت الانتفاضة الفلسطينية. للمزيد أنظر: ارئيل شارون، مذكرات ارئيل شارون، ترجمة: أنطوان كبير، (بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1992)، ص143.

حركات المقاومة في فلسطين، باعتبارها حركات إرهابية وفق المفهوم الأمريكي – الإسرائيلي ومع استمرار رفض الولايات المتحدة الأمريكية تعريف الإرهاب، أصبحت الصورة واضحة بأن لكل دولة حق في إعلان الحرب ضد من تشاء، ومتى تشاء، إذا قدرت أن هذا العدو يقوم بعمل إرهابي، سواء أكان هذا الإرهابي المفترض فرداً، أم مجموعة من الأفراد، أم دولة وذلك دون العودة إلى أية مرجعية قانونية.

كما وضعت الإدارة الأمريكية هدفاً جديداً لها، وهو مواجهة ما تطلق عليه (الدول المارقة)[1]، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والعمل على نشر الديمقراطية، وانطلقت من قناعة تحويل العراق إلى محمية أمريكية واعتبرتها الخطوة الأولى لفرض السلام الأمريكي في الشرق الأوسط[2]، باعتبار أن هذه المنطقة هي الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، وحليفتها إسرائيل، لاسيما بعد زوال الخطر الشيوعي، وذلك لعدة أسباب وهي[3]:

❖ تحتوي منطقة الخليج العربي على اكبر احتياطي نفطي في العالم كما ورد سابقاً، والسيطرة عليها تعني السيطرة على عصب الاقتصاد والصناعة على المستوى الدولي.

❖ يوجد في المنطقة أنظمة سياسية لا تدين بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر ضمن الدول المعادية لها، مقابل وجود دول في المنطقة متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسمح بالوجود العسكري الأمريكي على أرضها.

---

(1) الدول المارقة: مصطلح سياسي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الخارجة عن فلكها، أو سيطرتها والدول هي (العراق قبل الاحتلال، إيران، سوريا، بالإضافة إلى كوريا الشمالية). للمزيد أنظر: نعوم تشومسكي، الدول المارقة.. حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة: محمد علي مقي، (دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 2003)، ص21.

(2) ياسمين نوري علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009)، ص33.

(3) يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والغرب: العلاقات السعودية – الأمريكية نموذجاً، (دار حوران، دمشق، ط1، 2003)، ص116.

- كذلك: رفعت لقوشة، الخليج في الاستراتيجيات الدولية، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد52، 2008)، ص46.

- كذلك: أحمد عارف، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، (مجلة الأرض، دمشق، العدد12، 2003)، ص11.

❖ وجود إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والتي يعتبر الحفاظ على أمنها من أولويات السياسة الأمريكية.

لهذه الأسباب عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض وجودها في المنطقة منذ بداية تسعينات القرن المنصرم مستغلة بذلك حرب الخليج الثانية ومارافقها من حصار جائر على العراق ومروراً بالعمليات العسكرية التي كانت تنفذها في العراق بين الحين والآخر والتي توجتها بالاحتلال الكامل للعراق سنة 2003م، وبناءاً على ما تقدم يمكن تخليص السياسة الأمريكية بعد إحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر سنة 2001م، بما يلي[1]:

❖ رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار (من ليس معنا فهو ضدنا).
❖ قسمت العالم إلى دول الخير والشر، وهو ما تجسد لاحقاً بمفهوم (محور الشر).
❖ تغيير نظرتها تجاه حفائها الأوربيين.
❖ رفعت شعار مكافحة الإرهاب.

بالإضافة لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية على يد قيادتها من المحافظين الجدد مبدأ (الحرب الاستباقية)[2]، بدلاً من مبدأ (سياسة الردع)، وإلى سياسة (تغيير

(1) د. فتحي العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005)، ص98.
- كذلك: توفيق بوستي، سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الأزمة العراقية 2002-2006، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة، 2007)، 220.
- كذلك: د. حسن نافعه د. نادية محمود مصطفى محرران، العدوان على العراق: خريطة الأزمة.. ومستقبل امة، (مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2003)، ص33.
- كذلك: أحمد عارف، مرجع سابق، ص33.
(2) أن مفهوم الإدارة الأمريكية للحرب الاستباقية، هو نقل المعركة إلى ارض العدو وإلى مواجهة التهديدات قبل أن تظهر أصلا. مما تقدم يتوضح لنا أن هذه الإستراتيجية تركز على قاعدتين أساسيتين هما: أ) الاعتماد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود، والذي يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف توجه ضربتها الاستباقية لمجرد الشك بوجود خطر. دون الانتظار للتأكد، أو دون وجود دليل قاطع على ذلك، وهذا ما يهدد الأمن والسلم الدوليين. ب) تتعلق هذه النقطة بطبيعة الأسلحة المستخدمة سواء كانت نووية تكتيكية، أو إستراتيجية، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الضربة حتى تكون قوية يجب أن توجه قبل نشوب الأزمة المعنية. حتى تدمر مخزون العدو من الأسلحة والحيلولة دون تمكينه من استخدامها. للمزيد أنظر: علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سانت كلمز العالمية، بغداد، 2006)، ص67.

الأنظمة) بدلاً من سياسة (الاحتواء)، وتفضيل (القرارات الفردية) بدلاً من (القرارات المشتركة)[1].

لقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة من مقولة " أن الدبلوماسية العسكرية وإستراتيجية القوة هي طريق الإمبراطورية الأمريكية لإعادة تشكيل العالم بما يخدم مصالحها وهيمنتها المطلقة ". لذلك صنعت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب وجعلته عدواً وهمياً لها من أجل أن يبرر تدخلها العسكري أينما شاءت لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في العالم، مما جعلها تتبنى سياسة جديدة ومغايره عن سابقتها وهي سياسية (الضربة الاستباقية).

كما يعتبر الدفاع الوقائي إستراتيجية دفاعية، وهو يختلف عن الردع اختلافاً جوهرياً، فهو يسعى إلى إجهاض التطورات المنذرة بالخطر قبل أن تصبح خطراً حقيقياً[2].

وقد ورد مبدأ الحرب الاستباقية ضمن نصوص الوثيقة التي حملت عنوان (إستراتجية الأمن القومي الأمريكي) التي أرسلها الرئيس الأمريكي " بوش الابن " إلى الكونغرس الأمريكي في 20 أيلول – سبتمبر سنة 2002م، وهي التي أطلق عليها (الضربة الوقائية)، والتي عرفت بمبدأ بوش، حيث قال في إحدى خطبه التي عبر فيها عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية: " انه في حال الضرورة وبناء على المبادئ الراسخة في الدفاع عن الذات فأننا لان نستبعد إمكانية اللجوء إلى استعمال القوة قبل تعرضنا للهجوم، حتى لو كانت شكوك حول مكان وزمان الهجوم علينا "[3].

كما أشارت هذه الإستراتيجية بالاضطرابات السياسية والاقتصادية، وان تاريخ علم الأمريكان بأنهم سيكونون أقوياء العالم اقتصادياً، وثقافياً عندما يكونون الأقوى

---

(1) جون كولي، التحالف ضد بابل، ترجمة: ناصر عفيفي (مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006)، ص226.

(2) محمد القريشي، إستراتيجية الردع الوقائي الأمريكي وامن الخليج، (مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البحرين للدراسات، المنامة، العدد5،2006)، ص147.

(3) كمال سميسم، الإستراتيجية الأمريكية من الحرب على الإرهاب إلى إنهاء الطغيان، (مجلة الحوار، دمشق، العدد63، 2007)، ص27.

عسكرياً في العالم، حيث ترتكز الإستراتيجية الأمريكية هذه بحسب هذه الوثيقة على ما يأتي[1]:

أ) أن قتال دول ضعيفة عسكرياً سيؤدي إلى إشاعة الخوف لدى لدول الأخرى[2].

ب) أن القيام بالحروب الاستباقية سيمثل فرصة حقيقية لتجريب اكبر كمية من الأسلحة المتطورة[3].

ت) الشرق الأوسط هو المدخل الطبيعي لتطبيق الإستراتيجية الأمريكية الجديدة[4].

ث) أن السيطرة العسكرية الأمريكية ستؤمن قيادات وفية، لا تفعل شيء، ولا تتخذ قرار بدون الرجوع، إلى الإدارة الأمريكية.

ج) التركيز على تدمير القوات المسلحة في الدول المستهدفة تدميراً كاملاً، حتى لا تشكل خلايا مقاومة مسلحة[5].

---

(1) محمد علي البياتي، الحرب الاستباقية وتطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية، (دار النشر بلا، دمشق، 2005)، ص68.

(2) أن هذه النقطة حدثت بالفعل عندما انهار نظام الحكم في العراق بعد احتلاله في سنة 2003م، وتم من بعدها إلقاء القبض على رأس السلطة صدام حسين، قام العقيد معمر القذافي الرئيس الليبي آنذاك بالكشف عن جميع أنشطته النووية وتسليمها إلى وكالة الطاقة الذرية خوفاً من المارد الأمريكي، لكن رغم تلك التنازلات تم الإطاحة به، لكن ليس من قبل المارد الأمريكي، وإنما من قبل بركان الغضب الشعبي.

(3) أن الإمبراطورية الأمريكية والتي ترفع شعار حقوق الإنسان، وتحارب دول وتسقط أنظمة من اجله، نجدها في الوقت نفسه تتعامل مع الشعوب التي غزتها وكأنها فئران تجارب. بالإضافة إلى الممارسات الا أخلاقية والبشعة التي تمارسها على الأرض، كما شهدنا في سجن أبو غريب في العراق من جرائم ضد الإنسانية لا يغفر لها.

(4) وذلك لوجود قوى وأنظمة غير موالية للولايات المتحدة الأمريكية ووفرة الموارد المادية لهذه الدول بالإضافة إلى العمل على الحفاظ على امن واستقرار إسرائيل، والعنصر الأبرز هو وجود أنظمة دكتاتورية في المنطقة والتي تستغل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من اجل وجود مبرر للتدخل فيها. للمزيد أنظر: ياسين طه الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2001)، ص151.

(5) أن من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية عند احتلالها بلد ما، هو تدمير البنية التحتية للمجهود الحربي لذلك البلد، وهذا ما حدث عند غزو الولايات المتحدة الأمريكية العراق سنة 2003م. حيث كان أول قرار للسلطة الائتلاف المؤقتة الأمريكية بزعامة بول بريمر هو إصدار القرار رقم واحد في يوم 23 أيار – مايو سنة 2003م، والقاضي بحل وزارة الدفاع والداخلية وكل التشكيلات العسكرية فيه. للمزيد انظر: بول بريمر، عام قضية في العراق انتقال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2006)، ص23.

والجدير بالذكر أن إستراتيجية الحرب الاستباقية لم تكن مجرد نظرية وحسب، بل تشكلت بعد ستة أشهر من ظهورها الركيزة الأساسية لغزو العراق[1]، بدعوى أن كان يمتلك برنامجاً متطوراً لإنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، والتي ربما كان صدام حسين يستخدمها يوماً ما ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أو ربما تقع في أيدي الإرهابيين المعادين للولايات المتحدة الأمريكية[2]، حسب اعتقادهم.

كما أن مفهوم "الحرب الاستباقية" استخدم ويستخدم كغطاء لتبرير التدخل الأمريكي بهدف الوصول إلى النفط، الذي يأتي تجديداً للسياسة الأمريكية القديمة الهادفة للسيطرة على النفط[3]. فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أنها المفوضة الوحيدة بالتدخل عسكرياً في أي منطقة في العالم لتأمين تدفق النفط للإله الصناعية الغربية. بالإضافة إلى ترافق عملية البحث والاستيلاء على نفط مع مصالح الشركات السلاح التي عملت على تطوير نماذج الأسلحة الفتاكة، وتصريف ما لديها من مخزون قديم[4]. حيث أصبح قطاعا النفط والسلاح من أكثر القطاعات نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

هكذا فأن كل ما تطرحه الإدارة الأمريكية من شعارات تحت اسم (نشر الديمقراطية) و(محاربة الإرهاب) و(منع انتشار أسلحة الدمار الشامل) و(حقوق الإنسان)[5]. ما هو إلا قناع تستتر به من اجل تحقيق نواياها الحقيقية القائمة على التدخل في شؤون الدول، وخاصة تلك التي تمتلك في أراضيها مخزون نفطي هائل.

---

(1) جيمس ستاينبيرغ، القوة الوقائية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، (مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد51، 2008)، ص116.

(2) فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق طرق "مابعد المحافظين الجدد"، ترجمة: محمد محمود التوبة، (شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، السعودية، ط1، 2007)، ص28.

(3) أحمد نعناع، التنافس الدولي في المشرق العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2010)، ص53.

(4) خديجة الريحة، التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2009)، ص43.

(5) أن الدولة التي تعمل وتحارب من اجل رفع هذه القيم، بالحقيقة هي من أكثر الدول في التاريخ القديم والحديث لم تعمل بها، حيث عملت على منع الانفصال الذي كان أن يحدث في ولاية كاليفورنيا الأمريكية بالقوة المسلحة. هذا بالإضافة إلى ولاية الاسكا التي يوجد فيها حزب محضور يعرف بـ (حزب استقلال الاسكا)، الذي يهدف إلى الانفصال عن الولايات =

أن تبني مبدأ الضربة الاستباقية يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لأي دولة أو تكتل إقليمي، أو دولي أن يبني قوة ذاتية تساوي أو تفوق القوة الأمريكية، لأنه يشكل تهديداً مباشراً لمصالحها.

أن الأهم من هذا كله أن الدولة التي وكلت نفسها لمحاربة الإرهاب لم تقدم لغاية الآن تعريفاً للإرهاب[1]. وبهذا نجد بأن الإدارة الأمريكية تنفرد بتحديد العدو واتهامه ومعاقبته، وتكون البادئة بتوجيه ضربه وقائية إلى هذا العدو من حيث لا يحتسب، وفي أي بقعة في العالم.

المتحدة الأمريكية، وإعلان جمهورية ألاسكا، فأين الديمقراطية، وحق تقرير المصير الذي تنادي به الإدارة الأمريكية. هذا أولا. أما ثانياً: تتعلق بمحاربة الإرهاب. هل مقاومة الاحتلال والمستعمر تعتبر إرهاباً وان فرضنا ذلك، فماذا يسمى إرهاب الدولة التي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في معظم إرجاء العالم والقتل والعنف والتدمير. أما ثالثاً: فهو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فقط على الدول الإسلامية والمعادية للولايات المتحدة الأمريكية فالأخيرة هي أول من صنع هذه الأسلحة، وأول من استخدمها. أما النقطة الأخيرة هي حقوق الإنسان: عن أي حقوق تتحدث الإدارة الأمريكية وهي اكبر وأكثر دولة تنتهك حقوق الإنسان، فحادثة سجن أبو غريب ليست ببعيد، وغوانتنامو شاهد على ذلك، الأغرب من ذلك أنها الدولة الوحيدة التي سجلت خلال قرن ونيف من السنين (114) تدخلاً عسكرياً محدود أو واسع النطاق، عالمياً أو داخلياً. خلفت وراءها ملايين القتلى، والأرامل، والأيتام، بالإضافة إلى جيوش من المعوقين، وسرب هائل من المعتقلين. الا يجدر بها أن تلتزم بهذه العناصر قبل المناداة بها. للمزيد أنظر: محمود حيدر، الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافية، (دار الساقي، بيروت، 2004)، ص56.

- كذلك: ضياء الدين سردار وميريل واين ديفيز، لماذا يكون العالم أمريكا، (دار فايار للنشر، محل النشر بلا، سنة النشر بلا)، ص111-113.
- كذلك: محمود مراغي، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق "وثائق الخارجية الأمريكية"، (دار الشروق، القاهرة، 2003)، ص137.
- كذلك: وجديجوري جوز الثالث، السياسة الأمريكية تجاه العراق، (سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، العدد63، سنة النشر بلا)، ص21.
- كذلك: السيد ياسين، من هيمنة أمريكا المطلقة إلى استباحة الدول الفاشلة، (جريدة الحياة، العدد1651، 22/ 6/ 2008).

([1]) أن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من تعريف الإرهاب، لأنها لو وضعت تعريفاً للإرهاب، فأنها ستكون محرجة، فهي لم تضع تعريف كي تستطيع نعت، أو وصف ما يجري وفق أهوائها ومصالحها.

ثانياً: المحافظون الجدد ودورهم في السياسة الأمريكية.

صعدت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه العراق منذ مطلع سنة 2002م، تمهيداً لتوجيه ضربة عسكرية له في إطار حربها على الإرهاب والتي أعلنتها كرد فعل على إحداث 11 أيلول – سبتمبر سنة 2001م[1]. حيث قدمت الإدارة الأمريكية في أواخر أيلول – سبتمبر سنة 2002م، إلى الكونغرس مشروع قانون يخولها استخدام كل ما تراه مناسباً من وسائل، بما فيها استخدام القوة ضد العراق[2].

هكذا اكتسبت السياسة الأمريكية مع بداية سنة 2002م، تجاه العراق طابعاً عدائياً متزايداً، وتمثلت بداية هذا التصعيد في خطاب (حالة الاتحاد)[3]، الذي ألقاه الرئيس الأمريكي "بوش الابن"، الذي تحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكي، ومن مقدمة الدول كان العراق وإيران، بالإضافة إلى كوريا الشمالية. وهي الدول التي أطلق عليها فيما بعد أسم دول "محور الشر"[4].

ونلاحظ مما سبق أن إحداث 11 أيلول – سبتمبر سنة 2001م، مثلت الفرصة السانحة لهذه الجماعة "المحافظون الجدد" لغزو العالم. وتطبيق إستراتيجيتهم الداعين لها منذ منتصف السبعينيات من القرن المنصرم[5].

---

(1) إيمان أحمد محمد رجب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009)، ص86.

(2) قد وافق الكونغرس الأمريكي بمجلسيه على القانون في شهر تشرين الأول – أكتوبر من السنة ذاتها، حيث صوت مجلس النواب بأغلبية (296) موافقاً، مقابل (133) معارضاً. ومجلس الشيوخ بأغلبية (77) موافقاً، مقابل (23) معارض. للمزيد أنظر: المجي محمد مهدي توفيق، الاستباق في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المبدأ والتطبيق، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007)، ص79.

(3) هو تقليد أمريكي عمره (216) سنة اعتاد عليه رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبين على إلقائه مع بداية كل سنة جديدة.

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2003، ص29.

(5) د. السيد ولد أباه، عالم مابعد 11 سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004)، ص47.

حيث بدأت باحتلال أفغانستان، وما صاحب ذلك من إنشاء قواعد عسكرية جديدة في جميع الدول المحيطة بأفغانستان، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت قدمها لأول مرة في المجال الحيوي لدولتين كبيرتين هما " روسيا والصين [1].

ومن ثم جاء احتلال العراق ضمن هذه الإستراتيجية وتمت الإطاحة بنظامه السياسي، لأهداف عديدة أصبحت ألان ظاهرة للقاصي والداني، وما بطلان الأهداف المعلنة التي سوغت للاحتلال كأسلحة الدمار الشامل مثلاً، ألا دليلاً على الأهداف المبرمجة للاحتلال. وهذا ما سنتناوله في هذه النقطة.

1) تيار المحافظون وأصولهم التاريخية.

قبل الحديث عن دور المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية لعله من الضروري ألقاه الضوء على مفهوم " المحافظين الجدد " لدى أصحاب هذا التيار الفكري.

فقد رأب هؤلاء على تسمية الاتجاه الذي يؤمنون به بالسلوك العقلي " الإدراك السليم " أو النزعة الطبيعية للعقل البشري وليس " إيديولوجية المحافظة " كما يطلق على أفكارهم [2].

ففي اللغة نجد أن لتعبير " محافظ " دلالات كثيرة، منها السلبي ومنها الايجابي، فمن الممكن إن يشير إلى السلوك الحذر أو المعتدل، أو أسلوب للعيش المحافظ أخلاقياً، أو يصف اتجاهاً يميل إلى الخوف من كل ما هو جديد.

لكن في الفكر الغربي، استخدم مصطلح " الفكر المحافظ " للتعبير عن إيديولوجية سياسية مميزة في أوائل القرن التاسع عشر، ظهر نتيجة للتغيير السريع في الاقتصاد والسياسة الذي تزامن مع الثورة الفرنسية سنة 1789م [3].

---

(1) بلغ عدد القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالقرب من المخزون النفطي في بحر قزوين (اي أسيا الوسطى) (130) قاعدة مابين قواعد دائمة ومؤقتة. للمزيد أنظر: ، العرب في الإستراتيجية الأمريكية مقارنة تحليلية – تاريخية من 1918-2005، (التلوين للنشر، محل النشر بلا، 2006)، ص137.

(2) مأمون كيوان، المحافظون الجدد في إدارة بوش ومواقفهم من إسرائيل والعرب، (مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد6، 2005)، ص36.

(3) هي الثورة التي استمرت لمدة عشرة سنوات، وصاحبها تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي لفرنسا وأوربا، كما أنها أكدت على إلغاء الملكية المطلقة، والامتيازات الإقطاعية للطبقة الارستقراطية والنفوذ الديني الكاثوليكي. للمزيد أنظر: د.لويس عوض، الثورة الفرنسية، (الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1992)، ص132.

هكذا تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بالأفكار المحافظة بصورة اقل من الحالة الغربية، فقد برز جناح من الحزب الجمهوري في ستينات القرن المنصرم بقيادة السناتور" بادي نمولدووتر" والذي ساند ريغان على مدى عقدين متتالين حتى أصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا، ثم رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981م، وحتى سنة 1989م.

أما ألان فالمحافظين الجدد ضمن ساسة الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرين ينطبق على مجموعة من الشخصيات السياسية وأساتذة والتيارات الفكرية التي تتطلع للهيمنة الأمريكية في العالم الجديد.

هكذا يمكن القول أن المحافظين الجدد هم ويلسونيون[1]، ببعض التعصب، وريغانيون بالحماس. لا يتورعون عن إطلاق صفة الانعزالية على من يشكك بفعالية نزعتهم التدخلية الجامحة، مؤمنون بأحادية القطب ومتمسكون بجدية التدخل المتفرد. هؤلاء المحافظون الجدد الأمريكيون هم الذين يلهمون يؤطرون إلى حد كبير التيار الإستراتيجي المهيمن في بداية هذا القرن الحادي والعشرين[2].

وقد وضع المحافظون الجدد تقريراً استراتيجياً منذ سنة 1996م، الذي جاء فيه تحديد التوجهات السياسية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في الدعم المطلق لإسرائيل، ومنع قيام الدولة الفلسطينية، وإسقاط النظام العراقي من السلطة كهدف أساسي لهذه السياسة[3]،وصولاً إلى ضرب سوريا وإيران، واحتواء سائر الأنظمة العربية، وإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية[4].

---

(1) وودرو ولسون: هو الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1913م إلى سنة 1920م، اشتهر بالتعصب في إدارته الولايات المتحدة الأمريكية. وهو من مواليد 1856م، توفي سنة 1924م.

(2) غسان سلامة، أمريكا والعالم إغراء القوة ومداها، (دار النهار للنشر، بيروت، 2005)، ص113-114.

(3) د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد إحداث 11 أيلول 2001، (الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2009)، ص7.

(4) المرجع السابق، ص7.

ومع مجيء الرئيس بوش الابن إلى السلطة وغلبة اتجاه اليمين المتشدد على السياسة الأمريكية وزيادة ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في إمكاناتها الذاتية تصاعد اقتناعها بقدراتها العسكرية في التحرك المنفرد لفرض سياساتها وتحقيق مصالحها الخاصة على الساحة الدولية.

حيث اعتبر المحافظون الجدد غزو العراق وتغيير نظامه السياسي من جل اهتماماتهم[1]، فجاء في خطاباتهم المقدمة إلى الرئيس " بيل كلنتون "[2]، في سنة 1998م، ضرورة احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي[3].

لكن الرئيس كلنتون لم يعرهم اهتماماً كبيراً، إلى إن جاءت إدارة بوش الابن وهجمات الحادي عشر من أيلول – سبتمبر سنة 2001م، الأمر الذي دفع وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" في اليوم التالي لوقوع الهجمات على الإصرار بأن صدام حسين يجب أن يكون الهدف الأول في الحرب الأمريكية على الإرهاب[4].

---

[1] نجد أن فكرة استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم ليست جديدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت إدارة ايزنهاور قد خططت سابقاً لإطاحة برئيس الوزراء الإيراني (محمد مصدق) في خمسينيات القرن المنصرم. كما قامت إدارة كلنتون بالتخلص من (سلوبدان ميلوسيفتش) رئيس يوغسلافيا في تسعينيات القرن المنصرم. للمزيد أنظر: عاهد مسلم سليمان ابو ذيب، الرؤيا الأمريكية للإرهاب الدولي وأثرها على الوطن العربي، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004)، ص334.

[2] بيل كلنتون: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعون، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين بين سنتي 1993 و2001م، يعد ثالث أصغر رئيس للولايات المتحدة بعد ثيودور روزفلت وجون كينيدي. وهو من مواليد 19 آب – أغسطس سنة 1946م، تولى الرئاسة بعد نهاية الحرب الباردة. وهو زوج وزيرة الخارجية الأمريكية والمرشحة السابقة لانتخابات الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون.

[3] أن فكرة استهداف المحافظين الجدد الوطن العربي عموماً والخليج العربي بوجه الخصوص كانت متضمنة في رسالة الثلاثة (رامسفيلد وولفوفيتز وكريستول) إلى الرئيس كلينتون في 29 أيار – مايو سنة 1998م، لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي والتي جاء فيها (مصالحنا الحيوية هناك وإزالة نظام صدام إذا ما كان ذلك ضرورياً، ومحاكمته كمجرم حرب أمراً بات ملحاً). هذا وفق ماسمى المشروع القرن الأمريكي. للمزيد أنظر: د. أحمد ثابت، النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، (الناشر بلا، محل النشر بلا، 2003)، ص7.

[4] يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبدالله حسن، (مكتبة العبيكان، السعودية، 2003)، ص63.

حيث نجح المحافظون الجدد في أن يستبدلوا الخطر الشيوعي بخطر الإرهاب ن والذي أصبح المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة بوش الابن[1].

ونستنتج مما سبق أن فكر المحافظون الجدد يقوم على الاعتقاد بضرورة الهيمنة الأمريكية على العالم على الصعيدين السياسي والعسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما دفعهم إلى المطالبة بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ويرون أن القوة العسكرية يجب أن تبقى أساساً للسياسة الخارجية الأمريكية، ورفض المحافظون الجدد الثورة الثقافية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن المنصرم، والتي نادت بالتعددية الثقافية، وحقوق الأقليات.

حيث أنهم يدعون إلى تكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الأمريكي الكاسح لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط[2].

وأخيراً يمكن حصر رؤية المحافظون للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم والشرق الأوسط فيما يلي[3].

أ) المناداة بأن يكون للولايات المتحدة الأمريكية القيادة في الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة.

ب) التركيز على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية.

ت) توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة الأمريكية.

ث) العمل على نشر قيم الديمقراطية، حرية الإنسان، بناء المجتمع المدني، المؤسسات السياسية، وذلك بفعل سياستها الخارجية[4].

([1]) شيماء زغلول رياض صالح، مرجع سابق، ص43.

([2]) أن الحقيقة كانت تقول انه الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها أي أعداء في منطقة الشرق الأوسط حتى أواسط القرن المنصرم (أي بعد الالتزام بإسرائيل).

([3]) صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية: موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، (المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004)، ص10-11.

([4]) أن هذه الأهداف ما هي الا أكذوبة المحافظين الجدد الكبرى.

ج) التمركز عند المصلحة الأمريكية - الإسرائيلية بشكل مفرط، وحماية أمن إسرائيل، وسلامتها عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، والتحكم بخيراتها وثرواتها وناسها.

2) **إعلان الحرب على العراق وموقف دول العالم منها.**

أ) إشكال التصعيد الأمريكي على العراق.

بعد الانتهاء من الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان، سعى المحافظون الجدد أصحاب التوجهات اليمينية داخل الإدارة الأمريكية الحاكمة إلى وضع المسألة العراقية على رأس أولويات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، واتضح ذلك من خلال خطاب "محور الشر" وما تبعه من تصريحات لبوش الابن وقادة اليمين المحافظ في إدارته[1]، والتي أكدت جميعها على ضرورة تغيير النظام العراقي[2].

حيث اتخذ شكل التصعيد الأمريكي ضد العراق طوال سنة 2002م، حتى البدء في العمليات العسكرية عدة إشكال من أهمها تصعيد لغة الخطاب الأمريكي للنظام العراقي[3]، بشكل جرى التركيز على إظهار الطبيعة العدوانية للنظام العراقي، تأكيد إصرار الإدارة الأمريكية على أزلة الخطر الذي يمثله هذا النظام، وكان خطاب بوش الابن إبان افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول – سبتمبر سنة 2002م، من العلامات الفارقة في تطور الخطاب الأمريكي بشأن العراق[4].

([1]) القادة هم (ديك شيني، دونالد رامسفيلد، كولن باول، كوندوليزا رايس، بول وولفويتز).

([2]) سمير فاروق، دول الخليج وعراق مابعد الحرب تباعد أم تقارب؟، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد34، 2003)، ص61.

([3]) د. محمد حسين أبو العلا، السيادة الأمريكية، (مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، 2008)، ص115.

– كذلك: المجي محمد مهدي توفيق، مرجع سابق، ص84.

([4]) احتوت كلمة بوش الابن على العديد من الفقرات كانت أهما مايلي: أ) التأكيد على نزع أسلحة العراق الغير تقليدية. ب) التحذير من أن العراق سيكون قادراً على امتلاك قنبلة نووية في غضون عام واحد. ج) التشديد على أن رفض العراق الانصياع لقرارات مجلس الأمن يهدد الأمم المتحدة. للمزيد أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مرجع سابق، ص30.

هكذا وقفت الإدارة الأمريكية إما جميع الحلول الدبلوماسية لحل الأزمة العراقية. حيث أعلنت بصراحة أن لا بديل عن العمليات العسكرية في العراق حتى بدون الحصول على قرار أممي ذلك(1)، التي كانت تعارض اللجوء للقوة ما لم يتم استنفاذ جميع الحلول السلمية.

وبدلاً من التجاوب الأمريكي مع ذلك الموقف بشن الحرب دون طلب موافقة من مجلس الأمن في رسالة واضحة للعالم كله بأنها بداية من ذلك التوقيت هي القوة الأكبر والأعظم. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد آلتها العسكرية والفائقة التطور في استعراض عالمي للقوة لم يسبق له مثيل(2).

وجاء هذا الحشد الكبير نتيجة للضغط الإسرائيلي المتواصل على الإدارة الأمريكية للإطاحة بنظام صدام حسين، حيث جاء على لسان "ديك شيني" في 16 آب – أغسطس من سنة 2002م، أمام جمعية (المحاربين القدماء في الحروب الخارجية) قائلاً " أن إسرائيل تحث المسؤولين الأمريكيين على أن لا يؤخروا توجيه ضربة عسكرية ضد العراق "(3).

كما شكل عدد اليهود في إدارة بوش الابن رقماً لم يسجل من ذي قبل، حيث بلغ عددهم (24) شخصاً يرتقون مناصب مهمة وحساسة أبرزهم "بول وولفتيز"(4).

---

(1) أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدد وبشكل سافر أي دولة تحاول معارضة الحرب أو تسعى إلى إيجاد حل سلمي للازمة، في ظل إعلان شهير وهو (من ليس معنا فهو ضدنا). للمزيد أنظر: عاطف الغمري، انقلاب في السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، (المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2004)، ص91.

(2) لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة لكل ذلك الحشد في حربها ضد العراق. بل ولم تستخدم بالفعل سوى (20٪) من تلك القوة. للمزيد أنظر: انطوني كورد سمان، الدروس المستفادة من حرب العراق، (سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد1، 2004)، ص28.

(3) جون ميرزهايمر وستيفين والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد بلا، سنة النشر بلا)، ص28.

(4) بول وولفويتز: هو ابن جاكوب (ياكوف) وولفويتز، يهودي بولوني من مواليد فارسوفيا، هاجر والديه إلى نيويورك عندما كان في العاشرة من العمر. خريج معهد (سيتي كوليج) بنيويورك. وعند وصول جورج دبليو بوش إلى الحكم أعاد وولفويتز إلى واشنطن، إلى نفس المنصب الذي احتله في زمن ريغان الأول: نائب سكرتير وزارة الدفاع. للمزيد أنظر: شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص27.

هكذا شنت الولايات المتحدة الأمريكية مع حليفتها بريطانيا في 20 آذار – مارس سنة 2003م، حرباً وقائية ضد العراق، تحت مسمى (عملية حرية العراق) دون غطاء شرعي من الأمم المتحدة[1]، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وبنود الفصل السابع منه، المتعلق بالأمن والسلم الدوليين، التي تنادي بهم[2].ومع بداية نسيان – ابريل سنة 2003م، بدأت علامات التفوق العسكري الأمريكي على العراق، حيث انهار النظام العراقي خلال مدة قياسية، إلى أن جاء يوم 9 نيسان – ابريل من السنة ذاتها، اليوم الذي أعلن فيه طوي صفحة نظام صدام حسين الذي حكم العراق قرابة (35) سنة، وبدء صفحة جديدة من تاريخ العراق الجديد.

ب) الدول المعارضة للحرب الانكلو أمريكية على العراق.

رأت إدارة بوش الابن والفريق الحاكم في واشنطن بعد أحداث 11 أيلول – سبتمبر سنة 2001م، أن الفرصة لفرض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، إذ رأى بوش الابن التعاطف العالمي مع الشعب الأمريكي في محنته رضوخاً للهيمنة الأمريكية قوبلاً بسياستها الجديدة.

([4]) احمد ثابت، النزعة الأمريكية وإعادة هيكلية العالم العربي، (مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 123 ،2005)، ص59 .

([1]) جاء على لسان (كوفي عنان) الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، "أن الحرب الأمريكية في العراق غير شرعية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة". للمزيد أنظر: عبدالله خليفة الشايجي، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وامن منطقة الخليج العربي: المراحل – التداعيات – المستقبل، (المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعوم السياسية، بيروت، العدد19، 2008)، ص31.

- كذلك: سعد ناجي جواد، العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والاستقطاب المذهبية – الطائفية، (مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 29، 2007)، ص156.

([2]) وليد حسن فهمي، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب. الجدل السياسي والقانوني، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 166، 2006)، ص76.

ومع كون الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عسكرياً في العالم، كان من المفروض أن تنجح في فرض هيمنتها على العالم، خصوصاً وإنها القطب الأوحد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وضعف روسيا، وانشغال الصين، وتراجع دور اليابان، ومرور أوربا في مرحلة انتقالية صعبة. الا أن أوربا فاجأت العالم حين أصرت على اتخاذ موقف مخالف للموقف الأمريكي بشأن الحرب على العراق، ولقد تقدمت أوربا بقيادة فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا خطوة كبيرة وجريئة إلى الإمام عندما هددت باستخدام النقض لتعطيل القرار الأمريكي في حلف الناتو[1].

كما خسرت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها الأخلاقية لدى شعوب العالم، بما في ذلك الشعب الأمريكي، حيث خرج الملايين للتنديد بالحرب الأمريكية ضد العراق في مختلف مدن العالم، بما في ذلك المدن الأمريكية[2].

حيث لم يسبق أن اتحدت البشرية كما تحدت ضد الحرب على العراق، فللمرة الأولى في التاريخ الإنساني تحقق الأمم هذا التواصل النوعي، وتنطلق شعوب الأرض في كل مكان لتهتف باسم الإنسان (لا للحرب، لا للدمار)، وكانت التظاهرات الأخطر تعبيراً تلك التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واسبانيا واستراليا، وهي البلدان التي صممت على قيادتها للعدوان[3].

وتأكيداً على دلالات الغطرسة الأمريكية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها الحملة العسكرية ضد العراق، وهي بذلك لم تقم وزناً للدول الكبرى (فرنسا، روسيا، الصين، ألمانيا)[4]، والضرب بعرض الحائط باحتجاجات شعوب العالم

([1]) فضل يحيى فضل ارحيم، السياسات الأوربية تجاه القضية العراقية 2003-2006، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006)، ص194.

([2]) الفضل شلق، عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب، (دار النفائس، بيروت، سنة النشر بلا)، ص38.

([3]) د. رياض نعمان أغا، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، (الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2007)، ص71.

([4]) عملت هذه الدول على عرقلة أي مشروع داخل الأمم المتحدة يفضي بإجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق من خلال التلويح لاستخدام الحق المفوض لها بذلك (أي الفيتو).

والسخط الشعبي العارم ضد الحرب على العراق، إضافة إلى فقدان المشروعية القانونية، لتكون في جملتها أدلة دامغة وقاطعة على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف بموجب الحق الإمبراطوري المقدس الممنوح لها على خلفية الادعاء بأنها الأمة التي تمتلك الحكمة ومناص القوة، وميزان العدل الإلهي[1].

وكما هو المعتاد حيال كل قضية طرفها العراق انقسمت المواقف الدولية بشأن الحرب الانكلو أمريكية على العراق إلى فريقين متعارضين تماماً، فالاول قادته بريطانيا، وانضمت إليها كل من اسبانيا، وايطاليا، والبرتغال، واستراليا، وبالإضافة إلى اليابان، الذين أيدوا التوجهات الأمريكية، وأعلنوا مشاركتهم بقوات عسكرية، فضلاً عن تقديمهم الدعم اللوجستي للقوات الحليفة[2].

أما الفريق الثاني، فتمركزت به الدول المناوئة للمشروع الأمريكي في العراق والذي ضم بصورة أساسية كل من فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وروسيا، والصين، وماليزيا، وبدرجات اقل اليونان، والنرويج، والسويد[3]، على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل ألا بعد استنفاذ كافة الوسائل الدبلوماسية وبترخيص واضح من الأمم المتحدة[4].

للمزيد أنظر: د. كوثر عباس عبد، العراق وتجاذبات العلاقات الأوربية الأمريكية، (أوراق قارية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد119، 2003)، ص17.

([1]) د. فتحي العفيفي، أمريكا والعراق جذور الأزمة والصراع، (كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد119، 2002)ص99.

- كذلك: د. أحمد شكارة، تداعيات حربي افغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي، (سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد89، 2005)، ص13.

([2]) د. ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوربي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق، (سلسلة كتب مركز العراق، بغداد، العدد25، 2008)، ص10.

([3]) المرجع السابق، ص11.

([4]) د. حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص526.

هكذا أو على الرغم من كل المحاولات التهدئة التي بذلتها دول المعسكر المناوئ للحرب، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت وحلفائها قدماً نحو غزو العراق، وإسقاط نظامه واحتلاله[1].

3)أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال العراق.

راحت الولايات المتحدة الأمريكية تدرس سبل الإطاحة بنظام صدام حسين تحت ذريعة انه يشكل تهديد إقليمي ودولي بسبب سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل[2]، وانتقاماً لضحايا واشنطن ونيويورك سنة 2001م[3]،ورأت الإدارة الأمريكية أن غزو العراق وإسقاط نظامه السياسي سوف يكون البداية لمحاربة الإرهاب في المنطقة[4]، حتى يمكن تغيير باقي المنطقة، وبالفعل قامت دون أن تنظر إلى الشرعية الدولية مستندة إلى منطق القوة في ذلك[5].

---

(1) ياسمين احمد إسماعيل، الحرب على العراق في ضوء إحكام الشرعية الدولية دراسة سياسية قانونية لقرارات مجلس الأمن 2001–2004، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005)، ص202.

(2) علي خفاجي، المخابرات الأمريكية البريطانية وحرب العراق، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد158، 2004)، ص174.

د. سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص154.

(3) كان بوش يطالب دائماً بالانتقام لقتلى حادثتي نيويورك وواشنطن سنة 2001م، وحارب من اجلهم، ألا يستحقون الأبرياء الذين قتلوا في أفغانستان والعراق جراء الحرب الهمجية ضدهما أن يكونا بمثل مكانة قتلى الأمريكان، بوش يقول أن قتلى الأبرياء من أفغانستان والعراق جراء الحرب بأنهم خسائر عرضية، أليس الآلاف الثلاثة الذين قتلوا في إحداث سنة 2001م، هم أيضاً خسائر عرضية، هذا الكلام كان موجه من قبل رئيس وزراء ماليزيا محاضير محمد سنة 2003م، في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في كوالالمبور. للمزيد أنظر: د. محمد السيد سليم، الفكر السياسي لمحاضير محمد، (مركز الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006)، ص13.

(4) أن احد أسباب التي جعلت بوش الابن يصر على احتلال العراق هو دافع الانتقام العائلي لدى عائلة بوش، بحيث يقوم الابن بإكمال ما بدأه الأب في سنة 1991م. للمزيد أنظر: منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والإبعاد، في مجموعة من الباحثين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص53.

(5) هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول – سبتمبر، (مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد107، 2002)، ص173.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت إلى استخدام مختلف الذرائع والحجج لتحقيق هدفها الأساسي للاحتلال العراق وكانت هنالك أهداف معلنة، وأهداف غير معلنة. وبالنسبة للأهداف المعلنة فهي كالاتي:

أ) أهداف تتعلق بالتخلص من أسلحة التدمير الشامل العراقية : لقد أكدت إدارة بوش الابن منذ وصولها إلى السلطة على ضرورة الوقوف بحزم في مواجهة محاولات العراق إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك أمكانية استخدام القوة العسكرية ضده بحيث انه إذا تأكدت أن صدام حسين قد قام بخطوات فعلية على طريق إعادة بناء قدرته في مجال أسلحة الدمار الشامل فأنها ستقوم بعمل عسكري واسع النطاق ضد بلاده وكانت إدارة بوش الابن تدعي بأن لديها القناعة التامة بان العراق يواصل تطوير أسلحة الدمار الشامل[1].

والواقع أن جميع الاتهامات الأمريكية والبريطانية بهذا الخصوص كانت ضعيفة للغاية وعرضه لانتقادات واسعة من جانب الكثير من السياسيين والخبراء الأمريكيين والغربيين ذاتهم وبعد انتهاء الحرب على العراق فأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تجد وقواتها أية أسلحة دمار شامل ولا برامج إنتاجها بل أنها اتخذت موقفاً رافضاً لعودة فرق التفتيش والوكالة الدولية إلى العراق لاستئناف عمليات التفتيش[2].

حيث قد عرض ممثلو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقاريرهم في مجلس الأمن قبل الغزو، ووقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تنددان بالعراق، بالرغم من أن التقارير لم تحتوي على أية إدانة للعراق، وهذا ما أكده المفتشون الدوليين[3].

(1) كمال محمد الشاعر، تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009)، ص93

(2) اشرف سعد العيسوي، السياسة الأمريكي تجاه النظام الإقليمي الخليجي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001-2007 ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007)، ص251.

(3) د. جاد طه، سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، (مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، 2003)، ص33.
=

ب) أهداف تتعلق بالقضاء على دعم العراق للإرهاب الدولي : لقد عملت الإدارة الأمريكية على الربط بين أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، وبين إيجاد علاقة له بدعم الإرهاب الدولي، واعتبرت أن تغيير النظام في العراق هو جزء من الحرب على الإرهاب وذلك بسبب ممارسته المتمثلة في توفير ملجأ للإرهابيين وبسبب علاقته المزعومة مع القاعدة، كما رأت أيضاً أن التواجد العسكري في العراق من شأنه أن يخدم حملتها ضد الإرهاب ويقوي التحالف الدولي ضده وخاصة محاربة الدول التي تأوي أو على علاقة بجماعات إرهابية في المنطقة، وهذا يتطلب تواجد عسكري مكثف في المنطقة بري وبحري لتحقيق الأهداف الأمريكية الخاصة بالحرب ضد الإرهاب[1].

ت) أهداف تتعلق ببناء نموذج الديمقراطية في الشرق الأوسط: بعد كشف زيف ما ادعت به الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وعدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية وفشلها. وفي إثبات وجود علاقة وصلة للعراق بتنظيم القاعدة. رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار تحرير الشعب العراقي وجعل العراق نموذجاً للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط كأحد أهم المسوغات في تبريرها للغزو ويجادل بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية بأن احتلال العراق لجعله نموذجاً للديمقراطية[2]. والتغيير أنما جاء من وحي النجاح السابق

- كذلك: مجموعة باحثين، ترجمة: حسن حسن وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص1058-1059.

(1) قد ثبت الأيام أن العراق يختلف ايدولوجياً وسياسياً وتنظيماً عن تنظيم القاعدة ولم تكن له أي علاقة مع هذا التنظيم، كما أن هناك اعترافات من الإدارة الأمريكية، بأن العراق لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل ولا علاقة له بالإرهاب، وهذه الاعترافات جاءت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان - ابريل سنة 2003م. للمزيد أنظر: إبراهيم خضر عبد المحسن، مرجع سابق، ص138.

(2) أن الديمقراطية ليست ثوباً جميلاً تلبسه شعوب العالم بين ليلة وضحاها، ولا بضاعة زاهية تشتريها الأمم من أسواق التجارة العالمية، إنما هي تراث وثقافة وأسس وأعراف وقيم وأخلاق تتعلمها الشعوب وتتبناها، قد تكون الديمقراطية شراً على الشعوب حينما يساء استخدامها أو حينما تطل عليهم دونما تأهب أو تحضير، الديمقراطية في تاريخ الأمم قد أدت إلى تفكيك دول متطورة إلى دويلات، بسبب التباينات اللغوية أو العرقية أو الطائفية، فما بالنا من ديمقراطية مستوردة ومفروضة على بلد ناشئ متعب وحزين، بلد غير محضر لبيئة ديمقراطية وغير مؤهل

للولايات المتحدة الأمريكية في احتلال وتطوير كل من ألمانيا واليابان والوصول بهما إلى مصاف الدول المتقدمة[1].

وأن العراق لديه الإمكانيات التي تؤهله لتكرار نفس النموذج وهذا ما أكده" بول وولفونيز" أن العمليات العسكرية على العراق لم تكن تنبغي أن تقتصر على إطاحة نظام صدام حسين فقط بل نشر الديمقراطية في بقية البلدان العربية حسب المعايير والقيم الأمريكية[2]. فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الذريعة من اجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض نظم سياسة موالية لواشنطن واستخدمتها واشنطن لتغيير النظام السياسي في العراق، بحجة أن العراق في عدم احترامه للحريات وحقوق الإنسان[3]، وغياب الديمقراطية فيه[4].

أما بالنسبة إلى الأهداف الحقيقية للسياسة الأمريكية في العراق فهي :

أ) الأهداف السياسية: تتمثل في تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية عبر استغلال المناخ الدولي لفترة ما بعد إحداث أيلول - سبتمبر من اجل فرض سياساتها على المجتمع الدولي دون أن تأبه كثيراً بالاحتجاج الذي قد تلقاه تلك السياسات من جانب القوى الدولية والإقليمية الأخرى[5].

فعلى المستوى العالمي كانت هذه العملية تحولاً من التعددية إلى الأحادية في سياسة واشنطن العالمية حيث العراق بما يحتله من موقع إستراتيجي وبما يملكه من

لاستيعابها كالعراق مثلاً، حيث تختلط فيه الأعراق وتتباين فيه اللغات وتتعدد به الطوائف والأديان، بمعنى أن الديمقراطية التي أدت إلى إفراز قوى سياسية طائفيه وعرقية من شانها تفتيت المجتمع وتقسيم البلد، هي ليست بالديمقراطية الحقة، وإنما هي مدعاة لتحقيق أهداف مرسومة للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد أنظر: د. عبد الكريم العلوجي، خمس سنوات احتلال، أين العراق.. وما هو مستقبله، (دار الكتاب العربي، دمشق، 2008)، ص11.

(1) اشرف سعد العيسوي، مرجع سابق، ص255.

(2) احمد ثابت، النزعة الأمريكية وإعادة هيكلية العالم العربي، مرجع سابق، ص59.

(3) د. جاسم يونس محمد الحريري، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 44، 2006)، ص124-125.

(4) إبراهيم خضر عبد المحسن، مرجع سابق، ص138.

(5) جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق. تشدد ديني وهوس امني، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد150، 2003،) ص89.

موارد اقتصادية يعتبر من الدول المركزية أو الأقاليم المفصلية في تحقيق أهداف الإستراتجية الأمريكية[1]، لقد كان غزو العراق احد محطات السياسة الأمريكية لنحو إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط وبدأت تظهر المخططات والمشاريع من الإدارة بوش الابن لإعادة تقسيم وتقنين المنطقة العربية بما فيه خدمة لإسرائيل[2].

ب) ضمان أمن إسرائيل: وهو هدف لا ينفصل بأية حال عن الهدف السابق حيث أن الإطاحة بالنظام العراقي واستبداله بآخر موال للغرب سيضمن أمن إسرائيل في أكثر من جانب. من خلال ما يلي[3]:

- ❖ إضعاف الروح المعنوية والتخفيف من تطرف الشارع العربي وهذا بدوره سيقلل من إرادة الفلسطينيين لمقاومة الاحتلال ويرغمهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل ويمنحهم فترة زمنية لحل المشكلة الفلسطينية .
- ❖ تكريس تفوق إسرائيل على الدول العربية مجتمعة فالحرب على العراق آدت إلى تنامي قدراتها على حساب الدول العربية[4].
- ❖ إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الشرعية والهيمنة على المنطقة من خلال استغلال أحداث 11 أيلول – سبتمبر وهو بالتالي يؤدي إلى التدعيم امن إسرائيل[5].

ج) الأهداف العسكرية الأمنية: كانت من نتائج الغزو الأمريكي للعراق تحول الولايات المتحدة الأمريكية مرحلياً إلى طرف إقليمي مباشر في منطقة الخليج العربي وتكريس وجودها العسكري لدرجة أصبحت معها منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم من حيث حجم القوات المسلحة والنشاط العسكري اليومي وعدد العمليات العسكرية وحجم الإنفاق العسكري وهذه الترسانة العسكرية الضخمة

---

(1) اشرف سعد العيسوي، مرجع سابق، ص259.

(2) إبراهيم خضر عبد المحسن، مرجع سابق، ص139.

(3) محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير التداعياته ونتائجه، (سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد1، بغداد، 2005)، ص79.

(4) اشرف سعد العيسوي، مرجع سابق، ص264.

(5) محمود المراغي، مرجع سابق، ص48ـ59.

أثارت بدورها العديد من التساؤلات حول طبيعة الأهداف الحقيقية لهذا الوجود خاصة بعد الإطاحة بنظام صدام حسين واعتقال رموز نظامه ويمكن إدراك هذه بالآتي :

- ❖ تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي بما يضمن أصدقاء لها في مراكز مهمة في هذا النظام المزمع إقامته.
- ❖ عدم التسرع في سحب القوات الأمريكية من المدن والقصبات والتمركز في مواقع بعيدة عنها لأنها سوف تشكل أهداف سهلة لـ (المقاومة العراقية الوطنية)
- ❖ ضمان النفوذ الأمريكي هناك والعمل على عدم عودة العراق إلى السياسات السابقة المعادية للمصالح الأمريكية[1].

ه) محاولة إنعاش الاقتصاد الأمريكي: وهو الذي يعاني من الركود منذ 11 أيلول – سبتمبر سنة2001م،وذلك ببيع السلاح وتشغيل المصانع العسكرية المنتجة للسلاح فيها والتي تعتبر اكبر منتج للسلاح في العالم بل أن ميزانيتها العسكرية توازي ميزانية تسع دول كبرى مثل روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا[2]، ولقد تعددت الأهداف بالنسبة للحرب على العراق وقد أعطت الأهمية الأساسية للعامل النفطي[3]، حيث يعتبر مهم للولايات المتحدة الأمريكية ليس لسد احتياجاتها فحسب بل للسيطرة على سوق الطاقة في العالم لأسباب سياسية ولتعديل الميزان التجاري الأمريكي فالنفط بالنسبة لها هو سلعة إستراتيجية في المقام الأول قبل أن يكون سلعة اقتصادية وهو بهذا أهم وسيلة للهيمنة على العالم[4].

---

(1) اشرف سعد العيسوي، مرجع سابق، ص266.

(2) إبراهيم خضر عبد المحسن، مرجع سابق، ص141.

(3) خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد151، 2003)، ص30.

(4) د. محمد مظفر الادهمي، الطريق إلى حرب الخليج، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 1997)، ص 10 .

ولهذا يمكن القول أن النفط احد ابرز العوامل التي جعلت إدارة بوش الابن الاستعجال بإعلان الحرب على العراق فيتعلق بما أطلق عليه اسم (الذروة النفطية)[1].

6) إرهاب وتخويف العالم بالتلويح بالقوة العسكرية : نتيجة لما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من ترسانة عسكرية ضخمة وقدرتها على استخدامها ضد دول وشعوب العالم دون رادع أو سبب، سوى أنها تعارض السياسة الأمريكية[2] .

-كذلك: مصطفى علوي، السياسة الخارجية وهيكل النظام الدولي، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 153، القاهرة، 2003)، ص 66-69.

(1) يعود سرعة اتخاذ قرار إعلان الحرب الأمريكية على العراق إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث انتهت الأحلام الأمريكية بالعثور على احتياجات نفطية هائلة تعوضها عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ولو مؤقتاً بالفشل. للمزيد أنظر: عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005)، ص31.

- كذلك: ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط الناس – النفط – التهديدات الأمنية، ترجمة: محمد نجار، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 1999)، ص25.

(2) إبراهيم خضر عبد المحسن، مرجع سابق، ص140.

الاتفاقيات والمعاهدات

الأمنية والعسكرية الدولية مع الدول العربية

تحرص الدول على الاندماج في كيانات كبيرة كمحصله للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفرات الحجم والتخصص لهذه الدول والذي يستند علي المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل وهو ما يعمل علي ارتفاع القدرة هذا فضلا عن أن التكتل العسكري يعد إطاراً عاماً يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات العسكرية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية منه وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القدرة التفاوضية التي يستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس بشكل ايجابي.

وهكذا نلاحظ أن التواجد العسكري الأجنبي وخاصة الأمريكي بدء منذ سنوات طوال وبحجج مختلفة فمن اتفاقيات التعاون والتبادل الفني للتطوير العسكري لدول الخليج إلى حماية أبار النفط، إلى الحرب الإيرانية العراقية ,وحماية الخليج من العراق وبعد تدمير العراق، لا زالوا يزرعون في عقول الساسة الخليجيين فكرة حمايتهم من النظام الإيراني، فضلاً عن العدو الجديد الإرهاب.

واعتقد أن ما نراه الآن من تدفق لهذه الجيوش العالمية أنما هو جزء من منظومة اديولوجية انبثقت عنها برامج ضخمة هدفها الوصول إلى عولمة عسكرية، فالعولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود لرؤوس الأموال والسلع والتجارة، فعندما ضاقت أسواقهم بهم وبسلعهم اخذوا يبحثوا عن ارض فيها الموارد والخام الضروري لبقائهم وخاصة النفط والطاقة، وفي نفس الوقت تكون سوقاً استهلاكية لهم ولمنتجاتهم، ولان هذه هي مصالحهم كان لا بد من حمايتها أي لا بد من وجود قواعد عسكرية لهم تراقب وتحمي هذه المصالح فكان لا بد من فتح الحدود لهذه الجيوش أيضاً لتكون عولمة عسكرية بامتياز.

واكبر دليل على ذلك حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) فعند تأسيسه في 24 كانون الأول – ديسمبر سنة 1944م، كانت أهم بنوده تنص على الدفاع عن الدول المشتركة في الحلف، وخشية الاتحاد السوفييتي، ولكن وبعد انهياره لم يعد

لوجود الحلف معنى، ولكن الذي حدث هو مفاوضات بين حلف الناتو وروسيا لضمها للحلف. أي أن كل الدول القوية ستكون حلفاً واحداً فممن أذن الخوف؟. كما تنص مادته الأولى بعد التعديل على " الدفاع عن مصالح الدول المشتركة في الحلف" وطبعاً مصالحها تمتد إلى كل الأرض".

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول أن هذه الجيوش كانت ستأتي للشرق الأوسط سواء بحرب الخليج أو بدونها ! وهذه القواعد العسكرية كانت ستنشأ سواءاً كان الخوف من العرق أو إيران أو الإرهاب. !فانتبهوا ياعرب انتم محتلون من المحيط إلى الخليج مهما غلفتهم هذا الاستعمار بأغلفة فاخرة وشكلتموه بإشكال جذابة وبراقة.

ولهذا سوف نلقي الضوء خلال هذا الفصل على الاتفاقيات العسكرية الأمريكية العربية، والوجود العسكري الأمريكي على الوطن العربي.

المبحث الأول

نظرة تاريخية على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية العربية

عملت الإدارة الأمريكية خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى تغذية فكرة أن إيران أخطر من إسرائيل على العرب وخاصة منطقة الخليج العربي. وخلصت صراحة إلى أن إسرائيل لا تمثل خطورة على العالم العربي بسلاحها النووي، بينما إيران هي الأخطر، وحجتها في ذلك أن إسرائيل نظام يتسم بالرصانة، ولا يمكن أن يستخدم هذه الأسلحة، بينما نظام إيران الإسلامي متطرف ويمكن أن يهدد المنطقة بهذه الأسلحة[1].

كما عبرت بعض الكتابات العربية من أن الخطر الإيراني والإسرائيلي متساوي على الدول العربية، وخاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية، وكان هذا الخط يرضي طموحات الأمريكية وتشجع عليه، لأنه يؤدي إلى تخفيف الكراهية العربية لإسرائيل وتوزيع الكراهية على إيران أيضاً. وبعد الاجتياح العراقي للكويت التزمت الولايات المتحدة الأمريكية خط مدروساً يقضي بالقول بأن الأمن القومي العربي لم يمنع العراق من اجتياح الكويت بل أن هذا الاجتياح قد تم بأسم العروبة. مما يعني أن العروبة قد أصبحت خطراً على الأمن القومي العربي.، ومن ثم تقدم هذا الخط خطوة للإمام وهي أن الخطر على الدول العربية ليس قادم من إسرائيل وانما الخطر يكمن في العراق وإيران.

لهذا عملت بعض الدول العربية على التسوية مع إسرائيل من خلال عقد اتفاقيات سلام. ولمعاهدات السلام دوراً بارزاً في العلاقات الدولية يميزها عن غيرها من المعاهدات الدولية، ويرجع هذا الدور إلى الموضوع الرئيسي والهدف الأساسي من إبرامها، وهو إنهاء الحرب وإعادة السلام بين إطرافها. وهو الأمر الذي يترتب عليه انتقال كامل من علاقات يسودها التوتر والتصارع المستمر إلى علاقات يسودها الوئام والسلام.

وهذا ما ستتناوله خلال هذا المبحث

---

(1) أن هذه المقارنة بين إيران وإسرائيل في هذا السياق تفترض أن إيران تحوز أسلحة نووية مثل إسرائيل. وهو الأمر الذي نفته إيران، وأقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أولاً: اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية.

سيبقى اتفاق الإطار، الذي تم التوصل إليه بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية في مفاوضات كامب ديفيد في أيلول – سبتمبر سنة 1978م، مثيراً للجدل. كان الاتفاق تاريخياً لأنه أحدث انقلاباً في سياسة مصر الخارجية عندما وضع الأسس التي صيغت في ضوئها معاهدة سلام مع إسرائيل تم توقيعها في 26 آذار – مارس سنة 1979م[1]. لتنهي بذلك حرباً مسلحة من أربع جولات (1948-1956-1967-1973)، وتحول العدو الأول إلى جار إقليمي من الناحية الرسمية.

وبالرغم من أن هذا التحول ظل رسمياً ولم يكتسب عمقاً شعبياً، فقد أثر في مسار الصراع العربي – الإسرائيلي أعمق تأثير. فقد أسس اتفاق كامب ديفيد الإطار لمرحلة جديدة تماماً في تاريخ هذا الصراع. حيث كان الاتفاق بشقيه (إطار السلام في الشرق الأوسط، وإطار اتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل)، أشبه بجسر مهتز فوق هوة سحيقة.

فبعد التوقيع على معاهدة السلام تغير ميزان القوة في المنطقة، وتقدم المشروع الصهيوني وتراجع العالم العربي، وتوحشت إسرائيل في فلسطين، كما سقطت أوهام السلام رغم أن إسرائيل لا تزال تردد مصطلح السلام[2].

وفيما يلي استعراض لمفاوضات المعاهدة، وابرز ماجاء فيها، بالإضافة إلى موقف الدول العربية منها.

1) مفاوضات المعاهدة.

استمرت الاتصالات لعدة أسابيع قبل أن يحدث تقارب في وجهة النظر المصرية الأمريكية من ناحية، والإسرائيلية من ناحية أخرى بشأن موضوع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأت المرحلة الثانية من مفاوضات معاهدة السلام في واشنطن في منتصف شهر آذار – مارس سنة 1979م، ولم تستغرق هذه

(1) د. شامل أباظة، الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد، (مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2010)، ص3

(2) د. عبدالله الاشعل، كامب ديفيد وأثرها في العلاقات المصرية الإسرائيلية، (مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010)، ص5.

المرحلة أكثر من عشرة أيام، وصل خلالها إلى واشنطن الرئيس المصري السادات، ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن، حيث ظلت المباحثات بشأن ما بقى من موضوعات معلقاً سواء بشأن بترول سيناء حتى اليوم السابق لتوقيع المعاهدة[1].

وتم الاتفاق على صيغة الخطابات المتبادلة والمتطابقة بشأن الحكم الذاتي، التي اتخذت وثيقة ملحقة بمعاهدة السلام، وتم التوقيع عليها ضمن وثائق المعاهدة في 26 آذار – مارس سنة 1979م، وقد تضمنت الخطابات المتبادلة، الخطوات العملية التي ستتخذ من أجل تحقيق تسوية شاملة تتفق مع ما جاء في إطار السلام والبدء في تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة.هذا وقد وقعت مصر وإسرائيل على معاهدة السلام في 26 آذار – مارس سنة 1979م، التي تألفت من ديباجة وتسع مواد أساسية، وألحقت بها بعض الملاحق والوثائق الخاصة ببرتوكول انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء وترتيبات الأمن، وتطبيع العلاقات، وكذلك تفسيرات لبعض المواد، كما ألحقت بها الخرائط التوضيحية اللازمة. والمعاهدة ما هي إلا خطوة على طريق السلام الشامل في المنطقة، كما أنها فتحت فرص السلام بين إسرائيل والدول العربية[2].

وشهدت مصر خلال الفترة الممتدة منذ مبادرة الرئيس السادات وزيارته للقدس وحتى نهاية التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد استقالة ثلاثة وزراء خارجية وهم على التوالي السادة " إسماعيل فهمي "، و" محمد رياض "، و" محمد إبراهيم كامل " الذي قدم استقالته في قلب الإحداث وفي نفس مكان التفاوض[3].

وقد تولى الرئيس السادات مهمة التفاوض واتخاذ القرارات منفرداً نيابة عن مصر، وكذلك عن الأردن والفلسطينيين، وذلك دون سابق تفويض منهم. وهي من الأمور التي لا يمكن التسليم بشرعيتها[4].

([1]) رباب يحيى عبد المحسن، كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004)، ص23.

([2]) د. عبدالله الاشعل، مرجع سابق، ص9.

([3]) د. شامل أباظة، مرجع سابق، ص11.

([4]) المرجع سابق، ص11-12.

2) تحليل معاهدة السلام.

أن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية فيها مميزات وايجابيات تحسب لمصر، بالإضافة إلى جلب سلبيات لمصر وهي كمايلي:

أ) الايجابيات.

❖ نصت المعاهدة على الانسحاب العسكري والمدني وتصفية المستوطنات الإسرائيلية من سيناء. الأمر الذي يترتب عليه ممارسة مصر كامل سيادتها على سيناء.

❖ حرصت مصر على عدم المساس بوضع قطاع غزة " أرضاً محتلة يمكن التفاوض بشأنها مثل الضفة الغربية "، حيث نصت المادة الرابعة من المعاهدة أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة.

❖ تحقق هذه المعاهدة ترتيبات الأمن المتبادلة لأمن إسرائيل وأمن مصر نسبياً، بما تضمنه من إقامة محدودة التسليح في الأراضي المصرية الإسرائيلي، كما أن هذه الترتيبات ذات طابع مؤقت يمكن تعديلها بناء على طلب أحد الطرفين " المادة الرابعة ".

❖ تعد المعاهدة أول تجربة لإيجاد أسلوب آخر لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي يمكن الاستفادة من إيجابياتها وتفادي سلبياتها في أي تعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل مستقبلاً في طريق التسوية الشاملة.

ب) السلبيات.

❖ أن هذه المعاهدة حققت من وجهة النظر الإسرائيلية العديد من المزايا أهما اكتساب الشرعية لوجدوها في المنطقة، مع تحقيق ضمانات أمن كافية كانت تسعى إليها.

- نتج بعد التوقيع على هذه المعاهدة إخراج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وخصوصاً أن مصر كانت اللاعب الأبرز بالمنطقة وفي قيادة العمل العربي المشترك.
- لم يرد في نصوص المعاهدة بصورة مباشرة ما يلزم إسرائيل في تحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وإنما جاء هذا الاتفاق في خطاب متبادل، وهي بذلك أي إسرائيل يمكنها المماطلة والتسويف في هذا الموضوع. وهو ما حدث فعلاً.
- ضمنت هذه المعاهدة لإسرائيل حرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة، فضلاً عن إمكانية استخدام الأجواء المصرية، الأمر الذي يتسبب في تنمية اقتصادها.
- أن هذه المعاهدة لم تلزم إسرائيل بأية التزامات خاصة بالقدس، وبذلك فإنها تحقق أهداف إسرائيل في اتخاذها عاصمة لها.
- إن إتمام المعاهدة خارج جهود الأمم المتحدة لا يلزم إسرائيل بأي التزام يجمع عليه المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته فإن الضمانات الأمريكية وحدها لتنفيذ المعاهدة يحقق لإسرائيل إمكانية التدخل الأمريكي لصالحها في حالة خرق بند من بنود المعاهدة أو التهديد بذلك.
- أن إسرائيل تعد هذه المعاهدة سلاماً منفرداً مع مصر، ولا تلزمها بأية التزامات مع الدول العربية الأخرى، إلى أن تحقق مع هذه الدول تسوية سلمية.

3) تداعيات المعاهدة على مصر.

أ). إخراج مصر العربية من الصراع العربي – الإسرائيلي.

ب) الإخطار التي أحدقت بالزراعة المصرية. شهد القطاع الزراعي المصري أكبر عمليات التطبيع بين مصر وإسرائيل، حيث بدأت عمليات التطبيع عقب التوقيع على المعاهدة مباشرة سنة 1979م، عندما انتقل مزارعان إسرائيليان إلى الصحراء المصرية، غرب النوبارية، ليقيما مزرعة من عشرة أفدنة مع وزارة الزراعة

المصرية، أصبحت لاحقاً تضم (1400) فدان[1]. وقد اتخذ التطبيع الزراعي أشكالاً متنوعة، وذلك على الرغم من الزراعة لم تكن ضمن المجالات التي نصت عليها المعاهدة. لكن اعد في وقت لاحق م سنة 1979م، برنامج للتعاون الزراعي بين مصر وإسرائيل الذي تناول كل أمور الزراعة[2]. وما رافق هذا المجال من خروقات إسرائيلية كثيرة لا حصر لها.

ت) عجز مصر العربية عن مد يد المساعدة للشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى والثانية.

ث) ساعدت هذه المعاهدة على زيادة الجواسيس لصالح إسرائيل داخل مصر العربية، هذا فضلاً عن زواج المصريين من إسرائيليات، ناهيك عن العمالة المصرية في إسرائيل، مما أسهم في انتشار المخدرات، والإمراض المعدية الخطيرة في مصر.

ج) نتج عن هذه المعاهدة تبعية مصر العربية أو رضوخها للإمبريالية الأمريكية، الأمر الذي تجلى في أكثر من موضع، لعل أهمها موقف مصر العربية من الاحتلال الأنكلوا أمريكي للعراق سنة 2003م، حيث أثيرت قضية السماح بمرور السفن الحربية الأمريكية والبريطانية في قناة السويس العديد من التساؤلات حول قدرة الحكومة المصرية من منع دخول هذه السفن القناة.

4) موقف الدول العربية ونظرتها للمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

عارضت الدول العربية مجتمعة المعاهدة باستثناء السودان وسلطنة عمان، النتائج التي توصلت إليها جهود السلام، وإن اختلفت حدة التعبير عن معارضتها، وتباينت ردود الفعل بين الانتقادات الحادة من جانب مجموعة الرفض التي تزعمها العراق، وبين الإعلان عن مواقف محددة بشكل متحفظ بزعامة العربية السعودية، وإلى جانب الكتلة المعارضة، عبرت بعض الدول عن مواقف محايدة، من بينها المغرب

---

[1]) رباب يحيى عبد المحسن، مرجع سابق، ص75.

[2]) حسام رضا، مخاطر التخريب الصهيوني في المياه العربية، (ملتقى الحوار العربي، طرابلس/ ليبيا، 1996)، ص56.

وموريتانيا، ويمكن تقسيم موقف الدول العربية طبقاً لما ظهر مؤتمر بغداد الذي عقد في الثالث من تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1987م. كالأتي[1]:

أ) المعسكر العراقي الذي يضم كل من سوريا والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتعاطفت أو تعاونت معها المملكة الأردنية، وقد هاجمت هذه الدول معاهدة السلام.

ب) المعسكر السعودي الذي ضم بالإضافة إلى السعودية قطر والإمارات العربية والبحرين والكويت، واتسم موقف هذا المعسكر بالاعتدال النسبي والدبلوماسية الهادئة.

ت) اعترضت لبنان على هذه المعاهدة، لأنها ترى أن الاتفاقيتين قد أغفلتا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن معاهدة السلام قد ذكرت الشعب، وأغفلت الأرض.

ث) تونس كان اعتراضها على أساس أن المعاهدة لم تنص على قيام دولة فلسطينية، وعدم احترام الإجماع العربي، كما أن المعاهدة لم تستجب لمطالب الشعوب الإسلامية فيما يتعلق بالقدس.

ثانياً: اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية.

تألفت المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية من مقدمة وثلاثين مادة وقد أرفقت بالمعاهدة خمسة ملاحق تتعلق بالإجراءات التفصيلية والتطبيقية والمرحلية لتنفيذ بعض بنود المعاهدة وستة ذيول هي عبارة عن الخرائط الحدودية وهناك أيضاً محضر متفق عليه بين الطرفين وتعتبر كل هذه الوثائق جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

1) المفاوضات.

بدأت بوادر السلام الأردني – الإسرائيلي بعد لقاء الملك حسين مع وزير الخارجية الأمريكي في جولات الأخير التي زار بها الأردن للترتيب لعقد مؤتمر سلام، هذا بالإضافة إلى الاتصالات. التي أجراها الملك حسين مع الرئيس الأمريكي بوش

([1]) محمد أنور الحسون، العراق ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، (دار الفكر للطباعة، القاهرة، 1981)، ص43.

الأب. وتقرر أن تكون العاصمة الإسبانية مدريد هي المقر الرسمي للمفاوضات بين الطرفين[1].

كما تكون الوفد المفاوض الأردني من (الملك، ولي العهد، رئيس الديوان الملكي، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، وسكرتير اللجنة العليا للمفاوضات، بالإضافة إلى دبلوماسيين وحقوقيين)[2]. وكانت اللغة المستخدمة بين المتفاوضين هي اللغة الانجليزية، وهي ذات اللغة التي فيها نص التفاوض، ومن ثم يترجم حرفياً إلى اللغة العربية[3].

تباحث الجانبان مطولاً حول مكان المفاوضات اللاحقة لمؤتمر مدير، فوقع الاختيار على مدينة واشنطن، وعلى أن تبدأ هذه المرحلة في الرابع من كانون الثاني – يناير سنة 1991م[4].

ودارت إحداث الجولة الأولى من المفاوضات بين الجانب الأردني – الفلسطيني المشترك والجانب الإسرائيلي، وتركزت هذه الجولة حول كيفية انفصال الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، وذلك استناداً إلى مرجعية مؤتمر مدريد. كما عقدت في الجولة الثانية من المفاوضات ثلاث جلسات بين الوفدين الأردني والإسرائيلي صباح الأيام 14، و15، 16، من شهر كانون الثاني – يناير سنة 1992م.

وخلال الجولة السابعة من المفاوضات التي عقدت بين الأردن وإسرائيل خلال الأيام 19–20 تشرين الثاني – أكتوبر سنة 1992م، توصل الجانبان إلى صيغة مشتركة لجدول الأعمال الذي هدف إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بينهم[5].

---

(1) صالح أحمد عيسى القرعان، الرؤية الأردنية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي دراسة تحليلية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005)، ص104.

(2) المرجع السابق، ص104.

(3) د. عبد السلام المجالي، حول مسودة معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية معركة السلام، (الوطن للطباعة، عمان/ الأردن، 1995)، ص332.

(4) صالح أحمد عيسى القرعان، مرجع سابق، ص107.

(5) محمد خصوانه، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، (دار النشر بلا، عمان/ الأردن، 1995)، ص107.

إلى أن جاءت سنة 1994م، التي شهدت تكرر اللقاءات بين الملك حسين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي " اسحاق رابين " حيث التقوا في 25 تموز -يوليو في البيت الأبيض بواشنطن، ووقعا على إعلان وواشنطن، والذي تضمن إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل. وفي العقبة في نهاية شهر أيلول – سبتمبر، وجاء هذا اللقاء بعد عجز الوفود المفاوضة من حل القضايا الأساسية، وخاصة قضيتي الأرض والمياه[1]. وفي 13 تشرين الأول – أكتوبر، تم اللقاء مرة آخرى، وشهد هذا اللقاء حل جميع النقاط الخلافية بين الطرفين، ونتج عنه التوقيع على معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، حيث تم التوقيع عليها في عمان بقصر الهاشمية في 17 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1994م، ووقعها رئيس الوزراء الأردني السيد " عبد السلام المجالي " ، ورئيس الوزراء الإسرائيلي " اسحاق رابين "[2].

2) **التصديق على الاتفاقية.**

أحالت الحكومة الأردنية بعد توقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل مشروع قانون تصديق المعاهدة إلى مجلس الأمة الأردني وطلب الموافقة عليه في 26 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1994م، وبعد مناقشة المعاهدة من قبل لجنة الشؤون الخارجية في المجلس تم الموافقة عليها بأغلبية أعضاء اللجنة، ورفع توصياتها وتقريرها إلى مجلس النواب بالموافقة على مشروع المعاهدة[3]. وتم في السادس من تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1994م، تصديق على المعاهدة، حيث وافق (55) نائب من مجموع (80) نائب العدد الكلي لأعضاء المجلس، وصوت (23) نائب ضد المعاهدة، ولم يدل نائبين بأصواتهما[4].

3) **تحليل المعاهدة.**

سوف نتناول خلال هذه النقطة دراسة وتحليل أهم ماجاء في المعاهدة وبنودها وملاحقها من خلال ثلاث موضوعات وهي:

---

(1) صالح أحمد عيسى القرعان، مرجع سابق، ص112.
(2) محمد أنور الحسون، مرجع سابق، ص45.
(3) صالح أحمد عيسى القرعان، مرجع سابقن ص114.
(4) محمد خصوانه، مرجع سابق، 133.

أ) المبادئ العامة وإقامة السلام. اشتملت المادة الثانية من المعاهدة على المبادئ الأساسية المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وتنمية علاقات حسن الجوار لضمان الأمن الدائم وما يعنيه هذا من الامتناع عن التهديد بالقوة واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات، كما تعترف المعاهدة بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية الثنائية.

أما فيما يتعلق بإقامة السلام فنصت المعاهدة في المادة الأولى "يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفين) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة" [1].

والملاحظ من أعلاه أن السلام يعتبر قائماً اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، أي بمجرد التوقيع عليها دون انتظار اكتمال تطبيق بنودها، وأهمها من زاوية الأردن " استرجاع الأراضي الأردنية المحتلة ". والمفروض من وجهة نظرنا كان الأجدر بالحكومة الأردنية أن تعلق قرار إقامة السلام حتى يبدأ العمل بتطبيق بنود المعاهدة بكل جوانبها.

ب) السيادة.تشمل هذه النقطة بنود المعاهدة المتعلقة بالحدود الدولية. فقد نصت المادة الثالثة الملحق رقم واحد ا(أ) من المعاهدة على أن الحدود الدولية تتشكل من القطاعات التالية:

- نهري الأردن واليرموك: تم الاتفاق بين الطرفين في المادة الثالثة الفقرة الخامسة على أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فأنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل.
- البحر الميت: تم تحديد الحدود في منتصف البحر الميت، كما ورد في صك الانتداب البريطاني سنة 1922م، وحسب الخرائط القديمة.
- وادي عربة: تم استعادة الأراضي الأردنية في وادي عربة باستثناء المناطق التي تم تبادلها مع أرض البحر الميت والبالغة مساحتها حوالي (34) كيلو متر مربع.

---

(1) نص المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، المنشورة على موقع وزارة الخارجية الأردنية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.mfa.gov.jo/ar/

ت) الأمن ومحاربة الجريمة.تناولت المادة الرابعة من المعاهدة موضوع الأمن، حيث يكون الأمن جزءاً مهماً من علاقاتهما وبأنه سيؤدي إلى تعزيز امن المنطقة. كما تعهد الطرفان باتخاذ إجراءات ضرورية لمنع إعمال الإرهاب والتخريب والعنف . كما يلتزمان الطرفان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، بحيث لا تمس تلك الالتزامات بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس.

ووفق لما تقدم هنالك بعض الملاحظات أن الجانب الأردني لم يحدد مفهوم محدد لبعض المصطلحات مثل الإرهاب، ففي حين تعتبر إسرائيل ما يقوم به الفلسطينيون من عمليات استشهادية دفاعاً عن أنفسهم وأرضهم إرهاباً، فإن الطرف العربي يعتبره نوع من أنواع المقاومة. وكذلك مفهوم الدفاع عن النفس، فإسرائيل تعتبر العمليات العسكرية الاستباقية دفاعاً عن النفس.

4) نتائج التوقيع على المعاهدة.

كان من نتائج توقيع المعاهدة قرار الأردن بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل واستبدالها بعلاقات تعاون ومناطق تجارة حرة . وقد أعقب توقيع المعاهدة إبرام عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية بين الطرفين . وبين سنتي 1994 ـ 1998م، ازدادت اللقاءات والزيارات والاتصالات بين المسؤولين الأردنيين والمسؤولين الإسرائيليين، وتم تبادل السفراء وفتح قنصلية إسرائيلية في العقبة والاتفاق على مشروع قناة البحرين وإجراء مناورات بحرية مشتركة وتجديد التعاون الأمني ولاستخباري [1].

وقد ظل الأردن يسعى ليدفع الدول العربية الأخرى للوصول إلى اتفاقيات مماثلة مع إسرائيل. وكما انه شجع الجانب الفلسطيني لتفعيل لقاءاته بالإسرائيليين ودراسة إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم مع إسرائيل ومن ذلك نجاحه في عقد لقاء ثلاثي أردني – فلسطيني – إسرائيلي في كل من رام الله وتل ابيب ولكن ثمة عوامل عديدة كانت وراء تراجع التطور في العلاقات الأردنية الإسرائيلية ومنها العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان ونشوب انتفاضة الأقصى الثانية وفشل مفاوضات الوضع النهائي والتي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد

(1) هاني الحوراني ، مسارات العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية 1994 ـ2004، (مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان / الأردن، العدد37، 2006)، ص 16.

وكان من نتائج ذلك انخفاض مستوى التعاون على المستوى الحكومي بين الأردن وإسرائيل[1].

ولم يمنع هذا القول بان العلاقات الأردنية الإسرائيلية لا تزال قائمة، وخاصة في جانبين مهمين هما الجانب الأمني والجانب السياسي. ولكن هذه العلاقات تعاني من مشاكل أبرزها الموقف الشعبي الأردني المعارض للتطبيع وعدم استجابة إسرائيل لمبادرة السلام العربية التي تبناها العرب في مؤتمر بيروت سنة 2002م، وأكدوها في قمة الرياض التي عقدت بين 28 -29 آذار -مارس سنة 2007 م[2].

(1) المرجع السابق، 18.

(2) حسين أبو رمان ، مقاومة التطبيع .. بين المنظور الفلكلوري والتوظيف في خدمة السلام العادل ، (مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان/ الأردن، العدد 36، 2006)، ص 19 ـ 20.

المبحث الثاني

الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية

أولاً: الاتفاقيات الأمريكية مع الدول العربية الخليجية

ينطبق على الوجود العسكري الأجنبي الذي حدث في منطقة الخليج العربي منذ النصف الثاني من سنة 1990م، ما ينطبق على غيره من أمثلة الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، سواء من حيث صوره، أو العوامل التي تؤدي إليه، أو دوافع الدول الأجنبية والدولة المضيفة، أو ارتباطه بالعلاقات الدولية وغير ذلك. ومن هذا المنطلق سوف نتناول في هذا المبحث ما يلي:

ومن المتفق عليه أن الأمن القومي يعني قدرة المجتمع على المحافظة على كيانه وحماية حدوده السياسية من أي تهديد خارجي.

ولحماية الحدود السياسية يتطلب الأمر تحديد وتصنيف التهديدات الخارجية وتحديد هويتها وأساليبها وطبيعتها وهدفها[1].

ولذلك وضعت دول الخليج العربي الخبرات المكتسبة جراء حربي الخليج الأولى والثانية وفي مقدمة التحديات الأمنية التي تواجهها، من منطلق أن هذا العمل في مفاهيم الأمن الخليجي بصورة جذرية، وهدم نظرية الأمن القومي العربي، وإحياء الوجود الأجنبي على أرض المنطقة، وأدى إلى تراجع التنسيق العربي من أجل خلق نظام عربي فاعل في المنطقة، كما أدى إلى قلب الموازين والمعادلات الخاصة بقضايا الأمن والاستقرار داخل بلدان الخليج العربي خاصة الأمن الاجتماعي والاقتصادي، لذلك بدأت دول الخليج العربي في البحث عن بديل يحقق الأمن بصورة أشمل، ويمنع تكرار تلك التهديدات، وقد برز اتجاهان أساسيان في سياسات الدفاع لدول الخليج هي:

([1]) مدحت أيوب محررا، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003)، 231.

الأول: تطوير القدرات الدفاعية لكل دولة على حدة، وتطوير الكفاءة القتالية لقوات درع الجزيرة[1]. في إطار التعاون الدفاعي بين دول الخليج[2].

الثاني: العمل على عقد معاهدات واتفاقيات وتحالفات أمنية دفاعية مع دول فاعلة لتحقيق أمن دائم وكامل لها.

وقد كان أمام الخليج العربي مستويان من التحالفات وهما:

المستوى الأول: ويتمثل في إعلان دمشق[3]، الذي عرف بصيغة (6+2) والذي وقع في السادس من آذار – مارس سنة 1991م، بعد خروج العراق من الكويت مباشرة، ويجمع ما بين دول الخليج الست، إلى جانب مصر وسوريا. وقد لاقى هذا الإعلان معارضة من الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران التي أرادت أن تشترك في تحقيق أمن

([1]) درع الجزيرة: وهي قوة تدخل خليجية قوامها خمسة آلاف جندي تضم عناصر من كافة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الست، واعتبرت هذه القوات الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة رادعة جماعية، غير أن هدفها الحقيقي فيما يبدو كان هو الحفاظ على النظام والاستقرار الداخلي لدول المجلس أكثر من كونها لمجابهة العدوان الخارجي، ومهما كان الهدف الأصلي فأن قوة درع الجزيرة أثبتت أنها غير كافية خاصة لمجابهة حالات الطوارئ. للمزيد أنظر: العقيد الركن محمد أحمد ال حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليج العربية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1997)، ص19.

([2]) ثبت لدول الخليج العربي من أن القيام بهذا الإجراء سيستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما لا يحقق الأمن الذي تنشده هذه الدول. لذلك اتجهت نحو الخيار الثاني. إلى أن تتحقق قدرة مناسبة لها.

([3]) جاء هذا الإعلان بعد فشل الجامعة العربية في وضع حل للازمة العراقية – الكويتية، ومن أهم أهداف هذا الإعلان سد الفراغ الأمني في منطقة الخليج اولاً، والمنطقة العربية ثانياً. مع التزام دول الإعلان بمبادئ الشرعية الدولية واحترام المصالح العليا للأمة العربية. كما أن هذا الإعلان يتسم بقابلية التوسع وإمكانية دخول دول أخرى في هذا الميثاق الذي يعتبر تطويراً وتطعيماً لميثاق الجامعة العربية. إلا أن هذا الإعلان لم يحصل على القدر الكافي من الاهتمام والإيضاح والدراسة. للمزيد انظر: نص إعلان دمشق، (وزارة الخارجية السورية، دمشق، 1991)، ص13.

الخليج، إلى جانب حساسيات خليجية من تواجد قوات عربية على أرضها، لذلك لم تكتمل آليات هذه الإعلان، حتى تلاشت فكرته تماماً.

المستوى الثاني: من خلال الدعم العسكري الخارجي، وذلك بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع أطراف خارجية ذات اهتمامات رئيسية بأمن الخليج، وكان في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى روسيا الاتحادية والصين.

فقد كان لابد لدول الخليج عامة من إيجاد طرق ووسائل لحمايتها ولو لفترة معينة ومحدودة، لذلك قامت الكويت والدول الخليجية الأخرى بعقد اتفاقيات مع دول قوية لها نفوذها وقادرة على حمايتها وردع الأخطار عنها، حتى تستطيع الدول الخليجية الاعتماد ذاتياً على قواتها المسلحة بالمستقبل.

وأصبحت قضية الأمن الخارجي من أهم الاهتمامات للمواطن الخليجي بصورة. خاصة بعد كارثة الدخول العراقي للكويت. حيث ارتأت أنه لابد من وجود طريقة أفضل للدفاع عن أراضيها، خاصة أن وجود جيش وطني قوي لهذه الدول يعطي نوعاً ما من الاطمئنان للمواطن. كما أنه لن يكون الخيار الأمثل لصد العدوان ودرء الخطر عن البلاد بالمستقبل[1].

ولضمان أمن هذه الدول ومستقبلها لم يكن أمامها وفي غياب تشكيل القوة الخليجية الموحدة في هذه الفترة سوى قيامها بعقد اتفاقيات عسكرية أمنية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين. وفي الواقع تلك الاتفاقيات الأمنية التي أبرمت مع هذه الدول تعتبر رادعاً مطلقاً ومضموناً لأي تهديد للدول الخليجية كافة.

---

(1) أن هذا ليس تقليلاً من قدرة العسكريين الخليجين، لكن يعود ذلك إلى سبب قلة القدرات البشرية الوطنية لتلك الدول. لذلك أصبحت الاتفاقيات الأمنية مطلباً شعبياً لمصلحة دول الخليج العربي.

والاتفاقيات الأمنية تعتبر أفضل بديل جاهز وفعال يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن دول الخليج في حالة وقوع أي عدوان عليها أو حتى تهديدها، كما أن كل اتفاقية أمنية تنص على التعاون بين البلدين وتعزيز القدرات الدفاعية للقوات المسلحة[1].

هكذا تبلورت فكرة لدى دول الخليج الست حول ضرورة عقد اتفاقيات وتحالفات عسكرية مع دول كبرى. لكن اتجاهات هذه الدول اختلفت سواء من حيث تحديد الحلفاء، أو سرية إعلانها للتحالفات ومضمونها[2]. مع الإشارة إلى أننا بذلنا كل الجهد للحصول على النصوص الكاملة لتلك الاتفاقيات، لكننا لم نوفق.

1) **المملكة العربية السعودية.**

أن أول اتفاقية وقعت بين العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تمت سنة 1933م، وتتعلق بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي والحماية القضائية والتجارة والملاحة[3]. وكانت الاتفاقية الثانية سنة 1951م، والتي كانت تحت عنوان (اتفاقية عامة للنقطة الرابعة الخاصة بالمساعدة الفنية بين البلاد العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية). أما الاتفاقية الثالثة فقد وقعت سنة 1951م، لإنشاء أول قاعدة عسكرية في الظهران[4]. وجاء في البند الخامس، الفقرة (ب) ما يلي: "يسمح لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية أن تدير في مطار الظهران فقط، زيادة على ما ذكر في الفقرة (أ) المسائل المتعلقة بالطائرات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والأشخاص العسكريين، والمستخدمين المدنيين التابعين لها"[5].

([1]) علمت هذه الاتفاقيات على إعداد برامج تدريبية ومناورات مشتركة وتوفير معدات الدفاع للقوات المسلحة، بالإضافة إلى أنها تعطي الفرصة والوقت اللازمين لبناء جيش وطني مستقل لها.

([2]) قامت دول الخليج العربي كافة بعقد اتفاقيات وتحالفات أمنية مع القوى العظمى وكان الهدف الأول من هذه الاتفاقيات هو توفير الضمان الخارجي للأمن.

([3]) حسين موسى، الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، (الحقيقة برس، بيروت، 1987)، ص31.

([4]) ـــــــ، تاريخ الاتفاقيات العسكرية الأمريكية الخليجية، مقال منشور في المنتدى العربي للدفاع والتسليح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://defense-arab.com/vb/showthread.php? &t=40716

([5]) نص اتفاقية ظهران المنشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=21820

وجاء في البند السادس فقرة (أ) مايلي: "لتامين حُسن سير الأعمال والخدمات الفنية على أحسَن وجه واكملة مطار الظهران يسمح لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحسن وتغير وتعدل وتبدل بقصد التحسين في المنشآت والمباني. ولها أن تُنشئ البنايات وغيرها من التسهيلات بما في ذلك مدارج ومهابط ومواقف الطائرات وخدمات الأرصاد الجوية والمخابرات اللاسلكية ومساعدات الملاحة الجوية التي يرى لزوم لها للأغراض المنشودة في هذه الاتفاقية"، وفي الاتفاقية العديد من البنود والشروط الغير واضحة.

وفي السنة ذاتها تم توقيع اتفاقية خاصة " بالمساعدة المتبادلة للدفاع "[1]. والتي جاء في البند الثاني منها " إن العربية السعودية ترغب في أن تستفيد من مساعدة الحصول على الأسلحة وأن يُرسل إليها من الولايات المتحدة الأمريكية بعثة مؤلفة من رجال الجيش والبحرية والقوة الجوية لتتفق مع الجهات المختصة على برنامج للتدريب ووضع خطة لتسليم الأسلحة"[2].

كما جاء في البند الرابع منها "إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة بالإضافة إلى تقديم مساعدة الحصول على الأسلحة أن توفد بعثة مؤلفة من جيش الولايات المتحدة الأمريكية[3]، للتدريب على استعمال المعدات المستحصلة بموجب الاتفاقية.

وفي 27 حزيران – يونيو سنة 1953م، تم توقيع اتفاقية حول بعثة التدريب العسكرية الأمريكية ومكان توقيعها جدة. واهم ماجاء فيها في الفقرة الرابعة التي ورد فيها "تشمل واجبات الهيئة الاستشارية المساعدة وإسداء المشورة لوزير الدفاع والطيران بالمملكة العربية السعودية ولوحدات القوات المسلحة السعودية فيما يختص بوضع الخطط والتنظيم وأسس الإدارة وطرق التدريب طبقاً لما يتفق عليه وزير الدفاع

([1]) عند ملاحظة عنوان الاتفاقية نجد عنوانها اتفاقية المساعدة المتبادلة للدفاع، فماذا كان لدى السعودية سنة 1951م، لتقدمة للدفاع المتبادل فكل ذي عقل يعرف أن هذه الاتفاقية فرضت من طرف قوي ضد طرف ضعيف.

([2]) نص اتفاقية ظهران، مرجع سابق.

([3]) بعثت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة في جميع الصنوف العسكرية إلى العربية السعودية للتدريب على السلاح الأمريكي الجديد ومنها قوات برية، وقوات جوية ، وقوات بحرية.

والطيران بالمملكة، ورئيس الهيئة الاستشارية ويشمل هذا التدريب استعمال الأسلحة بأنواعها والفنون الحربية (التكتيك) وعلم إطعام وإيواء الجنود في الميدان (اللوجيستكس) ويجوز لأعضاء الهيئة الاستشارية – لأداء واجباتهم – القيام بالتفتيشات والتحقيقات وإنجاز الواجبات الأخرى كما قد يوصي بذلك رئيس الهيئة الاستشارية ويصادق عليه وزير الدفاع والطيران بالمملكة "(1).

وجاء في الفقرة الخامسة منها " إن كل عضو من أعضاء الهيئة الاستشارية ملزم بأن لا يذيع أو يفشي بأية طريقة كانت لأية حكومة أجنبية، أو لأي شخص كائناً من كان غير مخول له حق الاطلاع، أي موضوع سري أو خصوصي قد يطلع علية أو يقف على أمره بصفته عضواً في الهيئة الاستشارية "(2).

وفي 10 تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1962م، وقعت اتفاقية حول طائرات الفانتوم ثم وقعت مرةً أخرى في 22 أيار – مايو سنة 1963م. ثم وقعت في 24 من أيار – مايو سنة 1965م، الموقعة من قبل وزيري الخارجية البلدين، والتي تتضمن " شروط تتعلق بشرعية وجود القوات الأمريكية " في العربية السعودية وركزت حول الإنشاءات العسكرية التي سوف يتولاها سلاح المهندسين الأمريكي وبناء معسكرات كبيرة تحتوي على موانئ ومطارات، وبعض الأعمال المدنية المكملة(3).

وتم التوقيع في شهر نيسان – أبريل سنة 1972م اتفاقية حول الامتيازات والحصانات للعاملين الأمريكيين. وكذلك تم إبرام اتفاق بين وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الدفاع والطيران السعودية حول بناء قاعدتين بحريتين ومكاتب رئيسية تابعة للبحرية في الرياض(4).

(1) حسين موسى، مرجع سابق، ص43.

(2) المرجع السابق، ص43.

(3) الدكتور اللواء ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي واقع وخيارات "دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج" (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004)، ص92.

(4) الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص92.

وفي حزيران – يونيو سنة 1974م، تم توقيع وثيقة حول التعاون الأمريكي السعودي الشامل أي في الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة وتزويد المملكة بما تحتاج إليه للأغراض الدفاعية[1].

وعمدت بعد ذلك العربية السعودية إلى في أواخر عقد السبعينيات، ومن ثم في سنة 1980م، إلى زيادة حجم تسهيلاتها في قواعدها الجوية وفي موانئها لكل من سلاحي الجو والبر الأمريكيين، كما أنشأت مستودعات للذخائر والتجهيزات والأعتدة الحربية، بغية تعزيز التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية، حيث تستطيع استخدامها عند انتشارها في العربية السعودية[2].

ومع بداية حرب الخليج الأولى سنة 1980م، اشتركت العربية السعودية على مع الولايات المتحدة الأمريكية بعمل مناورات وتدريبات عسكرية، وتعاونت مع الجيش الأمريكي على إنشاء ما يسمى بـ" خط فهد[3]. وقد أزاد هذا التعاون خلال فترة حرب الناقلات سنتي 1982م[4].

وقامت العربية السعودية خلال حرب الخليج الثانية بالتعاون مع قوات التحالف التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج العراق من الكويت سنة 1991م، وذلك بفتح أراضيها " منطقة حفر الباطن " بالإضافة إلى فتح الموانئ

([1]) سعيد سيف، الاتفاقيات الخليجية – الأمريكية، (مجلة الوعي، بيروت، العدد189، 2002)، ص123.

([2]) الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص90-91.

([3]) خط فهد: هو خط دفاعي انشأ منطقة محمية جواً على طول الساحل السعودي. وساعد هذا الخط على حماية الاجواء السعودية، وخصوصاً وقد ظهر هذا التعاون شمل طائرات الاواكس الأمريكية المتمركزة في السعودية. للمزيد أنظر: صالح عبده علي القاضي، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007)، ص 88.

([4]) حرب النقلات: بدأت هذه الحرب في عندما قامت الطائرات العراقية بقصف ناقلات النفط الإيرانية لإجبار الأخيرة بوقف إطلاق النار فدمر العراق بذلك عشرة ناقلات نفط إيرانية وكما أنه تمكن من تدمير جزيرة خرج الإيرانية التي كانت تصدر منها حوالي (1،6) مليون برميل نفط يومياً، مما حدا بإيران بمهاجمة الناقلات العراقية بالإضافة إلى الناقلات النفط السعودية والكويتية. للمزيد أنظر: سامي الشرجي، السياسات الخارجية الأمريكية في الخليج، (جامعة صنعاء، 1998)، ص45

والمطارات إمام تلك القوات[1]. وبعد هذه الحرب وسعت العربية السعودية إطار تعاونها العسكري والأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفي شهر حزيران – يونيو سنة 1992م، تم التوصل إلى اتفاق بين العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن توسيع اتفاقية قديمة للتدريب العسكري وعمرها عشرون سنة كأساس قانوني للتعاون العسكري الجدد[3]، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدريب بواسطة عدد من العسكريين والمدنيين الأمريكيين[4].

وعلى الرغم من تأكيد العربية السعودية من إعلان معارضتها عدة مرات بأنها ترفض أن تكون محمية أمريكية ومعارضتها بنشر معدات أو معدات عسكرية أمريكية على نحو مباشر. ومع ذلك فإن العربية السعودية سمحت بعد ذلك بالفعل للطائرات

---

(1) بالإضافة إلى تلك التسهيلات التي قدمتاه العربية السعودية لقوات التحالف، قامت قوات الجيش السعودية البرية والجوية والبحرية دوراً مهماً في هذه الحرب. كما دفعت العربية السعودية مايقارب (17) بليون دولار كإسهام مباشر في تكاليف هذه الحرب زائداً (4،45) بليون دولار بدل تموين وخدمات. للمزيد أنظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مقاتل من الصحراء: حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العلميات، (دار الساقي، لندن، 1995)، ص59.

(2) ارتفع جراء هذه التعاون حجم ونشاط الوجود العسكري الأمريكي والشامل البحرية العسكرية الأمريكية التي ازدادت كثافتها في الموانئ السعودية بالإضافة إلى الطيران العسكري الأمريكي في الأجواء السعودية، كما تحسنت قدرات طائرات الأواكس وبطاريات الباتريوت المتمركزة في السعودية. الأمر الذي تطلب زيادة في قطع الغيار وبالتالي في عدد المستودعات والمخازن اللازمة لدعم القوات الأمريكية التي ازداد وجدوها على أراضي العربية السعودية. للمزيد أنظر: صالح عبده علي القاضي، مرجع سابق، ص89.

(3) وقعت العربية السعودية هذه الاتفاقية بدلاً من أية مذكرات تفاهم أخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترحتها في سابقاً. للمزيد أنظر: لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، (مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت، ط1، 1999)، ص98.

(4) د. خالد القاسمي، التعاون العسكري بين دول الخليج وأمريكا، (دار الثقافة العربية، الشارقة، 1997)، ص61.

- كذلك: الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص94.

الأمريكية – البريطانية باستخدام قاعدة الظهران لعمليات تستهدف تنفيذ الطيران في منطقة الحظر الجوي جنوب خط (32) وما يماثلها في العراق[1].

ونظراً للمتغيرات الداخلية في السعودية خاصة بعد إحداث أيلول – سبتمبر سنة 2001م، فقد انتهت القوات الأمريكية عمل آخر وحدة تابعة لسلاح الجو في قاعدة الأمير سلطان الجوية في 28 آب – أغسطس سنة 2003م، بعد وجود عسكري أمريكي استمر ثلاث عشرة سنة، وتأتي هذه الخطوة في إطار تقليص الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري في العربية السعودية إلى الصفر تقريباً[2].

حيث تم الإعلان في يوم 29 نيسان – ابريل سنة 2003م، من قبل وزيري الدفاع السعودي ونظيره الأمريكي بأن " الولايات المتحدة الأمريكية ستنهي عملياتها العسكرية في العربية السعودية وتسحب كامل قواتها تقريباً من هناك[3].

2) سلطنة عُمان.

ترتبط عُمان باتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1975م، وتخصص قاعدة جوية يتمركز فيها حالياً حوالي أربعة آلاف جندي أمريكي[4]. وزاد هذا التعاون الأمني بعد ثورة الظفار[5]. كما وفرت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لعمان خلال مواجهة الأخيرة مع اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً.

([1]) لؤي بكر الطيار، مرجع سابق، ص98.

([2]) جاءت هذه الخطوة نتيجة مشاعر الاستياء الشعبي من الوجود العسكري الأمريكي في العربية السعودية.

([3]) على الرغم من ذلك الانسحاب إلا انه بقي في العربية السعودية المئات من المستشارين العسكريين الأمريكيين في العربية السعودية لمساعدة جيش الأخيرة في مجال التدريب. للمزيد أنظر: صالح عبده علي القاضي، مرجع سابق، 90.

([4]) اللواء الدكتور. جمال مظلوم، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد 25 سنة على إنشائه، (مركز الخليج للدراسات، لندن، 2006)، ص221.

([5]) ثورة الظفار: قامت في إقليم ظفار ضد حكومة سلطنة عُمان والتي كانت تدعمها بريطانيا، من سنة 1962م، إلى 1975م، في فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور. انتهت الثورة بهزيمة الثوار، كما تعد هذه الثورة من أطول الثورات العربية التي شهدتها البلدان العربية ضد المستعمر. للمزيد أنظر: محمد سعيد العمري، الظفار الثورة في التاريخ العربي المعاصر، (رياض الريس للتاريخ والنشر، بيروت، 2004)، ص23.

حيث توج هذا التعاون بالتوقيع في 4 حزيران – يونيو سنة 1980م، على اتفاقية التسهيلات العسكرية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية تتيح للأخيرة حق استخدام القواعد العمانية[1]. كما قدمت عمان بموجب هذه الاتفاقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات عسكرية بحرية وجوية خلال حرب الخليج الأولى.

تبع التوقيع على الاتفاقية إعلان رسمي من عمان بأنها " منحت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات لاستخدام موانئها ومطاراتها"، وقد صدر هذا الإعلان في بيان حكومي[2].

ووفقاً لهذه الاتفاقية منحت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات برية وبحرية لا تتعدى الاعتبارات التي تتمتع بها الدول الصديقة في عمان. هذا ما أعلنته مسقط مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقية، وهو نفس ما أدكته واشنطن على لسان سفيرها في مسقط من أن الأخيرة لا تزمع وضع قوات عسكرية في عمان، لكن من المفارقة أن السفير الأمريكي ناقض نفسه بنفسه[3].

ولم يمضي وقت طويل حتى أعلنت عمان في نهاية سنة 1980م، بأنها سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء "قيادة مركزية أمريكية "على أراضيها، وذلك لقيادة التمارين التي بدأت القوات الأمريكية بها في عمان. هذه فضلاً عن تقديم الأخيرة معلومات إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معطيات التي تتوافر لها عن ناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز[4].

---

(1) حسين موسى، مرجع سابق، ص44.

(2) أن مسقط صرحت بأن هذه التسهيلات سوف تكون في الحدود المكفولة للدول الصديقة. كما كانت هذه الاتفاقية كمحصلة لمراسلات طويلة جرت بين وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد قيس عبد المنعم الزواوي، والسفير الأمريكي في مسقط السيد مارشال ويلي. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج7، بيروت، 1986)، ص216.

(3) صرح السفير الأمريكي في بادئ الأمر ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتزم ارسال وحدات عسكرية إلى عمان، لكنه وفي نفس الكلمة قال انه قد يتم إرسال بعض الوحدات العسكرية الأمريكية بصفة مؤقتة للقيام بأعمال توسيع نطاق التسهيلات التي ستحظى بها بلاده. للمزيد أنظر: المرجع السابق، ص 217.

(4) الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص89.

وعقدت عمان مع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز – يوليو سنة 1981م، اتفاقية عسكرية سمحت للأخيرة ببناء مستودعات ومخازن وملاجئ وترتيبات أخرى كالقواعد الجوية في السيب ومصيرة والخصيب وثمريت، والمرافئ في مسقط وصلالة[1].

وقامت عمان كسابقتها أي العربية السعودية بالسماح للقوات العسكرية الأمريكية باستخدام أراضيها كقاعدة لتجمع قواتها ولطائراتها خلال حرب الناقلات، وحربي الخليج الأولى والثانية والثالثة. هذا فضلاً عن السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها ومجالها الجوي خلال عملية "براينغ مانتس"[2].

وتم في سنة 1990م، تجديد اتفاقية سنة 1980م، وتوسيعها. وتم بموجب هذه الاتفاقية تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بحماية عمُان من أي عدوان قد يقع عليها، ويتم ذلك بعد طلب الحكومة العمُانية[3].

وتباحثت مسقط وواشنطن في سنة 2000م، بشأن تجديد الاتفاقية الموقعة بينهما والخاصة بالتسهيلات العسكرية المقدمة من عمُان إلى الولايات المتحدة الأمريكية. لكن لغاية الآن لم يتبين فيما لو تم تجديد هذا الاتفاق أم لا.

([1]) ووفقاً لهذه الاتفاقية تم تخزين العتاد الحربي الأمريكي في تلك المخازن والمستودعات، كما أعدت القواعد لاستخدامها من قبل قوات الانتشار السريع الأمريكية عند الحاجة، وذلك مقابل مبلغ (320) مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى عمان كنفقات لإقامة هذه المنشآت وتوفير تلك التسهيلات. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 217.

([2]) هي العملية التي هاجمت بها الولايات المتحدة الأمريكية مصاطب النفط الإيرانية في الخليج العربي سنتي 1987م و1988م. للمزيد أنظر:
David B. Crist, Gulf of Conflict: A History of U.S.-Iranian Confrontation at Sea, (Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2009), p. 10.

([3]) جاء هذا التعهد الأمريكي مقابل تقديم عمُان تسهيلات للقوات الأمريكية في القواعد، وأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن أي عملية إصلاح وتطوير لهذه القواعد. للمزيد أنظر: إلهام مانع، السياسات الإقليمية في العالم النامي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة زيورخ، سويسرا، 2003)، ص217.

3) مملكة البحرين.

كانت العلاقات العسكرية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بمجرد انسحاب بريطانيا من البحرين سنة 1971م، وتم في يوم 31 كانون الأول – ديسمبر من السنة ذاتها توقيع أول اتفاقية عسكرية للبحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية استأجرت بموجبها الأخيرة مساحة (40) كيلو متر مربع، لخدمة قواتها في الخليج العربي، إلا أن البحرين ألغت هذه الاتفاقية رسمياً في 20 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1973م[1]، لكن هذا الإلغاء لم يستمر طويلاً فقامت البحرين بالتوقيع في سنة 1975م، على اتفاقية تأجير (قاعدة الجفير) في البحرين وهي تجديد لاتفاقية سنة 1971م. واستمر العمل بهذه الاتفاقية حتى أبرمت البحرين اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية حلت محلها في شهر حزيران – يونيو سنة 1977م[2].

وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقية على وحدات إدارية في المنامة، وبالإضافة إلى احتفاظ البحرية الأمريكية بوحدات لها في الشواطئ البحرينية، حيث كان قواتها تتمتع بتسهيلات كبيرة في ميناء سلميان[3].

هذا فضلاً عن التسهيلات التي قدمتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الناقلات التي شنتها الأخيرة ضد إيران حالها حال العربية السعودية وعمّان[4].

وقد لعبت البحرين مهماً ومميزاً لصالح قوات التحالف الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية ضد العراق سنة 1991م، فقدمت تسهيلات مكثفة بحرية وجوية فاستضافت خلالها في مطاراتها وحدات جوية مقاتلة أمريكية بريطانية. وقد توجت

([1]) جاء هذا الإلغاء نتيجة اندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية الثالثة في السادس من تشرين الأول – أكتوبر سنة 1973م، على الجبهتين المصرية السورية ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية موقف المساند لإسرائيل.

([2]) الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص 81.

([3]) صالح عبده علي القاضي، مرجع سابق، ص84.

([4]) كان للولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة (27) سفينة حربية قامت بـ (127) مهمة، بدأت من تموز – يوليو سنة 1987م، حتى كانون الأول – ديسمبر سنة 1988م. للمزيد أنظر: الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص82.

هذه العلاقة في يوم 27 أكتوبر – تشرين الأول سنة 1991م، حيث عقد اتفاقاً للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لمدة عشرة سنوات، يتجدد بعد ذلك سنوياً[1]. وتتضمن هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في البحرين إجراء تدريبات وتمارين مشتركة بين القوات البحرينية والأمريكية[2]. كما أتاحت هذه الاتفاقية للولايات المتحدة الأمريكية بأن تقيم في البحرين مقرات لـــ "القيادة المركزية" لقواتها.

ووقعت بعد ذلك اتفاقية دفاعية في 28 تموز – يوليو سنة 1992م، مع بريطانيا. وقامت البحرين بعد ذلك في سنة 1995م، بإجراء تعديلات في الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تم بموجبها نقل قيادة الأسطول الخامس الأمريكي إلى البحرين[3]. كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مخازن للمعدات والتموين في قاعدة الشيخ عيسى الجوية.

وفي شهر تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1995م، سمحت البحرين للولايات المتحدة الأمريكية بأن تنشر في مطاراتها، (18) طائرة حربية. وكان قد أنشئ في البحرين سنة 1986، مكتب التعاون العسكري ضم عدداً من الضباط والمدنيين الأمريكيين[4].

4) دولة الكويت.

وقعت في 24 شباط – فبراير سنة 1975م، ثم في 15 نيسان من السنة ذاتها تم التوقيع اتفاقية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان "المساعدة

---

(1) صدر بيان من وزارة الخارجية البحرينية عقب التوقيع على الاتفاقية توضح في وجهة نظرها لعقد هذه الاتفاقية الذي نص "انطلاقاً من علاقات الصداقة الوثيقة القائمة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر استمراراً للتعاون المثمر بين البلدين، لما فيه خير ومصلحة البلدين الصديقين". للمزيد أنظر: ــــــــ توقيع اتفاقية التعاون بين البحرين والولايات المتحدة، (جريدة الأنوار، 28/ 10/ 1991).

(2) الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص82.

(3) الدكتور اللواء جمال مظلوم، مرجع سابق، ص220.

(4) وقد ازداد عدد التمارين المشتركة بين القوات البحرينية والأمريكية، بعد حرب الخليج الثانية مت تمرينين إلى ثمانية تمارين في السنة. للمزيد أنظر: الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص83.

المتبادلة للدفاع والإمداد بالمعدات والخدمات الدفاعية وإقامة مكتب ارتباط [1]. وفي 18 كانون الثاني – يناير سنة 1976م، تم توقيع اتفاقية ترتيبات أمنية بخصوص "إجراءات أمريكية سرّية" [2]. كما ساعدت الكويت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الناقلات كمثيلاتها من الدول الآنفة ذكراً [3].

إلا أن الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990م، واندفاع بوش الأب الرئيس الأمريكي آنذاك لاستنهاض العالم وتحريضه ضد العراق، إضافة إلى ذلك ما انتاب الدول العربية من تقاعس عن تطبيق "ميثاق الدفاع العربي المشترك" أدى ذلك إلى تقرب الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن سعيها الحميم لإقامة تحالف وطيد وثابت معها، متخطية بذلك كل العلاقات الأخوية التي تربطها بالدول العربية وخصوصاً دول إعلان دمشق والتي شاركت بوحدات عسكرية من جيوشها في الحرب الأمريكية ضد العراق [4].

كما قامت الكويت بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك تم توقيعها من قبل وزير الدفاع الأمريكي "ديك شيني" ووزير الدفاع الكويتي "علي سالم الصباح" بعد خروج العراق من الكويت في الرابع من أيلول – سبتمبر سنة 1991م، ومدتها عشر سنوات، تجدد

---

(1) حسين موسى، مرجع سابق، ص45.

(2) المرجع السابق، ص45.

(3) لم تكن الكويت، حتى الاعتداء عليها من قبل إيران في سنة 1987م، قد انغمست جدياً في الصراع الدائر في منطقة الخليج، على الرغم من إنها كانت تدعم العراق في حربه ضد إيران، إلا أن العلاقات العسكرية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً خلال حرب الخليج الأولى، قد بدأت تسلك مسلكاً جدياً، وذلك بسبب الخوف الكويتي المستديم من الجارة إيران.

(4) دفعت الكويت للولايات المتحدة الأمريكية ثمناً باهظاً لتحريرها من الاجتياح العراقي، وكذلك تأمينها من أي اعتداء إيراني. فدفعت الكويت للولايات المتحدة الأمريكية مبلغ (16،056) بليون دولار كدعم مباشر، خلال الحرب، بالإضافة إلى (44) مليون دولار، بدل مؤن وخدمات، وقد بلغ مجموع ما دفعته الكويت إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الحرب (16،100) بليون دولار. للمزيد أنظر: الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص75.

بعد ذلك سنوياً، على أن يخطر الطرف الراغب في إنهاء الاتفاقية الطرف الآخر قبل الإلغاء بسنة كاملة[1].

واهم ما تم نشره من بنود هذه الاتفاقية فهو كما يلي:

- ❖ التعاون الدفاعي، واستعمال التسهيلات، ومساندة إمدادات التموين والتخزين المسبق للمواد الدفاعية، والوضع القانوني لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت.
- ❖ تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين الصديقين لمواجهة وردع أي عدوان أو تهديد ضد سيادة الكويت وأمنها ووحدة أراضيها.
- ❖ تعزيز القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الكويتية من خلال البرامج والدورات والتدريبات، وتوفير جميع الخدمات والمواد الدفاعية اللازمة لهذا الغرض.
- ❖ على أن يتم ذلك كله على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل من الطرفين على أرضه، وضمن إطار المبادئ والأهداف التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وكان من أهم ما ترتب على عقد تلك الاتفاقية هو سحب القوات المصرية السورية من الكويت[1]، والتي أعقبها اجتماع لدول إعلان دمشق الثماني، حيث

---

[1] بعد التوقيع على هذه الاتفاقية صرح نائب رئيس الوزراء الكويتي أن هنالك أهداف ومبررات لإبرام هذه الاتفاقية، فالأهداف هي كما يلي:- الأول: أنها توفر غطاء دفاعي عسكري فعال يوفر الأمن للكويت. والثاني: أنه بموجبها تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب القوات المسلحة الكويتية، وتقديم المشورة في مجال الدفاع، وتزويدها بالمعدات اللازمة، كما أن هذه الاتفاقية إجراء مؤقت ومحكوم بإطار منضبط وتتضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للكويت. الثالث: حرصاً على عدم تكرار التجربة المريرة والمعاناة القاسية التي مر بها الشعب الكويتي. وإما المبررات هي كالأتي:- الأول: تقديراً للقوفة الشجاعة التي وقفتها الدول الشقيقة والصديقة في دعم الحق الكويتي. الثاني: تتويجاً للعلاقات المتنامية التي تربط دولة الكويت بالولايات المتحدة الأمريكية ودورها في استعادة الكويت لحريتها وسيادتها. للمزيد أنظر: اللواء الدكتور جمال مظلوم، مرجع سابق، ص218.

- كذلك: حكومة الكويت تقر اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، (جريدة الحياة، 5/ 9/ 1991).

أدخلوا تعديلات على نص البند المتعلق بتشكيل القوة العربية في الإعلان على نحو فقده معناه الأساسي، واكتفى بالإشارة إلى أنه يمكن للدول الخليجية الاستعانة بأي دولة عربية أخرى إذا ما احتاجت إلى ذلك[2].

وفي تعليق للرئيس السوري السابق حافظ أسد بعد الإعلان عن توقيع الاتفاقية قال "إن الحاجة كانت ملحة إلى إعلان دمشق نتيجة لما حصل للكويت. كانت الحماسة شديدة لهذا الإعلان، ولكن الآن فرت الحماسة، وهذا بطبيعة الحال، يترك شعوراً غير مريح، ودعى العرب جميعهم للالتفاف حول إعلان دمشق وجعله مفتوحاً لكل الدول العربية حتى يكون ذا أثر ملموس"[3].

وكان الرد الكويتي على ذلك بإصدار بيان تعلن فيه "أن الكويتيين يبقون جزءاً من الأمة العربية والإسلامية على رغم خيبة الأمل، وأن الاتفاق الدفاعي هو حل اضطراري"، كما جاء في البيان "الدعوة إلى إيجاد حل قائم على القدرات الذاتية للمنطقة"، وطالب البيان "بإنشاء قوة تدخل سريع خليجية وإلى التمسك بإعلان دمشق رديفاً للاتفاقات الأمنية والدفاعية مع الدول العظمى"[4].

وشهدت فترة ما بعد الحرب اعتماد الكويت على القوات المسلحة الأمريكية المرابطة على أرضها لإعداد جيشها بعد الحرب وتجهيزه وتدريبه، وفي الوقت ذاته، ساعدت الكويت في تحسين ظروف الدعم المستمر للقوات الأمريكية الموجودة فيها، سواء من حيث تحسين التسهيلات، أو من حيث تحسين ظروف الانتشار السريع لهذه القوات، برية كانت أم بحرية أم جوية واستمرار دعمها ومساندتها، وبالأخص لوجستياً.

وقبل انتهاء مدة الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية صرح وزير الدفاع الكويتي "سالم الصباح السالم" في يوم 24 من شهر آذار – مارس سنة 2000م، قائلاً "

([1]) قامت مصر وسوريا بهذا العمل نتيجة للتصريحات التي أعلنتها الحكومة الكويتية عن رغبتها في أن يحمي الغرب أمنها. للمزيد أنظر: الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابقن ص79.

([2]) الكويت لزيادة التزام الولايات المتحدة أمنها، (جريدة النهار، 19/ 9/ 1991).

([3]) جريدة النهار، 8/ 8/ 1992.

([4]) الكويت لزيادة إلتزام الولايات المتحدة آمنها، مرجع سابق.

أن الوجود الأمريكي أو البريطاني في الكويت تحدده اتفاقيات وعقود متفق عليها تحدد دور هذه القوات في حماية الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج والكويت، وأنه الأسباب التي دفعت إلى هذه الاتفاقية مازالت قائمة وتدفع لاستمرارها[1].

وفي الأول من نيسان – ابريل سنة 2004م، شهد نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي في واشنطن الاحتفال بإعلان الكويت حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما أنها قامت في 12 شباط – فبراير سنة 1992م، بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع بريطانيا. بالإضافة إلى توقيعها على مذكرات مشابهة لهذه مع كل من " فرنسا وروسيا لاتحادية في سنة 1992م، وسنة 1993م، على التوالي، ومع الصين في سنة 1993م[3]. إلا أن الاتفاق الساري المفعول عملياً من كل هذه الاتفاقات هو ذلك الذي وقع مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث أثبتت حرب احتلال العراق ذلك.

5) الإمارات العربية المتحدة.

شهد يوم 15 حزيران – يونيو سنة 1975م، توقيع اتفاقية حول مشتريات وخدمات دفاعية بين الإمارات العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وزاد هذا التعاون خلال حرب الناقلات نهاية عقد الثمانيات من القرن المنصرم، ووقوع حرب الخليج الثانية، حيث قدمت الإمارات العربية للقوات الأمريكية تسهيلات في موانئها، كما قدمت دعماً لهم خلال عملية "إرنست ويل"[4].

---

(1) د. حسن ابو طالب، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، (دار الخليج للصحافة والنشر، الشارقة، 2002)، ص130.

(2) جاء هذا الإعلان تتويجاً لقرارها بالمشاركة في الحرب على الإرهاب والمساهمة في إنهاء نظام صدام حسين بالعراق.

(3) وهذه الاتفاقيات لا تشير إلى وجود قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو صينية في الأراضي الكويتية، ولكن يقتصر دورها على إجراء تدريبات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية.

(4) إرنست ويل: وهي عملية مكلمة لما عرف بحرب الناقلات اطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في السابع من شهر آذار – مارس سنة 1987م، ضد الناقلات الايرانيةن شهدت هذه الفترة

قدمت الإمارات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الخليج الثانية مبلغ (6،572) بليون دولار كدعم مباشر، كما قدمت ما قيمته (318) مليون دولار كمساعدات عينية، وكخدمات. وقد بلغ نفقات الإمارات العربية على هذه الحرب (6،790) بليون دولار[1].

وأجرت الإمارات العربية مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1992م، من اجل التوصل إلى إقامة ترتيبات أمنية بين البلدين، حيث قدمت الإمارات العربية تسهيلات عسكرية جوية وبحرية للولايات المتحدة الأمريكية.

فضلاً إلى توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاق تعاون مشترك في تموز – يوليو سنة 1994م[2]، أتاحت هذه الاتفاقية للسفن الحربية الأمريكية أن ترسو في موانئها، وتتيح للولايات المتحدة الأمريكية الدخول إلى المنشآت الجوية التابعة لدولة الإمارات العربية، وتسمح لها بنشر قوات ومعدات عسكرية على أراضيها خلال وقت الأزمات[3]. ومازالت هذه الاتفاقية سارية حتى الآن. كما سمحت الإمارات العربية في سنة 1995م، للواء من الجيش الأمريكي مصحوب بـــ (120) دبابة و(70) مركبة قتال مشاة مدرعة بالتمركز على أراضيها[4].

تدمير ما يقارب (500) ناقلة نفط في مياه الخليج العربي فضلاً عن مقتل المئات من بحارة تلك السفن. للمزيد انظر: التقرير المتلفز الذي بثته قناة روسيا اليوم والمنشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=6KX2F3dG070

([1]) الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص95.

([2]) لقد وصف سياسيون هذا الاتفاق بأنه لا يعدو كونه يضيف صيغة رسمية على التعاون الدفاعي القائم منذ فترة طويلة بين الإمارات العربية والولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد أنظر: ـــــ، الإمارات وواشنطن توقعان برنامجاً للتعاون العسكري، (جريدة السفير، 27/7/1994).

([3]) قامت الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لهذه الاتفاقية بتخزين كميات من العتاد والأجهزة العسكرية في الإمارات العربية، ففي جبل علي والفجيرة تقوم بتخزين السلاح البحري، حيث يعتبر جبل علي من أكثر المناطق في العالم استخداماً من قبل قوات البحرية الأمريكية، كما تعتبر الفجيرة على خليج عمان من المرافئ التي تسمح بمرور الدعم اللوجستي الأمريكي للوصول إلى الخليج دون المرور بمضيق هرمز وذلك بفضل الطريق السريع الذي يصل موانئ الفجيرة بجنوب الخليج. للمزيد أنظر: الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص97.

([4]) صالح عبده علي القاضي، مرجع سابق، 90.

كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي مع فرنسا سنة 1995م، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الدفاعي مع بريطانيا في سنة 1996م، وعملت على تطوير علاقات دفاعية مع ألمانيا خلال الفترة الأخيرة.

ومن أهم اتفاقيات التسليح وأحدثها الموقعة بين الإمارات العربية والولايات المتحدة الأمريكية، الاتفاقية المبرمة بعد القرار الذي اتخذته الإمارات العربية في أيار – مايو سنة 2000م، بالحصول على (80) طائرة مقاتلة أمريكية الصنع من طراز إف- 16 بلوك-16. ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد هذه الطائرات بشفرات برمجيات للحرب الإلكترونية كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد طلبتها في السابق. وجهزت هذه الطائرات بصواريخ جو – جو وصواريخ جو – ارض وصواريخ جو – بحر، ذات مدى طويل، بالإضافة إلى صواريخ مضادة للإشعاع ذات سرعة عالية.

وعقب التوقيع في أيار- مايو سنة 2000م، على الاتفاقية الخاصة بشراء هذه الطائرات، تم تسلم الدفعة الأولى منها في أيار- مايو 2005م، وتم تسليم باقي الطائرات سنة 2007م[1].

وقد تسمح هذه الاتفاقية أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية بتمركز الطائرات الأمريكية وتخزين معدات أمريكية في القاعدة الجوية التي يجري توسيعها لاستقبال طائرات إف-16. كما بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة مفاوضات مع فرنسا سنة 1998م، للحصول على (30) طائرة ميراج (2000) الفئة (9)، وتحديث طائرات الميراج (2000) التابعة لها وعددها (33) طائرة، ضمن صفقة تم التوصل إليها في نهاية سنة 2002م.

وعلاوة على ذلك، فقط طلبت الإمارات العربية طائرات للدوريات البحرية ومروحيات لاكتساب قدرات الحرب المضادة للسفن والحرب ضد الغواصات، كما طلبت تزويدها بمروحيات مزودة بقدرات الهجوم الأرضي. واستلمت طلبية تضم فرقاطتين هولنديتين من فئة كورتينير لقواتها البحرية خلال سنتي 1997م و 1998م، واشترت صواريخ هربون الأمريكية الصنع والمضادة للسفن لتجهيز هذه الفرقاطات

(1) المرجع السابق، 91.

بها، بالإضافة إلى صواريخ أمريكية مضادة للطائرات. وتشمل الخطط المستقبلية شراء المزيد من الفرقاطات المتطورة، وقوارب كبيرة للدوريات وصائدات ألغام وغواصات وطرادات. وسيتم تدريب القوات البحرية الإمارات العربية على الدفاع ضد وسائل الحرب النووية والبيولوجية والكيماوية[1].

هذا فضلاً على ذلك، أكدت الإمارات العربية في شباط - فبراير 2002م، أنها قد طلبت (12) قارباً للهجوم البرمائي، وثلاثة قوارب كبيرة لنقل المعدات الثقيلة، وستة قوارب دورية مسلحة بالصواريخ طراز (بينونة). وأدخلت الإمارات العربية أول دفعة من قوارب الهجوم البرمائي المذكورة سابقاً في الخدمة الفعلية في شباط - فبراير 2003م. وبدأ تسليم دبابات القتال الفرنسية الصنع من طراز لوكليرك في منتصف تسعينيات القرن المنصرم، مع تسليم آخر دبابة منها في سنة 2003م. وأخيراً، تضم المعدات التي تملكها الإمارات العربية صواريخ سكود بي البالستية، وهي تخطط لشراء صواريخ جوالة تطلق من الجو، وخاصة الصواريخ الجوالة من نوع (شاهين الأسود) التي تصنعها شركة Matra BAe Dynamics، والتي يبلغ مداها (400) كيلومتر، وذلك لكي تجهز بها أسطولها الجوي من طائرات ميراج (2000)[2].

وينبغي أن تؤدي كل هذه التطورات إلى تحسين قدرة الإمارات العربية على الدفاع عن أراضيها الرئيسية، وسواحلها، وموانئها البحرية، ومنشآت النفط والغاز البحرية، وسفنها، والجزر التابعة لها ضد الهجمات الإيرانية، بل إن طائرات إف-16 قد تساعد على تمكين دولة الإمارات العربية المتحدة من تحييد القوات الإيرانية المتمركزة في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى[3].

وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى إلى وضع إستراتيجية لردع الهجمات غير التقليدية والهجمات التقليدية التي يحتمل أن تقع ضدها، بالإضافة إلى ردع الأشكال المحدودة من الاعتداءات ومحاولات الترهيب الموجهة ضدها.

([1]) ـــــــ نص البيان المشترك للإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، (جريدة الاتحاد، 13/5/1998).

([2]) ـــــــ، الجزر الثلاث المحتلة للدولة الإمارات العربية المتحدة - طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسي، (مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، سنة النشر بلا)، ص13-14.

([3]) المرجع السابق، ص15.

غير أن المسؤولين الإماراتيين يؤكدون أنهم لا يسعون إلى الدخول في مواجهة مع إيران، ولا يريدون أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام القوة. ويتفق مسؤول إماراتي مع ما تقوله الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنامي قدرات إيران والحاجة إلى ردعها. غير أن هذا المسؤول يرى أن لجوء الإمارات العربية أو الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة لتحرير الجزر ليس خياراً مطروحاً حتى الآن، وهو يقول إن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تبحث عن مواجهة مع إيران ولا ترغب في أن يطغى النزاع حول الجزر على العلاقات الأمريكية – الإيرانية. وإدراكاً منها لاحتمالات أن يؤدي أي عمل عسكري أمريكي إلى إثارة رد فعل إيراني ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذه الأخيرة ترغب في ضرورة التشاور معها و(أن تكون لها كلمة) بشأن إمكانية استخدام القوات الأمريكية المتواجدة في منطقة الخليج لهذا الغرض[1].

6)دولة قطر.

وقعت قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية دفاع مشترك سنة 1991م، وفي حزيران – يونيو سنة 1992م، بدأت مفاوضات الثنائية بين قطر الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاقية تعاون دفاعي بين البلدين، حيث وقع البلدان هذه الاتفاقية في الشهر نفسه وقد أقرها مجلس الوزراء القطري وأحالها إلى مجلس الشورى الذي صادق عليها في 7 حزيران – يونيو من السنة ذاتها[2].

وعلى الرغم من أن الحكومة القطرية لم تنشر هذه الاتفاقية، فقد أفصح "ادوارد جيرجيان" مساعد وزير الخارجية الأمريكية، عن بعض مواد هذه الاتفاقية، وعن أهداف بلاده من الإصرار على عقد اتفاقيات دفاعية وإقامة علاقات عسكرية مع دول الخليج، إذ صرح في مطلع حزيران – يونيو سنة 1992م، قائلاً " أن إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة باتت، منذ حرب الخليج، حجر الزاوية في السياسة الأمريكية "، ثم أضاف " إن الاستقرار في الخليج أمر حيوي، ليس لمصلحتنا

(1) المرجع السابق، ص15.

(2) د. خالد عبدالله، الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية، (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2003)، ص24.

القومية فحسب، بل للأمن الاقتصادي العالمي "، ثم أردف أن بلاده " ستتعاون تعاوناً وثيقاً مع دول الخليج لضمان حاجاتها الدفاعية المشروعة "[1].

ويبدو أن الهدف الأساسي من اتفاقيات التعاون الدفاعي التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان الخليج هو " تخزين المواد الحربية في قواعد عسكرية تنشئها الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن تستخدمها القوات الأمريكية عندما تحتاج إليها " على لسان أحد المسؤولين الأمريكيين[2].

وأتيح للولايات المتحدة الأمريكية عقب التوقيع على هذه الاتفاقية استخدام الأجواء القطرية، كما أتيح للقوات البحرية الأمريكية الاستفادة من تسهيلات بحرية مميزة، ومنذ ذلك الحين بدأت التدريبات العسكرية بين القوات البلدين تتكثف وتزداد.

ووافقت قطر على تخزين التجهيزات الثقيلة للواء الأمريكي آلي على أرضها في شهر آذار – مارس سنة 1995م، وبدئ بإنشاء مستودعات لهذه التجهيزات في الدولة، كما بدأت القوات الجوية القطرية تدريبات مشتركة مع القوات الجوية الأمريكية والتي اكتسبت مواقع عديدة في قطر[3].

كما أعطت اتفاقية التعاون الدفاعي بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية واشنطن الضوء الأخضر لشن عملياتها من قواعدها في قطر، والتي تملك إحدى القواعد الكبرى لها في العالم والمحتوية على مركز القيادة المتقدم للقيادة المركزية الأمريكية في (قاعدة السيلية)[4]. بالقرب من الدوحة. فضلاً عن امتلاك القوات

(1) ــــــ قطر أقرتها بعد الكويت، (جريدة النهار، 8/6/1992).

(2) المرجع السابق.

(3) الدكتور اللواء، ياسين سويد، مرجع سابق، ص85.

(4) تبلغ مساحة هذه القاعدة (262) فداناً وتم افتتاحها سنة 2000م، والتي كلف انشاءها أكثر من (100) مليون دولار، وتحتوي على أكثر من (20) مخزناً صالحاً لكل المناخات، و(900) دبابة، وآليات مقاتلة، وغيرها من الآليات المسلحة. ويمكن للقاعدة أن تخزن معدات وأسلحة تكفي للواء كامل من الجيش. هذا بالاضافة إلى وجود مجمع سكني يتسع لـــ (300) جندي موجودين بصورة دائمة تقريباً في القاعدة. للمزيد أنظر: التقرير اليمني السنوي 2003-2004، (المركز اليمني للدراسات إستراتيجية، صنعاء، 2004)، ص118.

الأمريكية أكبر قاعدة جوية لها في الشرق الأوسط وهي (قاعدة العديد) [1]، بالإضافة إلى ذلك، تستخدم القوات الأمريكية جزءاً من مطار الدوحة في علميات الإمداد وذلك في موقع منه يعرف باسم "معسكر سكوبي" [2].

هذا فضلاً عن الزيادة التي طرأت على الوجود العسكري الأمريكي في قطر وعموم منطقة الخليج بعد وقوع إحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر سنة 2001م، خطوات واسعة إلى الأمام. حيث وقع وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد" مع وزير الخارجية القطري "محمد بن جاسم آل ثاني" في الحادي عشر من كانون الأول – ديسمبر سنة 2002م، اتفاقاً يوفر "غطاءً رسمياً للوجود العسكري الأمريكي في قطر" ويكرس "التعاون الاستثنائي" بين البلدين. وقد نقلت قناة الجزيرة الفضائية مراسم التوقيع مباشرة. وقد أدلى وزير الدفاع الأمريكي بتصريح صحفي عقب التوقيع على الاتفاقية قائلاً: "أن هذا الاتفاق يسمح بتطوير المنشآت العسكرية في قاعدة العديد"، ووصف قطر بأنها "شريك مهم في مجال الدفاع"، كما أضاف "أن الاتفاق سيحسن مستوى الاستعداد العسكري الأمريكي في المنطقة".

بينما كان تبرير الحكومة القطرية توقيعها على هذه الاتفاقية بأن "قطر بحاجة لوجود القوات الأمريكية لحماية شعبها ومواردها واستثماراتها في هذه المنطقة المضطربة" [3].

([1]) هي القاعدة جوية تم بنائها سنة 2001م، من قبل قطر والتي كلفتها حوالي أكثر من بليون دولار، تم بنائها لجذب أنظار القوات الأمريكية لقطر، كما تحتوي هذه القاعدة على مخابىء أمنية للطائرات، منها مخبآن يمكن أن تقلع الطائرات منهما تحت نيران القصف، كما تحتوي على أطول مدرج للطائرات في كل الشرق الأوسط، هذا فضلاً عن احتوائها على مركز للعمليات القتالية الجوية يمكن استخدامها في قيادة الغارات الجوية إذا رفض السعوديون السماح للأمريكيين بإدارة العمليات من قاعدة الأمير سلطان الجوية. للمزيد أنظر: الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص86.

([2]) صالح عبده علي القاضي، مرجع سابق، ص86.

([3]) جريدة الشرق الأوسط، 13/ 12/ 2002.

إلى الجانب من ذلك فإن قطر ترتبط مع بريطانيا بمذكرة تفاهم منذ حزيران – يونيو سنة 1993م، تحدد التعاون القطري – البريطاني في المجالات المختلفة، ومع فرنسا باتفاقية أخرى موقعة في 1 آب – أغسطس سنة 1994م.

نلاحظ مما سبق أن غالبية الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دول الخليج الست والولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى كانت قبل حربي الخليج وتفجيرات أيلول – سبتمبر، فإذا كانت الاتفاقيات العسكرية التي حدثت بعد ذلك بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية قد زعموا أنها للدفاع عن دول الخليج ضد العراق، وزعموا كذلك أنها لحماية تلك الدول من الإرهاب المزعوم بعد أحداث نيويورك وواشنطن، فماذا سيزعمون من أسباب لتلك الاتفاقيات العسكرية قبل حربي الخليج وتفجيرات أيلول – سبتمبر؟ الجواب على حسب رؤيتنا انه لم يكن لها سبب ظاهر يستطيعون تضليل الناس حوله، ولذلك حاولوا جهدهم أن تبقى تلك الاتفاقيات سرية أو شبة سرية بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الاتفاقيات الأمريكية مع الدول العربية غير الخليجية.

1) لبنان.

انبثقت اتفاقية التعاون الأمني بين لبنان والولايات المتحدة الأمريكية، عن تعهد صدر في باريس عن وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في شهر كانون الثاني – يناير سنة 2007م، على هامش انعقاد مؤتمر باريس الثالث . يومها تعهدت رايس باسم الحكومة الأميركية، تقديم مساعدة إلى لبنان في مجال الأمن. وبموجب هذا التعهد، أعدت الحكومة الأميركية نص اتفاق، ورد في مقدمته :أن الحكومة الأميركية وحكومة لبنان تتفقان على إنشاء ودعم مشاريع صممت لدعم الإصلاح في قطاع تطبيق القانون عن طريق تعزيز قدرات قوى الأمن الداخلي اللبناني للقيام بما يلي:

أ) تطبيق وإنفاذ حكم القانون في لبنان.

ب) ترسيخ سيادة وسيطرة الحكومة اللبنانية على أراضي لبنان.

ت) حماية الشعب اللبناني. وذلك من خلال توفير برامج التدريب الأساسي لكوادر جهاز الشرطة، ومدربي عناصر جهاز الشرطة، وتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة.

وتم توقيع الاتفاقية بين لبنان والولايات المتحدة الأمريكية في 5 تشرين الأول - أكتوبر سنة 2007م، وقد وقع عن الجانب الأميركي: سفير الولايات المتحدة الأميركية في بيروت " جيفري فيلتمان "، وعن الجانب اللبناني وقع مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء " اشرف ريفي ". وقد تمت الإشارة في ذيل الاتفاق إلى انه وُقّع على نسختين، إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الأجنبية، وتتساوى النسختان في الحجية[1].

وأهم ما جاء في هذا الاتفاق

تبلغ قيمة الأموال التي تقدمها الحكومة الأميركية بموجب شروط هذا الاتفاق، حوالي (50) مليون دولار أميركي. وسوف يتم ربط المبالغ المستخدمة لتقديم هذه المساعدة عن طريق عقود، تتماشى مع نصوص وأحكام هذا الاتفاق، ويعتمد تمويل الحكومة الأميركية لتلك المشاريع في المستقبل على المبالغ المتاحة والمخصصات المالية المصرح بها، كما يعتمد على ما يتم إحرازه من تقدم مرضي ومقبول في سبيل تحقيق أهداف المشروع، وعلى موافقة وزارة الخارجية الأميركية.

وتتحدث الاتفاقية عن توزيع مبلغ الـ (50) مليون دولار، لتغطية نفقات، موزعة كما يلي[2]:

- ❖ دورات أساسية لتدريب الطلاب عناصر قوى الأمن الداخلي (20) مليون دولار .
- ❖ دورات أساسية لتدريب المدربين من عناصر قوى الأمن ثلاثة ملايين دولار .
- ❖ شراء أجهزة ومعدات لصالح قوى الأمن الداخلي (13) مليون دولار.
- ❖ تركيب شبكة اتصالات لصالح قوى الأمن الداخلي سبعة ملايين دولار .

([1]) ندى عبد الصمد، اتفاقية أمنية بين بيروت وواشنطن تثير سجالا في لبنان، جريدة الشرق الاوسط، 6/ 10/ 2007.

([2]) المرجع السابق.

❖ تجديد المرافق (المراكز) أربعة ملايين دولار .

وبهذا ويكون الإجمالي (47) مليون دولار (هناك ثلاثة ملايين دولار متبقية، لم يرد شيء عن صرفها شي.

كما جاء في تفاصيل الاتفاقية يتم، تفصيل أهداف الاتفاق، كتأمين التدريب المناسب لوحدات قوى الأمن الداخلي بما يساعدها في تعزيز السيطرة ومنع الجريمة. وفي هذه السياق يترتب على الحكومة اللبنانية في مقابل ما يقدمه الأميركيون من دورات وتجهيزات، تعهدات عديدة أبرزها[1]:

❖ التحقق من أن جميع أفراد قوى الأمن الداخلي متلقي التدريبات أو مستخدمي المعدات المقدمة لا ينتمون، بأي شكل من الأشكال، إلى أي منظمة تعتبرها الحكومة الأميركية "منظمة إرهابية".

❖ صرف أي متدرب من التدريب، يثبت خرقه الشرط المذكور سابقاً .

❖ توفير تكاليف السفر والتنقل والغذاء وغير ذلك للمتدربين.

❖ صيانة المرافق الأكاديمية وفق المعايير الصحيحة.

كما ورد في الاتفاق كيفية إدارة الأموال والملكية وعدم جواز استعمال المنحة لغير المقرر لها، وإلزامية شراء كل المعدات من الولايات المتحدة الأميركية وشحنها إلى لبنان، وإعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب، وإعفاء جميع العاملين الأميركيين " في المشروع " من ضرائب الدخل ومعاملتهم عند حضورهم إلى لبنان بذات المعاملة التي توفرها الحكومة اللبنانية إلى الدبلوماسيين العاملين في سفارة الولايات المتحدة في بيروت .

هذا بالإضافة إلى منح حكومة لبنان موظفي الحكومة الأميركية الذين يحضرون إلى لبنان للعمل في تنفيذ المشروع أعلاه الامتيازات والحصانات المتاحة للكوادر الإدارية والكوادر الفنية التابعة للحكومة الأميركية والملحقة بالسفارة الأميركية. ويُمنح المتعاقدون المتواجدون في لبنان لأسباب تتعلق بهذا الاتفاق الحصانة من عواقب الأعمال الرسمية التي يقومون بتأديتها .

---

(1) المرجع السابق.

وأخيراً تُعطي الاتفاقية الحق للحكومة الأميركية بتعليق جميع التزاماتها، عن طريق إخطار الحكومة اللبنانية خطياً، بقرار تعليق جميع التزاماتها أو جزء منها، وبذلك يصبح قرار تجميد العمل نافذاً .

كما وقعت لبنان و الولايات المتحدة الأمريكية في 6 تشرين الأول - أكتوبر سنة 2008م، اتفاقاً يتم بموجبه تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين. وقع الاتفاق في بيروت وزير الدفاع اللبناني " إلياس المر " و " ماري بيرث لونج " مساعدة وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي.

وأصدرت السفارة الأمريكية في بيروت عقب التوقيع على هذا الاتفاق بيان توضح به بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تناقش مع الجانب البناني التعاون العسكري بين البلدين سنوياً[1].

وأضاف البيان أن البلدين وقعا أيضاً ثلاثة اتفاقات تقدم بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة مشاة وذخيرة وأجهزة اتصالات إلى الجيش اللبناني بقيمة (63) مليون دولار[2].

كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجيش اللبناني خلال معاركه ضد مقاتلي جماعة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد شمالي لبنان سنة 2007م، مساعدات عسكرية شملت قذائف مدفعية ثقيلة.

2) ليبيا.

مر منحنى العلاقات الأمريكتين الليبية بمراحل صعود وتدني، اختلفت من فترة لأخرى حسب طبيعة النظام الدولي وتوجيهات القيادة في كلا البلدين، إلي مرحلتين أساسيتين:

أولها المرحلة الأود صعود العلاقات الأمريكية الليبية (1951-1969): اعتبرت هذه الفترة مرحلة نمو وتطور في العلاقات الأمريكية الليبية، حيث شهدت

(1) البيان منشور على موقع الي بي سي على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/tvandradio

(2) المرجع السابق.

تلك الفترة توثيق التعاون في شتي المجالات عن طريق سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات، بالإضافة إلي التواجد الأمريكي المكثف في ليبيا.

حيث كانت القوات الأمريكية قبل أن يعلن استقلال ليبيا في 24 كانون الأول – ديسمبر سنة 1951م، تحتل مطار الملاحة بالقرب من طرابلس بموجب اتفاق سابق بين الحكومتين الأمريكية والليبية وفي يوم الاستقلال وقع " محمود المنتصر " رئيس الحكومة الليبية ووزير خارجيتها، و" أندروج لنش " القائم بأعمال الولايات المتحدة في طرابلس اتفاقية بين الحكومتين لإقرار الوضع الأمريكي القائم في ليبيا هذه الاتفاقية كسابقتها البريطانية التي وقعت 28 يوليو 1953، فرضت علي ليبيا تواجداً أمريكياً لمدة عشرون سنة وأصبح للولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه المعاهدة أكبر قاعدة في الشرق الأوسط وهي مطار الملاحة[1].

إلا أن المعاهدة لم تلبث وإن أثيرت حولها الاحتجاجات الليبية، وبعد مناقشات استمرت سنتين تم التوقيع على تعديل المعاهدة في قصر الحكومة ببنغازي في 9 أيلول – سبتمبر سنة 1954م، من قبل رئيس الوزارة الليبية آنذاك السيـــــد " مصطفي بن حليم " ممثلاً للحكومة الليبية، والسيد (م سمرس) ممثلاً للحكومة الأمريكية، ولكن التعديل الجديد تناول فقط بعض الاختصاصات الإدارية والقضائية وزيادة المساعدات الاقتصادية بحيث تشمل (40) مليون دولار، دون المساس بالتواجد الأمريكي في ليبيا، ومن بعدها صادق مجلس الشيوخ في العهد الملكي الليبي علي مشروع اتفاقية القواعد الأمريكية وذلك بأغلبية (15) صوتاً مقابل أربعة أصوات وتغيب ستة أعضاء من المجلس عن الحضور. والغريب ما في الأمر أن غالبية مواد هذه الاتفاقية في انتقاص من السيادة الليبية[2].

وجاء في هذه الاتفاقية ثلاثين مادة وثلاثة ملاحق. واهم هذه النصوص هي:

([1]) صالح الشارف، الاتفاقية بشأن التواجد الأمريكي في ليبيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت علي الرابط:

http://alajwa.maktoobblog.com/catego

([2]) المرجع السابق.

1) الديباجة: أن حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منها في تعزيز الصداقة والتفاهم الوثيقين القائمين الآن بينهما وتأكيداً لعزمهما علي التعاون الودي والتأييد المتبادل في الميدان الدولي والمساهمة في صيانة السلم والأمن في نطاق ميثاق الأمم المتحدة واعتقادا منها بأن التعاون في الأراضي الليبية سيساعد علي أدراك هذه الغايات فقد تعاقدنا علي الاتفاقية التالية:

2) المادة الأولى. تمنح حكومة المملكة الليبية المتحدة الأذن لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تشغل وأن تستعمل لأغراض عسكرية طول مدة هذه الاتفاقية ووفقاً لنصوصها وشروطها المناطق التي تستعملها وتشغلها في الوقت الحاضر الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المناطق الإضافية التي يجوز أن تتفق عليها الحكومتان تحرراً من وقت لآخر ويشار بعد هذا إلي جميع المناطق التي تشغلها وتستعملها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه الفقرة (بالمنطق المتفق عليها).

3) المادة الثانية: يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية – أما مباشرة – أو بواسطة مقاوليها أن تتخذ الترتيبات وأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ونقل التسهيلات داخل المناطق المتفق عليها لأجل تحسين تلك المناطق وجعلها ملائمة للأغراض العسكرية ولأجل تهيئة الأمن الداخلي في تلك المناطق ولكن لا تهدم سلطات حكومة الولايات المتحدة أي بناء قائم علي الأراضي الحكومية في وقت أول دخول قوات الولايات المتحدة لتلك الأراضي كما لا تقطع أو تقتلع عدداً كبيراً من الأشجار الموجودة بالأراضي المذكورة دون موافقة السلطات المختصة في حكومة المملكة الليبية المتحدة.

4) المادة الثالثة: يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس المراقبة علي الطائرات والسفن والمراكب المائية والمركبات التي تدخل المناطق المتفق عليها أو تخرج منها أو أثناء بقائها فيها. فهذه بحد ذاتها تعتبر خرقاً للسيادة الليبية.

5) المادة الثامنة: تمنح حكومة المملكة الليبية المتحدة لقوات الولايات المتحدة الأمريكية ولسفنها وطائراتها ومركباتها الحكومية بما في ذلك المركبات الضخمة

حق الدخول بحرية إلي المناطق المتفق عليها وبينها براً وبحراً وجواً لغايات هذه الاتفاقية ويشمل هذا الحق الإعفاء من الإرشاد البحري والإجباري وعوائد المرور في أي مكان داخل ليبيا بما في ذلك المياه الإقليمية ولغرض تسهيل الأشراف على حركة السفن داخل مناطق المواني الليبية المفتوحة للتجارة تشعر سلطات المواني المختصة بوصول سفن الولايات المتحدة الأمريكية الحكومية إلي أي من مناطق الموانئ هذه بمدة معقولة.

6) المادة التاسعة: يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع حكومة المملكة الليبية المتحدة أن تنشي وأن تصون علي نفقتها ودون أن يكون لها حق المطالبة بتعويض في أي وقت كان من تلك الحكومة الطرق والجسور اللازمة وأن تحسن وتعمق المواني والممرات والمداخل البحرية والمراسي المؤدية إلي المناطق المتفق عليها .

7) المادة العاشرة: عندما تخلي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة دائمة منطقة متفقاً عليها فلا تنقل المنشآت الدائمة التي عليها ولا تستحق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أي تعويض عن تلك المنشآت وباستثناء ما نص عليه في الجلسة السابقة تبقي جميع الممتلكات المنشأة والمقامة والمستوردة إلي ليبيا أو التي تم الحصول عليها فيها بموجب أو قبل هذه الاتفاقية من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ملكاً لهذه الحكومة ويجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنقلها من ليبيا بدون أي قيد أو أن تتصرف بها داخل ليبيا وفقاً لما تتفق عليه مع حكومة المملكة المتحدة في أي وقت قبل انتهاء الاتفاقية أو خلال مدة معقولة بعد انتهائها وكل ملك لم يتم نقله بهذه الطريقة أو لم يتم التصرف فيه قبل نهاية هذه الاتفاقية أو ضمن مدة معقولة بعد ذلك ينتهي كونه ملكاً لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولا تكون حكومة المملكة الليبية ملزمة بتعويض عن هذا الملك

8) المادة الحادية عشر: لا تكون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بأن تسلم إلي حكومة المملكة الليبية المناطق المتفق عليها عند انتهاء هذه الاتفاقية بنفس الحالة التي كانت عليها عند أشغالها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

9) المادة الثالثة عشر: تصرح حكومة المملكة الليبية المتحدة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تستخدم وتراقب العسكريين والموظفين المدنيين حسبما تتطلبه العمليات بموجب هذه الاتفاقية.

10) المادة الرابعة عشر: يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بمسح هندسي وأرضي ومائي وبمسح الأراضي والسواحل وبأي مسح فني آخر بما في ذلك أخذ صور من الجو في أية ناحية من ليبيا ومياهها المجاورة ويجب علي حكومة الولايات المتحدة أن تشعر حكومة المملكة الليبية المتحدة إذا رغبت أن تعين ممثلاً رسمياً عنها ليشهد أي مسح يتم خارج المناطق المتفق عليها وتقدم نسخ كافية م هذا المسح مع عناوينها وبيانات المثلثات وأية بيانات مراقبة أخري إلي حكومة المملكة الليبية المتحدة.

11) المادة الخامسة عشر: يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشي وتحفظ وتدير مكاتب بريد للولايات المتحدة في المناطق المتفق عليها للاستعمال الداخلي بين مكاتب بريد المملكة الليبية المتحدة في المناطق المتفق عليها وبين هذه المكاتب ومكاتب بريد الولايات المتحدة الأخرى ويكون استعمال مكاتب البريد هذه مقصوراً علي سلطات ووكالات الولايات المتحدة الأمريكية ووكالاتها ومكاتبها وعلي أعضاء قوات الولايات المتحدة وعلي موظفي الولايات المتحدة المتولين مناصب رسمية في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بليبيا.

12) المادة السادسة عشر: يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحضر إلي ليبيا أعضاء من قوات الولايات المتحدة لأجل تنفيذ أغراض هذه الاتفاقية. لكما لا تنطبق قوانين المملكة الليبية المتحدة بطريقة تمنع دخول أعضاء قوات الولايات المتحدة إلي ليبيا أو الخروج منها ولا تنطبق متطلبات جوازات وتأشيرات السفر علي أعضاء قوات الولايات المتحدة العسكريين ولكن يجب تزويد هؤلاء ببطاقات أو علامات مناسبة لإثبات الشخصية وترسل نماذج من بطاقات أو علامات إثبات الشخصية هذه للحفظ في ملفات حكومة المملكة الليبية المتحدة وتطبق متطلبات جوازات وتأشيرات السفر علي أعضاء قوات الولايات المتحدة

غير العسكريين. وتعفي حكومة المملكة الليبية المتحدة أعضاء قوات الولايات المتحدة الأمريكية من أي قانون ينص علي تسجيل الأجانب ومراقبتهم وتتخذ حكومة الولايات المتحدة كافة التدابير التي هي في إمكانها لضمان حسن سلوك جميع أعضاء قوات الولايات المتحدة وتقدم لحكومة المملكة الليبية المتحدة ما تطلبه من المعلومات المناسب تقديمها عن الأعضاء المدنيين علي أن تؤخذ بعين الاعتبار صفتهم كأعضاء في القوات الأمريكية.

13) المادة العشرون: يكون للسلطات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية الحق في أن تمارس داخل المملكة الليبية المتحدة كافة الاختصاص الجنائي والتأديبي الذي تخوله لها قوانين الولايات المتحدة الأمريكية علي أعضاء قواتها.

14) المادة الحادية وعشرون: تعتمد حكومة المملكة الليبية المتحدة بدون إجراء امتحان أو جباية رسوم رخص القيادة الصادرة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو من قسم من أقسامها إلي أعضاء قوات الولايات المتحدة أو تصدر هي رخصاً للقيادة بدون إجراء امتحان أو جباية رسوم إلي الأشخاص الذين يحملون رخصاً صادرة في الولايات المتحدة ويطلب من أعضاء قوات الولايات المتحدة الذين لا يحملون رخص قيادة صادرة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو من قسم من أقسامها أن يمتثلوا بجميع اللوائح التي تصدرها ليبيا بخصوص رخص القيادة .

15) المادة الثانية والعشرون: يجوز أعضاء قوات الولايات المتحدة العسكريين في ليبيا أن يحوزوا ويحملون أسلحة حسبما يقتضيه قيامهم بواجباتهم الرسمية .

16) المادة الرابعة والعشرون: أن الوجود المؤقت في ليبيا لعضو من قوات الولايات المتحدة لا يعتبر إقامة أو سكناً قانونياً فيها وهذا الوجود بحد ذاته لا يخضعه للضرائب في ليبيا سواء كان ذلك علي دخله أو علي أمواله التي وجودها في ليبيا ناتج عن وجوده المؤقت فيها كما لا تخضع متروكاته في حالة الوفاة لضريبة

الإرث أما الأراضي وما عليها من بنايات دائمة التي تقع في ليبيا والتي يشتريها عضو من قوات الولايات المتحدة فتكون خاضعة لقوانين ليبيا فيما يتعلق بالضرائب.

17) المادة الخامسة والعشرون: لا تطبق القوانين واللوائح التي تسير عليها سلطات الجمارك في ليبيا البضائع التي تحضرها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو مقاولها.

وفي 30 حزيران – يونيو سنة 1957م، وقعت ليبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية المساعدة العسكرية والتي أطلقت عليها اسم اتفاقية المساعدة الأمريكية نظمت الاتفاقية طريقة تزويد ليبيا بالمعدات الحربية الأمريكية، وعينت بموجبها الحكومة الأمريكية بعض رجالها العسكريين الذين التحقوا بالسفارة الأمريكية لبحث مطالب ليبيا وحاجاتها العسكرية وقد أثارت هذه الاتفاقية مناقشات شديدة نظراً لعدم إعلان نصوصها من جانب الحكومة الليبية بالإضافة إلي ذلك شملت الاحتكارات البترولية الأمريكية حوالي (90٪) من إنتاج البترول الليبي وقد برزت الشركات الأمريكية النفطية كقوة احتكارية في ليبيا علي اثر صدور قانون سنة 1955م[1].

وبدأت المرحلة الثانية مع وقوع ثورة الفاتح في أيلول – سبتمبر سنة 1969م، بدأت مرحلة الانحسار في العلاقة الأمريكية الليبية، حيث تأثرت القيادة الثورية الليبية بنسق القيم والأفكار الثورية التي عمت المنطقة العربية خاصة تلك المتعلقة بالتخلص من النفوذ الغربي ومن ثم بدأت المفاوضات مع بريطانيا للجلاء في 8 كانون الأول – ديسمبر سنة 1969م، ومن بعدها تم التوصل إلي اتفاقية في 14 كانون الأول –

---

(1) أحمد حسن عبد الرحمن، العلاقات الأمريكية الليبية 1951–1969، مؤسسة النبع للطبع، بيروت، 1987)، ص24.

ديسمبر من نفس السنة تسمح بجلاء القوات البريطانية في موعد أقصاها 31 آذار – مارس سنة 1970م[1].

هذا بالإضافة إلى بدء المفاوضات مع الولايات المتحدة لإجلاء القوات والقواعد الأمريكية في 15 كانون الأول – ديسمبر سنة 1969م. هذه فضلاً عن صدر بلاغ رسمي في طرابلس في 23 كانون الأول – ديسمبر من السنة ذاتها أعلن فيه أنه تم الاتفاق علي جلاء القوات الأمريكية ومعداتها عن قاعدة هويلس وجميع القواعد في ليبيا مع نهاية شهر حزيران – يونيو سنة 1970م. الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود أية قوات أمريكية على ارض ليبيا[2].

(1) المرجع السابق، ص24.
(2) المرجع السابق، ص24-25.

المبحث الثالث

التواجد العسكري الأمريكي في الدول العربية

أولا: التواجد العسكري الأمريكي في الدول العربية الخليجية

كان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج خلال حرب الخليج الأولى قد شكل حالة من عدم الاستقرار التي تصاعدت بسبب الاجتياح العراقي للكويت، فقد كان الوجود العسكري الأمريكي خلال الحرب الأولى تجاري وعسكري غير مكثف، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ في موانئ الخليج العربي بحوالي (10،000) جندي، وعدد محدود من طائراتها المتمركزة بالمنطقة حوالي (70) طائرة[1].

لكنه خلال حرب الخليج الثانية زاد بصورة ملحوظة، حيث نقلت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (500) الف جندي إلى المنطقة[2]..

وهذا ماستتناوله في هذه النقطة.

1) التواجد العسكري الأمريكي في البحرين.

تعد البحرين من أكثر الدول العربية تعاوناً مع وزارة الدفاع والأجهزة المنية الأمريكية، حيث أنها قدمت التسهيلات للبحرية الأمريكية منذ سنة 1955م[3]، وتوجد فيها قواعد دائمة لتخزين العتاد الأمريكي. ومنذ الأول من نيسان – ابريل سنة 1993م، أصبحت البحرين المقر العام للقوات البحرية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى من العالم[4].

---

(1) جميس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، 1996)، ص160.

(2) وليد عبدالله محمد فؤاد طه، أثر الوجود العسكري الأمريكي والمتغيرات الداخلية والإقليمية على السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007)، ص45.

(3) د. وليد نبيل، مرجع سابق، ص43.

(4) أن هذه المنطقة تقع ما بين آسيا الوسطى والقرن الإفريقي.

وعلى الصعيد البحري أيضاً كانت البحرين خلال تسعينيات القرن المنصرم إحدى أهم قواعد الدعم اللوجستي لعمليات اعتراض السفن في الخليج العربي لإطباق الحصار بحرياً على العراق. وتحولت البحرين بعد حرب الخليج الثانية إلى إحدى القواعد الرئيسة الأمريكية في الخليج العربي(1).

وكان للولايات المتحدة الأمريكية في البحرين قبل إحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر سنة 2001م، سبعة وحدات عسكرية خالصة، ولها الحق في استخدام مئة وعشرة وحدة بحرينية(2). تقع معظم هذه الوحدات في العاصمة المنامة. وفي الأول من شهر آذار – مارس سنة 2000م، وضعت بشكل دائم في المنامة كاسحة الألغام البحرية "يو إس إس أردنت"(3)، أما قاعدة "ميناء السلمان" البحري الأمريكي فمهمته لوجستية بالكامل، لتحط فيه السفن الحربية وتتزود بالوقود، كما يحتوي على أربع كاسحات ألغام بحرية(4)، هذا فضلاً عن وجود (680) فرداً من البحرية الأمريكية و(220) فرداً من المشاة أسطول و(10) إفراد من الجيش البري و(20) فرداً من القوة الجوية الأمريكية(5).

2) التواجد العسكري الأمريكي في العربية السعودية.

أن العربية السعودية قد استضافت بعد سنة 1990م، عدداً من القواعد العسكرية الأمريكية شبه الدائمة، ودفعت أكثر من خمسين بالمائة من كلفة العمليات

---

(1) لم تكتفي البحرين بجعل أراضيها منطلق لشن الهجمات على العراق فحسب، بل تعدى ذلك بمشاركة طياريها بقصف العراق. للمزيد أنظر: د. وليد نبيل، مرجع سابق، ص43.

(2) هنا يوجد تسأل: أن المتاح من الوحدات العسكرية البحرينية لقوات الولايات المتحدة الأمريكية هو (110) وحدة فكم وحدة يمكن أن تكون في البحرين غير متاحة لهذه القوات. مع الأخذ بالعلم أن مساحة كامل أراضي البحرين لا تتجاوز (707) كم. للمزيد انظر: أحمد بن عبدالله بن سعود العزيزي، الموسوعة الجغرافية الشاملة لدولة الخليج العربي، (مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 2007)، ص123.

(3) وكانت تلك القطعة البحرية الأمريكية الأولى التي تجعل من الخليج العربي مقراً دائماً لها. للمزيد أنظر: د. وليد نبيل، مرجع سابق، ص44.

(4) أن هذا الميناء بالإضافة إلى وجود كاسحات الألغام الأمريكية فيه توجد هنالك حوالي (185) قطعة بحرية أمريكية الأمر الذي حول المرفأ إلى المرفأ العسكري الأمريكي الأكثر ازدحاماً في العالم. للمزيد أنظر: المرجع السابق، ص44.

(5) اللواء الدكتور. جمال مظلوم، مرجع سابق، ص227.

غير القتالية ضد العراق قبل سنة 2003م[1]، وفي السنة ذاتها، قامت (300) طائرة حربية أمريكية مختلفة الأصناف بضرب العراق إنطلاقاً من تلك القواعد[2].

كما هناك تسهيلات عسكرية مختلفة متعددة القوات الأمريكية في الدمام والهفوف والخبر وتبوك وينبع وقاعدة الملك عبد العزيز في الظهران وقاعدة الملك فهد البحرية في جدة ، وقاعدة الملك خالد الجوية في آبها، وقاعدة الرياض العسكرية وقاعدة الطائف العسكرية، لكن قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض هي أقوى مواقع التواجد الأمريكي في السعودية، حيث يوجد فيها حوالي (5100) جندي أمريكي منهم (790) عسكرياً من القوات البرية ووحدة صواريخ باتريوت ووحدة إشارة و (4050) عسكرياً من القوات الجوية، وتضم قيادة القوات الجوية الأمريكية في الخليج التي نقلت إلى قطر، والتي كانت تضم (100) آلف جندي قبل نقل مقر القيادة الأمريكية، حيث تم نقل هذه القاعدة بعناصرها إلى قطر في أيلول – سبتمبر سنة 2002م[3].

يضاف إليها (42) مقاتلة إف (15) و إف (16) إف (17)، عنصراً من رماة البحرية، كما يوجد في القاعدة نفسها عناصر من العسكرية البريطانية وعددهم (200) جندي، ومن القوات الفرنسية وعددهم (130) جندي تدعمها طائرات تورنادو وميراج وطائرات نقل عسكرية وتجري القوات الأمريكية والسعودية تدريبات ومناورات مشتركة، وتلتزم الولايات المتحدة بان تقيم للسعودية نظام دفاع جوي حديثاً وكانت قد التزمت بأن تعد للسعودية جيشاً وطنياً من (90) إلف جندي خلال خمس سنوات من 1991م –1996م[4].

---

(1) د. وليد نبيل، مرجع سابق.

(2) سمحت العربية السعودية للمقاتلات الأمريكية بحرية الحركة في الأجواء السعودية، وبالقيام بعمليات التقصي والإنقاذ، كما سمحت لقوات العمليات الخاصة الأمريكية أن تنطلق من" الجوف" شمال السعودية باتجاه العراق. للمزيد أنظر:
http\\www. Freesad iraq. com

(3) علي الغفلي، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 35، 2003)، 194.

(4) د. محمد عبد السلام، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/portal /

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بنوع من الإشراف على السلاح الأمريكي في السعودية، حيث اشترت السعودية عبر السنوات طائرات أف-15 وطائرات التجسس إيواكس AWACS ومروحيات بلاكهوك Blackhawk، كما اشترت صواريخ دفاع جوي مثل الباتريوت وهوك، بالإضافة إلى مصفحات من طراز برادلي وإبرامز، ومعدات أخرى[1].

هذا فضلاً عن البرامج التدريبية والتمارين المشتركة والحضور السعودي القوي في الأكاديميات العسكرية الأمريكية. وقد امتعض الأمريكيون مؤخراً من انخفاض الإنفاق السعودي على الأسلحة الأمريكية، ولكنهم بالرغم من ذلك راضون عن العلاقة العسكرية أكثر بكثير من العلاقة الأمنية مع السعودية، خاصة من جهة التعاون في العراق وأفغانستان، والسماح بالتواجد العسكري الأمريكي عند الضرورة ولو بقيود[2].

3)التواجد العسكري الأمريكي في قطر.

أن الوجود العسكري الأمريكي في قطر اتسم بالقوة مع بداية القرن الواحد والعشرين، فقد كانت التسهيلات التي تمنح من قبل قطر إلى القوات العسكرية الأمريكية تتركز في وجود مخازن أسلحة ومعدات لتشكيل عسكري، بحجم لواء وتسهيلات مختلفة في قاعدة "السيلية ومطار الدوحة الدولي ومنطقة (إمسيعيد)، هذا بالإضافة إلى تحول قاعدة "العديد" العسكرية إلى واحدة من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي خاصة بعد نقل مقر القيادة المركزية من العربية السعودية بين سنتي 2002م، و2003م، والتي تفتخر هذه القاعدة بامتلاكها أطول وأفضل المدرجات في عموم المنطقة، حيث أن قطر أنفقت ما يزيد عن (400) مليون دولار لتحديث هذه القاعدة وغيرها من القواعد مقابل "الحماية العسكرية الأمريكية لها".

كما بدأت قطر منذ سنة 1995م، باستضافة البعض من القوات الجوية الأمريكية المكلفة بالإشراف على منطقة الحظر الجوي جنوب العراق. وتحولت قطر

---

(1) د. إبراهيم ناجي علوش، الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.freearabvoice.org/

(2) المرجع السابق.

خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم إلى واحدة من أكبر مخازن الأسلحة والعتاد الأمريكي في المنطقة، وبنت قطر على نفقتها مجمعاً يضم سبع وعشرين مبنى لتخزين الآليات والقوات الأمريكية استعداداً للعدوان على العراق[1].

وهذا بالإضافة إلى انتقال المقر الميداني للقوات الخاصة التابعة للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى، إلى قاعدة "السيلية" سنة 2001م، وحضنت هذه القاعدة بعدها المقر الميداني للقيادة المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى. وقد تمت عملية النقل هذه تحت ستار التمرين العسكري الذي كان في الواقع تمريناً على خطة قيادة العدوان على العراق[2].

وكان للقيادة المركزية الأمريكية في المنطقة الوسطى قبل إحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر أربعة مرافق خاصة بها في قطر، بالإضافة إلى حقها باستخدام أربعة وعشرين مرفقاً تابعاً للقوات المسلحة القطرية.

ويبلغ عدد القوات الأمريكية في قطر نحو (8000) ألاف جندي، بالإضافة إلى (175) دبابة، وطائرات إف (15) وإف (16)، وطائرات الاستطلاع وقوة كبيرة للعمل ضد الألغام[3].

4)التواجد العسكري الأمريكي في عمان.

توجد في سلطنة عمان منذ ما قبل الحادي عشر من أيلول - سبتمبر خمسة قواعد عسكرية تتبع مباشرة للقيادة الوسطى الأمريكية، كما توجد اتفاقات تعطي الولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام (24) مرفقاً عسكرياً عمانياً بالإضافة القواعد الخمسة. ولا توجد قوات عسكرية أمريكية كبيرة في عمان اليوم، كما كان

([1]) د. إبراهيم ناجي علوش، الوجود العسكري الأمريكي في قطر، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.freearabvoice.org/

([2]) المرجع السابق.

([3]) الدكتور اللواء ياسين سويد، مرجع سابق، ص87.

الحال وقت غزو أفغانستان، بل وجود رمزي ومخازن ضخمة للأسلحة والعتاد والذخائر الأمريكية[1].

وفي سنة 2001م، مولت عُمان (79) بالمئة من تكلفة الوجود العسكري الأمريكي على أرضها، وبعد إحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، تم تجديد الاتفاق الذي يتيح للولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام المرافق والحقول الجوية في السيب، وجزيرة المصيرة. واستخدمت قاعدة السيب لإطلاق طائرات براديتور بلا طيار، خلال غزو أفغانستان[2].

أما القوات الخاصة الأمريكية، ومنها القوات الخاصة " السوداء "، التي تخوض "الحرب على الإرهاب"، فقد أصبحت عُمان منطلقاً رئيسياً لها. وتستخدم البحرية الأمريكية مرفأ مسقط للرسو والتزود بالوقود. ويتم تشغيل طائرات التجسس من قاعدة المصيرة الجوية. وتعتبر جزيرة العنز، والمصيرة، وكسب، جميعاً، محطات مراقبة أمريكية[3].

وقد وقعت سلطنة عمان اتفاقية تسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أراضيها ومرافقها العسكرية للعمليات الأمريكية في المنطقة منذ 21 نيسان – ابريل سنة 1980م، مما أتاح استخدامها كمنطلقٍ للعمليات ضد إيران والعراق وأفغانستان.

وتتعاون عُمان أمنياً بشكل أكبر مع أمريكا منذ الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، وقد قامت بإجراءات عديدة لضبط "تمويل الإرهاب"، كما أن "القيادة المشتركة للعمليات الخاصة"، والـ"سي أي إيه"، يعتبران عمان قاعدة أساسية لها في ما يسمى زوراً "منطقة الشرق الأوسط". وقد تم تجديد الاتفاق المذكور أعلاه سنة 1985م، ثم سنة 1990م، ثم سنة 2000، لمدة عشر سنوات أخرى، أي حتى سنة 2010م.

---

(1) تقرير لمركز أبحاث الكونغرس الأمريكي منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.jaami.info/makala-126.html

(2) وليم أركن، مرجع سابق.

(3) تقرير مركز أبحاث الكونغرس، مرجع سابق.

ولكن هذه المرة طالبت السلطنة بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدفع تكاليف تجديد المرافق العسكرية المشتركة، ومنها قاعدة عسكرية رابعة في المسننة، شمال غرب مسقط، وقد بلغت التكاليف (120) مليون دولار، وتم تفعيل القاعدة الجوية الرابعة مؤخراً. وبالطبع، تتمتع سلطنة عُمان أساساً بعلاقات عسكرية وأمنية متميزة مع بريطانيا التي قامت في السلطنة في تشرين الثاني – نوفمبر سنة 2001م، بأكبر تمرين عسكري خارج حدودها منذ العدوان الثلاثيني على العراق سنة 1990م، ولعل العلاقات الحميمة ببريطانيا ساعدت عمان على وضع بعض المسافة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حافظت عمان على علاقاتها مع العراق حتى وهي ترسل قوات كجزء من التحالف الثلاثيني ضده، وانتقدت علناً غزو العراق سنة 2003م![1].

ولعمان ثالث أكبر قوة عسكرية في منطقة الخليج العربي، يبلغ تعدادها (43) ألف جندي نظامي، كانوا لفترة طويلة تحت قيادة ضباط بريطانيين. ويفترض أن هؤلاء أصبحوا مجرد مستشارين الآن، فيما عدا البحرية العمانية التي ما برحوا يلعبون دوراً أساسياً في قيادتها[2].

كما يوجد في عمان نحو (3000) آلاف جندي أمريكي، مع وجود طائرات قاذفة وطائرات مقاتلة، بالإضافة إلى ذلك يوجد في مياه الخليج العربي (26) سفينة عائمة و (20) سفينة برمائية[3].

5)التواجد العسكري الأمريكي في الإمارات العربية.

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بصور مختلفة من التسهيلات العسكرية في عدد من المواقع الإماراتية كالقاعدة "الظفرة" في أبو ظبي ومطار الفجيرة الدوليين وعدد من الموانئ البحرية كميناء زايد، وراشد، وجبل علي، والفجيرة. وكما يوجد في

---

(1) وليم أركن، مرجع سابق.
(2) تقرير مركز أبحاث الكونغرس، مرجع سابق.
(3) صالح عبده علي القاضي، مرجع سابق، ص194.

الإمارات حوالي (500) عسكري أمريكي وبعض طائرات الاستطلاع(1). هذا فضلاً عن وجود مركز لتوفير الوقود الأمريكي في منطقة الخليج بقاعدة الظفرة(2).

6) التواجد العسكري الأمريكي في الكويت.

تضم الكويت قاعدتي "السالم" و "جابر الأحمد" الجويتان، حيث تعتبر الأولى مرفق للقوات الجوية، وتحتوي على جزء مخصص للقوات الأمريكية،حيث تتواجد فيها طائرات سلاح الجو الأمريكي،وسرب طائرات " التورنيدو " البريطانية. تقع هذه القاعدة على بعد (39) ميلاً من الحدود مع العراق. ولهذا السبب يتم استخدامها لمراقبة جنوب العراق(3).

إما القاعدة الثانية فيخصص جزءاً منها للعمليات التي تقوم بها القوات الجوية الأمريكية والقوات الحليفة لها، وتقع هذه القاعدة على بعد (75) ميلاً إلى الجنوب من الحدود مع العراق. وتضطلع هذه القاعدة بدعم ومساندة قوات المهام المشتركة في جنوب غربي آسيا،التي كانت تراقب منطقة المجال الجوي في العراق(4).

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية باعت الكويت أسلحة خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م – 2001م، تقدر بنحو مليار ونصف، أي ما يعادل نصف إجمالي مشتريات الكويت من السلاح خلال الفترة ذاتها. والتي تقدر بنحو (2400) مليون دولار(5).

وهذا من شأنه أن يوضح مدى أهمية، بل محورية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للكويت.

---

(1) المرجع السابق، ص195.

(2) وليد عبدالله محمد عامر، مرجع سابق، ص170.

(3) عيسى عبد الرزاق العميري، سياسة الكويت الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1990-2004، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005)، 238.

(4) المرجع السابق، ص238.

(5) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002-2003، (مركز الدراسات، دار الخليج للصحافة والنشر، الكويت، 2003)، ص255.

ثانياً: التواجد العسكري الأمريكي في الدول العربية الغير خليجية.

1): التواجد العسكري الأمريكي في الأردن.

أن التعاون العسكري والأمني ما بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية تحول إلى علاقة حميمة ما بين سنتي 2002م - 2003م[1]. ففتح الباب أمام قوات العمليات الخاصة الأمريكية للتدرب وللقيام بمهمات انطلاقاً من الأردن. وسمح لوكالة الأمن القومي وللاستخبارات العسكرية الأمريكية بإقامة مراكز تنصت سرية على الحدود مع سوريا والعراق. وازداد التنسيق مع ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للمساعدة باختراق الجالية العراقية الكبيرة في الأردن.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، قام أردنيون بعمليات محددة في الحرب الأمريكية على الإرهاب بالتنسيق مع منظمة " الثعلب الرمادي" الاستخباراتية السرية الأمريكية[2].

كما أن الجانب الظاهر في العلاقات العسكرية الأردنية-الأمريكية كان التمارين المشتركة التي تحمل أسماء مشفرة علنية، مثل قصف رعد الصحراء Desert Thunderclap ورمال الزعفران Saffron Sands، وغيرها الكثير[3].

وكذلك تم الإعلان عن مبيعات أسلحة وتبادل وحدات عسكرية وتدريبات التعويد على البيئة الصحراوية للقوات الأمريكية. كما أسست الولايات المتحدة الأمريكية مخازن محصنة للمعدات والذخائر، وتم تحسين المرافق في قاعدتين جويتين قرب العراق. ولكن، بالرغم من الوجود الواضح للعيان لأكثر من خمسة آلاف عسكري أمريكي، ظل الإنكار السياسة المتبعة رسمياً[4].

---

(1) حاكم ممدوح الخريشا، السياسة الخارجية الأردنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1999-2003، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008)، ص221.

(2) وليم أركن، الأسماء المشفرة، كتاب منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.freearabvoice.org/arabi

(3) د. محمد عبد السلام، مرجع سابق.

(4) وليم أركن، مرجع سابق.

كما توجد علاقات عسكرية مفتوحة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، تُتيح تواجداً عسكرياً أمريكياً قوياً وقت الضرورة. لكن في الوقت الحالي، توجد تسهيلات عسكرية أمريكية في قاعدة الشهيد موفق الجوية بالزرقاء، ويتواجد فيها عسكريون تابعون للقوات الجوية الأمريكية، وميناء العقبة الذي تُقدّم فيه خدمات مختلفة للقوات البحرية الأمريكية. وتجرى بانتظام تدريبات عسكرية مشتركة بين الجانبين، تتواجد القوات الأمريكية في إطارها لفترات طويلة في الأردن[1].

2) التواجد العسكري الأمريكي في اليمن.

أن اليمن يعتمد في تجهيز قواته المسلحة، على المساعدات الخارجية، ومنها المساعدات الأمريكية التي كانت توفر لهذه القوات، مالاً وتجهيزاً ومستشارين عسكريين، إلا أن المساعدات الأمريكية علقت خلال حرب الخليج الثانية، وذلك بسبب موقف اليمن منها[2].

لكن اليمن استعادت تلك العلاقات والمساعدات بعد تقديم الأخيرة تسهيلات عسكرية وأمنية مختلفة للولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في ميناء عدن.

وبدء هذا التحسن في العلاقات العسكرية والأمنية اليمنية - الأمريكية في أواخر التسعينات من القرن المنصرم، حيث اتخذ هذا التعاون شكل الاتفاق المعلن عندما بدء البلدان تعاوناً امنياً، تضمن تدريب مئات من أفراد قوات الأمن اليمنية في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدات لقوات الأمن اليمنية، وبناء جيش يمني، هذا بالإضافة إلى عمليات تسهيل لوجستية قدمتها اليمن إلى القوات العسكرية الأمريكية البحرية والجوية[3].

وجاء في التقرير المقدم إلى كونغرس الأمريكي " أن اليمن أصبحت في نطاق ميدان العمل العسكري الأمريكي في المنطقة "[4]. في إشارة إلى المكانة التي وصلت إليها العلاقة بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجلى هذا التعاون من

(1) د. محمد عبد السلام، مرجع سابق.
(2) الدكتور اللواء، ياسين سويد، مرجع سابق، ص98.
(3) جريدة الأهرام، 44959، 9/ 1/ 2010 .
(4) ملف العلاقات اليمنية الأمريكية، (مركز البحوث والمعلومات، صنعاء، 2000)، ص42.

خلال صفقة وسائل مكافحة الشغب التي تم شراءها لقوات الشرطة اليمنية في مجال مكافحة الإرهاب[1].

وشهدت العاصمة الأمريكية واشنطن في شهر أيار – مايو سنة 1998م، عقد ثلاث دورات تدريبية لرجال الشرطة اليمنية[2]. هذا بالإضافة إلى استقبال العاصمة صنعاء خبراء من الشرطة الفيدرالية الأمريكية في كانون الأول – ديسمبر سنة 1998م، وذلك لمتابعة التحقيقات التي أجرتها السلطات اليمنية مع جماعة أبو الحسن المحضار[3].

وذلك بعد زيارة المدمرة " كول " لميناء عدن حيث استهدفتها القاعدة في 12 تشرين الأول – أكتوبر سنة 2000م[4]. الأمر الذي أدى إلى تصاعد التعاون الأمني بعدها، وزاد التنسيق والتدريب على " مكافحة الإرهاب "، حيث استقبلت اليمن نحو مائة فرد من فريق الدعم الخارجي الأمريكي، ومن مكتب التحقيقات الفدرالية، وذلك للبحث في أسباب وملابسات هذه الحادثة[5]. وتزامن مع إرسال هذا الفريق تعزيز واشنطن قواتها في اليمن بألفي جندي من مشاة البحرية الأمريكية لتامين الدفاع عن هذا الفريق وحمايتهم، وذلك من خلال أسطول صغير يضم حاملة المروحيات " تاراوا " والسفينتين الحربيتين " دولت" و" الكوريج "، كما تجولت قبالة السواحل اليمنية سفينة التموين " كامدن " وسفينتا المساندة " دونالد كوك " و" هوس "[6].

---

(1) المرجع السابق، ص42.

(2) التقرير الاستراتيجي اليمني 2002، صنعاء، 2002 ص208.

(3) أبو الحسن المحضار: هو علي زين العابدين، مواطن يمني، كان أمير جيش عدن أبين الإسلامي، اتهم مع مجموعته بخطف مجموعة من السياح الأجانب في اليمن، والتي على أثرها تم إعدامه من قبل السلطات اليمنية. للمزيد أنظر: ملف العلاقات اليمنية الأمريكية، مرجع سابق، ص43.

(4) محمد أحمد محمد مشرح، السياسة الخارجية اليمنية تجاه مكافحة الإرهاب الدولي 1990-2005، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005)، ص220.

(5) التقرير الاستراتيجي اليمني2002، مرجع سابق، ص208.

(6) ملف العلاقات اليمنية الأمريكية، مرجع سابق، ص44.

كما تلقت الحكومة اليمنية عقب إحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر رسالة من الإدارة الأمريكية تطلب فيها الأخيرة تعاون الحكومة اليمنية في التحقيق في هذه الإحداث[1].

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمن أثني عشر زورق بحري، وأعلن السفير الأمريكي في صنعاء أن " قيمة ماقدمته بلاده من دعم لمصلحة خفر السواحل اليمنية خلال السنوات القلائل الأخيرة وصل إلى ما قيمته (18) مليون دولار من أجل مساعدة اليمن على حماية سواحله من اختراقات الإرهابيين"[2].

ووصل التعاون ذروته في 3/ 11/ 2002 في العملية المشتركة لاغتيال أبو علي الحارثي. وتتدرب القوات الخاصة اليمنية مع القوات الخاصة والأجهزة الأمنية الأمريكية لإغلاق خطوط باب المندب على الإرهابيين المتوجهين إلى شرق أفريقيا[3].

وتقوم البحرية الأمريكية بزيارات منتظمة للموانئ اليمنية، واعتباراً من 10 نيسان – أبريل سنة 2002م، أعلنت اليمن " منطقة قتال "، حيث أن القاعدة السوفيتية السابقة في جزيرة سوقطرة اليمنية أصبحت تابعة لسلاح الإشارة الأمريكي US Sign it، أما المستشارون العسكريون ووحدات العمليات الخاصة الأمريكية التابعة لقوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي CJTF-HOA فقد سمح لها بالحفاظ على وجود عسكري دائم بحجة التدريب[4].

كما تردد خلال تلك الفترة عن أنباء وجود اتفاق ثنائي بين صنعاء وواشنطن حصلت بموجبه الأخيرة على قواعد عسكرية في بعض الجزر اليمنية. إلا انه سرعان

---

(1) بعد هذه الرسالة أكد مسؤول في وزارة الخارجية اليمنية بان السلطات اليمنية قد اعتقلت عدداً من اليمنيين لدى وصولهم إلى البلاد للاشتباه في ارتباطهم بالهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد أنظر:. المرجع السابق، ص43.

(2) وكالة الإنباء اليمنية سبأ، العدد19459، 3/ 10/ 200.

(3) المرجع السابق.

(4) وليم أركن، مرجع سابق.

ما نفت حكومتا البلدين وعلى مختلف المستويات حصول الولايات المتحدة الأمريكية على أية قواعد في اليمن[1].

ودفعت الأوضاع المتأزمة التي شهدتها اليمن مؤخراً إلى تكثيف التواجد العسكري الأميركي في المياه المحلية والدولية القريبة من سواحل مدينة عدن التي تسيطر على مضيق مائي مهم تمر من خلاله ثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً.

3) التواجد العسكري الأمريكي في مصر العربية.

بدأت العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1976[2]. وما لبثت هذه العلاقات أن تطورت حتى أصبحت مصر تحتل المركز الثاني في قائمة الدول التي تتلقي معونات عسكرية أمريكية بعد التوصل إلى اتفاق بين البلدين يتم بمقتضاه تنفيذ خطة تطوير القوات المسلحة المصرية، والذي أصبحت مصر بموجبه من بين الدول التي تستطيع الحصول علي قروض أمريكية لشراء سلاح أمريكي وهي القروض المعروفة باسم قروض المبيعات العسكرية الأجنبية.

ومنذ ذلك الحين حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الارتقاء بالتعاون العسكري مع مصر. وهو ما يستدل عليه بتقديم واشنطن لمساعدات عسكرية للقاهرة في الفترة من سنة 1984م، إلى سنة 2008م، تقدر إجمالاً بحوالي (36.6) مليار دولار. ويصل معدل المعونات العسكرية الأمريكية لمصر إلى (1.3) مليار دولار سنوياً منذ سنة 1998، يتم إنفاقها على شراء أسلحة ومعدات أمريكية وتطوير بعض منظومات التسلح الروسية القديمة وبرامج التدريب العسكري وصيانة الأسلحة والمعدات وفق ما أكده تقرير هيئة أبحاث الكونجرس Congressional Research Serviceفي شهر أيار - مايو 2009.

وعلى مستوى صناعة السلاح محليًا فإن التعاون التقني بين القاهرة وواشنطن وثيق للغاية وترتبط الدولتان باتفاقات ومذكرات تفاهم تمكنت مصر من خلالها من تصنيع حوالي (700) دبابة قتال رئيسة من طراز M1A1-ABrams إبرامز ' بحيث

---

(1) مجلة الأهرام العربي، العدد 167، 2000، ص12.

(2) أي بعد عقد معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية المحور الوسيط لإبرامها.

يكون المكون الأمريكي في عملية التصنيع حوالي (60٪)، كما تقوم مصر محليًا بصيانة وتطوير الدبابات الأمريكية من طراز M60-A3 و M60-A، فضلاً عن تشارك الدولتين في برنامج لإعادة تأهيل الدبابات الروسية T-62 التي تملكها مصر وبرامج التطوير المشتركة للطائرات المصرية المقاتلة من طراز إف(16) [1].

كما يمثل تبادل الخبرات القتالية والتدريب المشترك أحد أهم ثوابت العلاقات الدفاعية بين الطرفين المصري والأمريكي ومنذ سنة 1980م، تجري الدولتان مناورات مشتركة بصورة دورية تحت مسمى "مناورات النجم الساطع Bright Star " بمشاركة عدد كبير من الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو ولم يتم إرجاء تلك المناورات سوى ابتداءً من سنة 2003م، مع إصرار إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش على غزو العراق إلا أن تلك المناورات تم استئنافها وبصورة أوسع نطاقًا في سنتي 2005م، و2007م، كما أجرت الدولتان في سنة 2008م، مناورات بحرية مشتركة تحت مسمى مناورات " مناورات تحية النسر " شملت التدريب على عمليات الاستطلاع والبحث وإنقاذ السفن وتدمير الأهداف السطحية والجوية ومكافحة الغواصات المعادية في إطار سعي الدولتين للتصدي لعمليات القرصنة البحرية وتأمين المضايق البحرية الجيواستراتيجية.

وكانت توجد وقت أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر قاعدتان عسكريتان تابعتان للقيادة الوسطى في مصر، بالإضافة لعشرين مرفق عسكري مصري تحت تصرف القيادة الوسطى الأمريكية. وقد خزن العتاد الأمريكي بصمت في مصر، وأبقيت قواعد جوية وبحرية بأفضل حال لحساب القوات الأمريكية، منها قاعدتي القاهرة شرق والقاهرة غرب الجويتين، وقاعدة وادي كنا [2].

وفي سنة 2001م، منحت مصر حق المرور لأكثر من (6250) طلعة جوية أمريكية، وحوالي (53) رحلة للبحرية الأمريكية. وتقوم البحرية والغواصات الأمريكية بزيارات منتظمة للإسكندرية، ورأس التين، وللغردقة، وبور سعيد، والسويس [3].

---

(1) وليم أركن، مرجع سابق.

(2) المرجع سابق.

(3) المرجع سابق.

كما أن التعاون ازداد عقب تحول مصر إلى داعم أساسي للحرب على 'الإرهاب' بعد إحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، حيث كان الرئيس المصري السابق السيد " حسني مبارك " أول رئيس عربي يعلن دعمه لعملية الحرية المستمرة (غزو أفغانستان)، ويقدم حق العبور للسفن وللطائرات الأمريكية، فضلاً عن الخدمات الأمنية[1].

وفي تموز – يوليو سنة 2003م، عقد فريق العمل المشترك المصري - الأمريكي لمكافحة الإرهاب اجتماعه الأول في واشنطن، وفي حزيران - يونيو 2004م، رسمت مصر شريكاً كاملاً في منتدى الحوار المتوسطي مع حلف الناتو.

وتتلقى مصر (1،3) مليار دولار من المساعدات العسكرية الأمريكية. وفضلاً على ذلك، اشترت مصر من الولايات المتحدة الأمريكية نفاثات إف(4) وإف(16)، ودبابات أم(60) إيه (3) ودبابات أم (1) إيه (1)، وناقلات الجنود المدرعة، ومروحيات الأباتشي، وبطاريات الدفاع الجوي الصاروخية، وطائرات التجسس، بالإضافة لمعدات أخرى[2]

4) التواجد العسكري الأمريكي في الجزائر.

ظل الاهتمام الإستراتيجي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر قبل منتصف ثمانينات القرن المنصرم ضعيفاً وأقل أهمية، مقارنة بالدول العربية الأخرى، واستمرت هذه المرحلة بدون علاقة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، حيث كانت الاتصالات بين الجزائر وواشنطن قبل نهاية الحرب الباردة نادرة، أن لم تكن معدمة، باعتبار أن غالبية الواردات العسكرية الجزائرية آنذاك كان مصدرها الاتحاد السوفيتي، ودول أوربا الشرقية، بالإضافة إلى الصين[3].

([1]) د. إبراهيم ناجي علوش، الوجود العسكري الأمريكي في مصر، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.albasalh.com/vb/showthread.php?p=5179

([2]) وليم أركن، مرجع سابق.

([3]) مفيدة بوتمجت، العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي (دراسة في البعد الأمني) 1990-2007، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009)، ص242.

لكن شهدت سنة 1979م، بداية التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري، حيث أضافت الجزائر إلى رصيدها طائرة السي (130) للنقل العسكري، وتجهيزات اتصال أمريكية، وجاءت زيارة الرئيس الجزائري " الشاذلي بن جديد " إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1985م، لتخفف من حدة التوتر بين البلدين، حيث تكاثفت الاتصالات العسكرية لتواكب وتيرة الانفراج الدبلوماسي بيم البلدين.

ويتضمن التعاون العسكري الجزائري الأمريكي برنامجاً واسعاً للتعاون في مجال تبادل المعلومات، حيث تستفيد الجزائر من مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التدريب والتكوين العسكري الدولي قدرت قيمته (144) ألف دولار سنة 1990م، قبل أن تتراجع إلى (75) ألف دولار سنة 1996م، لكن هذه المساعدات تضاعفت عشرة أضعاف سنة 2004م[1]..

وكما شهدت مبيعات الأسلحة الأمريكية للجزائر نفس المسار التصاعدي بصفة تدريجية ومتواصلة منذ سنة 1990م، وهو مؤشر واضح لتضاعف حجم هذه المبيعات

خلال السنوات الأخيرة بمستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ البلدين. حيث بادرت الجزائر مباشرةً بعد إحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر على إعلان دعمها ومساندتها لواشنطن، وأدانت هذه الهجمات الإرهابية، حسبما صرح الرئيس " عبد العزيز بو تفليقة " في كلمته التي ألقاها أمام مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي في يوم 22 أيلول – سبتمبر سنة 2001م[2]. حيث ظهر توسع واسع في مجال التعاون العسكري، والذي اتخذ أكثر من صورة، شملت نقل الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة، والمساعدات المالية العسكرية، فضلاً عن التدريبات العسكرية[3].

وفي نفس الإطار أي مكافحة الإرهاب فقد تم إجراء العديد من المناورات بين الجيشين الجزائري والأمريكي، وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية بين

([1]) المرجع سابق، 242.

([2]) خولو جغبلو، التنافس الفرنسي الأمريكي على الجزائر 1962–2007، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008)، 129.

([3]) مفيدة بو تمجت، مرجع سابق، ص243.

الجيشين[1]. كما تعاقدت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001م، وسنة 2002م، لشراء أسلحة.

وفي 5 أيلول – سبتمبر سنة 2003م، استقبل قائد أركان الجيش الجزائري، نائب قائد القوات الأمريكية في أوربا[2].

هذا بالإضافة إلى زيارة المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب "كوفر بلاك" بزيارة إلى الجزائر في 15 تشرين الأول – أكتوبر سنة 2004م، وصرح خلال زيارته هذه بأن "بلاده تضع تحت تصرف الجزائر ودول الساحل عتاداً تكنولوجياً حديثاً، والتي بدورها ساهمت في إضعاف قدرات التنظيمات الإرهابية"[3].

كما أعرب كوفر عن رغبة بلاده في تمويل المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشى في الجزائر سنة 2004م[4].

وإجمالاً يمكن القول بأن التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، رغم من أنه بدء متأخراً إلا انه حقق تطوراً ملحوظاً بسبب توفر عدة ظروف ساهمت في إيجاد التقارب بين الجزائر وواشنطن.

5) التواجد العسكري الأمريكي في المغرب.

أن المغرب بمجرد حصوله على استقلاله نهج سياسة تحالف مع المعسكر الغربي للحصول على المساعدات العسكرية والدعم السياسي مما يساهم في حماية وضمان المصالح الحيوية للمغرب[5].

ومن هنا فإن انشغالات المغرب كانت تتمثل في تأمين دفاعه الداخلي وذلك عبر تحديث ترسانته العسكرية الشيء الذي كان يتطلب دعماً عسكرياً خارجياً في

(1) خولو جغبلو، ، مرجع سابق، ص130.
(2) المرجع السابق، ص130.
(3) جريدة يومية الخبر، 16/ 10/ 2004.
(4) المرجع السابق.
(5) حيث كان له نزاع من ناحية الشمال والجنوب مع إسبانيا، وهناك مشكل ترابي مع موريتانيا، بالإضافة إلى نزاع على الحدود مع الجزائر.

إطار شراكة مع قوة عظمى. ونظرا لسياق الحرب الباردة وللتوجه الغربي للمغرب فان الولايات المتحدة الأمريكية شكلت المساند الأول للمغرب[1].

فمنذ الستينات اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية المغرب كعنصر معتدل في المنطقة، ومن ثم فإن استقراره أمر حيوي. وبناءاً على مجموعة من المصالح الإستراتيجية والسياسية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد المغرب بمجموعة من المساعدات العسكرية[2].

بدأ تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالسلاح سنة 1960م. تلك المساعدات التي جاءت رداً على عروض الاتحاد السوفيتي آنذاك لمساعدة المغرب عسكرياً. ومن أجل تنظيم المساعدات الأمريكية المقدمة للمغرب تم فتح مكتب للاتصال بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (Morocco-United States Liaison Office) يتكون من 30 ضابط أمريكي استقروا بالرباط سنة 1962م. تلك المساعدات كان الهدف منها هو مواجهة حاجيات المغرب في أمنه الداخلي[3].

ولكن مع حرب الرمال، والمساعدات المهمة التي قدمها الاتحاد السوفيتي للجزائر تحولت المساعدات الأمريكية للمغرب إلى هدف الدفاع عن النفس[4].

لقد كانت تلك المساعدات من أجل تقوية سلاح الجو المغربي وإعادة التوازن إلى علاقات القوة في المنطقة. وفي هذا الاتجاه كما تم عقد اتفاق بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في11 ايار – مايو سنة 1965م، يقتضي تسليم (12) طائرة حربية، بالإضافة إلى مساعدات تقنية لتكوين الطيارين المغاربة[5]

(1) أن المغرب سعى إلى استثمار علاقاته مع المعسكر الغربي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين استقراره وأمنه الداخلي. للمزيد أنظر: أحمد المومني، التعاون الأمني والعسكري في ظل العلاقات المغربية-الأمريكية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://elmoumni.maktoobb

(2) Jean-François Daguzan : Les Etats-Unis et la méditerranée. (Paris : Publisud.2000).p :38-39

(3) ABDELKHALQ BERRAMDANE : le Maroc et l'occident.(Editions Karthala. Paris 1987).p :273

(4) El mostafa Azzou :Les relations entre le maroc et les etats-unis regards sur la periode 1943-1970 Guerres mondiales et conflits contemporains . 2006 ;p :110

(5) Abdelkhalq Berramdanek. OP.Cit .p :27

وابتداءا من منتصف السبعينات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها فرنسا مصدراً رئيساً للسلاح في المغرب، حيث تم استعمال بعض الأسلحة الأمريكية في الحرب ضد جبهة البوليساريو[1].

وهكذا وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية عدة اتفاقيات في إطار برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية (Foriegn Military Sales :F.M.S) فبين سنة 1960م، وسنة 1984م، وقع المغرب عدة اتفاقيات لاقتناء ما قيمته (965) مليون دولار، مع إضافة (100) مليون دولار في إطار برنامج المبيعات العسكرية للأسلحة التجارية (Commercial Arms).

وتجدر الإشارة إلى أن الأسلحة التي سلمت للمغرب في إطار برنامج F.M.S لم تبلغ قيمتها سوى (697) مليون دولار. ويعود الفرق بين عدد الاتفاقيات والتسليمات إلى عاملين. العامل الأول يتمثل في إلغاء المغرب لبعض الاتفاقيات. أما العامل الثاني فيعود إلى كون بعض الأسلحة لم يتم تسليمها إلا بعد سنة 1985م[2].

وتعتبر الأسلحة الأمريكية المقدمة إلى المغرب جزءاً من برنامج تحديث القوات المسلحة الملكية. ففي سنة 1974م، نزلت بالمغرب بعثة عسكرية أمريكية لتقييم حاجات القوات المسلحة الملكية، حيث اقترحت تجهيز فرقتين مصفحتين لتقوية القدرات الدفاعية المغربية على الحدود الشرقية، إذ كانت الجزائر هنالك متفوقة في القاذفات والعربات المدرعة والطائرات. وكان من المفروض أن يتم تشكيل الفرقتين بشكل نهائي في الفترة الممتدة مابين سنتي 1980م، و 1987م، من خلال المبيعات العسكرية بما مجموعه تقريبا (500) مليون دولار.

أما بالنسبة للقروض العسكرية للمغرب، فقد تراوحت مابين (14) و (15) مليون دولار سنوياً بين الفترة الممتدة من سنة 1975م، إلى سنة 1980م.[3].

([1])Danis John: Les relations des Etat.Unis avec le Maroc. (revue Maghrebk Machrek , N°111, année 1986). p : 12.

(8) Op. ; Cit, p.12.،

([3]) الحاج أحمد غومريس: آفاق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية.، (المدرسة الوطنية للإدارة، الرباط، 1997)ن ص:32-33.

كما طلبت إدارة كارتر من الكونغرس موافقته على رفع المساعدات العسكرية إلى المغرب بنسبة 100% للسنة المالية 1980، وأهم ما تضمنته هذه المساعدات هو بيع وتركيب رادار جد متطور من طرف شركة ويستن هاوس Westinghouse، هذا النظام الذي يغطي جميع أنحاء المغرب والصحراء[1].

وفي 27 أيار – مايو سنة 1982م، أبرمت المغرب والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً عسكرياً يمنح لقوات الانتشار السريع الأمريكية تسهيلات للمرور، تشمل المنطقة العسكرية للمطار الدولي للدار البيضاء، والمطار العسكري لسيدي سليمان، كما يسمح للقوات الأمريكية بالاستخدام اللوجستيي للقواعد المغربية.

وبالمقابل استفاد المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدته في بناء الجدار الأمني في الصحراء المغربية، كما تسلم تجهيزات عسكرية، بالإضافة إلى أن قيمة المساعدات العسكرية بلغت (154) مليون دولار في سنة 1983م.

وقد توج هذا التقارب بتشكيل لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين، وهي أول هيئة من هذا النوع منذ الإغلاق الرسمي للقواعد العسكرية الأمريكية بالمغرب[2].

وهكذا تطور التعاون العسكري بين الدولتين بشكل مهم. فابتداءاً من سنة 1982م، قامت القوات العسكرية الأمريكية والمغربية بعمليات مشتركة على نطاق واسع. وفي مساعدتها للمغرب في حرب الصحراء، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب صوراً لقواعد البوليساريو، كما سلمت له طائرات مجهزة برادارات متخصصة لملاحقة تحركات فرق العدو[3]

كما زادت حصة المغرب من مبيعات الأسلحة الأمريكية سواء تلك التي اشتراها من السلطات الأمريكية والتي بلغت (7,3) مليون دولار سنة 2000م،

(1) أحلام بوعنان: العلاقات المغربية الأمريكية بين المتغير السياسي والمتغير الاقتصادي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، الرباط 1998)، ص:61.

(2) صوفية بنيحيى: المغرب في السياسة الخارجية الفرنسية منذ سنة 1981، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق أكدال، الرباط، 2000)، ص: 89.

(3) التقرير الاستراتيجي للمغرب، (مجلة أبحاث. العدد: 53-54. 2000/ 2001)، ص:72-73.

مقابل (3,6) مليون دولار في سنة 1999م، أو تلك التي اقتناها مباشرة من الشركات الامريكية التي بلغت (29,9) مليون دولار سنة 2000م.

نفس الأمر يمكن ملاحظته من خلال المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للجيش المغربي. فمن خلال مداخلة السفير الأمريكي السابق السيد "إدوارد غابرييل" والتي ألقاها في مؤتمر المساعدة في الأمن والتعاون الذي نظم في سنة 1999م بألمانيا. يتضح أن برامج المساعدة العسكرية للمغرب في السنوات الأخيرة تتمثل في:

- ❖ برامج التأطير والتدريب والذي أتاح إجراء تدريب بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تدخل في إطار البرنامج الأولي للتربية والتكوين العسكري.
- ❖ تحويل ملايين الدولارات على شكل تجهيزات عسكرية لصالح القوات المسلحة الملكية.
- ❖ التدريب المشتركة منذ عدة سنوات داخل المغرب.
- ❖ الأعمال المتعلقة بأشغال البناء لقاعدة سيدي سليمان.

وأما فيما يتعلق ببرنامج التعاون المقرر على المدى البعيد، فيتعلق بتكفل الولايات المتحدة الأمريكية بعملية الإصلاح العسكري للجيش المغربي، والإصلاح الدفاعي وإعادة تنظيم الدفاع، حيث تم التعاقد على تجديد ترسانة المغرب بأسلحة أمريكية إلى غاية سنة 2007م، ضمن برنامج ضخم لإعادة الهيكلة تمتد إلى غاية سنة 2025م[1].

وبعد تفجيرات 16 أيار – مايو سنة 2003م، في الدار البيضاء، تعززت الصلات الأمنية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية. حيث تواصلت الجهود الأمريكية – المغربية لمكافحة هذه الظاهرة، فقد أظهرت هذه الأحداث العناية الخاصة

(1) أحلام بوعنان، مرجع سابق، ص63.

التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب، إذ أبرز العديد من المسؤولين الكبار إدانتهم الصريحة لهذه العمليات الانتحارية[1]

6) الوجود العسكري الأمريكي في جيبوتي.

منذ استهداف سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا سنة 1998م، بدأ التنسيق بين جيبوتي والولايات المتحدة الأمريكية وقد تعزز وتكرس بعد إحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، ووصل إلى حد مرابطة حوالي (2000) جندي أميركي في معسكر ليمونيه (Camp Lemonnier) كما ترسو حاملة الطائرات (مونت وايتني) في ميناء جيبوتي، وتجوب سواحلها بعض السفن الموكلة بمراقبة كل سواحل القرن الأفريقي[2].

وبعد هجمات نيويورك وواشنطن أصبحت قيادة "قوة العمل في القرن الأفريقي" (Combined Joint Task Force CJTF) المكونة من مئات الجنود الأميركيين الذين يمثلون جميع أفرع القوات المسلحة الأميركية والمستخدمين المدنيين، فضلاً عن ممثلين لجيوش الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب الدولي.

وقد أصبح "معسكر ليمونيه" مقر قوة العمل المشتركة بالقرن الأفريقي. وتقوم قوة (CJTF) المذكورة بمراقبة المجال الجوي والبحري والبري لست دول أفريقية هي السودان وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا فضلاً عن اليمن ودول الشرق الأوسط[3].

ومع أن جيبوتى كانت تقع دائماً ضمن "دائرة فرنسا" (حيث تتمركز بقاعدة جيبوتي العسكرية قوة فرنسية كبيرة العدد يصل عددها إلى 3900 جندي)، إلا أن القوات البحرية والجوية الأمريكية تتمتّع حاليا بتسهيلات في الموانئ والمطارات بجيبوتى.

---

(1) المرجع السابق، ص63.

(2) وليم أركن، مرجع سابق.

(3) د. إبراهيم علوش، الوجود العسكري الأمريكي في القرن الإفريقي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://arabrenewal.info/-

بيئة الاتفاقية الأمريكية - العراقية

بعد رحلة مضنية قطعها العراق منذ دخول القوات الأمريكية إلى بغداد سنة 2003م، دخلت علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية منعطفاً مهماً وجديداً تمثل في التوقيع على اتفاقيتي (الإطار الاستراتيجي طويل الأمد واتفاق سحب القوات)، اللتين وعدتا بإنهاء ذلك الفصل القائم من العقوبات الدولية والوصاية الأممية، واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية، كما وعدتا بحفظ أمنه واستقراره بوجه التهديدات الداخلية والخارجية.

وكما كان الضغط الداخلي العراقي على الحكومة العراقية وإصرار الأخيرة على ضرورة العمل على إخراج القوات الأمريكية من العراق بصورة أو أخرى، ويقابله الفشل العسكري الأمريكي مقروناً بآلاف القتلى، والذي دفع الرأي العام الأمريكي الداخلي في غالبيته إلى تبني الدعوات بضرورة انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وقد تبنى الحزب الديمقراطي هذه الدعوات والتي على ضوئها حقق نجاحات في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، إضافة إلى أنها كانت إحدى المحركات لفوز "اوباما" بالرئاسة الأمريكية. إمام هذين الضغطيين كان من مصلحة الطرفين العراقي والأمريكي إلى التوصل إلى إعلان مبادئ بين الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) والقيادة العراقية، لتنظيم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق عبر التوصل إلى اتفاقية إستراتيجية بينهما والتي من ضمنها جدولة انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وهذا ما تحقق فعلاً، حيث أبرمت هذه الاتفاقية، والتي سميت باتفاق سحب القوات الأمريكية من العراق تماشياً مع رغبات وتطلعات حكومة و شعب العراق، وتم التوصل إلى الصيغة النهائية لهذه الاتفاقية بنهاية سنة 2008م، واهم ما جاء فيها سحب كامل القوات الأمريكية من العراق نهاية سنة 2011م، وسنتناول ما جاء في هذه الاتفاقية والمحادثات التي سبقتها في هذا الفصل.

المبحث الأول

تطور مسار مفاوضات الاتفاقية

قبل الدخول في موضوع الاتفاقية لابد من المرور على إعلان المبادئ للعلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية(1)، حيث أكد القادة العراقيون الخمسة(2)، كما أشار إعلان المبادئ في بيانهم الصادر في 26 آب – أغسطس سنة 2007م(3)، الذي أيده الرئيس بوش الابن، إن الحكومتين ملتزمتان بتطوير علاقة تعاون وصداقة طويلة بين البلدين كاملي السيادة والاستقلال، ولهما مصالح مشتركة(4)، وأكد البيان على أن العلاقة بين البلدين سوف تكون لصالح الأجيال المقبلة(5).

أن هذا الإعلان يشير بوضوح إلى رغبة البلدين في تكوين علاقة تشمل مجالات متعددة يأتي في مقدمتها التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ويقسم الإعلان المجالات إلى ثلاثة أبواب وهي المجال السياسي والدبلوماسي، والمجال

---

(1) ـــــــ، نص إعلان المبادئ العامة، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد، 2007).

(2) أن القادة هم كل من (رئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس الجمهورية جلال طالباني، ونائباه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، ورئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني). للمزيد أنظر: أرشد مزاحم مجبل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق في ضوء الاتفاقية بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد32، 2008)، 11.

(3) د. حسين حافظ وهيب، أفاق تطور العلاقات العراقية – الأمريكية وأثرها على الأمن الإقليمي العربي، (أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد166، 2008) ص7.

(4) لاشك في أية دولة في العالم تسعى إلى الحفاظ وحماية مصالحها من خلال تحريك أدوات السياسة الخارجية لخدمة أغراضها وأهدافها في الساحة الدولية. وينطبق هذا الأمر على الدول الكبرى أو الدول الأخرى، لان الجميع يفتش عن مصالحه بطريقته الخاصة، ولا مجال للعواطف والمشاعر في تصريف السياسة الخارجية لأية دولة في العالم. للمزيد أنظر: د. جاسم يونس الحريري، صراع المصالح والإرادات في الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، (مجلة آراء، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، العدد 50، 2008)، ص84.

(5) باسل يوسف بجك، مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد35، 2008)، ص68.

الاقتصادي، والمجال الأمني والعسكري، حيث أشارت ديباجة إعلان المبادئ إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة العراقية في حماية الدستور وصيانته من أي محاولة لتعطيله أو تجاوزه، وتشجيع التعاون الثقافي بين البلدين، وفى المجال الاقتصادي أشار الإعلان في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية العراق في الانتقال إلى الاقتصاد الحر والمساعدة على توفير المساعدات المالية والاقتصادية لبناء البنية التحتية ومساعدة العراق في إطفاء ديونه، أما في المجال العسكري فتضمن الإعلان مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية العراق في الرد على أي عدوان يستهدف أمنه وسيادته والمساعدة في القضاء على الجاميع الإرهابية، والمساعدة على تدريب وتأهيل القوات المسلحة[1].

وان إعلان المبادئ هذا مهم بدرجة كبيرة، كونه سيكون المدخل الذي يؤسس الاتفاقية الإستراتيجية والأمنية والتي ستكون محكومة ببعض بنوده على الأقل التي يصعب القول بأنها تلبى مقتضيات المصلحة العامة للعراق وشعبه[2].

واستناداً إلى إعلان المبادئ هذا أرسل رئيس الوزراء العراقي رسالة إلى مجلس الأمن الدولي، والتي بموجبها حدد المجلس قراره ذي الرقم (1790) في 18 كانون الأول – ديسمبر سنة2008م، وجاء في نص الرسالة " تعتبر الحكومة العراقية هذا الطلب من مجلس الأمن لتمديد تفويض القوات المتعددة الجنسيات هو الطلب الأخير، وتتوقع أن يكون مجلس الأمن قادراً على التعامل مع حالة العراق بدون اتخاذ إجراء مستقبلي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"، ثم يعود ويؤكد " تود حكومة العراق أن تحيط مجلس الأمن بأنها وقعت على إعلان مبادئ مع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات صداقة وتعاون طويلة الأمد"[3].

([1]) نص إعلان المبادئ، مرجع سابق.

([2]) نبيل محمد سليم، إعلان مبادئ العلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 162، بغداد)2008، ص2.

– كذلك: أحمد إبراهيم محمود، مفاوضات الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، (ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 162، 2008)، ص 61.

([3]) د. وجدان فريق عناد، الاتفاقية العراقية الأمريكية طويلة الأمد، أفكار ورؤى عامة، في مجموعة من الأساتذة والباحثين، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، (سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، الصنوبر للطباعة2008)، ص37.

ومنذ التوقيع على الاتفاقيتين معاً حظيت اتفاقية سحب القوات باهتمام رسمي وإعلامي فاق إلى حد كبير الاهتمام الذي حظيت به اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وذلك يأتي من ارجحية المتغير الأمني وخطورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله على حساب غيره من المتغيرات لاسيما بعد الأوضاع العصيبة التي عاشها العراق منذ سنة 2003م، غير أن تحليل لاتفاقية الإطار الاستراتيجي يقودنا إلى التشبث بأهميتها انطلاقاً من رؤية مفادها أن دعائم الأمن لا تثبت آلا بعد توافر البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لها. فما الأمن آلا حلقة من بين حلقات أخرى تتفاعل فيما بينها لتدعيم أركان الدولة وحفظها في عالم تتداخل فيه المتغيرات وتتبادل التأثير.

وفي الجملة فأن هذه الاتفاقية تضع الإطار التفصيلي لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين الحكومة العراقية والحكومة الإدارة الأمريكية في شتى الميادين بما يفترض انه سيسهم في تعزيز وتنمية التجربة الديمقراطية في العراق على أساس الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها للقانون الدولي، ومبدأ عم التدخل في الشؤون الداخلية، كما جاء في الفقرة الأولى من القسم الأول لاتفاقية الإطار الاستراتيجي. ولعل مراجعة سريعة لاتفاقية الإطار الاستراتيجي سنجد بعد ديباجة اتفاق الإطار الإستراتيجي التي تشيد بالتطورات الكبيرة والايجابية التي حدثت في العراق بعد 9 نيسان - ابريل سنة 2003م، وبشجاعة الشعب العراقي في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً بمقتضى دستور يقسم الإطار إلى احد عشر قسماً تغطي جميع المجالات بين البلدين واهما:

القسم الأول هو المبادئ العامة ويشير إلى أن تقوم هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية بين الدولتين وفق علاقة الصداقة والتعاون إلى الاحترام المتبادل والمبادئ والمعايير المعترف بها في القانون الدولي والتي تلبيه الالتزامات الدولية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض استخدام العنف لتسوية الخلافات، ويؤكد أن وجود عراق قوي قادر على الدفاع عن نفسه أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة وان الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بل هو بطلب من حكومة العراق ذات السيادة وبالاحترام

الكامل لسيادة العراق وأن إلا تطلب أو تسعى لأن تكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق.

ويتناول القسم الثاني التعاون السياسي والدبلوماسي ويشير إلى دعم كافة الجهود العراقية في العودة إلى المجتمع الدولي والعمل على تعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق وتعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من (الأخطار الداخلية والخارجية).

أما القسم الثالث فهو متعلق بالتعاون وفيه التأكيد على أن الطرفين يعملان على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية دون الإجحاف بسيادة العراق على أراضيه ومياهه وأجوائه، ويتم هذا التعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً للاتفاق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه.

وينتقل الإطار بعد ذلك إلى الأقسام الأخرى والتي تشمل كافة أوجه التعاون منتهياً إلى القسم العاشر الذي يؤكد انه يجوز للطرفين إبرام اتفاقات أو ترتيبات إضافية حسب ما يكون (ضرورياً وملائماً) لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي الأحكام الختامية القسم الحادي عشر يتم التأكيد على أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني – يناير سنة 2009م، بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة من الطرفين لتنفيذها بموجب الإجراءات الدستورية ذات الصلة النافذة في كلا من البلدين وتظل سارية المفعول ما لم يقدم أي من الطرفين إخطاراً خطياً للطرف الآخر بنيته على إنهاء العمل بهذه الاتفاقية ويسري مفعول بعد عام واحد من تاريخ مثل هذا الإخطار ويجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين خطياً وفق الإجراءات الدستورية النافذة في البلدين ويخضع كل تعاون بموجب هذه الاتفاقية لقوانين وتعليمات البلدين

هكذا يكون اتفاق الإطار الإستراتيجي قد حدد الخطوط العريضة والبادئ العامة للاتفاقية العراقية – الأمريكية تقترب من صيغة العلاقات العراقية – الأمريكية

في سنة 1954م، وتوقيع عدد من المعاهدات العراقية – الأمريكية والعراقية – البريطانية عشية توقيع حلف بغداد[1].

ولم يتطرق إعلان المبادئ هذا عن الانسحاب الأمريكي أو خطط الانتشار.

أولا: مفاوضات الاتفاقية:

أن ما يتعلق بالاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر من قبل قطاع كبير من الشارع العراقي بأنها فخر للعراق، وإنها تختلف في مضمونها عن الاتفاقيات التي ابرمها العراق مع الاستعمار في الماضي، خاصة المعاهدة البريطانية، بين الحكومتين العراقية والبريطانية، التي أبرمت سنة 1930م[2].

بدأت المفاوضات العراقية الأمريكية في 11 آذار – مارس سنة 2008م، بشأن عقد معاهدة طويلة الأمد حول الروابط المستقبلية بين الجانبين وتحديد وضع القوات الأمريكية في العراق، وشهدت الأيام التالية على تقديم مسودة الاتفاق من المفاوض الأمريكي، اجتماعات للمجلس التنفيذي والمجلس السياسي للأمن الوطني ومجلس الوزراء العراقي لبحث هذه المسودة[3]، وفى الحقيقة هناك الكثير من الدول التي عقدت اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت المائة دولة، ومنها دول الخليج العربي وبعض دول المنطقة[4]، وقد جرت المفاوضات وسط تناقض واضح في موازيين القوى والتوجهات السياسية، على الرغم من التوافق والانسجام بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية، فالمسؤولون العراقيون يشيرون إلى أن العراق

(1) د. عبد الحسين شعبان، ضوء على المعاهدة العراقية – الأمريكية مرحلة الاستقلال الثاني، (بحث مقدم في ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008)، ص81-82.

(2) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922_1948، (وزارة الإعلام، بغداد، 1977)، ص 35 .

(3) محمد عبد القادر، الاتفاق الأمني بين أمريكا والعراق...مضامين واحتمالات، (ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد167، سنة النشر بلا)، ص 52.

(4) د. وجدان فريق عناد، الاتفاقية العراقية الأمريكية طويلة الأمد أفكار ورؤى عامة، مرجع سابق، ص 33.

الجديد دولة ذات سيادة كاملة، له أن يوقع اتفاقيات دولية بهذه الأهمية من موقع الحفاظ على سلطاته الكاملة وعلى أراضيه وعلى شعبه ومقدراته السياسية، مادام هو عضو في المنظمة الدولية والجامعة العربية ويحظى باعتراف العالم كله وله مؤسساته الديمقراطية التي يتعين احترام إرادتها وقراراتها، كما تصور هؤلاء المسؤولون أن القيم والمبادئ التي جاء بها الاحتلال سيجري احترامها، إلا أن يتم الالتفاف عليها، فهكذا أجريت العملية السياسية في ظل ما بشرت به الإدارة الأمريكية وأقامت عراقاً جديداً يتفاخر مسؤولوه بأنه أفضل من غيره في المنطقة[1].

وعلى الطرف الآخر فمن الأرجح أن الإدارة الأمريكية تعاملت بواقعية شديدة مع الأوضاع، فهي التي تقود سلطة الاحتلال وتحمي العراق داخلياً وخارجياً، وتتدخل بوضوح في اتخاذ قراراته السياسية بشكل تلقائي أو طبيعي، ولا نجد اعتراضاً من المجتمع الدولي ولا مقاومة واضحة من الأطراف العربية لسياستها في العراق، ولذلك لم تفكر في أنها ستراعي اعتبارات السيادة أو الاستقلال الوطني وهي تبحث مصير قواتها مستقبلاً وعلاقتها الإستراتيجية مع العراق الجديد، وعزز من ذلك التصور أن توازنات القوى في الشرق الأوسط لا تزال تلعب في صالحها .

وكان من المنطقي أيضاً أن الإدارة الأمريكية يجب أن تسعى إلى ممارسة كافة أشكال الضغط للوصول إلى اتفاق يخدم مصالحها[2]، حيث تحدثت واشنطن عن علاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية. على لسان "رايان كروكر" سفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وحذر من انه من دون اتفاق امني، فإن القوات الأمريكية تبقى مكتوفة الأيدي، ودون توفير التدريب أو الدعم

(1) د. عبد العاطي محمد، واشنطن وبغداد ... من التحالف إلى الصدام في مفاوضات الاتفاقية الأمنية، (مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، العدد 587، السبت 21/ 6/ 2008).

(2) في ضوء هذه الضغوط التقى السفير الأمريكي ريان كروكر، ومسؤول ملف العراق في وزارة الخارجية الأمريكية السفير ديفيد ساتدفيلد بالرئيس العراقي السيد جلال طالباني، وطلبا منه ممارسة الضغط على حلفائه في الائتلاف الوطني العراقي ليتقبلوا الاتفاقية.

اللوجستي[1]، كما حذر قائد القوات الأمريكية في العراق جورج كيسي، من انه بدون اتفاق امني، من شأنه تتفكك القوات العراقية، لأن الأرض العراقية وقواته الجوية والبحرية تعتمد اعتماداً كلياً على دعم الولايـات المتحدة الأمريكية[2].

كما تحدث 'هوشيار زيباري' وزير الخارجية العراقي، الذي أكد هذه التحذيرات في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، مشيراً إلى أن واشنطن أبلغت الحكومة العراقية أنها ستوقف جميع عمليات القوات الأمريكية في العراق، وكذا عمليات التدريب للإفراد الشرطة والجيش، والدعم والبناء ومشاريع اقتصادية في العراق في حال أن العراقيين لم ينتهوا من هذا الاتفاق قبل نهاية سنة 2008م[3]. وأكد أيضاً أن الاتفاقية ليست سرية، وان الاتفاقية شاملة وليست عسكرية، وأن التواجد العسكري لان يكون إلى ما نهاية[4].

وليس من المتصور أن المسؤولين العراقيين قد فوجئوا بالمطالب الأمريكية، فالعلاقة بين الجانبين على مدى سبع سنوات مضت تقول بان الجانب الأمريكي هو الذي يملي شروطه ويقرر مصير الحاضر والمستقبل، بل أن الحكومة العراقية، على مختلف تشكيلاتها كانت عوناً وسنداً لكل الخطوات التي اتخذتها واشنطن في البلاد[5]، لكن قوة الشروط الأمريكية هذه المرة واتساع نطاق التدخل في العراق، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مسودة اتفاق تحتوي على بنود ذات سقف مرتفع بشكل كان من الصعب قبوله من جانب الحكومة العراقية[6].

---

(1) Abd Albari Atwan, AlMalki's dilemma between Tehran and Washington, (Al Quds Alarabi, 9th of June,2008)

(2) ________ ,Iran's men in Iraq ready to abort the agreement, (Al Quds Alarabi, 30th of October 2008).

(3) مقابلة متلفزه على قناة الي بي سي العربي مع السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق، في 23/ 3/ 2008.

(4) مقابلة متلفزه على قناة الحرة العراق العربي مع السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق، في 15/ 4/ 2008.

(5) د. عبد العاطي محمد، مرجع سابق.

(6) د. احمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص62.

فما أطلقته الإدارة الأمريكية منذ بدء المفاوضات يجعل يد الولايات المتحدة الأمريكية طليقة تماماً في ترتيبات مستقبلية أمنية أو سياسية أو اقتصادية، ويضع العراق تحت " الاستعمار الأمريكي " المباشر بكل ما تعنيه الكلمة دون أن يسمح للعراق بمباشرة أدنى درجات السيادة الوطنية خصوصاً أنها ترتيبات لاتفاقية طويلة الأمد[1]، وتتمثل عناصر هذه المسودة في[2]:

1) وضع إطار إستراتيجي طويل الأمد للتواجد الأمريكي في العراق.
2) عدم تحديد فترة بقاء القوات الأمريكية في العراق، بمعنى الامتناع عن تحديد سقف زمني أو جدول زمني لعمل تلك القوات، أو الأسلحة المسموح بنشرها، كما لا تشير للوضع القانوني والسلطات التي يتمتعون بها على العراقيين .
3) تخويل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مؤقتة سلطة تنفيذ العمليات العسكرية في العراق وسلطة احتجاز الأفراد عندما يكون ذلك ضرورياً لدواع أمنية تقتضى ذلك .
4) منح الحصانة من الملاحقة القانونية في العراق للمتعاقدين المدنين مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أعلن الجانب العراقي رفض هذه المقترحات، وأعلن المجلس السياسي العراقي للأمن الوطني ثلاثة شروط لاستمرار المباحثات بين بغداد وواشنطن لتوقيع الاتفاقية الأمنية. تتمثل في عدم إنشاء قواعد عسكرية دائمة للقوات الأمريكية، وامتناع العراقيين عن تقديم أي تسهيلات عسكرية أو حصانة للمتجاوزين من هذه القوات، وعدم السماح للقوات الأمريكية باعتقال أي عراقي دون إذن أو تنسيق مسبق مع الحكومة أو القوات العراقية[3].

---

(1) د. عبد العاطي محمد، مرجع سابق.
(2) د. احمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص62.
(3) رنا الشجيري، السيادة العراقية في ظل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، (مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد2، 2009)، ص163.

وقد شهدت الاتفاقية تحولاً ذا مغزى بعد شهور من المفاوضات حيث أعلن رئيس الوزراء العراقي نورى المالكي بعد لقائه بالمرجع الأعلى أية الله السيد على السيستاني في النجف الأشرف، أن مسالة الحصانة القانونية " للأمريكيين جنوداً ومدنيين "، مازالت تعرقل التوصل إلى الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد، على الرغم من تقديم واشنطن تنازلات كبيرة جدا، وقال أيضاً " أن التنازلات الأمريكية كانت في الحقيقة كبيرة جداً، وهناك نقاط ايجابية وأخرى يمكن أن تؤشر إلينا بأنها حقيقية ". وأوضح أن " أهم النقاط هي فترة وجود القوات الأمريكية على الأرض العراقية ينتهي في شكل كامل في 31 كانون الأول – ديسمبر سنة 2011م، وان القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المدن والقصبات والنواحي ينتهي وجودها في 30 حزيران – يونيو سنة2009م[1].

وبناءاً على تلك المعطيات طالبت الحكومة العراقية بإجراء تغيرات على الاتفاقية، وقال المتحدث بأسم الحكومة الدكتور علي الدباغ " إن مجلس الوزراء اقر التعديلات الضرورية والجوهرية والمناسبة الواجب إدخالها على مسودة الاتفاقية حسب الآراء والتوجهات الأساسية للكتل السياسية، وأضاف انه تم تفويض رئيس مجلس الوزراء بعرض هذه التعديلات على الجانب الأمريكي، وفى اتجاه مواز أقدمت الحكومة العراقية على إعلان تغيير اسم الاتفاقية الأمنية مع واشنطن إلى اتفاق سحب القوات الأمريكية، سعياً إلى إكسابها بعض الشعبية والشرعية في آن واحد[2].

وتحاول الحكومة العراقية أن تخرج من هذا المأزق بأقل الخسائر الممكنة حيث أنها أمام خيارين لا ثالث لهما وهما: إن عدم توقيع الاتفاقية أو تأخيرها عن موعدها سيجبر الحكومة على التراجع عن وعودها بالعمل على عدم تمديد ولاية القوات المتعددة الجنسيات أواخر سنة 2008م، وإخراج العراق من طائلة الفصل السابع الذي دخله منذ سنة 1990م، أما الخيار الآخر، فهو الحاجة إلى وجود هذه القوات الأمريكية على الأرض ولمدة مناسبة، وهى الضمانة للحكومة العراقية بعدم ضرب

---

(1) فاضل رشاد، المالكي، حصانة الأمريكيين تعرقل الاتفاق رغم تقديم واشنطن تنازلات كبيرة جداً، (جريدة الحياة، الجمعة 11\7\2008).

(2) محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص54.

العملية السياسية أو التآمر عليها من أطراف تترصد لها، لذا نجد الحكومة العراقية حريصة على استمرار القوات الأمريكية حماية لها[1].

وتعلن الإدارة الأمريكية عن "عواقب وخيمة" في حالة عدم التوصل إلى أبرام الاتفاقية بينها وبين العراق[2].

ثانياً : أبرز النقاط الخلافية والصياغة النهائية لها :

شهدت الاتفاقية الأمنية نقاطاً خلافية متعددة، أسفرت عن تأخير إبرامها عدة أشهر، وفي ما يلي ابرز تلك النقاط وآخر صياغة لها[3]:

1) الانسحاب الأمريكي من العراق.

جاء في الصياغتين السابقة والأخيرة انه "يجب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى سنة 2011م، ويجب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى 30 حزيران ـ يونيو سنة 2009م، وان يقوم الطرفان بمراجعة الذي تم تحقيقه باتجاه الوفاء بالتاريخ المحدد. والأحوال التي يمكن أن تسمح لكل من الطرفين أن يطلب من الطرف الآخر، إما تقليص الفترة المحددة أو تمديدها". ولكن أضيف للصياغة الأخيرة ما ينص على أن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق في أي وقت، وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة الأمريكية في سحب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق في أي وقت.

---

(1) د. عبد الكريم العلوجي، العراق بين شقي للرحى، (جريدة العربي الناصري، الجمعة 2008\6\22).

(2) نهله الشهال، العراق والاتفاقية الإستراتيجية الأمريكية..التعقيد المتصاعد، جريدة الحياة، الاحد2008\10\26.

(3) سليمان الدباغ، الاتفاقية العراقية – الأمريكية وقائع وسيناريوهات مفترضة، (بحث مقدم في ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008)، ص39.

- كذلك: جريدة الشرق الأوسط، الاثنين 17\ 11\2008.

2) الولاية القضائية وحصانة الجنود الأمريكيين.

جاء في الصياغة السابقة " انه يكون للولايات المتحدة الأمريكية الحق الرئيسي لممارسة الولاية القضائية على أفراد القوات والعنصر المدني بشان أمور تقع داخل المنشات والمساحات المتفق عليها وأثناء حالة الواجب خارج المنشأت والمساحات المتفق عليها "، بينما " يكون للعراق الحق الرئيسي لممارسة الولاية القضائية على أفراد القوات والعنصر المدني، وذلك بشأن الجنايات الجسيمة والمتعمدة التي ورد سردها طبقاً للفقرة الثامنة، والتي يتم ارتكابها خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها أثناء خارج حالة الواجب ".

أما الصياغة النهائية فتنص على أن " للعراق الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية ومستخدميهم، وللولايات المتحدة الأمريكية الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية وأفراد العنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها وفى أثناء تأدية الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها ".

3) تفتيش المواد الداخلة إلى العراق والبريد.

رفض المفاوضون الأمريكيون طلباً عراقياً بتفتيش المواد التي تدخلها القوات الأمريكية للعراق، مثل معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا، فضلاً عن تفتيش البريد، وجاء في الصياغة الأخيرة " انه لا تخضع للتفتيش عمليات استيراد مثل هذه المواد وإعادة تصديرها ونقلها واستخدامها، ولا تخضع كذلك لمتطلبات الأجازات أو لأي قيود أخرى أو ضرائب أو رسوم جمركية أو أي رسوم أخرى تفرض في العراق وللسلطات العراقية، استناداً إلى معلومات أمنية متوفرة لديها الحق في الطلب من قوات الولايات المتحدة الأمريكية وبحضورها فتح أي من الحاويات التي توجد فيها تلك المواد المستوردة للتحقق من محتوياتها، وعلى السلطة العراقية أن تحترم المتطلبات الأمنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية "، مضيفاً إن أي تفتيش للمواد من قبل السلطات العراقية يجب أن يتم بصورة عاجلة في مكان متفق عليه، ووفقاً للإجراءات التي تضعها اللجنة المشتركة، وبالنسبة للبريد فقد جاء في نص الاتفاقية " يخضع البريد

المرسل عن طريق خدمات البريد العسكري إلى تصديق سلطات الولايات المتحدة الأمريكية ويعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية باستثناء البريد غير الرسمي الذي قد يخضع للمراقبة الاليكترونية".

4) **اللجنة المشتركة.**

اختلف الأمريكيون والعراقيون حول مهام وإدارة اللجنة المشتركة بين الطرفين التي ستدرس القضايا المختلف عليها بين الطرفين بين المستقبل، وقرر الجانبان في المسودة الأخيرة تشكيل لجنة وزارية مشتركة يكون أعضاؤها أشخاصاً على المستوى الوزاري يحددها الطرفان، وتتولى النظر والبت في القضايا الأساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ الاتفاق وتتولى هذه اللجنة تشكيل لجنة مشتركة أخرى لتنسيق العمليات العسكرية تتألف من ممثلي كل من الطرفين وتكون رئاستها مشتركة بين الطرفين .

5) **الصياغة اللغوية.**

وافق الطرف الأمريكي على طلب عراقي بإجراء تعديلات على الصياغة اللغوية للاتفاقية "كون صياغتها غير دقيقة"، كما وافق الأمريكيون على تغيير اسم الاتفاقية من " اتفاقية وضع القوات الأمريكية في العراق" إلى " اتفاقية سحب القوات الأمريكية في العراق".

ثالثا : التصديق على الاتفاقية.

1) **مجلس الوزراء.**

بعد جدل طويل ومفاوضات معلنة وسرية أقرت الحكومة العراقية في 16 تشرين الثاني – نوفمبر سنة 2008م، الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية بغالبية الأصوات[1]، وقد خولت الحكومة العراقية وزير خارجيتها هوشيار زيباري التوقيع على الاتفاقية مع السفير الأمريكي في بغداد رايان كروكر، ووقع هوشيار زيباري على الاتفاقية في بغداد معتبراً ذلك اليوم بأنه يوم تاريخي في العلاقات العراقية

(1) د. عبد الكريم العلوجي، الاتفاقية الأمنية...العراق تحت التهديد الأمريكي، (جريدة العربي الناصري، الأحد 23/ 11/ 2008م).

مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وقال زيباري أيضاً إن مجلس الوزراء سيرسل نص الاتفاقية إلى البرلمان لإجراء تصويت نهائي عليه[2].

2) مجلس النواب .

بعد عدة جلسات صاخبة ومعارضات شديدة صادق البرلمان العراقي بالأغلبية على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن التي تحدد جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بنهاية سنة 2011م، حيث صوت (149) نائباً لصالح الاتفاقية من أصل (198) عضواً حاضراً. وكان من المفترض أن يقر مجلس الرئاسة الاتفاقية في غضون أسبوعين لتصبح سارية المفعول[3]. واشترط البرلمان عرض الاتفاقية للاستفتاء العام في شهر تموز - يوليو سنة 2009م. علماً أن هذا لم يتحقق ودفعت الحكومة هذا الاستفتاء إلى الانتخابات البرلمانية والتي جرت في بداية شهر آذار – مارس سنة 2010م، والتي أيضاً لم يتم الاستفتاء على الاتفاقية إلى يومنا هذا.

لقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الأمريكية العراقية في شهر كانون الثاني - يناير سنة 2009م، بالتوازي مع استلام الإدارة الديمقراطية برئاسة اوباما المهام في البيت الأبيض، خلفاً لإدارة بوش الجمهورية التي قادت الغزو وغاصت في مستنقع العراق بتناقضاته وتعقيداته لتنهي مهامها الرئاسية في واشنطن والعراق أسوأ مما كان عليه قبل الاحتلال، وباعتراف العراقيين والأمريكيين أنفسهم ولسنا هنا بصدد تقييم ما حدث، بقدر ما نحن نحاول إلقاء نظرة على بنود الاتفاقية التي يمكن القول النهائي أنها شر لابد منه لأسباب تعود إلى طبيعة العراق الان، وطبيعة التوازنات الإقليمية التي خلقها الغزو الأمريكي لبلاد الرافدين وإخراج العراق من التوازنات الإستراتيجية للمنطقة.

---

(1) المرجع السابق .

(2) محمود الأحمد، الحكومة العراقية تقر الاتفاقية الأمنية مع واشنطن بأغلبية الثلثين، (جريدة الوطن الكويتي، الاثنين 17/ 11/ 2008م).

(3) محمد رياض، الاتفاقية الأمنية ...احتلال العراق على ورقة جلاء، (جريدة الأخبار، الأحد 29/ 11/ 2008).

رابعاً: أهم ما جاء في الاتفاقية.

أن الاتفاقية تتناول بالتفصيل كافة التفصيلات المتعلقة بالقوات الأمريكية والعراق عبر ديباجة و(30) مادة تحدد الغرض من الاتفاقية وتعرف المصطلحات التي تستخدم فيها وتشير المادة الثالثة إلى التزام أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية وأفراد العنصر المدني التابع لها بواجب احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية.

وعند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذا الاتفاق ويمتنعون عن أي نشاطات لا تتماشى مع نص وروح هذا الاتفاق، ويحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معروف في القانون الدولي النافذة (المادة4).

وتنتقل الاتفاقية إلى تنظيم استخدام الممتلكات العراقية وصيانتها على أن تعيد قوات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكومة العراقية كامل المنشات والمساحات المخصصة لاستخدام قوات الولايات المتحدة الأمريكية المقاتلة وفق قائمتين يتم تسلم القائمة الأولى من المنشآت المتفق عليها فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ وتسلم القائمة الثانية في فترة أقصاه 30 حزيران – يونيو سنة 2009م، موعد انسحاب القوات المقاتلة من المدن والقصبات والقرى وللحكومة العراقية الموافقة على السماح لقوات الولايات المتحدة الأمريكية استخراج بعض المنشآت الضرورية لإغراض هذا الاتفاق عند الانسحاب (مادة 5).

وتعطي الاتفاقية تسهيلات كبيرة وكثيرة في مجالات استخدام المنشآت والمساحات المتفق عليها وتخزين المعدات العسكرية التي وصفتها الاتفاقية (بالدفاعية) وحظر أن يشمل ذلك أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها .

وعند اعتقال أو احتجاز أفراد من قوات الولايات المتحدة الأمريكية وأفراد العنصر المدني من قبل السلطات العراقية يتم إخبار قوات الولايات المتحدة الأمريكية بذلك فوراً وتسليمهم لها خلال (24) ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز، وعندما يمارس العراق ولايته القضائية تتولى الولايات المتحدة الأمريكية عندئذ مهمة الأحتجاز المتهم من أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية أو العنصر المدني وعلى

سلطات قوات الولايات المتحدة الأمريكية تقديم أولئك الأفراد المتهمين إلى السلطات العراقية لأغراض التحقيق والمحاكمة ولأي من الطرفين الطلب من الآخر التخلي عن حقه في الولاية القضائية، تنظم الاتفاقية كافة التفاصيل الأمريكية العراقية أو الأمريكية بالدرجة الأولى وصولاً إلى (المادة 21) التي تسقط حق العراق في المطالبة بأي تعويض، حيث أشارت إلى انه باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود يتنازل الطرفين عن حق المطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن اي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة أو العنصر المدني لأي من الطرفين أو المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات المسلحة والعنصر المدني والناجمة عن تأديتهم واجباتهم الرسمية في العراق.

أما الانسحاب الأمريكي من العراق فتناولته (المادة 24) وتم تحديده في نهاية كانون الأول – ديسمبر سنة 2011م، على أن يكون الانسحاب من المدن والقرى العراقية إلى مساحات في نهاية حزيران – يونيو سنة 2009م، مع الاعتراف بحق العراق السيادي في طلب الانسحاب الأمريكي في أي وقت، وكذلك الحق السيادي الأمريكي في الانسحاب في اي وقت، وتساعد الولايات المتحدة الأمريكية العراق في إنهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق بمجرد انتهاء ولاية مجلس الأمن الدولي بمقتضى القرار(1790) وعودة العراق إلى مرحلة ما قبل حدود القرار(661) سنة 1990م، وتؤكد الاتفاقية على ردع المخاطر الأمنية التي تهدد سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه ونظامه الاتحادي الدستوري مشيراً إلى انه عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان عليه من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو مؤسساته، وبناء على طلب من الحكومة العراقية يقوم الطرفان بالشروع فوراً مداولات إستراتيجية ووفقاً لما قد يتفقان عليه بينهما تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات أو أي إجراء لردع مثل هذا التهديد، وتتولى الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن المنطقة الخضراء عند بدء تطبيق الاتفاق[1].

---

(1) نص الاتفاقية المنشورة المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي.

المبحث الثاني

أهداف وإبعاد الاتفاقية

من اجل معرفة الدوافع الكامنة وراء هذه الاتفاقية، والظروف المحيطة بها المباشرة والغير مباشرة، لاسيما هذه الاتفاقية تنفرد عن مثيلاتها من حيث الصفات والعوامل، كونها تنعقد بين طرفين احدهما يمتلك القوة والنفوذ والتأثير في الساحة الإقليمية والدولية، وآخر يؤسس لبناء دولة، ويعاني من مشاكل على المستوى الداخلي والخارجي.

وهنا لابد من معرفة أسباب الإصرار الأمريكي لعقد هذه الاتفاقية في سقف زمني محدد؟ وما هي أسباب الحكومة العراقية لعقدها؟.

هذه أسئلة نحاول الإجابة عليها عبر هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاث فقرات وهي: أهداف وإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية أولاً. وأهداف وإبعاد الحكومة العراقية ثانياً. وجاء تناول البعد النفطي في الاتفاقية بالفقرة الثالثة.

أولاً: أهداف وإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية.

تركز الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها في الشرق الأوسط على محدودية نشر قواتها العسكرية بالرغم من الاتساع الذي نشهده في هذه المرحلة:

1) قبل خمسة عقود من حرب الخليج الأولى اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على حلفاء لها لحماية مصالحها في المنطقة كـ (العربية السعودية، التي ارتبطت معها منذ سنة 1933م[1]، وحتى الآن، وكذلك إيران من سنة 1953 إلى سنة 1979م)، بدلاً من الاحتفاظ بقواعد عسكرية لها.

([1]) علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سانت كليمنيز العالمية، بغداد، 2009)، ص141.

2) خلال الحرب الباردة حاولت التقليل والتأثير في النفوذ السوفيتي من خلال دعم الحكومات وتقديم المنح المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية لها[1].

3) لقد دعمت قوات حفظ السلام في لبنان من سنة 1982 إلى سنة 1984م، بعد أن نشرت قواتها لشهور فقط، كما أنها تدعم القوات العسكرية في سيناء من سنة 1981م، إلى غاية الآن[2].

4) لجأت في أواخر الثمانيات من القرن المنصرم إلى نشر أكثر من (700) جندي في دول الخليج العربي، بعد الحرب العراقية – الإيرانية بسنة[3].

5) في بداية تسعينيات القرن المنصرم، وبعد الاجتياح العراقي للكويت نشرت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (500) إلف جندي في العربية السعودية[4].

6) قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003م، وما بعدها بنشر أكثر من (220) ألف جندي في العراق ودول الخليج العربي[5].

7) أما في الوقت الراهن تؤسس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض عدد قواتها في المنطقة، والاحتفاظ بقواعد لها من اجل التصدي إلى المخاطر الرئيسية الثلاث. والتي تتمثل في ما يلي:

أ) ضمان تدفق النفط.

ب) ضمان عدم تطور فاعلين دوليين، وغير دوليين في المنطقة.

([1]) بروسترك. ديفي، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، (الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1995)، ص101.

([2]) د. جواد كاظم حطاب وآخرون، الاتفاقية العراقية تداعياتها محلياً وإقليمياً، (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 2009)، ص6.

([3]) جون كولي، مرجع سابق، ص131.

([4]) متولي موسى، حرب الخليج مقدمات ونتائج، (الدار الإسلامية للإعلام، برن/ ألمانيا، 1991)، ص64.

([5]) يحيى أبو زكريا، الغارة الأمريكية الكبرى على العالم الإسلامي، (الناشر الكاتب، الكتاب منشور الكترونياً، 2003)، ص62.

ت) العمل على إيجاد منطقة خالية من التطرف الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها[1].

ووفقاً لهذه النقاط قد قسمنا أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من توقيع الاتفاقية من العراق إلى ثلاث أهداف. وكل هدف ينشطر إلى مجموعة أهداف فرعية وهي:

❖ الهدف السياسي: تهدف الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الغطاء القانوني لتدخلها بمفاصل الدولة المهمة. ووضع العراق في خيارين أحلاهما مر، أما أن يبقى تحت طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، أو أن يعقد الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى ضمان عدم تطوير فاعلين دوليين في المنطقة.

❖ الهدف العسكري: أن الاتفاقية العراقية الأمريكية ما هي ألا بديلاً للتفويض الممنوح للقوات متعددة الجنسية. كما أنها تريد أن تؤسس للنهج الذي يسير عليه "جون ماكين"[2]. أو إلزام "اوباما" بعدم سحب القوات العسكرية

([1]) أن هذا الهدف يتعارض مع زيادة القوة العسكرية، لان الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن وجود قواتها العسكرية في المنطقة يكون دافعاً للعنف، والاضطرابات الشعبية ضد تلك القواعد وضد الحكومات المتحالفة أيضاً. ومن هنا تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تحول في المجتمعات بالاعتماد على الوسائل السياسية والاقتصادية، ودعم الحكومات الصديقة لها، وخصوصاً المنتجة للنفط.

([2]) جون ماكين: ولد جون ماكين في 29 آب – أغسطس سنة 1936م، وهو ينتمي إلى عائلة لها باع طويل في العمل العسكري حيث قاد والده القوات الأمريكية في بعض فترات حرب فيتنام، وكذلك جدة قائداً معروفاً والتحق ماكين بالأكاديمية البحرية في أنابوليس في ولاية ميريلاند، وتخرج منها برتبة ضابط طيار في سلاح البحرية الأمريكية في سنة1958م، وعمرة (22) عاماً. وتعتبر حرب فيتنام من أهم المحطات العسكرية والسياسية في حياة ماكين وقضى في السجن أربع سنوات كسجين حرب في فيتنام ما بين سنتي 1969 – 1973م، أثر سقوط طائرته في فيتنام حيث عاد إلى العمل العسكري إلى أن تقاعد في سنة 1981م، برتبة نقيب بعد حياة عسكرية ناجحة ورغم من كل الظروف الصعبة التي عاشها في الأسر خرج ماكين من الحرب برؤى سياسية عميقة ناقدة لسياسات واشنطن بل وتحول إلى بطل قومي الأمر الذي ساعده في الفوز في انتخابات مجلس النواب الأمريكي عن ولاية أريزونا فترتين متتاليتين. ودخل مجلس الشيوخ الأمريكية عن ولاية أريزونا سنة 1986م، وأستمر== ==عضواً لغاية الآن وخاض ماكين الانتخابات التمهيدية للحصول على بطاقة الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 2000م، إلا أنه خسر فيها أمام جورج بوش. للمزيد أنظر: د. ستار جبار الجابري، مواقف المرشحين الديمقراطي والجمهوري من العراق، (مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد 1، 2008)، ص 61.

❖ الأمريكية من العراق بشكل سريع. بالإضافة إلى تأمين مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

❖ الهدف الاقتصادي: ضمان تدفق النفط كون الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما يعادل (51٪)، من الاستهلال العالمي للنفط، وتستورد حوالي (60٪) من احتياجاتها[1]. بالإضافة إلى حماية الممرات البحرية والتي تشكل نسبة (20٪) من نسبة التجارة العالمية[2].

ثانياً: أهداف وإبعاد الحكومة العراقية.

أن الحكومة العراقية تؤمن بأن عقد الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تحفظ وجود العراق ومستقبله، ويوعزون ذلك لعدد من الأسباب متمثلة بما يلي:

1) التخلص من الضغوطات الداخلية والإقليمية المطالبة بإخراج القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من العراق، حيث جاء في بنود هذه الاتفاقية جدولة انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق نهاية سنة 2011م.

- كذلك: محمد حميد رشيد، العراق على أجندة مرشح الحزب الجمهوري جون ماكين، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 54، 2008)، ص 145.
- كذلك: د. ستار جبار علاوي، أرجحيه الفوز في الانتخابات الأمريكية والموقف من العراق، (مجلة شؤون عراقية، في مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد 1، 2008)، ص 79.
- كذلك: رنا أبو عمدة، جون ماكين، حلم الرئاسة مرة أخرى، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 171، 2008)، ص 174.
- كذلك: محمد حميد رشيد، مرجع سابق، ص54.
- كذلك: جون ماكين، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki.

([1]) د. أحمد عبد الصاحب وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، (سلسلة كتب مركز العراق، دار الصنوبر، بغداد، العدد15، 2007)، ص145.

([2]) د. محمود هدى رمضان، مشروع المعاهدة الأمنية الأمريكية العراقية (sofa)، (بحث مقدم في ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008)، 114.

2) أن توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية أفضل من إبقاء الوضع على ما هو علية (أي خضوع السيادة العراقية للإدارة والقرارات الأمريكية)[1].

3) استثمار العراق للقوة المادية والمعنوية للولايات المتحدة الأمريكية، فإخراجه من طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وتخليصه من العقوبات المترتبة على ذلك.

4) دعم الولايات المتحدة الأمريكية العراق من اجل مساعدته لاعفاءه من الديون الدولية المترتبة عليه[2].

5) الاحتفاظ لمدة زمنية محددة لتواجد القوات الأمريكية في العراق تؤهل الحكومة العراقية خلالها القوات العراقية في المحافظة على الأمن في العراق وحماية حدوده[3].

6) أن الاتفاقية ضمانة لأمور أسياسية وجوهرية، منها منع تحول العراق إلى ساحة لتصفية حسابات إقليمية بين إيران وتركيا والعرب[4].

7) سد منافذ الحرب الأهلية الكامنة في النسيج العراقي.

ثالثاً: البعد النفطي في الاتفاقية العراقية الأمريكية.

لم يؤثر شيء في أوضاع العراق مثلما اثر النفط، فمنذ اكتشافه، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البنى التحتية والقيم والمؤسسات تترى على البلاد. وبات العراق مضمار تنافس بين القوى وتيارات، وحتى دول أملت من سيطرتها على النفط أن تضمن تخليد سلطتها وهيمنتها على البلاد[5].

([1]) رنا علي خلف، قراءة نقدية في الاتفاقية الأمنية، (أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد178، 2009)، ص11.

([2]) أرشد مزاحم مجبل، تطور العلاقات الأمريكية العراقية في ظل حكومة المالكي، مرجع سابق، ص203.

([3]) المرجع السابق، ص203.

([4]) علي أحمد عبد الصاحب، الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، (مجلة اراء، مركز الخليج للابحاث، الإمارات، العدد47، 2008)، ص97.

([5]) أحمد عبد الصاحب وآخرون، مرجع سابق، ص2.

فالنفط سلعة أولية تستخرج من باطن الأرض مرادفه منذ بدايات القرن العشرين للتطور الصناعي والنمو الاقتصادي في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ من الأهمية درجة، حتى أصبح محور السياسات الاقتصادية والإستراتيجية التي تبنى عليها مصالح ومناهج الدول الكبرى التجارية والمالية، وحتى علاقاتها الخارجية.

قبل استكشاف النفط في الخليج والحجاز قبل (80) سنة كانت الولايات المتحدة[1]، الأمريكية هي المنتج الأكبر والأول للنفط في العالم بنسبة (90٪) من الإنتاج العالمي في حينه، ولكن بعد ظهور النفط في الشرق الأوسط تبين للإدارة الأمريكية أن مركز الثقل الدولي لهذه المادة ستكون منطقة الخليج العربي، وبلاد مابين النهرين. وذلك لسهولة استخراجه، وكميات الاحتياط الهائلة المتوفرة في هذه المنطقة.

حيث أن احتياط النفط الخليجي المؤكد يشكل اليوم (70٪) من احتياط العالم اجمع والبالغ (1،2) تريلون برميل[2].

وهذا ما يؤكد إصرار الغرب على التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون المنطقة، وفي رسم سياستها، وجغرافيتها منذ معاهدة سايكس – بيكو وليومنا هذا.

وعنوان هذا الإصرار: هو إستراتيجية غربية لا لبس فيها تستند إلى إحباط الجهود العربية الرامية إلى تأكيد سيادة العرب على ثرواتهم النفطية، ومال الحروب العبثية الإقليمية وما يتخللها من عدوان إسرائيلي مستدام، ألا خير دليل على ما رسم ويرسم لهذه المنطقة من تدمير منهجي لاحتواء ثرواتها والسيطرة على احتياطها النفطي أنتاجاً وتسويقاً.

وصولاً لوضعها تحت الوصايا والحماية الأمريكية، ضمن نظرة أن أصحاب الثروة لا يملكون القدرة على حمايتها، ولا يعرفون حسن إدارتها، بل يجهلون حتى قيمتها الفعلية.

([1]) ربيع ياغي، النفط في الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، (بحث مقدم إلى ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، والمنشورة في سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008)، ص184.

([2]) المرجع السابق، ص184.

أما العراق فهو من أوائل الدول التي تم اكتشاف النفط فيها وعلى أعماق سطحية منذ عشرينيات القرن المنصرم على يد الشركات البريطانية، كما انه من أوائل الدول المنتجة التي بدأت صناعة التكرير على أراضيها. حيث يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي حيث يعتبر النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية. وتأثر مدفوعاته تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق. إذ تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى أن النفط سيبقى خلال القرن الحالي مؤثراً حقيقياً في توجيه دفة مستقبل الاقتصاد العراقي[1]. أذن، فليس من مبالغة القول، إن النفط هو أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة.

فمنذ نيسان – ابريل سنة 1927م، كان العراق يحاول أن يحتل مكانته بين بلدان العالم الكبرى في النفط، ودشنت شركة النفط التركية[2]، حملة حفر الآبار وكانت مكافأة هذا التدشين مبكرة عندما انفجر النفط بوفرة استثنائية في بابا كركر قرب كركوك في 7 تشرين الأول – أكتوبر من السنة ذاتها[3].

على رغم من هذا الاستكشاف المبكر للنفط في العراق إلا انه عمليات الإنتاج لم تبدأ إلا بعد مرور سنوات طويلة، إلى حين الاتفاق ثم الانتهاء من مد أول خطوط النفط غرباً باتجاه سوريا ولبنان اللتين كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي ولم يبدأ تصدير النفط العراقي إلا في أواخر سنة 1934م.

وبهذا تكون شركة النفط التركية تمكنت من الحصول على الامتياز الأول لنفط العراق ولمدة (75) سنة[4]، وفي إطار هذا الامتياز تمتعت الشركات الأجنبية بحقوق

---

(1) أحمد عبد الصاحب، مرجع سابق، ص9.

(2) استبدلت هذه الشركة اسمها فيما بعد من شركة النفط التركية إلى شركة نفط الجنوب.

(3) ستيف همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900-1950، ترجمة: سليم طه التكريتي، (منشورات الفجر، بغداد، 1988)، ص324.

(4) تمكنت بعد ذلك شركتان فرعيتان لشركة النفط التركية من الحصول على امتيازات نفطية مماثلة وهما شركة نفط الموصل، وشركة نفط الجنوب سنتي 1932 و1938 على التوالي. للمزيد أنظر: عباس النصراوي، لاقتصاد العراقي: النفط. التنمية. الحروب. التدمير. الأفاق 1950-2010، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2010)، ص14.

تحديد مستويات الإنتاج والأسعار، وباتت الحكومة العراقية مجرد مستلم غير فاعل للإيرادات النفطية. بل إن نظام التسعير الشاذ الذي اعتمدته تلك الشركات كان يفرض على المستهلك العراقي دفع أسعار مرتفعة للمنتجات النفطية يستند تسعيرها إلى أسعار النفط المعلنة في خليج المكسيك[1].

ووفقاً لهذا تصاعدت مطالب الحكومة العراقية بزيادة حصتها من النفط المصدر، وتحت وطأة الضغوط والظروف التي أفرزتها السوق العالمية للنفط دخلت شركات النفط والحكومة العراقية في مفاوضات تمخض عنها النجاح في إبرام اتفاقية سنة 1952م، التي شكلت تطوراً هاماً في صناعة النفط في البلد، وهيأت المجال لإحداث تحولات أساسية في مسار الاقتصاد العراقي والصناعة النفطية. فقد زادت بموجبها حصة الحكومة في الوحدة المنتجة المصدرة من النفط من (22) سنت أمريكي سنة 1950م، إلى (84) سنت خلال السنوات 1952-1958م[2].

إن نمو الإنتاج النفطي وعائداته يعتبر التطور الأساسي في الاقتصاد العراقي خلال العقد الأخير من الحكم الملكي. فقد كان العراق ينتج (4،6) ملايين طن من النفط سنة 1926م، لكن الإنتاج تزايد تدريجياً ليصل إلى (35) مليون طن، ومعه (80) مليون دينار من العائدات[3]. وقد امتازت الحقبة التالية لسقوط الملكية بزيادة واضحة في تدخل الدولة، الأمر الذي فرض مزيداً من اعتماد الدولة على النفط وإيراداته[4].

بعد ثورة 14 تموز – يوليو سنة 1958م، وتعثر المفاوضات وتوتر العلاقة بين الحكومة الجديدة والشركات النفطية التي لم تكن جدية في التجاوب مع طلبات زيادة عمليات الاستكشاف وزيادة صادرات العراق والتوقف عن استخدام مستويات

---

(1) ستيف همسلي لونكريك، مرجع سابق، ص14.
(2) أحمد عبد الصاحب، مرجع سابق، ص14.
(3) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ط2)، ص184.
(4) أحمد عبد الصاحب، مرجع سابق، ص14.

الإنتاج كورقة ضغط اقتصادي وسياسي، كما رأتها الحكومة[1]، فأصدرت بدورها القانون رقم (80) سنة 1961م[2].

حيث أنها تمكنت بذلك من إحكام سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلاً، والتي شكلت (99،5٪) من الأراضي الخاضعة لامتيازات الشركات الأجنبية العاملة. وفي سنة 1964م، تم تأسيس شركة النفط الوطنية لتنفيذ الأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية. لكنها أخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة لها. ومع تشريع قوانين سنة 1967م، والتي منحت الشركة حقوقاً شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية[3].

ومع الوقت استطاع العراق من تطوير البنى التحتية لمنظومته النفطية فتشكلت الشركة العراقية للعمليات النفطية في سنة 1973م، أي بعد قيام حكومته بتأميم النفط، حيث أنها تمكنت من إدارة القطاع النفطي بالكامل دون الحاجة إلى خبراء أجانب[4].

(1) رمزي سلمان، السياسة النفطية في: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بحث مقدم إلى الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص709.

(2) القانون رقم (80): هو القانون الذي أصدره الزعيم عبد الكريم قاسم قانون رقم 80 لسنة1961م، والذي استعاد بموجبه معظم الأراضي العراقية غير المستثمرة التي كانت تحت امتياز الشركات النفطية والتي كانت تشكل نحو (95٪) من مساحة العراق. وكان هذا القانون بمثابة الخطوة الأساسية الأولى لتأميم النفط الذي تحقق لاحقاً في أوائل السبعينات من القرن المنصرم. وقد رحبت به جميع القوى الوطنية العراقية ولحد الآن. ولكن في نفس الوقت نعتقد أن هذا القانون لعب دوراً رئيسياً وأساسياً وفعالاً في إسقاط الثورة الرابع عشر من تموز – يوليو سنة 1958م. للمزيد أنظر: قطران عباس مجبل الغريري، مرجع سابق، ص23.

(3) عباس النصرواي، مرجع سابق، ص26.

(4) شهدت الصناعة النفطية في السبعينيات من القرن المنصرم نمواً ملحوظاً في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية وخطوط الأنابيب، سواء للتصدير أو للنقل الداخلي للمشتقات النفطية والغاز السائل والغاز وموانئ تصدير النفط في تركيا والخليج وتطوير وتصفية وخزن المشتقات وصناعة الغاز. كما شهدت هذه الفترة عمليات الاستكشاف والحفر تصاعداً ملحوظاً، وزادت شركة النفط الوطنية عدد الفرق الزلزالية الوطنية وأبراج الحفر والتي كان يشغلها أطقم وطنية كاملة، إضافة إلى وجود عدد من الشركات المقاولة بهدف الاستعانة بطاقات إضافية وللحصول ما هو متوافر من متطورة لديها. للمزيد أنظر: عصام الجلبي، صناعة النفط في العراق، (بحث مقدم إلى ندوة مستقبل العراق بعد الاحتلال والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005)، ص123.

- كذلك: ربيع ياغي، مرجع سابق، ص186.

هكذا ظلت السياسة النفطية العراقية في قمة روجانها إلى أن جاءت الحروب العبثية التي قام بها نظام صدام حسين مع نهاية سنة 1980م، والتي بدورها دمرت الصناعة النفطية فيا العراق بكافة مرافقها، ناهيك عن ما استتبع ذلك من انهيار اقتصادي عقوبات دولية. مما أعاد العراق فعلياً إلى ما قبل عصر النفط، وهو يستورد اليوم حاجاته من المحروقات.

إما عن حال النفط بعد الاحتلال فعلمت الولايات المتحدة الأمريكية على جعل النفط من أولى أولوياته وخاصة إنها المستورد والمستهلك الأول في العالم لهذه المادة. وجدت في العراق والمنطقة هدفاً استراتيجياً سهلاً[1]، يخدم مصالحها ومصالح أتباعها في الشرق الأوسط الكبير.

ومن هنا جاءت أول مسودة لقانون النفط في العراق سنة 2004م، بطلب من إدارة بوش الابن لشرعنه السيطرة على هذا المرفق الحيوي عن طريق الخصخصة[2].

حيث قامت الحكومة العراقية بفتح باب المناقصات إمام (35) شركة أجنبية بغرض تطوير الحقول النفطية واستثمارها بالشراكة، من أجل مضاعفة الإنتاج ليبلغ (4،5) مليون برميل يومياً سنة 2013م' لكن لجنة الخبراء الأمريكيين المقيمين في وزارة النفط العراقية قلصت عدد الشركات إلى (8)[3]. وتم في شهر آب – أغسطس سنة 2006م، أعداد مسودة جديدة لقانون النفط والغاز، ثم أعدت مسودة أخرى في شهر كانون الثاني – يناير سنة 2007م، والتي في الآخر صادق عليها مجلس الوزراء العراقي في حزيران – يونيو من السنة ذاتها والذي بدوره أرسلها إلى مجلس النواب لإقرارها[4].

([1]) عندما أصبح العراق خاضعاً للاحتلال الأمريكي، فأن أقطاب الإدارة الأمريكية الحالية يريدون خصخصة النفط العراقي لكي يصبح ملكية الشركات الاحتكارية الأمريكية، خاصة شركة بيكتيل للنفط ومجوعة شركات بارسون.

([2]) المرجع السابق، ص187.

([3]) المرجع السابق، ص187.

([4]) تناولت هذه المسودة مسألتين هامتين الأولى إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية ومنحها الأولوية في العمليات النفطية، والثانية الاستعانة بالشركات الأجنبية على أساس عقود المشاركة بالإنتاج وعقود الخدمة. كما تضمنت المسودة أربعة ملاحق بشكل جداول، الجدول الأول يتناول الحقول المنتجة وعددها (27) حقلاً. والجدول الثاني يتناول الحقول غير المنتجة والقريبة =

كما يقوم هذا القانون على مايلي[1]:

1) تقاسم الإنتاج والإرباح بين الشركات الأجنبية والجانب العراقي.

2) توزع عائدات الحكومة العراقية على المحافظات تبعاً للكثافة السكانية.

3) يسمح القانون لحكومات الأقاليم بمنح امتيازات التنقيب والتعاقد مع الشركات الأجنبية لهذا الغرض.

4) يسمح القانون للإقليم ذات الحكم الذاتي بإدارة مصادرها النفطية بشكل مستقل عن السلطة المركزية.

5) يحق لشركة نفط العراق الوطنية حصرية الإشراف والإدارة لـــ (17) حقل نفطي من أصل (80) حقل نفطي موجودة بالعراق. ولكن هذا الإشراف لا يشمل الأصول المالية، مما يسمح بتلزيم أكثر من (70٪) من حقول النفط المكتشفة إلى الشركات الأجنبية[2].

لقد جعلت إدارة بوش الابن إقرار قانون النفط والغاز واحدة من (18) نقطة مرجعية من أجل نجاح حكومة المالكي[3].

وإجمالاً يمكن القول أن هذا القانون يعيد مرفق النفط إلى عهد الاحتكار والنهب الامبريالي في أوائل الثلاثينيات، رغم أن الدول المنتجة للنفط والأكثر محافظة

= من الإنتاج وعددها (25) حقلاً. إما ما تبقى من حقول فبلغت (26) حقلاً أدرجت في الملحق رقم (3) تحت عنوان الحقول الغير منتجة والبعيدة من عقد الإنتاج. وتضمن الجدول الرابع ما سمي بالرقع الاستكشافية وعددها (65) رقعة، والجدولان الثالث والرابع هما المعنيان بعقود المشاركة مع الشركات الأجنبية والقطاع الخاص. للمزيد أنظر: محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في المعاهدة الأمريكية العراقية في ضوء الاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (بحث مقدم إلى ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة على ضوء إعلان المبادئ إبعادها ونتائجها، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، بغداد، 2008)، ص220.

([1]) المرجع السابق، ص188.

([2]) من الجدير بالذكر أن ما يسمى بإقليم كردستان (أي محافظات شمال العراق الثلاث)، قد بدأت بالفعل ممارسة هذا الحق من هذا القانون في منح امتيازات الحفر والتطوير لشركات أمريكية وكندية إماراتية. علماً أن أكراد الشمال هم أكثر المتحمسين لإقرار قانون النفط الذي كما هو واضح يقسم العراق ثروانياً بعد أن تم تقطيعه جغرافياً.

([3]) محمد سميح حميد، مرجع سابق، ص221.

وجدت أن هذه الثروة يجب أن تعود ملكيتها للقطاع العام بعيداً عن الخصخصة، ضماناً لحقوقها في هذا المرفق الاستراتيجي.

إما عن النفط في الاتفاقية، فأن الغريب في هذه الاتفاقية هو عدم ذكر كلمة النفط سوى ثلاث مرات في نص بلغ عدد كلماته حوالي الستة الآف، والتي جاءت ضمن البنود الخاصة بالتعاون في المجالات الاقتصادية، والأغرب من ذلك أيضاً ما إثارته بنية الاتفاقية التي خلت من أي قسم خاص بهذا الموضوع الاستراتيجي، على الرغم من تضمنها أقساماً عديدة لقضايا أقل أهمية. كما ورد من إلزام الطرف الأمريكي نفسه بدعم جهود العراق بهدف استثمار موارده بهدف التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. ذلك في نصوص تأويلية لا توضح ولا تحدد معنى الدعم ومجالاته والياته وكيفيته، وخلافاً لما جاء في أقسام أخرى ذكرت فيها تفاصيل دقيقة يمكن الاستغناء عنها.

رغم ذلك، أن التدقيق في نصوص الاتفاقية يظهر ما اخفي من مرجعية تحدد مصير النفط العراقي، وتمنع في نفس الوقت أية حكومة عراقية من التفكير في العودة إلى زمن التأميم، ويؤكد ذلك ما ورد في الاتفاقية عن التزامات عراقية تجاه النظام العالمي[1]، وبخاصة الشريك الأمريكي. وكذلك ما جاء من نصوص بشأن صلاحيات الحكومة العراقية في مجال تنفيذ الاتفاقية نفسها. وبذلك تتيح الاتفاقية الفرصة للحكومة العراقية لشرعنة الإجراءات التي اتخذتها خلال السنوات الماضية بهدف ترجمة الرؤية الأمريكية المعلنة في الجانب النفطي، وكذلك على القوانين والقرارات والاتفاقات التي يمكن أن تصدرها أو تبرمها مستقبلاً. ومهما يكن من تأويل وإبهام في النصوص ثمة اتجاهات ثلاث حددتها الاتفاقية.

أ) الإطار العام الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين بغداد وواشنطن. لتحديد الآليات التي تحكم عمل الاقتصاد العراقي. ذلك عبر عدة مسارات متصلة منها:

- بناء اقتصاد عراقي مزدهر ومتنوع ومتنام ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي.
- دعم جهود العراق لاستثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة.

(1) نص الاتفاقية العراقية – الأمريكية، المادة السادسة والعشرون/ ثالثاً، مرجع سابق.

❖ إدامة حوار ثنائي نشط حول الإجراءات الكفيلة بزيادة التبادل الثنائية مثل أنشطة الترويج التجاري.

❖ الوصول إلى برامج مصرف التصدير والاستيراد.

ذلك يعني أن الحكومة العراقية ملتزمة بشرط المنظمات الاقتصادية الدولية، وبخاصة أمام الاستثمارات الأجنبية إلى داخل العراق، كما تعني أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعطي ميزة الدولة الأكثر رعاية في المجالات المذكورة، كما يلاحظ أن الاتفاقية قد وفرت للطرفين العراقي والأمريكي آلية ثنائية لضمان ومراقبة تنفيذ ما جاء فيها، بما في ذلك ملف التعاون الاقتصادي، عبر لجنة تنسيق عليا تجتمع بصفة دورية، فضلاً عن لجان مشتركة أضافية ستشكل حسب ما تستدعي الظروف، وكجزء من تطبيق الرؤية الأمريكية للانفتاح الاقتصادي العراقي، سيكون ضخ النفط من العراق إلى مصافي التكرير في مدينة حيفا في فلسطين المحتلة جزءاً من المشاريع المتوقع تنفذيها في ظل الاتفاقية، بحسب ما ذكرته صحيفة " هاآرتس " الإسرائيلية، نقلاً عن مسؤول في وزارة الدفاع من أنه سيتم نقل من مدينة كركوك، حيث ينتج نحو (40٪) من النفط العراقي، عب الموصل والأردن ليصل إلى إسرائيل.

ب) خصخصة النفط بحجة التنمية. أن الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني – يناير سنة 2009م، ستحرر السلطة العراقية من القيود التي فرضها مجلس الأمن طوال العقدين الماضيين، وبالتالي ستكون نظرياً حرة في إدارة شؤون الدولة، وستمارس سلطانها الكامل على قطاع النفط. أما واقعياً، فتشكل الاتفاقية تتويجاً لمجموعة الإجراءات والقرارات التي اتخذها الطرفان على الصعيد النفطي خلال السنوات الماضية، والتي تأسست على رؤية سلطة الاحتلال التي حكمت العراق حوالي أربعة عشر شهراً بعد احتلال بغداد، وتقوم هذه الرؤية التي تبنتها مختلف التشكيلات الحكومية العراقية على ضرورة خصخصة العمل في مجال النفط، وعقد اتفاقيات لتقاسم الإنتاج لتطوير القطاع النفطي، وإعطاء الأولوية إلى شركات النفط الأمريكية، كما أن الاتفاقية تتوافق مع ما جاء في الدستور العراقي، الذي ينص على أن " الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط سترسمان السياسات الإستراتيجية

الضرورية لتطوير الثروة النفطية والغاز الطبيعي لجلب المنفعة الأكبر للشعب العراقي، اعتماداً على أكثر التقنيات تطوراً فيما يخص مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار". وبحسب الأجواء التي أحاطت بإقرار الاتفاقية الأمنية في مجلس النواب العراقي، مقدمة لإقرار قانون النفط المتعثر، والذي ينهي سيطرة الدولة على هذا القطاع، وينص بشكل صريح على فتح الباب إمام الاستثمارات الأجنبية.

ج) تعطي الاتفاقية الشركات الأجنبية، وبخاصة الأمريكية، فرصة الحصول على الحصة الأمر من النفط الذي ازدادت تقديرات حجم الاحتياطات المتاحة إلى (350) مليار برميل، ما يعادل ثلاثة إضعاف الاحتياطات المؤكدة حالياً، كما أنه يتجاوز الاحتياطات السعودية المقدرة بنحو (264) مليار، والإيرانية البالغة نحو (137) مليار.

إن تحقيق الأهداف والخلفيات غير المعلنة في الاتفاقية يتوقف على مجموعة عوامل متصلة بالوضعين الأمني والسياسي، فعدم الاستقرار الأمني وعجز الحكومة المركزية وقبلها قوات الاحتلال على حماية حقول النفط وأنابيبه تبقى مسألة مهمة في هذا الإطار. ومن الناحية السياسية، ستكون الخلافات بين السلطة المركزية في بغداد وحكومة ما يسمى إقليم كردستان حول شرعية الأخير بتوقيع اتفاقيات منفصلة مع شركات أجنبية دون موافقة أو حتى إشعار وزارة النفط في بغداد بذلك، محدداً رئيسياً في تحديد حجم الاستثمار الأجني في حقول الشمال. كما أن التحدي الآخر يظهر في عدم وضوح أوجه إنفاق عائدات النفط، حيث يشك كثيرون في توجيه هذه العائدات لتمويل الاحتلال الأمريكي، فيما تصر الحكومة على إنها ستخصصها للنهوض بالبنية الأساسية للبلاد، ولتحسين الخدمات العامة وتسديد الديون.

المبحث الثالث

الموقف من الاتفاقية

وضعت الاتفاقية الحكومة العراقية في موقف محرج، فهي تريد عقد الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب عدة، وتريد في الوقت ذاته عدم خسارة الناخب العراقي، خصوصاً أن العراق كان على أبواب انتخابات محلية وبرلمانية. بالإضافة إلى عدم إغضاب دول الجوار بما تشكله الاتفاقية حسب رؤية الأخيرة من تهديد لها.هذا من جانب الأول.

أما من الجانب الآخر فان إبرام الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية يمثل في الحقيقة مظهراً من مظاهر ممارسة السيادة والدولة الكاملة السيادة وهي الشخص القانوني المؤهل في المجتمع الدولي الذي يملك الصلاحية الكاملة في إبرام المعاهدات مع غيرها من أشخاص القانون الدولي الآخرين من دول ومنظمات.

وانطلاقاً مما تقدم فانه يجب أن تكون للدولة السيادة التامة ليتسنى لها إبرام المعاهدات أما بالنسبة للدول ناقصة السيادة كالدول المحمية أو الدول التابعة والخاضعة لنظام الوصاية أو الواقعة تحت الاحتلال فان صلاحياتها لإبرام المعاهدات الدولية تتوقف على مدى الاختصاصات الممنوحة لها في هذا المجال بموجب اتفاقية الحماية أو التبعية أو نظام الوصاية أو أي قرار دولي آخر يمكن أن تخضع له.

وهذا ما سنتناوله في المبحث من موقف القوى السياسية العراقية، وموقف دول الجوار العراقي كنقطة أولى. أما في النقطة الثانية سوف نستعرض موقف القانون العراقي، والقانون الدولي العام من الاتفاقية.

أولاً: موقف القوى السياسية العراقية ودول الجوار العراقي من الاتفاقية

أن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية فجرت جدلاً كبيراً في الأوساط العراقية مابين رافض ومؤيد لإبرامها، الرافضون يضعون جملة تخوفات وتوجسات تحكم مواقفهم، في مقدمتها استمرار التواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق تحت ذريعة الحماية، وبسبب ضعف

الإمكانيات الدفاعية العراقية، وهاجس استقدام قوات أجنبية على الأراضي العراقية لمدة غير معلومة، لا تخضع فيها تصرفات هذه القوات للقوانين العراقية، وتخوفهم من أن تنتهك السيادة العراقية.

أما المؤيدون لهذه الاتفاقية فيقولون أن العراق يحتاج إلى حماية دولية ومساندة عسكرية من دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية في ظل التهديدات الإقليمية، كما أن الاتفاقية تنظم تواجد قوات الولايات المتحدة الأمريكية في معسكرات بعيدة عن المدن، كذلك ستوفر فرصة تطوير للاقتصاد العراقي، وفرص للتعليم والتنمية في مجال الصحة، وأيضاً الثقافة وتدريب الكفاءات العراقية، وتخرج العراق من عقوبات الفصل السابع المفروضة علية منذ سنة 1990م، ولغاية الآن[1]. وهنا سوف نتأول في هذا المبحث موقف القوى السياسية العراقية، وموقف دول الجوار العراقي.

1) موقف القوى السياسية العراقية.

يتفاوت موقف هذه القوى مابين الرفض التام إلى القبول والقبول المشروط، وتأتي هيئة علماء المسلمين على رأس القوى الرافضة للاتفاقية، وتعد من القوى الدينية والسياسية الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، ورافضة للعملية السياسية في ظل التواجد العسكري الأمريكي، حيث أطلقت عليها في بيانها الصادر بخصوص الاتفاقية بأنها اتفاقية (الإذعان)، ستزول بزوال المحتل وان موقعيها طرف في لعبة الاحتلال يريدون المحافظة على مكتسباتهم[2]،. وأنها باطلة شرعاً كونها بين طرفين احدهما " مسلم والآخر غير مسلم "[3]، وكما وقف السيد مقتدى الصدر المناهض للوجود الأمريكي موقف معارض ومقاوم للاتفاقية، حيث عارض السيد مقتدى توقيع الاتفاقية مع 'الاحتلال'[4]، الذي أعتبرها أول وصمات الذل والعار تطبقها الحكومة العراقية محتجة بإخراج المحتل مع أن إخراجه واضح عقلاً ونقلاً ولا يحتاج إلى

---

(1) د. علي الدباغ، اتفاقية تكافؤ لا إذعان، (جريدة الشرق الأوسط، الاثنين 10\6\2008).

(2) حارث الضاري، مخاطر وتداعيات الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية (بحث مقدم إلى ندوة ما وراء الاتفاقية الأمنية والتي نضمها مركز استقلال للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 30/ 6/ 2008).

(3) موقع هيئة علماء المسلمين على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.iraq-amsi.com/Portal/archive.php

(4) محمد الأحمد، مرجع سابق.

أي اتفاق مع مـــن " لا عهد له ولا دين " [1]. بالإضافة إلى ذلك ينظر السيد الصدر إلى كل الأمور بشكل سيادي وتتبع سياسة (إما نحن وإما لا شي)، وأضاف انه هذه الاتفاقية تنتهك السيادة العراقية [2].

إما المجلس الأعلى الإسلامي فأنه حاول التعامل مع الاتفاقية بنوع من البرجماتية، بحيث لا يخسر الجماهير في الانتخابات القادمة، ولا يصطدم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يفقد علاقاته التاريخية بـإيران، وحاول توظيف مبدأ توزيع الأدوار على العديد من رموزه، أي " مسك العصا من المنتصف "، إلا أنه في النهاية حاول التملص من الأمر بجعله موضوعاً لا يخصه فقط، برغم من أنه في أكبر كتلة برلمانية ومعروف بحجم علاقاته بـإيران المعارض الأول إلى الاتفاقية، من خلال إشراك الآخرين، خاصة حزب الدعوة بعد سيطرة رئيس الوزراء نوري المالكي عليه وخروج رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري منه [3].

إجمالاً يمكن القول أن موقف الائتلاف العراقي الموحد بمختلف تياراته يعمل بمنهجية عدم التورط في صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية مع المحافظة على العلاقات مع إيران [4].

وبعيداً عن موقف البرلمان، وقريباً من موقف الحكومة الممثلة برئيس الوزراء نوري المالكي، الذي دافع عن تمرير الاتفاقية بعد أن اقنع الجميع بأن الحكومة فرضت إرادتها على بنود الاتفاقية عبر تغيير مسودتها أكثر من مرة، وأنها وصلت لمراحل تلبي السيادة العراقية وتضمن جلاء قوات الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثلها (150) إلف جندي أجنبي في العراق [5].

([1]) د. جـابر حبيـب جـابر، جـدل الاتفاقيـة.. مـا وراءه، (جريـدة الشـرق الأوسـط، الاثـنين 23\11\2008).

([2]) د. حسين هاشميان، الاتفاقية الأمنية، الجماعات العراقية والسياسـية الإيرانيـة، (مجلـة مختـارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد100، 2008)، ص62.

([3]) محمد الانور، الاتفاقية بعيون عراقية، (جريدة الأهرام، العدد 44533، الأحد 9\11\2008).

([4]) المرجع السابق.

([5]) ندى عمران، فرض الاتفاقية الأمنية على العـراق، (مجلـة الأهـرام العربـي، مؤسسـة الأهـرام، القاهرة، العدد 162، 2008)، ص22.

وبالنسبة للموقف الكردي فأنهم الكتلة العراقية الوحيدة التي كانت تستعجل التوقيع على الاتفاقية الأمنية، وتضغط من أجل حصوله الفوري، ولم تتحفظ على أي بند من بنود مسودة مشروع الاتفاقية، مخالفة في ذلك إجماعاً عراقياً متفاوت الوضوح والدوافع وربما النوايا[1]، حيث دعى مسعود البرزاني أكثر من مرة إلى دعم الاتفاقية، وقال أن بدائلها تشكل موضع خطر على العراق، ومشيراً إلى خطر رفع الحصانة على (50) مليار دولار في البنك المركزي الأمريكي، والمحمية بأمر من الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدمها واشنطن للضغط على الحكومة العراقية، وفي حال انقضاء مدة التفويض من الأمم المتحدة، وبدون وجود اتفاق يحل محله، كما أشار الرئيس العراقي جلال الطالباني إلى خطر رفع الحصانة عن النفط العراقي في حال عدم الموافقة على الاتفاقية[2].

أما عن طبيعة موقف باقي القوى السياسية، وهي جبهة التوافق وجبهة الحوار الوطني التي يتزعمها صالح المطلك، والقائمة العراقية برئاسة إياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق، ومعهم عدد من الأعضاء المستقلين، فقد طرحوا مع توقيت التصويت على الاتفاقية مشروعاً للإصلاح السياسي، كشرط للتصويت على الاتفاقية، تضمن جملة من المطالب أهما: إطلاق سراح المعتقين، وإلغاء قانون اجتثاث البعث، الذي أصدره الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقت في العراق بعد الاحتلال بول بريمر في سنة 2003م[3]، وتحويل اجتثاث البعث إلى عملية قضائية، وإعادة المهجرين إلى العراق، وإعادة مناقشة الدستور، وإيقاف ملاحقة التيارات السياسية، وضمان نزاهة الانتخابات، ودمج قوات الصحوة إلى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وإعادة بناء القوات المسلحة على أسس مهنية غير سياسية، وإلغاء المحكمة الجنائية التي تحاكم رموز النظام السابق، وعرض الاتفاقية للاستفتاء العام ليأخذ به رأي الشعب[4].

---

(1) نهله الشهال، العراق والاتفاقية الإستراتيجية الأمريكية : التعقيد المتصاعد، (جريدة الحياة، الأحد\10\2008).

(2) ندى عمران، مرجع سابق، ص22.

(3) السفير بول بريمر، مرجع سابق، ص 63.

(4) الاتفاقية الأمنية بين الرفض والقبول مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

إما عن موقف المرجعية الدينية في النجف الاشرف والمتمثلة بالسيد " علي السيستاني " والذي انطلق من مبدأ (ترك الأمر إلى ذوي الاختصاص في السلطتين التنفيذية والتشريعية باعتبارهما جهتين تمثلان الشعب وتمتلكان قابلية الإشراف الفني والإداري)، لكنه لم يترك الأمر دون تشديد وإثارة مخاوف وتحذيرات من خلال توصيات ممثليه للحكومة العراقية بضرورة توخي الحذر والدقة عند الشروع بالاتفاقية وعدم التفريط بمبادئ استقلال وسيادة العراق والحفاظ على مقدراته وثرواته[1].

وإذا تركنا المواقف الرسمية واقتربنا من المواقف الشعبية والقوى الرافضة للاحتلال، فأنها ترى أن الاتفاقية ليست أكثر من دعاية إعلامية، وهي كل ما سيجنيه الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته جورج بوش الابن من الحرب التي قادها في العراق ولم يستطيع إثبات مبرراتها أو إمكانية قواته على الاستمرار فيها، وفشله في تحقيق أي هدف اقتصادي أو عسكري، بل كبدت الإدارة الأمريكية خسائر بشرية ومادية جسيمه[2]، لكنها حققت بعض أهدافها السياسية في العراق، فتمكنت من تحجيم قوة العراق وإخراجه من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما ذكرنا سالفاً.

لذلك كان على الإدارة الأمريكية بقيادة بوش أن تخرج من هذا المأزق بصورة مشرفة، تمهد الأرضية للمرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الذي ينتمي له، وقامت بوضع إستراتيجية جديدة، تضمنت منها سحب قواتها من العراق، وربط العراق باتفاقية طويلة الأمد، تضمن من خلالها وجودها في العراق.

2) موقف دول جوار العراق.

قبل الخوض في التفاصيل، لا يصح أن يأخذ العراق مخاوف وقلق جيرانه وشركائه في هذا القوس الإقليمي بعين الاعتبار حين يتجه إلى عقد معاهدة عسكرية وأمنية إستراتيجية مع دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح وخصومات ومشاكل في المنطقة، ولا ويصح بعد ذلك تجاهل قدرة هؤلاء الجيران في التشويش

---

http:\\www.islam online-net\Arabic\doc\2008\03\2.5shtm.

(1) مقابلة شخصية مع الشيخ أسامة الكربلائي ممثل السيد السيستاني في مدينة كربلاء المقدسة، وإمام وخطيب الحرم الحسيني، 30/ 9/ 2010.

(2) ندى عمرن، مرجع سابق، ص23.

على المعاهدة والتأليب ضدها وإرباك الاصطفاف الوطني وتشجيع عامل التجييش والانشقاق في معسكر العملية السياسية.

وأقول، لا غبار على حق دول الجوار والمنطقة، وحتى الدول التي لها مصالح في الإقليم، في التعبير عن خشية من الاتفاقية العراقية – الأمريكية، هو حق مكفول بحقائق المصالح المشتركة الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية المشتركة بين العراق وهذه الدول وترابط وتشابك الأمن الإقليمي بينها، وتمثلاً لطبيعة العلاقات والمصالح الدولية في مرحلة تاريخية تشهد استقطاب متسارعة وخطيرة.

بما أن الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لا تقتصر فقط على الأراضي العراقية، بل لها تأثيرها على عموم الدول المجاورة للعراق، ونظراً إلى أن الاتفاقية تنظم طبيعة العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة الحال فان تلك العلاقة ستنعكس على الدول التي لها علاقات مع العراق وخاصة المجاورة له[1].

فالوضع مازال مختلفاً بالنسبة لسوريا ففي بداية الأمر لم تجهر سوريا بموقفها الرافض للاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، حتى قيام الأخيرة بغارة على منطقة البوكمال السورية الحدودية مع العراق، وهنا ظهر الموقف السوري جلياً حيث وصف وليد المعلم وزير الخارجية السورية تلك الغارة بأنها عمل إرهابي يخالف القانون الدولي، واصفاً ما حدث بأنه عدوان سافر على سوريا، كما طالب الحكومة العراقية بالتحقيق في الحادث.

وهنا ظهر الموقف السوري بوضوح فهو رافض وبشدة للاتفاقية الأمنية[2]، وهو ما بدأ واضحاً في تصريح الرئيس السوري بشار الأسد من أن الاتفاقية ستحول العراق إلى قاعدة لضرب دول الجوار[3]، ودعى الأسـد أيضاً إلى تبني موقف عربي موحد لإنهاء ماسماه الاحتلال في العراق[4]، مما جعل طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق، بالسفر إلى سوريا من اجل تقديم التفسيرات والإيضاحات للجانب

---

(1) محمد فؤاد، دول الجوار.. من مؤيد ومن يعارض؟، (جريدة الأهرام، العدد 44533، الأحد 2008\11\9).

(2) المرجع السابق.

(3) أمال المغربي، العراق والتأثيرات المحتملة للاتفاقية، (جريدة الإخبار، الثلاثاء 2008\11\25).

(4) مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.news.bbc.co\arabic\1011\2008

السوري بخصوص الاتفاقية، حيث التقى الهاشمي بالرئيس السوري بشار الأسد، ونائبه، وبوزير الخارجية والداخلية[1]، وتم من خلال هذه اللقاءات تدارك سوء الفهم، معللاً ذلك بحاجة العراق إلى الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه الاتفاقية سوف تخرج العراق من طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وستفضي إلى سيادة العراقية الناجزة وتحقق الأمن والاستقرار للعراق.

وباختصار أن الموقف السوري من الاتفاقية هي استمرار لمواقفها وعلاقاتها من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل بغير الودية بسبب ملفات عدة، كما أن سوريا تخشى الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وموقفها اقرب إلى الموقف الإيراني من هذا الوجود العسكري.

إما بالنسبة للموقف الإيراني، فأنه كان في غاية الأهمية باعتبارها إحدى الدول المجاورة للعراق والتي تملك أطول حدود مشتركة مع العرق، قياساً مع الدول الأخرى.

حيث كانت إيران تطمح إلى إبقاء على وجود عسكري أمريكي متعثر وغير مستقر في العراق لأطول فترة ممكنة، فالوجود العسكري الأمريكي المكثف في العراق ورقة ضغط قوية في يد إيران توظفها للحيلولة دون تمكين الإدارة الأمريكية من شن أي عدوان ضد إيران. إذ إنه يمثل عقبة أمام الإدارة الأمريكية للتفكير في فتح جبهة عسكرية ثالثة مع إيران في ظل التعثر العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان. كما أن هذا الوجود فرصة مواتية للتمدد الإقليمي ولتصليب موقفها من أزمة برنامجها النووي[2].

ولذلك قامت انتقدت الحكومة الإيرانية الاتفاقية الأمنية بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحويل العراق إلى إحدى ولاياتها، وأكدت الحكومة

(1) الهاشمي يبدد قلق سورية من الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط:
http://web.alquds.com/node/125665

(2) أن هذا الأمر مثل مجالاً مهماً لمساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول البرنامج النووي. وفقاً لمعادلة أن إيران المتمكنة بدرجة كبيرة من إدارة التفاعلات السياسية في العراق يمكن أن تتعاون مع الإدارة الأمريكية لتخفيف وطأة أزمتها في العراق وتأمين حل مشرف لخروج قواتها، مقابل تفاهم أمريكي – إيراني بخصوص البرنامج النووي. للمزيد أنظر: د. محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 175، 2009)، ص190.

الإيرانية إن وجود القوات الأميركية في العراق هو بحـــد ذاته يمثل "المشكلة الرئيسة"، وأضافت "بأننـا على ثقة بأن الشعب العراقي سيتجاوز المصاعب وسيصل إلى المكانة التي يستحقها وبالتأكيد فإن الحلم الأمريكي لن يتحقق، وذكرت بـأن رغبة العنصر الأجـنبي بالتدخل في شؤون العراق والهيمنة على البلاد هي المشكلة الأساسية أمـام تطـور العـراقيين وعيشـهم الكريم" [1]. لقد اتسم الموقف الإيراني بقدر كبير مما يمكن تسميته "الغموض الاستراتيجي الفعال" بمعنى عدم تحديد موقف واضح وحاسم من الاتفاقية طوال فترة المداولات بين الجانبين العراقي، والأمريكي خلال العام الأخير من ولاية الرئيس بوش. هذا الموقف تمت ترجمته على ارض الواقع بإجراءات تكاد تكون متناقضة للوهلة الأولى، فقد شجعت إيران أنصارها في الحكومة العراقية للمضي قدماً في توقيع الاتفاقية، وفي الوقت نفسه دفعت عناصر أخرى من مؤيدها لكي تعارض الاتفاقية وتحاول عرقلتها، أو على الأقل لتطيل أمد "التفاوض" بشأنها، باعتبار أن ذلك من شأنه التخفيف من الضغوط الأمريكية على طهران في قضية الملف النووي.

لهذه الأسباب، عملت طهران على منع توقيع الحكومة العراقية الاتفاقية، وسعت إلى إدخال تعديلات مهمة وجوهرية عليها، بحيث لا تمثل مصدر خطر أو تهديد لإيران، كما سعت إلى تأجيل عملية التوقيع لمرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية [2].

كما تعـهدت الحكومة الإيرانية بـدعم العـراق وحكومته، حيث ذكرت بأن "مساندة العراق واجب علينا شرعاً" وأكد السفير العراقي في إيران "محمد مجيد الشيخ" بأن العراق لن يكون منطلقاً لأي هجوم ضد أي دولة من دول الجوار وإرادة الشعب العراقي هي الأداة الحقيقية لبناء علاقات قوية بيـن العراق وإيران [3].

---

(1) أميرة إسماعيل العبيدي، موقف إيران مـن الاتفاقيـة الأمنيـة بـين العـراق والولايـات المتحـدة الأمريكية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content-160377.html

(2) حاولت الحكومة الإيرانية أن تحول دون إفادة الرئيس بوش الابن وحزبه من هذا التوقيع في حملة الانتخابات الرئاسية، وكي توظف التوقيع كورقة حسن نوايا مع الرئيس الأمريكي الجديد (أي اوباما). للمزيد أنظر: د. محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، مرجع سابق، ص191.

(3) الاتفاقيـة الأمنيـة بـين الانقسـام الـداخلي والتحصيـل الحكـومي، مقـال منشـور علـى شـبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.annabaa.org/nbanews/72/257.ht

وحول الاتهامات الأمريكية لإيران بشان قيامها بعرقلة الاتفاقية الأمنية، إذ اتهمتها بالعمل من اجل إخراج الاتفاقية الأمنية عن مسارها الصحيح، محاولة تعزيز صلاتها ببعض الفصائل في العراق، وورد بأن لإيران سجلاً حافلاً باستخدام أعضاء من جماعات المعارضة السياسية أو غيرها في بلدان أخرى لصالحها[1]، ومن جانبها تنفي الحكومة الإيرانية بشدة ضلوعها بأعمال العنف في العراق[2]، إلا أنها لم تؤيد هذه الاتفاقية خوفاً على مصالحها، ومن أن يتخذ العراق كورقة للضغط عليها.

كما عارضت إيران الاتفاقية الرامية لإرساء ترتيبات أمنية طويلة الأمد بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وبدأت إيران معارضتها للاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عندما بدأت محادثات الاتفاقية، حيث اشتدت تلك الانتقادات خلال المفاوضات الأولى، فصرح رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني في مؤتمر صحفي، أن الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه إذلال كرامة العراق. كما دعا في اليوم نفسه وزير الخارجية الإيراني " منوشهر متقي " لانسحاب القوات الأمريكية من العراق[3]. بدعوى أنه سيتمخض عنها أقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة قرب حدودها. في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العراقية مجدداً بان العراق لن يسمح بأن يكون منصة " لإيذاء إيران والدول المجاورة ".

وأرادت إيران أن تبني موقفاً أكثر هدوءاً بشأن القضية كي لا تنعكس سلباً على علاقاتها مع الحكومة العراقية، وازدادت ثقة إيران بعد انتخاب باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني - نوفمبر. سنة 2008م، بان الولايات المتحدة لن تشن الهجوم عليها، وأنها ستجد الحل المناسب والأمثل مع الإدارة الأمريكية بشأن برنامجها النووي[4].

---

(1) أميرة إسماعيل العبيدي، مرجع سابق.

(2) Iran cleric rejects Bush's accusations on Iraq | Repute http://www.reuters.com/article/idUSHAF13976420080411

(3) Iran Hails U.S.-Iraq Security Agreement /http://blogs.wsj.com/iraq/2008/11/17/iran-hails-us-iraq-securagreement

(4) أميرة إسماعيل العبيدي، مرجع سابق.

كما قامت الحكومة العراقية بعدة مبادرات لإقناع إيران بأن الاتفاقية لا تمس إيران أو تعرضها للخطر[1]، لكنها فشلت في طمأنة إيران أو إحداث تحول في موقفها. لذلك قام حلفاء إيران في الحكومة العراقية باستمرار الدفاع عن التعديلات الجديدة للحد من مكاسب الولايات المتحدة الأمريكية، وخلق توازن بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في العراق.

لكن نلاحظ هناك حدث تغيير في موقف إيران من الاتفاقية الأمنية وخصوصاً بعد فوز باراك اوباما في الانتخابات الرئاسية، فالموقف الإيراني خضع لعملية التغيير. فنجد أن علي لارجاني رئيس البرلمان الإيراني، قال: " أن الاتفاقية فيها بعض المشكلات"[2]، حيث شكل هذا الكلام وبشكل واضح تغييراً في الموقف الإيراني، والكشف عن أن الجهود الرامية إلى نسف الاتفاق قد فشلت.

فإيران كانت على بينة من حقيقة أن إدارة بوش لن تستغني عن فكرة العمل العسكري كحل للأزمة النووية الإيرانية. خدمة إلى إسرائيل. وقد بدا هذا الأمر عندما قام مسؤولون إسرائيليون بتحذير واشنطن من الانسحاب من العمل العسكري، ونقلت صحيفة " هاارتس " الإسرائيلية بعض المعلومات التي تسربت من وثيقة سرية تتضمن تقييم الحالة الأمنية، المعروضة على مجلس الوزراء الإسرائيلي. الوثيقة التي قدمت لمحة عامة عن الوضع الإقليمي، وتوازن القوى النسبي ومواقف الأطراف الإقليمية المختلفة، بما في ذلك إيران. وأوصت بأن تكون إسرائيل مستعدة لمهاجمة إيران، التي تزعم أن طهران قريبة من امتلاك أسلحة نووية والتي من شأنها زيادة حضورها الإقليمي. فالوثيقة تعتبر الصواريخ الإيرانية كتهديد استراتيجي لإسرائيل، وخلصت إلى أن إسرائيل مجبرة على مواجهة هذا الخطر وحدها. ولذلك يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة للقيام بعمل عسكري بمفردها. كما تحلل وتتوقع أن الحوار

---

(1) بسبب الرفض الإيراني العنيف والصريح، ذهب السيد المالكي رئيس وزراء العراق، إلى طهران وتعهد بأن ينص الاتفاق على منع القوات الأمريكية من شن أي هجمات ضد إيران، انطلاقاً من الأراضي العراقية، كما تعهد بإنهاء وجود قوات (منظمة مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضة والمتواجدة على الأرض العراقية. للمزيد أنظر: د. محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، مرجع سابق، ص191

(2) البيانات التي أدلى بها لاريجاني : الاتفاق على انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا تزال تواجه مشاكل، (جريدة القدس العربي، 19\11\2008).

بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق بين البلدين، لتجنب مثل هذه النتيجة شددت الوثيقة على أهمية ممارسة نفوذ في واشنطن لعرقلة أي ترتيب من شأنه أن يؤثر سلباً على إسرائيل[1].

لهذا يمكن القول أن إيران تريد، عراقاً فيدرالياً هشاً، تريده عراقاً ضعيفاً لا يشكل خطراً عليها، بل يظل ساحة نفوذ ممتدة في المستقبل، تريده عراقاً محكوماً بمعادلات القوة الإقليمية التي تقوم إيران ذاتها بدور أساسي فيها، ولا تريده عنصراً متحكماً في هذه المعادلات[2].

على الجانب الآخر نجد الموقف التركي من الاتفاقية متسماً بقدر كبير من القلق الاستراتيجي، فتركيا ترى أن الاتفاقية من شأنها عرقلة عملياتها العسكرية ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وخاصة أن معظم القواعد العسكرية الأمريكية ستكون متمركزة في إقليم كردستان العراق جنوب تركيا. سيكون على تركيا أن تطلب إذناً من حكومة بغداد لضرب قواعد حزب العمال شمال العراق، بعد أن كانت تحصل على الضوء الأخضر من القوات الأمريكية بشن هجماتها هناك. ويزداد قلق الحكومة التركية أيضاً في ظل احتمال تنامي سلطة حكومة كردستان العراق إلى الحد الذي يشجعها على الانفصال، ومن ثم ينشأ تهديد مباشر للأمن القومي التركي بالنظر إلى إمكانية مطالبة أكراد تركيا بحكم ذاتي مماثل لإقرانهم في شمال العراق[3].

ويزداد القلق التركي من الاتفاقية الأمنية لكونها قد تضعف قدراتها على المساهمة في إعادة توازنات القوى في المنطقة، فتركيا تريد العراق دولة موحدة، وقوية، وذات دور فاعل ـ وليس خاملاً ـ في بناء توازنات القوى الإقليمية، إذ ليس من مصلحة تركيا أن يظهر العراق الجديد بلا لون ولا طعم ولا رائحة وهو بثوب الدولة

([1]) ينظر الرابط :

http://www.egypty.com/top4/israel_parole_gel3ad.asp

([2]) د. إبراهيم البيومي غانم، الرؤيا التركية الإيرانية للاتفاقية الأمنية في العراق، (مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232976591775&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

([3]) المرجع السابق.

الفدرالية التي تكرس الانقسامات الطائفية والمذهبية كما تريد إيران، وتشاركها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، وليس من مصلحة تركيا أن ينزلق العراق في حرب أهلية، أو يقع تحت النفوذ الإيراني الكامل، وهو احتمال يتنامى نتيجة الغياب العربي الكامل عن العراق. لكـل هذه الأسباب لم ترحب تركيا ـ الحليف القوي للأمريكان، بالاتفاقية الأمنية، وهي تسعى لتطويق التداعيات السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.

ثانياً: موقف القانون العراقي والقانون الدولي العام من الاتفاقية

قبل البدء في موقف القانون العراقي والقانون الدولي من الاتفاقية، هناك بعض المثالب القانونية على الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية تتمثل في:

إن من يتطلع من المختصين في الاتفاقيات الدولية على ما أعلن من بنود هذه الاتفاقية، فسيجد أنها اتفاقية معقدة للغاية وتحمل كل المعاني و تحتمل كل الاحتمالات الممكنة، فهي ليست اتفاقية واضحة وحاسمة فيما يتعلق بانسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، بل نجد أن الاتفاقية تنص على الانسحاب في 30 حزيران- يونيو 2008م، من مناطق مع الاستمرار في مناطق أخرى داخل منشآت ومساحات متفق عليها[1]، وأن يكون وجود القوات مقصوراً على هذه المناطق ألا إذا استدعى الأمر التدخل للدفاع عن النفس سواء داخل العراق أو خارجه، ويمكن في هذه المناطق استخدام الطائرات والأسلحة وعدم إخضاع للقانون العراقي وإنما تخضع هذه المناطق للقانون الأمريكي، هذا علاوة على خلط الأمور بالنسبة للولاية القضائية العراقية، ففي بعض المواد تنص الاتفاقية على ولاية العراق القضائية، ولجد في بعض الفقرات أنها تمنح الولاية القضائية الأمريكية في مناطق معينة، وفي فقرات أخرى تنص على أن الولاية للعراق ولكن حجز الأشخاص الأمريكان في المساحات والمنشآت المتفق عليها حتى لو كان هؤلاء من المدنيين الأمريكان وتكون لهم علاقة بهذه المنشآت والمساحات المتفق عليها[2].

(1) د. نبيل أحمد حلمي، ملاحظات قانونية على الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، (جريدة الأخبار، الأحد 28/ 12/ 2008).

(2) المرجع السابق.

أما العقود التي تبرمها قوات الولايات المتحد الأمريكية فإنها بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية فإنها تخضع للقانون الأمريكي كشراء المواد والخدمات في العراق وتشمل كذلك خدمات أعمال البناء والتشييد، ثم تنص نفس المادة أن على قوات الولايات المتحدة الأمريكية احترام القانون العراقي عند إبرامها عقوداً مع موردين ومتعاقدين عراقيين[1]. مما يوضح أن هناك ازدواجاً قانونياً في الاختصاص القضائي حسب جنسية المتعاقد[2].

أما المادة الثانية عشر من الاتفاقية فهي الخاصة والمعنونة باسم الولاية القضائية، فقد نصت بعض المواد على الولاية القضائية للعراق، ثم نصت على الولاية القضائية للقوات الأمريكية بشروط مرنة للغاية على أفراد القوات المسلحة وأفراد العنصر المدني، وكما جاء في هذه المادة على مساعدة الطرفين للآخر في أي تحقيق أو معاملة قضائية على أي طرف من أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية أو توابعها[3]، وتعرضت هذه المادة إلى كثير من التفاصيل غير المفهومة قانوناً، ولكنها بنظرة فاحصة قانونية تستطيع قوات الولايات المتحدة الأمريكية أن تجمد الإجراءات القانونية العراقية في أي حالة يقوم بها أمريكي له علاقة بالجيش الأمريكي حتى لو كانت ضد مواطن عراقي أو مجموعة من العراقيين أو غيرهم من الجنسيات الأخرى المتواجدين داخل العراق.

أما المادة الرابعة عشر من الاتفاقية فقد ورد بها على أن الدخول والخروج من العراق لأفراد الجيش الأمريكي والعنصر المدني يتطلب فقط حمل بطاقات وأوامر سفر تصدر لهم من الولايات المتحدة الأمريكية[4]،! فماذا يعني هذا أين السيادة؟.

كما جاء في الفقرة واحد من المادة الواحد والعشرون من الاتفاقية " يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة أو العنصر المدني لأي من الطرفين "[5]. جاءت هذه

(1) نص الاتفاقية العراقية الأمريكية.
(2) د. نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق.
(3) نص الاتفاقية العراقية الأمريكية.
(4) المرجع السابق.
(5) نص الاتفاقية العراقية الأمريكية، مرجع سابق.

المادة على من أن الجيش الأمريكي يعد المسؤول الأول قانوناً عن كل الخسائر التي أحدثها في العراق[1].

أما المادة الرابعة والعشرون تنص على الانسحاب الأمريكي من العراق يتم على مرحلتين: الأولى هي انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من المدن والقرى العراقية وتسليمها إلى قوات الأمن العراقية لتتحمل كامل مسؤوليتها عن الأمن في أي محافظة عراقية، ويكتمل الانسحاب من هذه الأماكن في موعد لا يتعدى 30 حزيران – يونيو سنة 2009م، كما نص الاتفاق على أن الانسحاب لا يكون لخارج العراق، ولكن إلى المنشآت والمساحات المتفق عليها خارج المدن والقرى التي تحددها لجنة مشتركة عراقية – أمريكية، كما جاء في هذه المادة على أن جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية ستنسحب من جميع الأراضي في موعد لا يتعدى 31 كانون الأول – ديسمبر سنة 2011م[2]، لكن لم يتحدد وبشكل واضح ما هي مهام قوات الولايات المتحدة الأمريكية بين الموعدين، وكذلك لم يتم النص على ما هي العقوبات القانونية التي يمكن أن تفرض على قوات الولايات المتحدة الأمريكية في حالة عدم التزامها بهذه المواعيد[3].

1) موقف القانون العراقي من الاتفاقية.

لقد أعطت المادة (110) من الدستور العراقي اختصاص عقد الاتفاقيات الدولية للسلطة الاتحادية والتنفيذية، إذ أشارت إلى أن من السلطات الحصرية للسلطة التنفيذية الاتحادية " رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية "[4].

ووفقاً لإحكام الدستور العراقي فأن على مجلس النواب العراقي سن قانون لتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما أشارت الفقرة

(1) د. عبد الحميد الموافي، العراق بعد الاتفاقية الأمنية مع أمريكا، (جريدة الأهرام، العدد44574، 20 /11/ 2008).

(2) نص الاتفاقية العراقية الأمريكية، مرجع سابق.

(3) وفيق السامرائي، عراق ما بعد الاتفاق... أخطر القرارات، (جريدة الشرق الأوسط، العدد10959، 29 /11/ 2008).

(4) دستور جمهورية العراق، مرجع سابق، ص22.

(رابعاً) من المادة (61) من الدستور العراقي، والتي ذكرت بأن من اختصاصات مجلس النواب: "تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب"[1].

وبناءاً على ما تقدم، فأن الاتفاقية العراقية – الأمريكية تفقد الغطاء الدستوري والقانوني العراق. لأن الدستور العراقي ألزم مجلس النواب بسن قانون ينظم عملية المصادقة علي المعاهدات والاتفاقيات الدولية بأغلبية الثلثين، لكن مجلس النواب لم يسن القانون بسبب وجود خلافات حالت دون صدور هذا القانون[2].

هذا فضلاً عن عدم عرض الاتفاقية على الاستفتاء الشعبي العام الذي وضع كشرط أساسي من قبل مجلس النواب لتصديق على الاتفاقية.

2) موقف القانون الدولي من الاتفاقية.

قبل الخوض في التفاصيل القانونية لهذه الاتفاقية، لابد من الإشارة إلى أمرين مهمين: الأول أن تاريخنا كأمة عربية في التعامل مع فهم القانون الدولي المعاصر تاريخ مخجل، ذلك لأننا خسرنا معاركنا القانونية الدولية مراراً بسبب سوء فهم القانون الدولي، ولعل أوضح شاهد على ذلك قرار مجلس الأمن المرقم (242) لسنة 1973م، الذي خلص إلى وجوب انسحاب إسرائيلي من " أراض عربية " احتلت خلال حرب سنة 1967م، في حين زعم المثلون العرب في الأمم المتحدة أنهم اطلعوا على النسخة العربية[3]، ونصت على انسحاب إسرائيلي من " الأراضي العربية " ولا نزال حتى اليوم نعاني من هذا الخطأ الفادح[4].

مثل ذلك أيضاً، الخطأ الذي وقع فيه الفلسطينيون عند توقيع اتفاق أوسلو مع الإسرائيليين، حيث استبشر الوفد الفلسطيني بزعامة الرئيس الراحل " ياسر عرفات "

([1]) المرجع السابق، ص13.

([2]) د. نديم الجابري، أمريكا هددت بفوضي شاملة في حالة رفض الاتفاقية، (مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد614، 2008)، ص13.

([3]) أن اللغة العربية لم تكن لغة رسمية في الأمم المتحدة. وأصبحت بعد ذلك كاللغة رسمية في 18 كانون الأول – ديسمبر سنة 1973م.

([4]) محمد المبارك، العراق: الاتفاق الأمني تحايل علي الاحتلال، (جريدة الحياة، 20/ 10/ 2008).

بوجود مادة في ذلك الاتفاق تجيز "إعلان الدولة الفلسطينية بحلول ربيع سنة 1998م". لكن فات الوفد الفلسطيني الذي خلا من حقوقيين دوليين الشروط التي علق بها الإعلان عن الدولة ومنها واهما "القضاء على الإرهاب" وهو أمر لا يمكن التسليم به، وبسببه تذرعت إسرائيل بعدم السماح بإعلان الدولة الفلسطينية في الوقت المعلوم[1].

والأمر الآخر هو الاتفاقية موضوع دراستنا فهي ليست "معاهدة دولية"، وإنما هي "اتفاق دولي". والفرق بين المصطلحين أن الأول في قانون الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب موافقة الكونغرس الأمريكي بشقيه مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ومن ثم مصادقة الرئيس[2]، وبهذا تكون للمعاهدة قوة قانونية ملزمة تأتي بعد الدستور، وأما الاتفاق فلا يتطلب سوى توقيع الرئيس الأمريكي، ولا يتوجب الالتزام به داخلياً، إذا لم تقره الجهة التشريعية في البلاد.

ومن هاتين النقطتين تتجلى نتيجتان مهمتان: الأولى أن هذه الاتفاقية، وأن حددت بداية سنة 2011م، لسحب آخر جندي من قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، ألا أنه ينطوي على شروط منها أي انسحاب لن يتم إلا بعد أن تضمن قوات الولايات المتحدة الأمريكية استقرار الوضع الأمني داخل العراق، وهي حجة قد تتذرع بها أي إدارة مستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية للبقاء في العراق، أما النتيجة الأخرى أن هذه الاتفاقية كونها اتفاقاً اقره الرئيس، وليس معاهدة صادق عليها المجلس التشريعين لا يلزم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالوفاء به ولها أن تتنصل منه متى شاءت، ومتى غابت هاتان النقطتان عن ذهنية المفاوضين العراقيين، فلنا أن نضيف صفحة جديدة من الفهم الخاطئ للقانون الدولي.

ونرجع إلى موقف القانون الدولي من الاتفاقية.

اعتمدت الأمم المتحدة بتاريخ 23 أيار – مايو سنة 1969م، اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، ودخلت حيز التنفيذ في 27 ، كانون الثاني – ديسمبر سنة 1980م، وجاء

---

(1) المرجع السابق.

(2) ينظر الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي في هاملتن ومادسن وجاي، الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها، ترجمة: مكتبة الحياة، (مكتبة الحياة، بيروت، 1950) ص670.

في المادة (52) من الاتفاقية: "تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق أو استخدام القوة بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة" [1].

كما نصت المادة (53) منها على مايلي: "تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمره من القواعد العامة للقانون الدولي" [2].

والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الاتفاقية العراقية – الأمريكية تعتبر معاهدة باطلة بموجب اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، ويشترط لصحتها ومشروعيتها القانونية أن تكون الدولة التي تبرم المعاهدة متمتعة بالاستقلال والسيادة، وان لا تكون خاضعة للتهديد بالقوة أو باستخدام القوة، وأن لا تتضمن المعاهدة نص مخالف لقاعدة آمره في القانون الدولي.

وهناك عدة أسئلة قانونية دولية تخص حالة العراق في عقد الاتفاقية وهي:

أ) هل العراق بوضعه عند عقد الاتفاقية يتمتع بالاستقلال والسيادة؟

منذ وقوع الاحتلال الأنكلو أمريكي على العراق، حسم مجلس الأمن التوصيف القانوني للعراق بقراره رقم (1483) لسنة 2003م، حيث وصف الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا كونهما دولتين قائمتين بالاحتلال. وبالتالي فأن العراق بلد محتل، ويترتب على هذا التوصيف عدة أثار قانونية، وأهمها بطلان ما قد يوقعه من اتفاقيات [3].

لكن هذا التوصيف القانوني طرأ عليه تعديلان مهمان الأول بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (1511) لسنة 2003م، الذي استبدل تسمية الاحتلال بالقوة المتعددة الجنسيات. والثاني بالقرار المرقم (1546) لسنة 2004م، والمؤكد بالقرار

---

(1) أنظر نص اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية والمنشور على موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.un.org/ar/index.shtml

(2) المرجع السابق.

(3) وذلك حسب اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية، مرجع سابق.

(1637) لسنة 2005م، بإضفاء الطابع التعاهدي على بقاء قوات المتعددة الجنسيات عبر رسائل متبادلة بين الحكومة العراقية الانتقالية ووزارة الخارجية الأمريكية.

كما اصدر مجلس الأمن القرارين المرقمين (1511) و(1637) بناءاً على هذه التي تشكل معاهدة باطلة بموجب اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

❖ العراق خاضع لاحتلال عسكري أجنبي اتخذ طابع تعاهدي غير مشروع.

أن هذا الجانب واضح عبر ما عرضناه من قرارات مجلس الأمن التي بدأت بتوصيف العراق كونه بلداً محتلاً. وتطورات مضامين هذه القرارات من استبدال قوات الاحتلال بالقوة متعددة الجنسيات ومن ثم إلى إضفاء الطابع التعاهدي على بقاء القوات الأجنبية كونها قوة متعددة الجنسيات ضمن صيغة تعاهدية باطلة بموجب القانون الدولي[1].

❖ أن العراق عند التوقيع على الاتفاقية كان دولة ذات سيادة شكلية لتجرده من البنى المؤسسية للسيادة.

بعد احتلال العراق والقضاء على نظامه السياسي عمدت سلطات الاحتلال إلى حل البنى المؤسسية للسيادة كما ذكرنا سابقاً. لكن المفارقة أن يرد في قرارات مجلس الأمن التأكيد على سيادة العراق دون أن تأخذ هذه القرارات بعين الاعتبار تجريد العراق من البنى المؤسسية للسيادة بحلها من قبل سلطات الاختلال. وإن الانتقال الشكلي للسيادة الذي تم في 30 حزيران – يونيو سنة 2004م، بين قوات الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي يفتقد إلى المشروعية الدولية لكونه صادراً في ظل الاحتلال ومشوب بالبطلان بموجب اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية لسنة 1969م[2].

([1]) د. مطر حامد النيادي، قواعد المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام، (دار الكتب الوطنية، ابو ظبي، 2011)، ص34.

([2]) ضياء السعدي، مشروع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي ومسؤولية المحامين العرب، (المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد21، 2009)، ص9.

❖ أن العراق خاضع لترتيبات صادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

أن العراق بموجب سلسلة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع لترتيبات تستهدف الحفاظ على صيغ الاحتلال التعاهدية. وأن صدور هذه القرارات بموجب الفصل السابع لا يستهدف إلا إضفاء الطابع الإلزامي على هذه القرارات(1).

حيث يمكن القول أن الحالة في العراق عند التوقيع على الاتفاقية تتلخص بكونها دولة ذات نظام خاضع للهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بحكم وجود قوات الأخيرة على أرضه، والتي يمكن وصف هذه الحالة بأنها صيغة جديدة لإعادة السياسة الاستعمارية الامبريالية. بما يتلائم مع القرن الحادي والعشرين(2).

ب) هل تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية القوة لإجبار العراق على إبرام الاتفاقية؟

أن مجرد وجود قوات الولايات المتحدة الأمريكية بأسم قوات متعددة الجنسيات كاف بحد ذاته لإجبار العراق على إبرام الاتفاقية، وخاصة بعد حل الجيش العراقي السابق. لذلك فان إبرام الاتفاقية في ظل هذه الظروف يشكل سبباً من أسباب بطلان الاتفاقية بموجب اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969م(3).

---

(1) Marcelo G.Kohen, " L Administration actuelle de I'Irak: Vers une nouvelle forme de protectorat? " (papier presente a: L'Interventionen Irak et Ie droit international, sous La direction de Karine Bannelier, Paris, A.Pedone, 2004), p303 .

(2) باسل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي – دراسة توثيقية تحليلية 1990-2005، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص509.

(3) أن استخدام القوة يعتبر احد أنواع الإكراه، بما أن الإكراه من الصق عيوب الإرادة بالمعاهدات غير المتكافئة، ليس لأنه أشدها وضوحاً وأكثرها موضوعية وتفرداً في هذا الباب فحسب، بل لأن عقد أية معاهدة جائرة ينعدم فيها شرط العدالة في تنويع الامتيازات والالتزامات يعني بالضرورة أيضاً توافر عنصر الإكراه فيها مهما اختلفت درجته إذ ليس من المنطق في شيء أن تعقد دولة ما معاهدة معينة بملء إرادتها ومحض اختيارها تهدر فيها مصالحها وتنتقص فيها سيادتها دون أن يكون وراء ذلك عادة شيء من الإكراه أو ممارسة الضغط جعلها ترضخ صاغرة للتسليم بشروطها المجحفة ولعل هذا هو الذي حصل في المفاوضات العراقية=

ج) هل تتعارض الاتفاقية مع القواعد الآمرة في القانون الدولي؟

أن ما ورد في بنود الاتفاقية يغلب طابع انتهاك القواعد الآمرة في القانون الدولي وأهمها حق الشعوب في تقرير المصير وعناصر السيادة السياسية والاقتصادية والقضائية.

فقد شكلت البعض من نصوص هذه الاتفاقية مساساً بعناصر السياسية والاقتصادية كالمادة (14) و(24) وغيرها من المواد التي تعد انتهاكاً للقواعد الآمرة في القانون الدولي وهذا ما يتعارض مع نص المادة (53) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات كما ذكرنا سالفاً.

وأخيراً يبقى لدينا سؤال موجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحسب رأينا لابد من طرحه وهو: إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة تحتل العراق بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (1483) لسنة 2003م، فكيف يمكن لدولة الاحتلال عقد اتفاق مع حكومة لا تزال تحت الاحتلال، أو بمعنى آخر " ناقصة الأهلية "؟! أم هذا نوع جديد من تعاقد الدولة مع ذاتها، بصفتها ممثلة عن نفسها من جهة، ودولة احتلال من جهة أخرى.

الأمريكية حول الاتفاقية عندما هددت الأخيرة برفع التجميد عن الأموال العراقية في البنوك الأمريكية والمقدرة بحوالي (50) مليار دولار. بالإضافة إلى التهديد بفتح ملف تعويضات المواطنين الأمريكيين نتيجة أزمة الكويت سنة 1990م. للمزيد أنظر: خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1975)، ص200.

- كذلك: رنا علي خلف، مرجع سابق، ص12.

الاتفاقية من منظور مقارن محلياً ودولياً

أن التاريخ لا يعيد نفسه، ولكن يمكن القياس النسبي عليه من أجل المقارنة بين الأحداث والاستفادة من دروس الماضي نسبياً، فلا توجد معاهدات متماثلات في أسباب نشوئهما، وظروف تشكلهما، أو في مسار تطورهما، أو في تداعيهما، نظراً لاختلاف العوامل الذاتية والموضوعية، خاصة التي تستند إلى الجوانب والأسس التاريخية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من عوامل، التي آدت إلى إبرام المعاهدة، ومع ذلك لا يجانبنا الصواب إذ اعتبرنا أن المعاهدات والاتفاقيات في الشكل أو في الصورة العامة، بل حتى في المضمون إلى حدود معينة على الأقل، جمعهم توجه الدول العظمى في إدارة شؤونها الخارجية.

لذا سنتناول في هذا الفصل قراءة في المعاهدات والاتفاقيات العراقية – البريطانية في المبحث الأول، والاتفاقيات الأمريكية الدولية في المبحث الثاني.

المبحث الأول

المعاهدات والاتفاقيات العراقية ـ البريطانية

شهدت الحقبة الممتدة بين سنة 1920م، تاريخ تأسيس الدولة العراقية[1]، حتى سنة 1958م، تاريخ قيام ثورة تموز ـ يوليو التي أنهت الوجود البريطاني في العراق، توقيع عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت العلاقة بين البلدين[2].

وقد انصبت مطالب العراقيين منذ قيام الحكم الوطني على إنهاء الانتداب، وانضمام العراق إلى عصبة الأمم، ولصعوبة نيل التنازلات من بريطانيا فقد كان العراق ملزماً بالموافقة على عقد معاهدة سنة1922م، ثم معاهدة سنة 1926م، ومن بعدها معاهدة سنة 1927م، التي أمنت مصالح بريطانيا في العراق، مقابل أن تقوم بريطانيا برفع توصية إلى مجس عصبة الأمم تعد بمثابة شهادة توضح فيها خطوات تقدم العراق وبلوغه المرحلة التي تمكنه من إدارة شؤونه، ومن ثم قبوله عضواً في مجلس عصبة الأمم. أهم المعاهدات التي ابرمها العراق مع بريطانيا هي معاهدة سنة 1930م، التي نصت على إجراء مشاورات صريحة بين الطرفين في الشؤون السياسية والخارجية، ذات العلاقة بالمصالح المشتركة.

وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

---

(1) تم تأسيس المملكة العراقية بعد قيام ثورة العشرين فيه، وما رافقها من إعمال مقاومة كان لها الثر الملموس في إجبار البريطانيين بالرضوخ وإعلان المملكة العراقية، وتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، الذي كان له شعبيه فيه. للمزيد أنظر: د. عبد الخالق حسين، ثورة العشرين ودورها في تأسيس الدولة، (مكتبة العروبة، بغداد، ط3، 1981) ص20.

(2) إن إبرام اتفاقيات ومعاهدات طويلة وشاملة يجب أن تكون بين الدول المستقلة كاملة السيادة، وذلك تحقيقاً لمصالح هذه البلدان، فأن المعاهدات العراقية البريطانية كانت تفتقر إلى التوازن المطلوب، فهي كانت تبرم بين بلدين أحدهما غاز والآخر مغزو، وهذا ما يفقد المعاهدات عدالتهما وتوازنهما، ويجعلها عرضه لسهام النقد والاحتجاج التي تطلقها المعارضة. للمزيد أنظر: لويد دولبدان، العراق من الانتداب إلى الاستقلال 1914_1934، (ترجمة: مجموعة مترجمين، الديار العربية للموسوعات، بيروت، سنة النشر بلا) ص11_12.

أولا: المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى.

(معاهدة سنة 1922)

خرجت السياسة البريطانية في العراق بعد ثورة العشرين[1]، ومن خلال المواقف الوطنية المعارضة للانتداب فيه نتيجة ضرورة استبدال صيغة الانتداب بصيغة أخرى تختلف عنها وتمثلها واقعياً، كما كان البريطانيون متفقين على ضرورة إبقاء العراق ضمن مناطق نفوذهم سواء أكان ذلك بواسطة الانتداب أم معاهدة تحل محل الانتداب[2].

لذا اشترط البريطانيون على الأمير فيصل بن الحسين " أن يكون مستعداً إذا قدر له أن يصبح ملكاً على العراق أن يتفاوض لعقد معاهدة معهم على منوال ما مكتوب في صك الانتداب[3]، كشرط أساسي لموافقته على ترشحه لاعتلاء العرش[4].

([1]) ثورة العشرين: هي ثورة شعب بأكمله ضد المستعمر البريطاني، وقد تركز الصدام مع الانكليز في جبهتين : الأولى في شمال العراق، وبخاصة في مدينة تلعفر، والثانية في وسط العراق، أجبرت هذه الثورة الانكليز إلى نقل السلطة إلى العراقيين من خلال تنصيب ملك عليه، وسميت بثورة العشرين نسبة إلى السنة التي قانت فيها أي سنة 1920م. للمزيد انظر: عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1999)، ص277.

- كذلك: د. عاطف السيد، مذابح الانكليز في الوطن العربي، (المحروسة للطباعة، القاهرة، 2003)، ص127.

([2]) متي عقرواي، العرق الحديث، (ترجمة: مجيد خدوري، بغداد للطباعة، بغداد، 1931)، ص48.

([3]) التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق خللا السنوات 1921_1931، ص14.

([4]) المح بذلك الملك جورج ملك بريطانيا في برقية التهنئة التي أرسلها إلى ملك العراق فيصل الأول في 23 آب _ أغسطس سنة 1921م، لمناسبة تتويجه ملكاً على العراق والتي جاء فيها " أني لواثق بأن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريباً لتوثيق عرى المحالفة التي دخلنا فيها أيام الحرب المظلمة تمكنني من القيام بتعهدي المقدس بافتتاح عهد السلام وإقبال مجد العراق". للمزيد أنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (العرفان للطباعة، ج1، ط1، 1959)، ص237.

حيث لم تمضي أيام على تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق، حتى أقدم المندوب السامي البريطاني "برسي كوكس" مسودة المعاهدة إلى الملك فيصل الأول[1].

1) مفاوضات معاهدة سنة 1922.

لقد شهدت المفاوضات بين العراق متمثلاً بالملك فيصل الأول والوزارة العراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب[2]، والجانب البريطاني متمثلاً بالمندوب السامي البريطاني وأعوانه من الضباط والموظفين البريطانيين، شد وجذب وحراك سياسي واسع دام قرابة عشرة أشهر من اجل الاتفاق على الصيغة النهائية للمعاهدة.

أبدى الملك فيصل الأول خلال هذه المفاوضات كل ما كان يتمتع به من قدره سياسية وذكاء وإصرار إلى درجة أنه أوشك أن يفقد عرشه ويهدد استمرار عرش أبيه في الحجاز[3]، وذلك في سبيل الحصول على معاهدة يقبل بها الطرفان العراقي والبريطاني. حيث عمل جاهداً على إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، وخروج القوات المحتلة منه بصيغه يتم الاتفاق عليها في المعاهدة[4].

([1]) حامد حميد كاظم الحسني، التطورات السياسية في العراق من 1920\1932 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005)، ص50.

([2]) عبد الرحمن النقيب: هو نقيب إشراف بغداد ورئيس المجلس التأسيسي الملكي العراقية، ولد في بغداد سنة 1841م، اختير كأول رئيس وزراء للعراق بعد زوال الحكم العثماني عنه، والذي كان من واجبه اختيار ملك العراق ، شغل مرتين رئيس وزراء العراق، توفي في بغداد سنة 1927م، للمزيد أنظر: عبد الأمير هادي الوكام، الحركة الوطنية في العراق، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1969)، ص121.

([3]) كان والد الملك فيصل الأول أمير مكة المكرمة من سنة 1908م، إلى 1917م، وملك الحجاز من 1917م إلى 1924م، وهو مؤسس الدولة الحجازية الحديثة، وأول من نادى باستقلال العرب، تنحى عن العرش في سنة 1924 لأبنه الأمير علي بعد خلافات مع آل سعود. للمزيد أنظر: محمد الهاشمي، الشريف حسين ودوره في ثورة العرب الكبرى، (دار حراء للنشر، دمشق، 1996)، ص120.

- كذلك: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز(1916\1925) دراسة في الأوضاع السياسية، (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ط1، 1982)، ص18_19.

([4]) نبيل عبد القادر حسين، السياسة البريطانية إزاء تطور الجيش العراقي 1930\1958، (اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1996)، ص74_75.

لذا فقد بذل الملك فيصل الأول ما في وسعه لتقريب وجهات النظر البريطانية والعراقية عاملاً بمبدأ "خذ وطالب". برغم أن الصيغة النهائية للمعاهدة التي تم الاتفاق عليها ووقعت في 13 تشرين الأول ـ أكتوبر سنة 1992م، ونشرت بعد يومين من توقيعها[1].

وبعد أيام من توقيع المعاهدة أذاع الملك فيصل الأول على اثر التوقيع على المعاهدة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بمعاهدة سنة 1922، بيان[2]، إلى أبناء الشعب العراقي أعلن فيه نبأ التوقيع على المعاهدة، وطلب فيه من أبناء الشعب مؤازرة حكومته لتنفيذ بنود المعاهدة ولإجراء الانتخابات التي نصت عليها المعاهدة.

وقد تضمنت هذه المعاهدة خمسة عشر مادة بالإضافة إلى ديباجة، والتي اشتملت اعتراف ملك بريطانيا بالمملكة العراقية، أما مواد المعاهدة فهي كما يلي:

- ❖ المادة الأولى: اعترفت بريطانيا فيها بالملك فيصل ملكاً على العراق وبالسيادة العراقية. أن هذه المادة اعترفت شكلياً بالسيادة الوطنية للعراق، وهذا ما سنراه في بنود هذه المعاهدة.
- ❖ المادة الثانية: على ملك العراق أن لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفاً ما في العراق من تبعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية بدون موافقة ملك بريطانيا.
- ❖ المادة الثالثة: تمثل بريطانيا بمندوب سام وحاشية استشارية ويطلع المندوب السامي على القضايا المهمة.
- ❖ المادة الرابعة: أن يصاغ للبلاد قانون أساسي يراعي حقوق ومصالح السكان.

---

(1) أن المعاهدة رغم التوقيع عليها ونشرها على وسائل الإعلام، الا أنها لم تكن مقبولة من بعض القوى السياسية، والشعب، وحتى الملك ورئيس وزرائه قبلوها في حينه شبه مرغمين تفادياً لحصول ما لم يكن يحمد عقباه، كما هددت بذلك الأوساط البريطانية. حيث بعث رئيس وزراء بريطانية آنذاك "رمزي ماكدونالد" برقية غريبة إلى حكومة العراق، محذراً== ==أياها من مغبة عدم التوقيع على المعاهدة. للمزيد أنظر: هنري فوستر، نشأت العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، (دار المعارف للنشر، بغداد، 1989)، ص201.

(2) نشر هذا البيان ونص المعاهدة في جريدة العراق، العدد732، في 14\10\1922.

❖ المادة الخامسة: أن تمثل بريطانيا العراق في الخارج.

❖ المادة السادسة: أن تحتفظ بريطانيا في العراق بجيش للدفاع عن التجاوز الخارجي وتأمين الأمن في الداخل.

❖ المادة السابعة: عدم التخلي من أي جزء من العراق إلى أية دولة أجنبية بأية صورة كانت.

❖ المادة الثامنة: أن ينفذ الملك فيصل الأول الشروط الضرورية في الأمور القضائية لحماية مصالح الأجانب.

❖ المادة التاسعة: أن يتخذ الملك فيصل الأول كل ما هو ضروري لضمان تنفيذ المعاهدات الخاصة بالعراق.

❖ المادة العاشرة: عدم عرقلة شؤون المبشرين.

❖ المادة الحادية عشر: المساعدة على مكافحة الأمراض.

❖ المادة الثانية عشر: وضع قانون للآثار.

❖ المادة الثالثة عشر: تنظيم انتقال الخدمات العامة للعراق.

❖ المادة الرابعة عشر: استشارة المندوب السامي في القضايا المالية

❖ المادة الخامسة عشر: التشاور من وقت لآخر لتعديل هذه المعاهدة.

أن من يطلع على بنود هذه المعاهدة يتأكد من حقيقة أن العراق أصبح مكبلاً ببنود اتفاقية أقسى من الاحتلال البريطاني المباشر، وأثقلته بالتزامات صعبة، وصار العراق تابعاً كلياً لبريطانيا[1].

لقد حاول الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء السيد النقيب إدخال تعديل على بعض مواد المعاهدة وخاصة فيما يتعلق بمسألة التمثيل الخارجي، وتعيين الموظفين الأجانب، بحيث يكون بناءاً على طلب الملك وليس المندوب السامي، كما رأى الملك فيصل الأول أن تتعهد بريطانيا بإدخال العراق إلى عصبة الأمم. وأراد من

---

(1) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط2، 1981)، ص19.

الحكومة البريطانية أن تلتزم بضرورة توثيق الروابط بين العراق والبلدان العربية التي هي جزء من الإمبراطورية العثمانية في قارة آسيا[1].

هذا من جانب الملك فيصل الأول، أما من جانب الحكومة العراقية فقد حاولت جاهدة إلى إضافة فقرة في مقدمة المعاهدة، تنص على ما يلي: "أن العراق يرى من صالحة أن يعقد مع بريطانيا معاهدة على أساس التحالف"[2]. أي أن يوضع العراق موضع المتحالف مع بريطانيا، الأمر الذي يغطي معايب الانتداب في المعاهدة ويسهل الاتفاق على بقية مواد المعاهدة. لكن لم ترى المقترحات الملكية والحكومية أي قبول لدى المندوب السامي البريطاني، الذي أصر على تمسكه بالمسودة المطروحة.

ويرجع هذا من وجهة نظرنا أن المندوب السامي البريطاني كان على جانب من القوة يستمد أوامره من حكومته التي لديها خبرة وحنكه سياسية لا يستهان بها أبداً. بالإضافة إلى وجود قوة رقابية قوية تتمثل بالبرلمان. أما الحكومة العرقية، ما كانت تمثل ألا نفسها، حيث إنها وليدة الساعة، بالإضافة إلى إنها في بلد لا يوجد فيه مجلس نيابي يحاسبها، ولا صحف حرة تنطق بلسانها، ولا قوة مادية تسندها.

2) **الموقف الوطني من المعاهدة.**

لم تلبث الهوة التي حصلت في الرأي العام أن ازدادت اتساعاً وأكثر بروزاً، بعد المؤتمر الذي عقد في مدينة كربلاء[3]، في شهر نيسان - ابريل سنة 1922م، والذي حضره قرابة مائتي شخص من رجال دين وشيوخ عشائر بارزين[4]، الأمر الذي قد

---

(1) صالح زكي، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، (مطبعة الرابطة، بغداد، 1935)، ص32.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (العرفان للطباعة، بيروت، ج2، ط1، 1973)، ص13.

(3) كربلاء: هي مدينة تقع في وسط العراق، إلى الجنوب الغربي لبغداد، وهي إحدى المدن الدينية المهمة في العالم الإسلامي، لاحتوائها ضريح الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب(عيهم السلام)، يعود تاريخها إلى العهد البابلي، بالإضافة إلى كونها مدينة دينية فأنها مدينة زراعية تشتهر بزراعة النخيل والحمضيات. للمزيد انظر: جاسم الحلوائي، نبذة مختصرة عن كربلاء، (المعرفة للنشر، دمشق، 2006)، ص41.

(4) حضر المؤتمر إعلام العراق آنذاك، فقد حضر الشيخ عبد الوهاب النائب، والشيخ إبراهيم الراوي، والشيخ مهدي الخالصي، السيد قاسم الرشوي، السيد مولود مخلص، والسيد سعيد الحاج سري، الشيخ عجيل الياور، السيد محمد أغا، ونزلوا في دار الشيخ تقي الشيرازي. للمزيد انظر: جبرتو دبيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، (دار الكاشف، بيروت، ط2، 1976)، ص3.

شكل قلقاً للذين ينظرون إلى حكومة بريطانيا والانتداب بشي من الرضا[1]. رغم أن القرار الذي اصدر نهاية المؤتمر لم يشكل موقفاً مغايراً للواقع، ألا أن كثرة التظاهرات التي وقعت في شوارع بغداد، وتشكيل وفود لمقابلة الملك، وتقديم خمس وزراء استقالاتهم من الحكومة العراقية كان من بينهم " ناجي السويدي، عزة الكركوكلي، عبد اللطيف منديل "[2]. قد عزز من ذلك الموقف.

وبعد أن حل وزراء معتدلين محل الوزراء المستقيلين، وإجراء تغييرات في موقف الحكومة وافقت الحكومة العراقية في أواخر شهر حزيران ـ يونيو سنة 1922م،على المعاهدة العراقية ـ البريطانية، لكن بشرط أن يصادق عليها بالقانون الأساس، وقانون الانتخاب، من قبل المجلس التأسيسي الذي سيتم تشكيله لاحقاً[3].

وقد شكل موقف علماء الدين وشيوخ العشائر الغير متهاونين تساندهم بعض الصحف الوطنية، المشهودة آنذاك بالدفاع عن القضايا الوطنية[4]، ومنها صحيفة الاستقلال، والرافدين، بالإضافة إلى بعض الصحف والمجلات الغير السياسية. كلها كانت تساند الموقف الوطني المناهض للمعاهدة والانتداب.

كما كان للموقف المتشدد للشيخ مهدي الخالصي من المعاهدة أثره الملموس في إحداث تغييراً واسعاً في الوسط العراقي. فأقدم الشيخ الخالصي على القاء بياناً له في

([1]) حامد حميد كاظم الحسني، مرجع سابق، ص66.

([2]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،(مطبعة العرافان، بيروت، 1958)، ص9.

ـ كذلك: كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1988)، ص101.

([3]) حامد حميد كاظم الحسني، مرجع سابق، ص66.

([4]) كان الملك فيصل الأول يستعين بالصحف العراقية من اجل مهاجمة الانكليز والانتداب، حيث دعى كل من " عوني عبد الهادي " رئيس تحرير صحيفة الرافدين وبعض من محرريها إلى القصر الملكي قائلاً لهم " اكتبوا وطالبوا في جريدتكم وتحدثوا عن حقوق البلاد. وهاجموا الانتداب والمعاهدة، إننا نستفيد من كتاباتكم ومطالبكم في تحقيق مطالب الشعب وتحملوا ما تلاقون من الصعوبات والأذى في سبيل أمتكم ووطنكم. وان الأمة لا تستطيع أن تحصل على مطاليبها واستقلالها بغير الأذى والصعوبات. للمزيد انظر: عوني عبد الهادي، مذكرات عوني عبد الهادي، (دار النشر بلا، بغداد، 1976)، ص23- 24.

حشد جمع كبير من الناس أمام مدرسته[1]، قائلاً " بايعنا فيصلاً ليكون ملكاً على العراق بشروط وقد اخل بتلك الشروط، فلم يعد له في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي بيعه"[2].

وكان يوم 24 حزيران ـ يونيو من سنة 1922م، يوماً صافياً في بغداد. فقد شاع بين الناس أن المعاهدة على وشك التصديق دون أن يذكر بها إلغاء الانتداب. ونتيجة لهذا أغلقت الأسواق وتشكلت وفود تمثل مختلف المهن من بزا زين وحدادين ونحاسين وبقالين وغيرهم[3]. سارت هذه المظاهرة في شارع الرشيد ببغداد متجهة نحو دار النقيب الواقعة قرب الباب الشرق على نهر دجلة وسط بغداد، مطالبين بحق العراقيين المشروع بإلغاء الانتداب وعدم توقيع المعاهدة[4].

وكان للشيخ الخالصي كان له الأثر الملموس والدور البارز في تنظيم وتأجيج المظاهرة[5]، حيث خرجت إعداد كبيرة من المتظاهرين مطالبين بإلغاء الانتداب والمعاهدة[6].

ونتيجة لهذه المظاهرات والاستنكارات، قام المندوب السامي البريطاني في بغداد بإرسال برقية إلى بوشهر يسال فيها عن جاهزية السجن في جزيرة هينهام[1]، وهل هو هو في حالة استعداد لإيؤاء المعتقلين[2]، في إنذار صريح وواضح لقادة المعارضة.

([1]) المدرسة الخالصية: هي مدرسة أسسها الشيخ مهدي الخالصي في منطقة الكاظمية في مدينة بغداد، تعنى بالدراسة الدينية، والان توسعت لتصبح جامعة يدرس بها شتى الاختصاصات الإنسانية

([2]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج2، مرجع سابق، ص141.

([3]) حامد حميد كاظم الحسني، مرجع سابق، 67.

([4]) أمير الريحاني، ملوك العرب، (دار النشر بلا، بيروت، 1958)، ص358.

([5]) بعد انتهاء المظاهرة التي دعى اليها الشيخ الخالصي، أمر الملك فيصل الأول باعتقال الشيخ الخالصي، الذي اقتيد إلى البصرة وأرسل عنوة إلى الحج إلى مكة المكرمة، ليعود بعدها لا إلى العراق بل أنما إلى إيران لينفى هناك. للمزيد انظر: تشارلز تريب، ترجمة: زينة جابر إدريس، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2006)، ص67.

([6]) أمير الريحاني، مرجع سابق، ص358.

3) الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة 1922.

أرسل البريطانيون في كانون الثاني ـ يناير سنة 1923م، مسودتي الاتفاقيتين العسكرية والمالية المقترح توقيعهما كاتفاقيات ملحقة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة 1922م، وجاءت كما هو متوقع مخيبة لأمال الملك فيصل الأول، خاصة مسودة الاتفاقية العسكرية، لما كانت تتضمنه من تحديد لصلاحياته ومسؤولياته وتدخل في شؤونه، وفي شؤون العراق إلى درجة يصعب تصورها، أو توقعها "كما سيظهر لاحقاً من بنود الاتفاقية".

لم يضيع البريطانيين الوقت بل أرسلوا مسودتي الاتفاقيتين بعد اقل من 3 أشهر من توقيع معاهدة سنة 1922م، مستغلين الظروف ذاتها التي هياؤها واستفادوا منها لتمرير المعاهدة.

لقد اعترض الملك فيصل الأول علة نص المعاهدة الذي يخول القائد العام للقوة الجوية البريطانية حق التدخل في تطوير القوات العراقية، كما طالب بأن تفصح الحكومة البطانية عن سياستها بشأن حجم الجيش العرقي وكفايته ومسؤولياته في المستقبل بعد أن يتم جلاء الجزء الأعظم من القوات البريطانية.

كان الملك فيصل الأول يعلم يقيناً بأن الحكومة البريطانية لان تسمح بقيام حالة لا تتمتع فيها بالسيطرة التامة على السياسة العسكرية العراقية، لذلك فقد بدء واضحاً انه كان على استعداد لإعطاء (وعد) بالتقيد بنصيحة المندوب السامي والسلطات البريطانية كلما حان له إسقاط التزام من الالتزامات المعاهدة. كما أن الملك فيصل الأول كان يؤمن بأن جيشاً قوياً سيحرر نظامه من اعتماده الكلي على الوجود العسكري البريطاني، فضلاً عن ذلك كان هنالك بروتوكول ينص على وعد

([1]) جزيرة هينهام: هي جزيرة عربية تابعة إلى إمارة دبي الإماراتية، حيث كانت تستخدمها بريطانيا كمعتقل لها في تلك الفترة، لكن حدث في سنة 1928م، هجوم القوات الإيرانية على الجزيرة، ومن ثم احتلالها إلى يومنا هذا. وهي أشبة بمعتقل غونتنامو الأمريكي اليوم.

([2]) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق: حقبة من الصرع 1914/ 1958، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000)، ص120.

ـ كذلك: د. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري سعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية ـ العربية حتى عام 1958، (مكتبة دار الفكر، البصرة، سنة النشر بلا)، ص51.

الحكومة البريطانية بالمساعدة لتمهيد انضمام العراق إلى عصبة الأمم، لذا فأن حوزة البلاد لجيش قوي وكفء سيلي مطلباً أساسياً من متطلبات هذه العضوية، وهي قدرة البلاد على حفظ الأمن والاستقرار والدفاع عن الحدود.

وبما أن الملك فيصل الأول كان ميالاً لامتلاك العراق لجيش قوي[1]، فأنه أراد من بعض نصوص هذه المعاهدة (الخاصة بالاتفاق على القوات المسلحة) إلزام الحكومات العراقية اللاحقة بزيادة الإنفاق على الجيش العراقي للإيفاء بمستلزمات توسيعه وتطويره. بالإضافة إلى ذلك انه كان يعتقد أن " من الغباء القيام بإصلاحات مهمة أو مشاريع تطوير وتنمية من دون تأمين قوة حماية مناسبة "[2]، ولهذا رأى الملك فيصل الأول في الجيش " العمود الفقري لتكوين الدولة "[3].

هذا من جهة، إما من الجهة الثانية، كان واضحاً من سير المفاوضات أن الجانب البريطاني لم يقبل بشأن ما كان الملك فيصل الأول يطرحه من مقترحات. لقد كان المندوب السامي البريطاني والقائد العام للقوات الجوية البريطانية في العراق مهتمين بتأمين سلامة القوات البريطانية المتواجدة على ارض العراق، والمصالح البريطانية فيه، ولابد إنهما وجدا أن هذه المصالح ستكون عرضة للخطر من جانبين أن ما وافقا على مقترحات الملك فيصل الأول، وأولهما: أن جيشاً عراقياً قوياً دون إشراف بريطاني محكم ربما يشجع ملك العراق، أو أي حكومة قد تستلم السلطة لاحقاً إلى استخدام هذا الجيش ضد المصالح البريطانية في العراق. وثانيهما: أن جعل يد الملك طليقة

---

(1) لقد تعلم الملك فيصل الأول نتيجة التجارب التي مر بها أن الجيش هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة القوية التي بإمكانها فرض إرادتها على الآخرين، واتخاذ قرارها المستقل، كما انه قد لمس أهمية القوة النظامية المدربة إثناء قيادته الجيش العربي الشمالي أبان الثورة العربية الكبرى سنة 1916م، وتيقن أن الاعتماد على القوات غير النظامية (القبائل) كالبنيان على الرمال، كما انه أدرك بشكل اكبر أهمية الجيش بعد الإخفاق الكبير الذي لاقته تجربته في سوريا، وبالذات معركة ميسلون. لهذا نرى الملك فيصل الأول لا تمر فرصة ألا وينتهزها لتقوية الجيش العراقي. للمزيد انظر: طه الهاشمي، مذكراتي 1919/ 1943، (العروبة للنشر، بيروت، ط1، 1967)، 142.

ـ كذلك: أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، (مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة النشر بلا)، ص63.

(2) حنا بطوط، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، (دار النشر بلا، بيروت، ط1، ج1، 1990)، ص44.

(3) المرجع السبق، ص44.

بصورة تامة في الجيش قد يؤول إلى موقف يلجأ فيه الملك إلى استخدامه بوجه الاضطرابات الداخلية دون استشارة السلطات البريطانية، الأمر الذي قد يعني تورط القوات البريطانية فيها[1].

وفي نهاية الأمر انتهت المشاورات والمفاوضات بخصوص الاتفاقية العسكرية التي دامت قرابة سنة ونص، بموافقة الملك فيصل الأول عليها، لكن على مضض، ومن ثم عرضت على مجلس الوزراء ووافق بدوره عليها[2].

هكذا جرى التوقيع النهائي على الاتفاقيات الأربع الملحقة بمعاهدة سنة 1922م، وهن (المالية و العسكرية والعدلية واستخدام الموظفين) من قبل رئيس الوزراء العراقي " الفريق جعفر العسكري "[3]، والمندوب السامي البريطاني السيد " هنري دوبس " في 25 آذار ـ مارس سنة 1924م[4].

([1]) نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص87.

([2]) المرجع سابق، ص87.

([3]) الفريق جعفر العسكري: هو جعفر مصطفى أصله من قرية العسكر القريبة من كركوك وأحد رؤساء الوزراء في العهد الملكي في العراق. ولد في بغداد سنة1886م، ودرس الإعدادية فيها ثم رحل إلى اسطنبول سنة 1901م، ليدرس في المدرسة العسكرية هناك وتخرج منها سنة 1914م، برتبة ملازم وخدم في الجيش العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى وذهب إلى ليبيا لإقناع السنوسيين ومعرفة شروطهم للانضمام إلى تركيا في الحرب وقاد هجوما على الإنجليز في ليبيا ووقع في أسرهم. عند قيام الثورة العربية الكبرى شارك فيها قائدا للجيش الشمالي بإمرة الأمير فيصل بن الحسين واستبسل في الحرب مع الثوار العرب. انضم هو وزوج أخته نوري باشا السعيد إلى لورنس العرب في معاركه ضد العثمانيين. وحصل على وسام القديس ميخائيل ووسام القديس جورج ونال وسام الصليب الحديدي الألماني عام 1915 ودخل مع الملك فيصل إلى دمشق وكان الحاكم العسكري في الحكومة الفيصلية في عمان ثم حلب ثم كبير أمناء الملك فيصل وشارك في حكومة علي رضا الركابي تولى منصب وزير الدفاع مرتين 1923م حتى عام 1924م و 1926م حتى سنة 1928م، في حكومة ياسين الهاشمي واشترك في مؤتمر القاهرة بين العراقيين والإنجليز ومثل العراق في مؤتمر لوزان وكانت له أفكار قومية عربية. في عام 1935 أصدر رسالة بعنوان آراء خطيرة في معالجة شؤون العراق العامة وتسلم رئاسة مجلس النواب مرتين. و في سنة 1936م، وقع انقلاب بكر صدقي فذهب لإحباط الانقلابيين وانقلاب بكر صدقي بالعدول عن انقلابه فقتله بكر صدقي في أراضي ديالي ودفن عام 1937 بالمقابر الملكية في بغداد. للمزيد أنظر: محسن عبد الأمير ناظم، إسرار مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي، (العروبة للنشر، بغداد، 2003)، ص32.

([4]) طه الهاشمي، مرجع سابق، ص80.

ثانيا: المعاهدة العراقية ـ البريطانية الثانية.

(معاهدة سنة 1926)

كانت " لجنة الحدود الأممية " قد أنجزت تقريراً عن الخلاف العراقي _ التركي حول ولاية الموصل[1]. وقد ورد في الصفحة (111) منه مايلي: (ترى أن هنالك حجج تساعد على ارتباط كل منطقة من جنوبي خط بروكسل بالعراق، ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية). حيث عرضت القضية على مجلس عصبة الأمم، وقرر المجلس في 30 أيلول – سبتمبر سنة 1924م، تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية إلى المجلس[2].

ومن بعدها سافرت بعثة عصبة الأمم إلى الموصل فوصلتها في 30 تشرين الأول – أكتوبر سنة 1925م، وبحثت في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات أخرى من السلطات البريطانية والعراقية. ثم توصلت البعثة إلى نتائج ضمنتها في التقرير الذي رفعته إلى مجلس عصبة الأمم[3]، وذلك في يوم 10 كانون الأول – ديسمبر سنة 1925م، حيث كان لذلك التقرير الأثر البارز على مجلس عصبة الأمم عند إصدار قراره النهائي. وفي يوم 16 كانون الأول – ديسمبر من نفس السنة تقرر عن مجلس عصبة الأمم إعطاء الموصل على العراق في مادته الأولى[4]، فيما نصت المادة الثانية من القرار على دعوة الحكومة البريطانية إلى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب لمدة 25 سنة، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين

([1]) الموصل: تعد قضية الموصل من أهم القضايا التي اتخذتها بريطانيا مبرراً لإبقاء معاهدة سنة 1922م، إلى خمسة وعشرين سنة بموجب اتفاقية سايكس – بيكو التي عقدت سنة 1916م، بين فرنسا وبريطانيا، إذ كانت الموصل ضمن المنطقة الداخلة في النفوذ الفرنسي وبعد تعديل الاتفاقية أصبحت الموصل من نصيب بريطانيا. وتم التنازل عنها نهائياً في مؤتمر سان ريمو سنة 1920م، ولكن تركيا بقيت تطالب بضم الموصل إليها. حتى أوجبت معاهدة لوزان سنة 1923م، تسوية قضية الحدود العراقية بالاتفاق بين بريطانيا وتركيا. وإذا لم يتم الاتفاق فأنها تحال إلى عصبة الأمم. للمزيد أنظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، (النصر للطباعة والنشر، بغداد، ط2، 1967)، ص39.

([2]) حامد حميد كاظم الحسني، مرجع سابق، ص 166.

([3]) سامي عبد الحفيظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922\1936، (مطبعة حداد، البصرة، ج1، 1975)، ص16.

([4]) محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص32.

العراق وبريطانيا، التي صدقها المجلس في 27 أيلول _ سبتمبر سنة 1924م، ألا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الأمم وفقا للمادة الأولى من ميثاق عصبة الأمم[1].

1) مفاوضات معاهدة سنة 1926.

سرعان ما أعدت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة المقترحة لتمديد أمد المعاهدة العراقية _ البريطانية الأولى لسنة 1922م، إلى 25 سنة. وأرسلتها إلى مندوبها السامي في العراق الذي كان قد أوصى بوجوب الإسراع في عقد المعاهدة بأقل ما يمكن من تأخير وترك البحث في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة 1922م، إلى فرصة أخرى لحجة رغبة وزير المستعمرات البريطاني في عرض المعاهدة المقترحة على عصبة الأمم قبل منتصف كانون الثاني _ يناير سنة 1926م، وقد جاء في كتاب المندوب السامي الموجه إلى الملك فيصل الأول مايلي[2]:

- ❖ تحديد مدة المعاهدة حسبما جاء في قرار مجلس عصبة الأمم.
- ❖ عدم رغبة بريطانيا في إدخال التعديلات المطلوب إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية.
- ❖ أن أي تردد أو مماطلة من الجانب العراقي لانتقاد النقاط التفصيلية سيكون له أثر سيء على بريطانيا وعلى عصبة الأمم.

عرض كتاب المندوب السامي البريطاني على مجلس الوزراء العراقي الذي كان يرأسه السيد " عبد المحسن السعدون "[3]، في 29 كانون الثاني – يناير سنة 1925م،

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، مرجع سابق، ص26.

(2) المرجع السابق، ص27.

(3) عبد المحسن السعدون: هو عبد المحسن بن فهد السعدون ولد في ولاية البصرة 1889م، وتقلّد أربع وزارات. وهو واحد من رموز الوطنية العراقية، عضو المجلس التاسيسي وثاني رئيس وزراء في العهد الملكي في العراق بعد نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني النقيب. كان ينتمي إلى أسرة آل سعدون، وهي أسرة يرجع نسبها للأشراف من سلالة أمراء المدينة المنورة (اعرجية حسينية النسب) وهم زعماء قبائل إمارة المنتفق والتي كانت تضم معظم قبائل جنوب ووسط العراق، وصار عضواً في مجلس النواب العثماني ممثلا مع شخصيات أخرى للولايات العراقية، وكان ضابطاً رفيع المستوى في الجيش العثماني وكان من المناهضين للاحتلال=

فأصدر قراراً جاء فيه "يوافق على تمديد أجل المعاهدة العراقية – البريطانية لمدة خمسة وعشرين سنة ما لم يدخل العراق في عصبة الأمم قبل انتهاء هذه المدة، غير أن مجلس الوزراء لا يرى سبباً قوياً لجعل أحكام الاتفاقيات الملحقة في عين المقام مع أحكام المعاهدة ويعتقد أنها تخص علاقات الحكومتين العراقية والإنكليزية مباشرة" و"نظراً إلى الوعد الصادر من قبل فخامة المعتمد السامي في المجلس التأسيسي ووعد وزير المستعمرات و وجوده في هذا القطر المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق فأن مجلس الوزراء لا يرى إمكاناً للبحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد أو شرط" و"علية يقترح أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة فيما يخص الاتفاقيات وأن بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة وتتضمن تعهد الحكومة البريطانية بأن تكون مدد الاتفاقيات مقصورة على مددها المعينة في البروتوكول وأن يبدأ بتعديلها على صورة الموعود بها"[1].

احتج المندوب السامي على هذا القرار وكتب إلى الملك فيصل الأول يقول"إن أمام العراق أحد أمرين، أما التمديد بالصيغة التي وضعتها حكومته، أو التنازل عن الموصل الترك. أما تعديل نص المعاهدة بموجب وجهة نظر الحكومة العراقية فأن

البريطاني للعراق كما ساهم في المعارك ضد قوات الجنرال مود، وبعد ذلك كان من المعارضين لسياسة الانتداب البريطانية على العراق. وانتمى للجمعيات السرية التي تدعوا لاستقلال العراق وبعد الاستقلال وأثناء تأسيس الدولة العراقية تم تداول اسمه من قبل المجلس التأسيسي ليخلف عبد الرحمن الكيلاني النقيب حيث ورد اسمه في المراسلات الخاصة بتأسيس العراق والتي حررها وجمعها عبد الوهاب النعيمي الذي رشح اسمه. وفي سنة 1922م، تولى منصب رئاسة الوزراء أربع مرات في السنوات 1922، 1925، 1928، 1929. توفي في ظروف غامضة بعد إعلانه مناهضة السياسة البريطانية ورفضه. التوقيع على معاهدة سنة 1925م. وربما انتحر أو قتل حتى يقال أنهم وجدوا طلقتين في رأسه عندما وجدوه ميتاً سنة 1929م، والآن أحفاده متواجدين في الكويت والعراق، والسعودية. ومن المهم أن الدكتور عماد عبد السلام رؤوف المؤرخ المعروف، يؤكد وفاته مقتولا من قبل البريطانيين. للمزيد أنظر: لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر، (جداول للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 2011)، ص21.

(1) مقررات مجلس الوزراء العراقي، مجموعة تشرين الأول – أكتوبر وتشرين الثاني – نوفمبر وكانون الأول – ديسمبر، 1925 م، بغداد، ص121– 122.

الحكومة البريطانية ليست مستعدة له"[1]. مما جعل مجلس الوزراء العراق أن يقدم استقالته إلى الملك فيصل الأول، لكن الأخير رفضها، الأمر الذي أدى إلى قبول مجلس الوزراء العراق إلى قبول التصديق على المعاهدة دون تعديلها في يوم 11 كانون الثاني – يناير سنة 1926م، وذلك نتيجة للضغوط والأساليب البريطانية عليه، بالإضافة إلى خوفه من ضياع ولاية الموصل من العراق وضمها إلى تركيا[2].

عرضت المعاهدة على المجلس النيابي العراقي يوم 21 كانون الثاني – يناير من نفس السنة، ودارت نقاشات حادة بين أعضائه من المؤيدين والمعارضين لها. وعند التصويت قبلها (58) نائباً وخرج من المعارضين (18)[3]. ومن بعدها عرضت المعاهدة على مجلس الأعيان[4].

في اليوم التالي، فوافق المجلس عليها باستثناء عين واحد[5].

ونتيجة لذلك حصلت بريطانيا على معاهدة جديدة مع العراق، وهي عبارة عن امتداد للمعاهدة سنة 1922م، باستثناء مدتها التي عينت بخمسة وعشرون سنة، لم يحصل العراق من خلالها إلا على ولاية الموصل، وبعض الوعود[6]، التي لم تنفذ كل المعتاد.

([1]) كتاب المندوب السامي إلى الملك فيصل الأول رقم: بي/ او / 2 / في 4 كانون الثاني – يناير سنة 1926.

([2]) نبيل عبد القادر حسين، السياسة البريطانية إزاء تطور الجيش العراقي 1930/ 1958، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1996)، ص91.

([3]) كان عدد أعضاء مجلس النواب العراقي في تلك الفترة (88) نائب يمثلون شعب العراق، وفي تلك الجلسة تغيب (10) أعضاء من الحضور. للمزيد أنظر: عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، (مطبعة العرفان، بيروت، ط4، 1958)، ص91.

([4]) مجلس الأعيان العراقي هو بمثابة مجلس الشيوخ واحد مؤسساته الدستورية إلى جانب مجلس النواب البرلمان العراقي.ر ويتكون من (19) عين، وقد كانتا هاتين المؤسستين أولى التقاليد البرلمانية في العراق إبان العهد الملكي (1921-1958).

([5]) نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص91.

([6]) وعدت المادة الثانية من هذه المعاهدة على أن الحكومة العراقية ونظيرتها البريطانية على " أن يواصلان النظر بجد في المسائل التي وضعت عن المادتين السابعة (الاتفاقية العسكرية)، والمادة الخامسة عشر (الاتفاقية المالية) من معاهدة سنة 1922م. للمزيد أنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، مرجع سابق، ج2، ص146.

وقد قدمت بريطانيا نص المعاهدة إلى مجلس عصبة الأمم مع بعض التوصيات من ضمنها مطالبة مجلس عصبة الأمم بالإعلان بأن قرار ضم الموصل إلى العراق أصبح قطعياً[1].

هكذا ونتيجة للتنازلات التي قام بها العراق انضمت ولاية الموصل إلى العراق، والتي جاءت في مقدمتها الإبقاء على معاهدة سنة 1922م، وما رافقها من اتفاقيات محلقة سارية المفعول لمدة خمسة وعشرون سنة أضافية، تقوم بريطانيا فيها بالسيطرة على العراق وجيشه، بمعاهدة رسمية.

ثالثا: المعاهدة العراقية البريطانية الثالثة.

(معاهدة سنة 1927)

قرر مجلس الفريق جعفر العسكري رئيس وزراء العراق في تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1926م، بتأليف لجنة وزارية تضم السيد "ياسين الهاشمي" وزير المالية والسيد "نوري باشا السعيد" وزير الخارجية بتدقيق الأوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت سابقاً بخصوص الاتفاقيتين العسكرية والمالية، وتقديم تقرير مفصل بصدد المواد التي توصل المفاوضون إلى اتفاق تمهيدي عليها، والمواد التي تنته المفاوضات بشأنها، التي لم تبحث في المفاوضات بعد[2].

حيث ارتأت اللجنة الوزارية بعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل المعاهدتين السابقتين وهن على التوالي معاهدة سنة 1922 ومعاهدة سنة1926م، وذلك بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المحلقة بهن تعديلاً صحيحاً، يتناول الأسس والمبادئ لا القشور والمظاهر[3].

---

(1) عملت بريطانيا جاهدة إلى ضم ولاية الموصل إلى العراق ليس حباً بالعراق، وإنما لضمها تحت سلطانها بما تحمله هذه الولاية من أهمية سياسية، وعسكرية، واقتصادية. للمزيد أنظر: راشد طبارة، الانتداب وروح السياسة البريطانية، (دار النشر بلا، محل النشر بلا، سنة النشر بلا)، ص96.

(2) استند مجلس الوزراء العراقي بخطوته هذه إلى الفقرة الثانية معاهدة سنة 1926م، التي جاء فيه إمكانية تعديل أحكامها أو أحكام بعض الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت.

(3) مقررات مجلس الوزراء العراق، مجموعة تشرين الأول- أكتوبر و تشرين الثاني – نوفمبر و كانون الأول ديسمبر، سنة 1926، ص64.

لقد كان دخول العراق إلى عصبة الأمم من الأمور الحيوية والرئيسة بالنسبة إلى المملكة العراقية، حيث يساعد ذلك في إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، الأمر الذي ينتج عنه بطلان كافة المعاهدات والاتفاقيات التي بنت على أساس الانتداب، لهذا نجد أن جهود الساسة العراقيين انصبت على تحقيق ذلك المطلب.

1) مفاوضات معاهدة سنة 1927.

لم تسفر المفاوضات التي جرت بين المسؤولين العراقيين والممثلين البريطانيين في العراق عن أي نتيجة في موضوعي الخلاف الرئيسين وهما دخول العراق عصبة الأمم، وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بمعاهدة سنة 1922م، ولذا فقد اقترح نقل المفاوضات من بغداد إلى لندن، حيث تمثل الوفد المفاوض للعراق بشخص "جعفر العسكري" رئيس الوزراء ورئيس الوفد، والسيد "رؤوف الجادرجي" وزير العدلية، والسيد "مزاحم آمين الباجة جي" وزير العراق المفوض في لندن، بالإضافة إلى الملك فيصل الأول الذي التحق بالوفد المفاوض[1].

كانت الحكومة البريطانية قد استقر قرارها على أن ترشيح العراق للدخول إلى عصبة الأمم، وفي ضوء التقرير المرفوع من قبل المندوب السامي البريطاني في العراق الذي جاء فيه "انه من السابق لأوانه دخول العراق إلى عصبة الأمم، وأنه دعى العراق إلى الحكمة، أو، من مصلحة العراق تأجيل هذه المقترح إلى سنة 1932م"[2]. لهذا أفصحت الحكومة البريطانية عن نيتها في أن تقتصر المفاوضات على تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية.

قدم وفد العراق المفاوض مطالبه وجاء في مقدمتها إحلال معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة سنة 1922م، وتعديلها معاهدة سنة 1926م، وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية تعديلاً محسوماً، فأعدت الحكومة البريطانية مسودو معاهدة جديدة لا تختلف عن سابقتيها، الا ببعض الأمور، وتركت آمر الاتفاقيتين العسكرية والمالية دون حل يذكر[3].

([1]) كان الملك فيصل الأول في رحلة علاجية في مدينة باريس الفرنسية، حيث أنه سافر بعد الاستشفاء إلى لندن للإشراف على سير عملية المفاوضات بنفسه شخصياً، تفادياً لحدوث أي خلل فيها. للمزيد أنظر: نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص94.

([2]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، مرجع سابق، ص205-206.

([3]) نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص94.

وبرغم كل محاولات الملك فيصل الأول التي حاول بها تقريب الوجهة بين الوفدان المفاوضان، فشلت المفاوضات، ونتيجة لذلك قطعت المفاوضات وعائد " الفريق جعفر العسكري " رئيس الوزراء إلى بغداد. إلى أن تم اللقاء بين الملك فيصل الأول مع وزير المستعمرات البريطاني " تشرشل "، وتم الاتفاق خلال هذا اللقاء على بعض التعديلات الطفيفة، استدعي على أثرها الفريق العسكري إلى لندن فور وصله إلى بغداد، حيث تم التوقيع على المعاهدة في 14 كانون الأول – نوفمبر سنة 1927م[1].

لكن هذه المعاهدة لم تلبي طموحات وأمال وزيري الداخلية والمالية وهم على التوالي السيد " رشيد عالي الكيلاني " والسيد " ياسين الهاشمي "، أو حتى لم تتوافق مع التوصيات التي زودت إلى مجلس الوزراء، مما حدا بالوزيرين بإعلان استقالتهما من منصبيهما، الأمر الذي أدى إلى إعلان رئيس الوزراء " جعفر العسكري " إلى إعلان استقالته هو أيضاً[2].

عقب استقالة الفريق العسكري أعلنت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة السيد " محسن السعدون "، في كانون الثاني – يناير سنة 1928م، وقد كان هو الآخر يرى عدم صلاح المعاهدة الجديدة ولا يرى عرضها على البرلمان للتصديق عليها[3]، إلا انه لم يستطع الصمود إمام الضغوط الخارجية المتمثلة بالمندوب السامي، والداخلية المتمثلة بالملك فيصل الأول فقام بعرض المعاهدة على المجلس النيابي للتصديق عليها[4].

إن أهم ماجاء في هذه المعاهدة في المادة الثانية عشر والثالثة عشر على وجوب عقد اتفاقية للأمور العسكرية، وأخرى للأمور المالية لتحلا محل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المحلقتين بمعاهدة سنة 1922م. لكن الحكومة البريطانية تقدمت بمسودتين للاتفاقيتين أعلاه، فإذا هما لا تحققان ما كان يصبوا إليه العراق، ولا تحققان رغبته في التحرر من الهيمنة البريطانية على أموره العسكرية والمالية، كما إنهما لم تكونا تتفقان

---

(1) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، مرجع سابق، ص97.

(2) نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص95.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، مرجع سابق، ص255.

(4) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية 1922-1948، (اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1964)، ص290.

والوعود الصريحة التي أعلنتها بريطانيا في أوقات مختلفة. لذا تعقدت المفاوضات ولم تصل إلى نتيجة، فلم يرى السيد السعدون مخرجاً من الأزمة التي وضع فيها سوى الاستقالة من منصبه، فقدم استقالته في 20 كانون الثاني – يناير سنة 1929م[1].

رابعا: المعاهدة العراقية – البريطانية الرابعة

(معاهدة 1930)

كان عبد المحسن السعدون قد استقال من وزارته الثالثة في 20 كانون الثاني – يناير سنة 1929م، على أثر اصطدامه بعناد الانكليز، ورفضهم مطالب العراق المشروعة، وقد تعمد الملك فيصل الأول إحراج الحكومة البريطانية بعدم تأليف وزارة جدية في العراق، وبعد أن أبدل المعتمد السامي البريطاني السيد "هنري دوبس" بالسيد "كلبرت كلايتن"، تألفت الوزارة العراقية الجديدة برئاسة السيد "توفيق السويدي"، فأعلنت بريطانيا عن العدول عن معاهدة سنة 1927م، وفتحت أبواب المفاوضة من جديد لعقد معاهدة جديدة بين البلدين[2].

وعند تسلم المندوب السامي الجديد مهامه في بغداد عمل جاهدا على أن يفتح صفحة جديدة لسياسة حكومته في العراق ففاتح بذلك حكومته[3]، حيث قامت الحكومة البريطانية في 14 أيلول – سبتمبر سنة 1929م، بالإيعاز إلى مندوبها السامي في العراق إلى إبلاغ الملك فيصل الأول ما يلي[4]:

أ) أن الحكومة البريطانية مستعدة إلى عضد ترشيح العراق إلى عصبة الأمم سنة 1932م.

---

(1) نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص95.

(2) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص172.

(3) تم في ذلك الوقت استلام حزب العمال البريطاني مقاليد السلطة في بريطانيا بعد فوزه بالانتخابات التشريعية البريطانية والتي على أثرها تشكلت الحكومة العمالية التي ارتأت الاستماع إلى مقترحات مندوبها السامي في العراق من اجل مصلحة بريطانيا، لتنهي بذلك مرحلة طويلة استمرت إزاء عشر سنوات من المشاكل بين العراق وبريطانيا. للمزيد أنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، مرجع سابق،لاص206.

(4) التقرير البريطاني عن سير الإدارة في العراق لسنة 1929، ص13. نقلاً عن: عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، مرجع سابق، ص173.

ب) أن الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الأمم في دورة اجتماع العصبة الأممية المقبل، أنها قررت عدم العمل بمعاهدة سنة 1927م.

ت) أن الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الأمم في والوقت عينه، أنها في سنة 1932م، عازمة على التوصية بإدخال العراق إلى عصبة الأمم.

1) مفاوضات معاهدة سنة 1930.

توالت الوزارات في العراق خلال هذه المدة[1]، إلى أن جاءت وزارة نوري باشا السعيد التي شكلها في آذار – مارس سنة 1930م، فدخل معهم في مفاوضات طويلة كان خلالها يسنده فيها الملك فيصل الأول بكل ما أوتي من حزم وقوة، فذلل الكثير من الصعاب وفند الكثير من المشكلات وقد ضمنت المفاوضات للبريطانيين مصالحهم الجوهرية في العراق دون تفريط الكثير بمصالح العراق. كما جرى التأكيد خلال المفاوضات على أن المعاهدة الجديدة هذه لن تكون نافذة المفعول الا بعد دخول العراق عضواً في عصبة الأمم، حتى بعد ابرمها من قبل المجلس النيابي العراقي[2]. وكان الوفد المفاوض العراق برئاسة رئيس الوزراء نوري باشا السعيد، ووزير المالية السيد " ياسين الهاشمي " ووزير الداخلية " ناجي السويدي "، والجانب البريطاني يرأس وفده المفاوض المندوب السامي وبعض كبار ضباط الجيش البريطاني.

2) التصديق على المعاهدة.

افتتح الملك فيصل الأول البرلمان الجديد في الأول من تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1930م، بخطاب العرش، وكانت المعاهدة العراقية – البريطانية المسألة الأولى

([1]) أن من المفارقة شهد العهد الملكي في العراق تكوين (58) وزارة خلال (38) سنة، حيث شهدت مفاوضات معاهدة سنة 1930م، استقالة أربع حكومات، فكانت الأولى بزعامة السعدون وتلتها الوزارة التوفيقية، ومن بعدها رجعت وزارة السعدون التي توجت بحادثة انتحاره، ليتأتي بعدها وزارة نوري باشا السعيد لتصادق على المعاهدة. للمزيد أنظر: لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة: الدار العربية للموسوعات، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2002)، ص32.

([2]) نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص97.

التي أشار إليها الخطاب كشرط لدخول العراق عضواً في عصبة الأمم[1]، سنة 1932م. وطلب من أعضاء البرلمان المصادقة عليها لكي يدخل العراق في مرحلة جديدة من السلام والسعادة وهو بأمس الحاجة إليها[2].

وتم عرض المعاهدة على المجلس النيابي الجديد بعد أسبوعين من افتتاح دورته الأولى في يوم 16 تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1932م، وقد أرفقتها الحكومة برسالة مطولة أوضحت فيها أهمية المعاهدة التي ستلغي الانتداب وتؤدي إلى الاعتراف باستقلال العراق التام[3].

وقد وافق مجلس النواب العراقي على طلب رئيس الوزراء العراقي " نوري باشا السعيد " أن يتعامل المجلس مع لائحة التصديق على أنها قضية مستعجلة[4]. وكان هذا يعني أن المجلس يجب أن يصوت عليها بعد قراءة واحدة، بدلاً من الإجراء الاعتيادي بإحالتها إلى اللجنة والقراءات الثلاث[5].

([1]) وضع مجلس عصبة الأمم جملة من الشروط لدخول أي دولة في عضويتها وهذه الشروط هي: أ) أن تكون للدولة حكومة مستقرة وإدارة قادرة على تيسير المرافق الأساسية فيها والقيام بأعمالها. ب) قدرة الدولة على حماية أمنها واستقلالها السياسي. ت) قدرة الدولة وحكوماتها على ضمن الاستقرار والأمن في جميع أنحائها. ح) وجود موارد مالية كافية تمكنها في تلبية احتياجاتها الأساسية. ج) وجود قوانين وتشريعات قضائية تحقق العدالة والمساواة لجميع الأفراد.

د) تقديم بعض الضمانات والتعهدات الخاصة بالأقليات. للمزيد أنظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/954، عصبة الأمم، برقية من المعتمد السامي البريطاني إلى رئيس الوزراء العراقي في 13/11/ 1929، وثيقة 11، ص52.

– كذلك: إسراء طالب توفيق، العراق وعصبة الأمم (1932/1930)، (رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1999)، ص120.

([2]) د. محمد مظفر الأدهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1929–1932، (مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009، ص304.

([3]) محاضر مجلس النواب العراقي لسنة 1930، ص57.

([4]) المرجع السابق، ص57.

([5]) أن من حق أي وزير أن يطلب موافقة مجلس النواب على التصويت العاجل على أية قضية وفقاً للنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي آنذاك.

افتتحت المعارضة المناقشات، وكان المتحدث الأول السيد "بهجت زينل" من لواء الكوت[1]، الذي انتقد المعاهدة لأنها تسمح للبريطانيين بالتدخل في شؤون العراق السياسية، طالب مجلس النواب برفضها. قائلً " إن يصدق هذه المعاهدة التي أعدت خصيصاً لمنعه المصالح الاستعمارية البريطانية ستحطم جميع آمال العراق في الحرية[2].

أما السيد " ناجي السويدي " من لواء بغداد، فقد أجرى مقارنة في كلمته حين حاول أثبات إن المقترحات المصرية البريطانية التي وضعت على أساسها المعاهدة العراقية – البريطانية قد ضمنت دخول مصر عضواً في عصبة الأمم، وأوضح أن الامتيازات التي منحت لمصر لم تعط للعراق، وإن استقلال العراق التام لم تضمنه بنود المعاهدة. واختتم كلمته بالقول أن هذه المعاهدة هي بديل هزيل لجميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة، وإنها تتناقض مع توصيات المجلس التأسيسي[3].

كما استعرض السيد "ياسين الهاشمي" عن لواء بغداد، الوعود البريطانية التي لم يتم الوفاء بها من قبل بريطانيا[4]،وكان يهدف من ذلك أن يشير إلى أن دخول العراق عصبة الأمم غير مضمون. وانتقد الهاشمي الملحق المالي للمعاهدة وأعلن أنه " اذا كانت بريطانيا تريد من هذه المعاهدة شرطاً لدخولنا في عصبة الأمم، فأننا نفضل عدم الدخول"، ولخص آراءه بالقول أن المعاهدة الجديدة ستبقي "الاستشارة" البريطانية وقواتها في العراق. وعليه اقترح الهاشمي أن يتخذ مجلس النواب أحد القرارين التاليين[5]:

---

[1] لواء الكوت: لواء هي تسمية كانت تطلق على المحافظة في وقتنا الحاضر، إما الكوت: مدينة عراقية تقع على ضفاف دجلة يبلغ عدد سكانها 374 إلف نسمة تقع في جنوب شرق بغداد، وهي المركز الإداري لمحافظة واسط العراقية وهي محافظة حدودية مع جمهورية إيران الإسلامية.

[2] محاضر مجلس النواب العراقي لسنة 1930، مرجع سابق، ص61.

[3] المرجع سابق، ص65.

[4] نشر المندوب السامي السيد "هنري دوبس" بعد نقله من العمل في بغداد في مقال له في مجلة (ذي إمباير ريفو) البريطانية في شهر أيلول – سبتمبر سنة 1933م، قائلاً: " أن تهمة القادة الوطنين العراقيين لنا بنقض العهود لا تخلوا من الحق". للمزيد أنظر: نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، 96.

[5] محاضر مجلس النواب العراقي لسنة 1930، مرجع سابق، ص70-74.

أما أن يرفض المعاهدة، أو أن يؤجل اتخاذ قرار بشأن المعاهدة لحين إعلان شروط دخول العراق عصبة الأمم، من أجل أن يخبر مجلس النواب نوايا بريطانيا ووعودها التي لم يسبق وأن أوفت بها.

أن الاقتراح الثاني للهاشمي وجد قبولاً لدى السيد " رشيد عالي الكيلاني "، وتسأل الأخير قائلاً " لماذا يتوجب علينا عقد معاهدة مع بريطانيا قبل سنتين من دخولنا عصبة الأمم؟ "[1]، وكان رأيه هو " أن المعاهدة الجديدة أقسى من الانتداب ومعاهدة سنة 1922 "[2].

كان المناخ السياسي داخل وخارج البرلمان مختلف عن المجلس التأسيسي الذي ناقش معاهدة سنة 1922م، فقد اختفى خوف وتردد الأعضاء، وأصبحت الأكثرية مستعدة للدفاع عن المعاهدة وسياسة حكومة نوري باشا السعيد[3]. حيث أجاب نوري باشا السعيد بثقة على انتقادات المعارضة، وقال أن سياسة وزارته وتوقيع المعاهدة قائمة على الأسس والسياسات التي تبنتها الوزارات التي سبقته والتي كان قادة المعارضة الحالين وزراء فيها. واتهم المعارضة أنها لم تدرس مواد المعاهدة بشكل دقيق عندما قارنتها بالمعاهدة المصرية مع بريطانيا. وأوضح أن التشابه في الكلمتين العربيتين " التشاور " و " المشورة " قد جعلت من الصعوبة على المتحدثين

([1]) د. محمد مظفر الأدهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1929-1932، ، ص305.

([2]) قال رشيد عالي الكيلاني " أن اقل ما يقال عن المعاهدة العراقية – البريطانية أنها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم، وأباحت لبريطانية أن تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته، وأضافت إلى القيود والإثقال الحالية قيوداً وإثقالاً أشد وطأة. للمزيد أنظر: نبيل عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص98.

([3]) يعود هذا إلى الاختلاف إلى ثلاث عوامل هي: الأول هو أن المعارضة صارت ضعيفة داخل وخارج البرلمان، ولم يعد بإمكانها تنظيم موقف جماهيري لدعمها أو لإخافة النواب المؤيدين للمعاهدة. والثاني هو أن الملك فيصل الأول كان قلبياً يريد أن تصادق المعاهدة الجديدة، بعكس موقفه المعارض والمعلن لمعاهدة سنة 1922م، التي اجبره البريطانيون على توقيعها. أما العامل الثالث فأن المعاهدة الجديدة ستلغي الانتداب وسيصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، بينما نظمت معاهدة سنة 1922م، بنود الانتداب، مما يجعل المعاهدة الجديدة مقبولة أكثر من قبل معظم العراقيين رغم ملاحظاتهم عليها.

التفريق بين الاثنين. وأكد السعيد لمجلس النواب أن الكلمة الأولى " التشاور بين الجانبين " وهي التي استخدمت في النص الإنكليزي للمعاهدة وليس " المشورة " والتي تعني تقديم النصيحة أني الانتداب، ولكن السعيد أقر أن هنالك امتيازات في المعاهدة الجديدة قد أعطيت للبريطانيين وقال: " لو كنت رئيساً للوزراء في دولة مستقلة، فأني لن أقبل هذه المعاهدة. فعندما تباحثنا بشأنها كانت هناك معاهدة بين العراق وبريطانيا قائمة وأمدها خمسة وعشرون سنة لم تمض منها سوى ثلاث سنوات. وعليه فأنه ليس من الحكومة أن ننتظر اثنان وعشرين سنة لإدخال العراق عضواً في عصبة الأمم "[1].

هكذا استمرت مناقشات مجلس النواب العراقي حول المعاهدة أقل من ست ساعات[2]، وتبعها التصويت على مقترحي الهاشمي فرفضها المجلس، وصادق على المعاهدة بأكثرية (69) صوتاً ومعرضة (13) صوتاً فقط[3].

وحالما صوت النواب لصالح المعاهدة اجتمع مجلس الأعيان[4]، وعوملت لائحة المعاهدة على أنها مسألة عاجلة، مثلما حث في مجلس النواب، وقد حضر جلسة مجلس الأعيان (16) من أصل (19) عضواً[5]، وتحدث أربع منهم ضد المعاهدة[6]، ورد عليهم رئيس الوزراء الباشا السعيد وزير العدلية السيد " رستم حيدر ". وقد أثار المتحدثون الأربعة الانتقادات نفسها التي أثيرت في مجلس النواب ضد المعاهدة[7].

(1) محاضر مجلس النواب العراقي لسنة 1930، مرجع سابق، ص74-77.

(2) كان اجتماع مجلس النواب العراقي قد بدء الساعة التاسعة صباحاً وانتهى في الساعة الثالثة إلا ربع. للمزيد أنظر: د محمد مظفر الأدهمي، مرجع سابق، ص308.

(3) محاضر مجلس النواب العراقي لسنة 1930، مرجع سابق، ص92.

(4) بدء اجتماع مجلس الأعيان في الساعة الثالثة عصراً، وانتهى في الساعة الخامسة والنصف. للمزيد أنظر: الحكومة العراقية، جلسات مجلس الأعيان 1930-1931، (مطبعة الحكومة، بغداد، 1931)، ص21.

(5) المرجع السابق، ص21.

(6) المرجع السابق، ص36.

(7) وهم كل من: أصف أغا و علي مولود و مولود مخلص و فخري الجميل. للمزيد أنظر: المرجع السابق، ص29.

وبعد حوالي ساعة ونصف من النقاش صادق مجلس الأعيان على قرار مجلس النواب بقبول المعاهدة بالأغلبية، حيث صوت لها (11) عضواً ورفضها (5) أعضاء فقط[1].

ولم يكن هنالك رد فعل مباشر خارج البرلمان سواء كان ذلك سلباً أم إيجاباً لأن الناس قد تعودوا على قبول مجلس النواب المعاهدات مع بريطانيا مهما كان هنالك من اعتراضات عليها

(1) المرجع السابق، ص29.

المبحث الثاني
الاتفاقيات الأمريكية الدولية

ليست الاتفاقية الأمنية بين الحكومة الأمريكية والحكومة العراقية الوحيدة من نوعها، إذ هنالك العشرات من اتفاقيات مماثلة بين الحكومة الأمريكية ودول أخرى، ودراسة هذه الاتفاقيات مفيدة في تحليل الاتفاقية الأمنية، والتوصل إلى تقييم أفضل لنتائجها على حاضر ومستقبل العراق، وبالفعل فقد تبين من مقارنة بين الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا، وجود فوارق جوهرية، جديرة باهتمام أصحاب القرار السياسي والمحللين والشعب العراقي، وهذا ما سنلاحظه خلال هذا المبحث.

أولاً: الاتفاقية الأمريكية - اليابانية.

تتواجد حالياً في اليابان (95) قاعدة عسكرية أمريكية (75٪) منها في جزيرة اوكيناوا يعود تأريخ وجودها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث استسلمت اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إعقاب الحرب التي اندلعت بين البلدين على اثر هجوم ياباني على قاعدة "بيرل هاربور" البحرية الأمريكية[1].

أن الاحتلال الأمريكي لليابان استمر من سنة 1945م، إلى سنة 1951م، حيث أبرمت الدولتان اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام بينهما أنهت الاحتلال الأمريكي لليابان باستثناء جزيرة اوكيناوا التي ظلت تحت الاحتلال الأمريكي إلى سنة 1972م[2].

وبالتزامن مع اتفاقية السلام تم إبرام اتفاقية ثانية في 8 أيلول – سبتمبر سنة 1951م، بين البلدين تحت اسم الاتفاقية الأمنية الأمريكية - اليابانية منحت اليابان بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية حق إنشاء قواعد عسكرية لها على الأراضي اليابانية تلتها اتفاقية أخرى سنة1960م، حول الوضعية القانونية للقوات الأمريكية

(1) ريمون كارتييه وسهيل سماحه، الحرب العالمية الثانية 1939-1945، (مكتبة المصطفى، القاهرة، 1997)، ص132.

(2) للمزيد أنظر الرابط:
http://en.wikipedia.org/wiki/Security_Treaty_Between_the_United_States_and_Japan

في اليابان. الاتفاقيتين العسكريتين واجهتا مقاومة شعبية يابانية واسعة غير مسلحة. كما أن تكاليف صيانة و إدامة هذه القواعد العسكرية تتحملها عادة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ولكن اليابان تساهم بمبالغ كبيرة أيضاً إذ يبلغ حجم مساهمتها حاليا حوالي 6 مليارات دولار سنويا[1].

من أهم بنود الاتفاقية الأمنية اليابانية - الأمريكية لسنة 1951م هي[2]:

1) الديباجة: جاء في الديباجة بان الحكومة اليابانية هي التي قدمت بطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قواعد على أراضيها وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت هذا الطلب الياباني من اجل صيانة السلام.2

2) المادة الأولى: تحدد واجبات قوات الأمريكية في اليابان بصورة أوسع و هي حماية اليابان من أي اعتداء خارجي أو اضطرابات داخلية واسعة ضد السلطات اليابانية.

3) المادة الرابعة: تنص على أن انتهاء العمل بهذه الاتفاقية يتم باتفاق الجانبين فقط.

أما الاتفاقية الثانية المتعلقة بوجود القوات الأمريكية في اليابان هي الاتفاقية التي تنظم الوضع القانوني لهذه القوات وتم إبرامها في 19 كانون الثاني – يناير سنة1960م.

من أهم بنود هذه الاتفاقية هي[3]:

1) المادة الأولى: مصطلح القوات الأمريكية يشمل العسكريين والمدنيين المتعاقدين معهم وعوائلهم.

([1]) المرجع السابق.

([2]) نص اتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان سنة 1951 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية اليابانية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.mofa.go.jp /

([3]) نص اتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان سنة 1960 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية اليابانية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.mofa.go.jp /

2) المادة الثالثة: تنص على أن القوات الأمريكية في اليابان تتمتع بالحصانة أي أنها لا تخضع للسيادة اليابانية.

3) المادة السادسة: يحق للآليات والطائرات والسفن الحربية الأمريكية دخول الأقاليم اليابانية دون قيد أو شرط.

4) المادة السابعة: للقوات الأمريكية حق الأولوية في استخدام الممتلكات العامة اليابانية كالطرق مثلاً.

5) المادة التاسعة: أفراد القوات الأمريكية يتم استثناءهم من إجراءات دخول الأراضي اليابانية كإجراءات الفيزا و الجوازات.

6) المادة الحادية عشر: إفراد القوات الأمريكية يتم استثناءهم من رسوم الجمارك والضرائب اليابانية.

7) المادة السابعة عشر: للسلطات الأمريكية الاختصاص الجنائي والتأديبي على قواتها وللسلطات اليابانية الاختصاص الجنائي على إفراد القوات الأمريكية فقط في حالة خرق هؤلاء للقوانين اليابانية وداخل المناطق الخاضعة للسيادة اليابانية لكن لا يحق للسلطات اليابانية احتجاز المتهمين الأمريكيين بل يبقى هؤلاء في قبضة السلطات الأمريكية إلى حين تقديمهم إلى المحاكم اليابانية.

8) المادة الثامنة عشر: ليس للسلطات الأمريكية الاختصاص الجنائي على المواطنين اليابانيين.

9) المادة الخامسة والعشرين: ستشكل لجنة يابانية- أمريكية مشتركة لمراقبة تطبيق هذه الاتفاقية.

10) المادة الثامنة عشر: سريان مفعول هذه الاتفاقية يستمر مع سريان مفعول الاتفاقية الأمنية.

عند إلقاء نظرة تحليلية خاطفة على هاتين الاتفاقيتين نرى بأنها اتفاقيات غير منصفة وليست مبنية على المساواة بين الشعوب والدول ومبدأ احترام سيادة الدول. فجاء في ديباجة الاتفاقية الأمنية لسنة 1951م، مثلا بأن اليابان هي التي طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قواعد لها على الأراضي اليابانية وهذا لا يتطابق مع

الواقع السائد آنذاك إذ أن القواعد الأمريكية كانت قائمة في اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولم يكن الطلب الياباني إلا الاعتراف بالأمر الواقع ولم يكن لديها أصلاً خيار آخر. فصياغة الديباجة بهذا الشكل كان هدفها فرض شروط قاسية على اليابان مثلاً كالشرط المتعلق بكيفية إنهاء العمل بالاتفاقيتين، أي بموافقة الجانبين ما يعنى بان الاتفاقيتين يمكن أن تدوما إلى الأبد أو على الأقل إلى الموعد الذي يرونه الأمريكيون مناسباً لخروجهم من اليابان.

فاليابان هي قادرة اليوم على الدفاع عن نفسها وهي دولة مستقرة ومع هذا في هي لا يحق لها التخلص من الوجود العسكري الأمريكي بل يجب عليها تحمل بعض تكاليف هذا الوجود أيضاً.

وفيما يتعلق بالاتفاقية الثانية أي اتفاقية سنة 1960م، حول الوضعية القانونية للقوات الأمريكية في اليابان نرى بأنها تمنح امتيازات واسعة للقوات الأمريكية تتعارض مع السيادة اليابانية على كل أراضيها إذ تنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على تمتع القواعد الأمريكية بالحصانة الكاملة وخضوعها كاملة للسيادة الأمريكية. فمن المعلوم بأن القواعد العسكرية يمكن استخدامها لإغراض كثيرة منها إنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل مما يمكن أن يؤثر على صحة المواطنين وبيئة البلد لذا كان لا بد للسلطات اليابانية حق مراقبة استخدام هذه القواعد وحقها بإجراء عملية تفتيش دورية عليها.

وفيما يخص الاختصاص الجنائي للسلطات اليابانية على إفراد القوات الأمريكية خارج قواعدها فان المادة السابعة عشرة تنص على بقاء المتهمين في قبضة السلطات الأمريكية إلى حين تقديمهم إلى المحاكم اليابانية مما يعيق إجراءات التحقيق و كشف الأدلة ويزيد من خطورة مغادرة المتهمين الأراضي اليابانية قبل تقديمهم إلى المحاكم ومن المعلوم بان دخول وخروج إفراد هذه القوات من وإلى الأراضي اليابانية لا يحتاج إلى موافقة سلطات الحدود اليابانية. وتجارب المواطنين اليابانيين مع القوات الأمريكية هي ليست مرضية وخاصة في جزيرة اوكيناوا حيث ارتكبت جرائم بشعة بحق السكان من قبل الأمريكيين كحوادث القتل والاغتصاب كما حدث في العراق.

ثانياً: الاتفاقية الأمريكية – الكورية الجنوبية.

انقسمت كوريا سنة 1948م، إلى شطرين، الشطر الشمالي تحت قيادة الحزب الشيوعي والشطر الجنوبي تحت قيادة القوميين وكان خط العرض (38) يشكل الحدود الدولية بين الشطرين. ولكن الشطر الشمالي قرر ضم الشطر الجنوبي وشن هجوماً واسعاً عليه سنة 1950م، واحتلت قواتها العاصمة الجنوبية سيئول. فطالب مجلس الأمن الدولي في قراره الرقم (83) الصادر في 27 حزيران – يونيو سنة1950م[1]، من المجتمع الدولي إرسال قوات إلى كوريا الجنوبية لمساعدتها وتجاوبت عدة دول معادية للحركة الشيوعية مع هذا القرار منها الحكومة الأمريكية حيث أرسلت قوة كبيرة لمحاربة قوات كوريا الشمالية، وثم تدخلت القوات الصينية لصالح القوات الكورية الشمالية إلى أن استقرت الأمور عند الخط العرضي (38) كحدود البلدين، وتم الاتفاق على هدنة بين كافة الأطراف سنة 1953م[2].

لكن القوات الأمريكية لم تغادر أراضي كوريا الجنوبية بعد الحرب بل أنشأت قواعد دائمة لها حسب اتفاقية الدفاع المشترك التي أبرمت بين البلدين سنة 1953م.

من أهم بنود اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين هي[3]:

1) الديباجة: هدف الاتفاقية هو صيانة الأمن والسلم وردع الاعتداءات الخارجية.

2) المادة الأولى: تنص على أن الاتفاقية هي اتفاقية التعاون المشترك بين البلدين.

3) المادة الرابعة: تنص على أن كوريا الجنوبية تمنح الولايات المتحدة الأمريكية حق أنشاء قواعد برية وبحرية وجوية في أقاليم كوريا الجنوبية.

([1]) الهيثم الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية 1950–1953، (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1973)، ص24.

([2]) المرجع السابق، ص26.

([3]) أنظر نص الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكورية الجنوبية لسنة 1953 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية الكورية الجنوبية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.mofat.go.kr/english/main/index.jsp

4) المادة السادسة: تنص على أن لكلا الجانبين حق الانسحاب من هذه الاتفاقية سنة بعد إعلام الطرف الآخر بقرار الانسحاب.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية العسكرية الثانية أي الاتفاقية حول الوضعية القانونية للقوات الأمريكية على الأراضي الكورية الجنوبية التي تم إبرامها سنة 1966م، فأن أهم بنودها هي[1]:

1) المادة الأولى: مصطلح القوات يشمل العسكريين والمدنين المتعاقدين وعوائلهم.

3) المادة السابعة: تنص على أن إفراد هذه القوات يجب استثناءهم من إجراءات الحدود كالفيزا وجوازات السفر.

4) المادة التاسعة: إفراد القوات الأمريكية يتم استثناءهم من رسوم الجمارك.

5) المادة السابعة عشر: بالنسبة للمستخدمين الكوريين الجنوبيين في هذه القواعد فان القانون العمل الكوري الجنوبي يطبق عليهم.

6) المادة الثانية والعشرين: السلطات الأمريكية تمارس الاختصاص الجنائي والتأديبي على إفراد قواتها وسلطات كوريا الجنوبية تمارس الاختصاص الجنائي على إفراد القوات الأمريكية في حالة خرق القوانين الكورية من قبل هذا القوات. ولكن المتهمين الأمريكيين يبقون في قبضة السلطات الأمريكية إلى حين تقديمهم إلى المحاكم الكورية وفي حالة اعتقالهم من قبل سلطات كوريا الجنوبية يجب تسليمهم فورا إلى السلطات الأمريكية في كوريا الجنوبية.

أما عن تقيم سريع لوضع القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية يبين مدى ضعف دور سلطات كوريا الجنوبية في ممارسة السيادة على أراضيها كاملة و يبين أيضاً مدى توسع الفجوة بين النظرية والواقع حيث قام بين سنتي 1967-1987م، أكثر من (45) ألف من إفراد القوات الأمريكية بخرق قوانين كوريا الجنوبية فلم يقدم ألا (325) من هؤلاء إلى المحاكم الكورية الجنوبية لأن السلطات الأمريكية عرقلت في

(1) أنظر نص الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكورية الجنوبية لسنة 1966 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية الكورية الجنوبية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.mofat.go.kr/english/main/index.jsp

الحالات الأخرى تسليمهم إلى السلطات الكورية أو سهلت لهم مغادرة الأراضي الكورية الجنوبية قبل إكمال التحقيقات بالرغم من أن بعض الخروقات كانت تتعلق بحوادث قتل وجرائم كبرى أخرى[1].

وبالنسبة لتطبيق قانون العمل الكوري الجنوبي على العاملين الكوريين في القواعد الأمريكية فأن السبب هو عدم حماية هذه القوانين لحقوق العمال بصورة مرضية بعكس القوانين الأمريكية، ولذا فان ظاهرة استغلال العمال الكوريين الجنوبيين في القواعد الأمريكية كانت منتشرة وفي بعض الحالات تم استغلال النساء العاملات لإغراض الدعارة داخل هذه القواعد.

وفيما يتعلق بالنسبة للسيادة المطلقة التي تمارسها السلطات الأمريكية على قواعدها في كوريا الجنوبية فهي تتعارض أيضاً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحق الشعوب في السيادة على أراضيها وبالاضافة إلى تشكيل هذه القواعد خطراً على بيئة كوريا الجنوبية لأنها تضم أيضاً أسلحة نووية تكتيكية[2].

ثالثاً: الاتفاقية الأمريكية - الألمانية.

ألمانيا الاتحادية كونها دولة أوربية حالتها تختلف تماماً عن حالة الدولتين الآسيويتين اليابان وكوريا الجنوبية، إذ أن الاتفاقيات العسكرية الألمانية مع الولايات المتحدة الأمريكية دول حلف الناتو تضمن للسلطات الألمانية حقوقاً متساوية بحيث تمارس السلطات الألمانية سيادتها حتى داخل القواعد العسكرية الأمريكية، وخروقات القوانين الألمانية من قبل إفراد القوات الأمريكية لا تتعدى المعدل العادي ويتم إحالة كل حالة إلى المحاكم الألمانية ولا امتيازات للقوات الأمريكية في ألمانيا الاتحادية على حساب المواطنين الألمان، ولا يحق لهذه القوات التدخل في الشؤون الداخلية لألمانيا.

أن القوات الأمريكية على الأراضي الألمانية يعود تاريخه أيضاً إلى الحرب العالمية الثانية حيث احتلت القوات الأمريكية والسوفيتية والبريطانية والفرنسية

---

(1) شريف عبد العزيز، الأزمة الكوريا. وإسرار اللعب في يد أمريكا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.islamstory.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%

(2) المرجع السابق.

الأراضي الألمانية، وبقت القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في ألمانيا بعد الحرب بموجب اتفاقية أبرمتها مع ألمانيا في 26 أيار - مايو 1952م، فيما انفصلت ألمانيا الديمقراطية آنذاك من ألمانيا الاتحادية وانشأ الاتحاد السوفيتي آنذاك قواعد عسكرية على أراضيها[1].

وهناك الآن حوالي مئة ألف من إفراد التابعين للقوات الأمريكية موزعين على تسع قواعد عسكرية رئيسية. وأن ألمانيا الاتحادية تساهم سنوياً بما يقارب مليار دولار لإدامة هذه القواعد.

وفيما يتعلق بالوجود السوفيتي في ألمانيا الشرقية فان القوات السوفيتية انسحبت من الأراضي الألمانية بين 1990-1994م، بعد توحيد شطري ألمانيا حسب اتفاقية أبرمت بين البلدين.

من أهم بنود اتفاقية 1952م، هي[2]:

1) الديباجة: هدف الاتفاقية هو خدمة السلم وإعادة السيادة الكاملة إلى ألمانيا الاتحادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الغير.

2) المادة الأولى: ألمانيا الاتحادية هي دولة ذات سيادة كاملة داخلياً وخارجياً وبنود هذه الاتفاقية لا تمثل إلا استثناء من هذه السيادة.

3) المادة الثانية: تنص على شرعية وجود قوات الدول الثلاث على الأراضي الألمانية حسب هذه الاتفاقية.

---

(1) ريمون كارتتيه وسهيل سماحه، مرجع سابق، ص45.

(2) أنظر نص الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا لسنة 1952 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية الألمانية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/Startseite.html

4) المادة الرابعة: لا يجوز للدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا) تمركز قوات دول أخرى على أراضي ألمانيا الاتحادية الا بأذن مسبق من حكومة ألمانيا الاتحادية.

وتم تعديل هذه الاتفاقية سنة 1990م، بحيث يمكن لكل الأطراف الانسحاب من هذه الاتفاقية سنتين بعد إعلام الأطراف الأخرى بقرار الانسحاب.

وإما فيما يتعلق بالوضعية القانونية للقوات الأمريكية في ألمانيا الاتحادية فان الدولتين قامتا بإبرام اتفاقية خاصة بهذا الشأن سنة 1963م، تم تعديلها لحد الآن عدة مرات في سنوات 1971 و 1981 و 1993م، لتتواكب مع التغيرات على الساحة الداخلية والدولية.

وهذه الاتفاقية تضم (83) مادة تنظم كل شيء من حماية البيئة إلى شروط حمل السلاح بعكس الاتفاقيتان المبرمتان بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من اليابان وكوريا الجنوبية، مما يدل على التميز الواضح بين التعامل الأمريكي مع الأوربيين وغير الأوربيين.

من أهم بنود هذه الاتفاقية[1].

1) المادة الحادية عشر: لا يجوز للقوات الأمريكية حمل السلاح خارج قواعدها إلا بأذن خاص من السلطات الألمانية المختصة.

2) المادة الثانية عشر: لا يجوز لهذه القوات استعمال السلاح إلا في حالات الدفاع عن النفس.

3) المادة العشرون: لا يجوز للقوات الأمريكية إلقاء القبض على إفراد من غير قواتها وإذا اضطرت القيام بعمل كهذا يجب عليها تسليم المعتقلين مباشرة إلى السلطات الألمانية.

---

(1) انظر نص الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا لسنة 1963 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية الألمانية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/Startseite.html

4) المادة الثانية والعشرون: للسلطات الأمريكية الاختصاص الجنائي والتأديبي داخل قواعدها وعلى إفرادها وللسلطات الألمانية الاختصاص الجنائي خارج هذه القواعد، ويحق للسلطات الألمانية اعتقال إفراد القوات الأمريكية في الحالات الضرورية.

5) المادة الثامنة والعشرون: يحق للشرطة الألمانية ممارسة اختصاصاتها داخل القواعد العسكرية الأمريكية في حالات وجود خطر تهديد الأمن العام لألمانيا الاتحادية.

6) المادة الثلاثون: يتم تشكيل لجان مشتركة لغرض مراقبة تطبيق بنود هذه الاتفاقية.

7) المادة الرابعة والخمسون: على السلطات الأمريكية التقيد بقواعد حماية البيئة الألمانية داخل وخارج قواعدها.

8) المادة الواحد والثمانون: لكلا الطرفين حق الانسحاب من هذه الاتفاقية سنتين بعد إعلام الطرف الآخر بقرار الانسحاب وبعد المشاورات بين الجانبين.

خلال إلقاء نظرة تحليلية على الاتفاقيات العسكرية الأمريكية الألمانية، نرى كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الدول الأوربية على قدم المساواة بعكس علاقاتها العسكرية مع الدول الغير الأوربية بحيث تتحدث ديباجة الاتفاقية العسكرية مع ألمانيا لسنة 1952م، عن السيادة الكاملة لألمانيا وعن عدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولا نجد ذكر لمبدأ كهذا في الاتفاقيات المبرمة مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية.

بالإضافة إلى الفجوة في المعاملة هذه تتوسع أكثر بين الحالة الألمانية وحالة كل من اليابان وكوريا الجنوبية، إذا قمنا بمقارنة الاتفاقية الألمانية المختصة بالوضع القانوني للقوات الأمريكية في ألمانيا الاتحادية مع الاتفاقيتين المتشابهتين بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من اليابان وكوريا الجنوبية خاصة فيما يتعلق بممارسة الشرطة الألمانية لاختصاصها داخل القواعد الأمريكية، وعدم جواز حمل السلاح من قبل القوات الأمريكية خارج قواعدها إلا بأذن مسبق من السلطات الألمانية، وكما أن للسلطات الألمانية حق إلقاء القبض على إفراد القوات الأمريكية بعكس حالتي اليابان وكوريا الجنوبية حيث يبقى المتهمين الأمريكيين في قبضة السلطات الأمريكية داخل

قواعدها إلى حين تقديمهم إلى المحاكم مما يسهل عملية إعاقة جمع الأدلة ومغادرة هؤلاء للأراضي اليابانية أو الكورية.

الجديد في الحالة الألمانية هو أيضاً ملازمة القوات الأمريكية بالتقيد بقواعد حماية البيئة في ألمانيا.

يبدوا في الوهلة الأولى بأن هناك تشابهاً بين الحالة العراقية وحالة كل من اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا حيث دخلتها القوات الأمريكية دون أذن مسبق من حكوماتها ومع هذا فان الحالة العراقية تختلف بالكامل من حالات الدول الثلاث. ففيما يتعلق بالحالة الألمانية واليابانية فان القوات الأمريكية احتلتهما بعدما هاجمتا الولايات المتحدة الأمريكية واحتلتا الكثير من دول العالم إبان الحرب العالمية الثانية، ولكن لم يكن هذا هو الحال مع احتلال العراق من قبل القوات الانكلو-أمريكية سنة 2003م، إذ أن النظام العراقي السابق بعد اجتياحه للكويت آب – أغسطس سنة 1990م، تم طرده من الكويت فيما بعد بقرار دولي اشتركت في تنفيذها قوات دولية وبالأخص القوات الأمريكية، ولكن النظام استمر في الحكم بعد اعتدائه هذا بعكس اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولا تشبه الحالة العراقية الحالة الكورية بالضبط إذ أن القوات الأمريكية دخلت أراضي الكورية الجنوبية سنة 1951م، بتفويض دولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم (83) الصادر في 27 حزيران – يونيو سنة 1950م، بعدما تعرضت أراضي كوريا الجنوبية لهجوم من قبل قوات كوريا الشمالية، ولكن في الحالة العراقية لم يكن هناك تفويضاً دولياً لدخول القوات الأجنبية للعراق.

اثار الاتفاقيات والتواجد الأجنبي على الأمن القومي العربي

واثار الانسحاب الأمريكي من العراق

لقد أدى الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي إلى نتائج خطيرة محلياً وإقليمياً وعالمياً، إلا أن المفضل أن نحصر تلك النتائج في ما يكون متعلقاً مباشرة بالوطن العربي والأمن القومي.

كما أدت ثورات الربيع العربي إلى إهمال العراق في حين أن العراق رغم أهميته ومحورتيه يمثل انعكاساً لحالة العالم العربي ككل من عوامل قوة وضعف وهذه هي النقطة الرئيسية التي أريد التأكيد عليها. إن العراق يوضح سوء استغلال المنطقة العربية لمواردها وهو يعكس سوء إدارة الأزمات العربية فالعراق نموذج مصغر للمشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية. ومن ثم فنحن في حاجة إلى تحليل منهجي وعلمي للمشكلات الساخنة بما فيها قضية العراق الحالية. ولقد تحول العراق من دولة نفطية غنية قائدة للمنطقة العربية إلى دولة فاشلة وفقاً للمعايير العالمية التي تقيس مدى فشل دولة ما.

وإذا أردنا معرفة أسباب التدهور الذي طرأ على المنطقة العربية بصفة عامة، والعراق بصفة خاصة فإن هنالك مدرستين في هذا الشأن هما: المدرسة الأولى: تذهب بالقول بأن السبب في ذلك يرجع إلى العوامل الخارجية يتمثل في الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى وجود إسرائيل أيضاً. في الوقت ذاته ذهبت المدرسة الثانية: للقول بأن العوامل الداخلية هي السبب الرئيسي في تدهور الأوضاع بعالمنا العربي ومن أهم هذه العوامل نمط الحكم السائد في تلك الدول والذي يتميز بسيطرة أجهزة الأمن والحكم الأسري على مقاليد الأمور، فأصبحت بذلك الدول العربية دول أمنوقراطية. ولكن إن المهم هو التشابك بين العوامل الداخلية والخارجية والالتقاء فيما بينها.

وهذا ما سنتناوله خلال هذا الفصل.

المبحث الأول

اثر اتفاقيات التواجد العسكري الأمريكي على الأمن القومي العربي

هناك مدرستان فيما يتعلق بأثر الوجود العسكري الأجنبي في بعض الدول العربية. ترى المدرسة الأولى أن هذا الوجود يمثل ضمانة أمنية للدول العربية في مواجهة القوى الإقليمية التوسعية، سواء العربية أو غير العربية. فالوجود الأجنبي العسكري في الدول العربية هو الذي أدى إلى إنهاء الاجتياح العراقي للكويت سنة 1991م، كما أن هذا الوجود يشكل حالياً رادعاً لتطلعات إيران الإقليمية، وهو في النهاية الضمان الأخير أمام سعي إيران لتحقيق هيمنتها الإقليمية. فلما كانت دول الخليج العربية لا تمتلك القوة اللازمة لردع القوى الأخرى، فإنها لابد أن تعتمد على القوى الأجنبية لحماية أمنها. ويضيف أنصار تلك المدرسة أن الوجود العسكري الأجنبي لم يحدث ضد إرادة الدول المضيفة، وإنما هي التي دعت القوي الأجنبية لإقامة تلك القواعد لشعورها بعدم قدرتها بمفردها علي تحقيق أمنها. فقطر هي التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قاعدة العديد. كما أنه حينما طلبت السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء معظم وجودها في قاعدة الأمير سلطان، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بادرت بالخروج. وهذه القواعد موجودة بموجب اتفاقات ثنائية، وليست موجودة في إطار احتلال، كما كان عليه الأمر في القرن التاسع عشر(1).

أما المدرسة الثانية، التي نميل إليها، فترى أن الوجود العسكري الأجنبي يشكل خطراً على الأمن العربي. وقد قسمت المخاطر وفق ما يلي:

أولاً: ربط الأمن القومي بأمن دول أخرى.

يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى أن يتعرض أمن الأمة للأخطار نفسها التي يتعرض لها الوجود العسكري الأجنبي والدول التي ينتمي إليها في الوقت نفسه وبصورة آلية. ربما كان أوضح مثال لذلك ما تعرضت له الأمة أثناء الحرب العالمية الثانية من هجوم قوات المحور على الوطن العربي نتيجة

(1) د. محمد عبد السلام، مرجع سابق.

وجود القوات البريطانية في مصر، كما تعرضت ليبيا لهجوم الحلفاء نتيجة وجود القوات الإيطالية فيها. وامتدت آثار الصراع المسلح إلى العديد من أجزاء الوطن العربي بالطريقة نفسها والأسباب نفسها. كذلك فإن مثالاً من خارج المنطقة قد يبدو صارخاً حينما توترت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكي والاتحاد السوفيتي خلال الحرب سنة 1973م، فإذا بالولايات المتحدة الأمريكية ترفع درجة استعداد قواتها النووية المتمركزة في أوروبا على أراضي حلفائها دون استئذانهم[1]، الأمر الذي كان يمكن أن يعرض شعوب تلك الدول إلى أخطار الرد النووي السوفيتي في حال حدوثه ودون موافقة ولا استعداد من الدول المضيفة المعنية. وتزداد خطورة هذا المثال في أن الخطر هنا خطر نووي وليس تقليدياً فقط. ولا ننسى هنا أن الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين المحتلة كان سبباً في تعرض أمن الأمة العربية للخطر نتيجة علاقة هذا الوجود الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك في أن الوجود العسكري الأجنبي على أراضي دولة ما – خصوصاً إذا تصاعدت درجاته وتزايد حجمه – يعني في النهاية درجة من التحالف الذي يربط مصير الحلفاء ببعضهم البعض حتى إذا كان هذا التحالف على كره من أحد الأطراف.

ثانياً: الزج بالأمة في استقطابات دولية.

أدى الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي أثناء الحقبة الاستعمارية إلى ارتباط الوطن العربي بالاستعمار ذي العلاقة الوثيقة بالاستعمار الاستيطاني في فلسطين، الذي امتنع عن تسليح وتأييد الأمة العربية في سعيها للحصول على حقوقها المشروعة، مما أدى بعد ذلك إلى اتجاه دول عربية إلى القطب الآخر في السياسة العالمية للحصول على الأسلحة واحتياجاتها الدفاعية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى الدخول في دائرة الاستقطاب الدولي، إذ كلما اقتربت دول عربية من الاتحاد السوفيتي (مصر

([1]) جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية: حرب أكتوبر 1973 ، العاشر من رمضان (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1989) ، ص 572 – 573 .

وسوريا والعراق وفلسطين والجزائر وليبيا واليمن) زادت الأقطاب الغربية من وجودها العسكري في المنطقة ودعمها لإسرائيل، الأمر الذي دعا الدول التي على علاقة بالقطب العالمي الأخر (الاتحاد السوفيتي) إلى مزيد من الاقتراب منه، وهكذا عاني الوطن والأمة العربية آثار الاستقطاب الدولي في وقت كان ينشد فيه الحياد الإيجابي.

لا شك في أن احتمال انخراط الأمة العربية في استقطابات دولية قد انخفض كثيراً بعد تفكك الكتلة الشيوعية في نهاية سنة 1989م، ثم بتفكك الاتحاد السوفياتي بنهاية سنة 1991م، وبالتالي لم يعد هناك قطب آخر على قمة السياسة العالمية، ولم تعد هناك فرصة قريبة للاستقطاب، إلا أن الأغلب أن هذه الحال لن تدوم طويلاً، حيث لا بد من ظهور قطب آخر على الأقل، وأن تعود حلقة الاستقطاب المفرغة تلعب دورها في السياسة العالمية، وحينئذ سيكون الوجود العسكري الأجنبي الحالي، سواء في الخليج أو في فلسطين المحتلة أو في دول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية القريبة من الوطن العربي، من أدوات هذا الاستقطاب.

ثالثاً: جر الأمة العربية إلى صراعات من خارج الإقليم.

يؤدي الوجود العسكري الأجنبي على أراضي دولة ما، إلى تورطها في صراعات نابعة من خارج محيطها، ولا تهدد بالضرورة أمن الدول صاحبة الوجود، ولكنها تتورط فيها بناء على تقدير مصالحها. هكذا كان الوجود العسكري الأمريكي في مصر وعمان سبباً في تورطها سنة 1980م، في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الإسلامية في إيران في ذلك الوقت مما أدى إلى انهيار في العلاقات المصرية – الإيرانية، واصل تدهوره بعد ذلك. كذلك فإن الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان أدى إلى صراع بين أفغانستان وكثير من الدول العربية[1].

---

(1) ظهر حجم التورط العربي في الحرب في أفغانستان إثر توقف أعمال القتال هناك وقيام بعض العرب المشاركين في القتال بأعمال عنف سياسي في كل من الجزائر ومصر خلال سنتي 1992 و 1993.

كما أن الوجود العسكري الأجنبي في الخليج قد غذى هذا الصراع، حيث تورطت دول عربية خليجية في أفغانستان، ربما بدرجة زادت على مساهمتها في الصراع العربي – الإسرائيلي، إذ إن مساهماتها غير معلنة وبالتالي يصعب حصرها بدقة.

رابعاً: الضغط على الإرادة السياسية وتهديد أمن الدول العربية.

أدى الوجود العسكري الأجنبي في لبنان والأردن في تموز - يوليو سنة 1958م، إلى تهديد الدول العربية عموماً وخصوصاً الثورة العراقية الوليدة، كما أن الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين يشكل ضغطاً مستمراً على الإرادة السياسية للدول العربية وخصوصاً تلك الدول المواجهة لها. والوجود العسكري الأجنبي في الخليج وفي شرق البحر المتوسط يشكل تهديداً لأمن الدول العربية وضغطاً على إرادتها، وقيداً على سعيها لتحرير أراضيها المحتلة. وقد ظل الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة في البحر المتوسط يهدد أمن ليبيا أكثر من عقد من الزمان، وهو منذ سنة 1992م، يشكل ضغطاً أكبر ويفرض الحظر الجوي عليها، ويمنع عملياً الدول العربية من مساندتها وفقاً لقرار جامعة الدول العربية بهذا الخصوص. هكذا لا تستطيع دولة عند اتخاذ قرار سياسي أن تغفل رد الفعل المحتمل الموجود العسكري الأجنبي على أراضيها، وعلى أراضي الدول المجاورة وبالقرب منها، على قرارها في حال اتخاذه ، ويزداد تأثير هذا الوجود كلما اقترب من أراضي الدولة، ويصل إلى قمة التأثير في حال وجوده على أراضي الدولة نفسها.

خامساً: استنزاف موارد الدول العربية.

عادة ما يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى استنزاف موارد الدولة التي يقع على أراضيها أو في مياهها الإقليمية، وقد كان الاستعمار السافر والمقنع تحت ستار الصداقة قمة صور الوجود العسكري الأجنبي، وقد استنزف موارد الدول العربية أثناء خضوعها له، سواء عن طريق نهب محاصيلها وثرواتها بأسعار رخيصة، أو عن طريق تسخير أبنائها في خدمة دولته، أو بالحصول على خدمات بأسعار متدنية. وينطبق ما سبق وبصورة أبشع على استعمار

الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين. أما الوجود العسكري الأجنبي في الخليج في سنتي 1990-1991م، فقد سبق إيضاح ما أدى إليه مكن استنزاف للموارد العربية في الخليج، وما أشار إليه التقرير الاقتصادي العربي من أن الحرب كلفت الاقتصاد العربي ما يقرب من (620) بليون دولار[1]، وينتظر أن يظل كذلك لفترة طويلة نسبياً.

يبدو أن الصورة الجديدة للوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي وبخاصة في الخليج أصبحت ترتبط بأن تتحمل الدولة " المضيفة" تكلفة الوجود العسكري الأجنبي، على عكس ما يحدث في بقية العالم، إذ تحصل الدول على مقابل للوجود العسكري الأجنبي على أراضيها، في حين يمكن الدولة الأجنبية صاحبة هذا الوجود ، أن تتحكم في موارد الدولة وفي معدلات واتجاهات نموها بما يعني أيضاً استنزافاً سلبياً لمواردها. وقد أوضحت التجربة الأخيرة في سنة 1982 و 1991م، أن الوجود العسكري الأجنبي لا يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة الموجود على أرضها فقط، بل يستنزف موارد الدول العربية القريبة من موقعه أيضاً، إذ أدي الوجود العسكري الأجنبي في لبنان سنة 1982م، إلى استنزاف موارد سوريا بالإضافة إلى لبنان، وأدى الوجود العسكري الأجنبي (الأمريكي) في مصر إلى استنزاف موارد في ليبيا والسودان، كما أدى الوجود العسكري الأجنبي في الخليج سنة 1991م، إلى استنزاف موارد العراق والأردن واليمن ومصر بصفة خاصة، بالإضافة إلى دول الخليج، وموارد الأمة العربية بشكل عام[2]. ومن المتوقع أن يستمر الوجود العسكري الأجنبي عموماً، والاستيطاني في فلسطين والأمريكي في الخليج بصفة خاصة، والغربي في تركيا، والوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة في استنزاف موارد الأمة العربية في كل دولها بشكل عام.

---

(1) جريدة الحياة، 13/ 4/ 1992 نقلاً عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1992 ، تحرير صندوق النقد العربي.

(2) المرجع السابق.

سادساً: تشجيع النزاعات بين الدول العربية والدول المجاورة.

كان الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي للوطن العربي سبباً في تشجيع نزاعات بين هذه الدول والدول العربية عموماً، والدول العربية المجاورة لتلك الدول بصفة خاصة، بينما يؤدي الوجود العسكري الأجنبي لدى دول عربية إلى إثارة وتشجيع النزاعات بين هذه الدول العربية والدول المجاورة. وفي جميع الحالات فإن توتر العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي له تأثير سلبي في الأمن القومي العربي، باعتبار أن ما يؤثر في أمن دولة عربية ما لا بد من أن يؤثر سلبياً في أمن باقي الدول العربية، كذلك فقد أدى الوجود العسكري الأجنبي لدى دولة عربية أو دولة جوار جغرافي، في كثير من الأحيان، إلى الوجود العسكري الأجنبي لدى الطرف الآخر.

كان الوجود العسكري الأمريكي في تركيا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سبباً في تشجيع تركيا على ممارسة الضغط على سوريا، وعلى الاحتفاظ بلواء اسكندرونه الذي كانت سوريا – وما زالت تطالب به، خصوصاً في عام 1955 ، كما شجع تركيا على تهديد سوريا عسكرياً، كذلك أدى إلى تعاون تركيا مع إسرائيل استجابة لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كذلك كان الوجود العسكري الأمريكي في إيران وسيلة للضغط على العراق بعد ثورة 14 تموز - يوليو سنة 1958م، وبخاصة في توجهه نحو الوحدة. وقد أدي إلى ضغط إيران على العراق سواء في ما يختص بمنفذه البحري على شط العرب، أو عن طريق تشجيع الأكراد على التمرد على السلطة المركزية، أو عن طريق بسط سيطرته على الخليج[2].

---

(1) ، التقرير الاستراتيجي العربي 1986، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1986)، ص 150-152 .

- كذلك: عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1978) ، ص 74

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1986، مرجع سابق،، ص 150- 152.

كذلك أدى الوجود العسكري الأمريكي في تركيا إلى تشجيعها مؤخراً على إثارة قضايا الأقليات وممارسة الضغوط في قضايا المياه ضد كل من سوريا والعراق[1]، وقد أدى الوجود العسكري الأجنبي مؤخراً في حرب الخليج إلى تشجيع تركيا على ممارسة ضغوط كبيرة على العراق، سواء في ما يتعلق بالأكراد والتركمان – خصوصاً حزب العمال الكردي – أو في ما يتعلق بتصدير النفط العراقي.

من جهة أخرى أدى الوجود العسكري الأجنبي في دول الخليج العربية إلى توتر أو مزيد من التوتر بين دول الخليج وإيران، أولاً عن طريق الوجود العسكري البحري الأجنبي لحراسة ناقلات النفط الكويتية بعد إعادة تسجيلها في الولايات المتحدة، ثم أثناء أزمة الخليج سنة 1990م، وبعدها.

يتوقع مع استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الخليج وفي تركيا وفي تشاد، وفي السنغال، وفي المحيط الهندي والبحر المتوسط، أن تستمر الخلافات وتتزايد بين دول الخليج وإيران، وبين العراق وتركيا، وبين موريتانيا والسنغال، وبين السودان وأثيوبيا.

(1) جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 160، 1992) ، ص 92-112.

المبحث الثاني

اثر الانسحاب الأمريكي على العراق

يعد موضوع انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق، وفقاً للاتفاقية العراقية - الأمريكية، 31 كانون الأول - ديسمبر سنة 2011م، من أهم وأخطر الموضوعات التي تمس أمن وسيادة العراق ومستقبل، لذلك يشغل هذا الموضوع جميع الأوساط السياسية والأكاديمية والشعبية، سواء في العراق أو الإقليم أو العالم.

والحديث عن إمكانية الانسحاب الأمريكي، مهم جداً لتأثيره في مستقبل العراق، إذ يتوقف مستقبل عراق ما بعد الانسحاب، في استقرار حكومته، وقوة آمنه الوطني وتعزيز سيادته على أحداث ما قبل الانسحاب، وعلى آلية الانسحاب نفسها.

ولأن الإدارة الأمريكية تعد اللاعب الأساس والرئيس في الأحداث السياسية الخاصة بالعراق، فإن قرار الانسحاب يعتمد أولاً وبالذات على قراءة الإدارة الأمريكية للأحداث على أرض الواقع، فضلاً عن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي ألجأتها بالأصل لاحتلال العراق.

ويعد الانسحاب من العراق موجه بالأساس إلى الداخل الأمريكي لاسيما أن انتخابات الكونجرس الأمريكي على الأبواب ليقول الرئيس الأمريكي اوباما "إنه وفى بوعده الانتخابي".

كما يوجد تأييد لا باس به داخل العراق وخارجه لاستمرار الاحتلال الأمريكي لأن بعض الجهات في العراق فضلاً عن المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، تعتقد أن الاحتلال يصب في مصلحتها، وثمة جهات أخرى مثل: تنظيم القاعدة ترغب في أن ترى الولايات المتحدة الأمريكية غارقة في أوحال العراق على الدوام، ولذلك تحاول دائماً إلهاب الوضع العراقي، وإشغال الولايات المتحدة الأمريكية بصراع يحصد الأرواح والأموال، وينخر سمعتها الدولية، كما أن قوى إقليمية أخرى تتخوف من أن يبرز العراق مرة أخرى قوياً، مستقلاً، ومتحداً.

وقامت خطة أوباما على توقيت الانسحاب بجدول من قسمين، وتحاول إدارته بهذه الخطة تفادي مزالق الانسحاب المشروط، وعملت الخطة بقسمها الأول على سحب القوات المقاتلة بحلول 31 آب – أغسطس سنة 2010م، أما القسم الثاني فيتعلق بسحب كل القوات والمتعهدين بنهاية كانون الأول – ديسمبر سنة 2011م، وهو ما تم النص عليه في الاتفاقية الأمنية بين البلدين، بغية وضع مسؤولية الجيش والاقتصاد والاستقرار السياسي على عاتق العراقيين.

أولاً: الموقف العراقي من انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

من المهم ونحن نخوض قراءة هادفة لأهم التحديات التي على العراق التعاطي معها ما بعد خروج القوات الأمريكية الحديث عن صورة الإحداث التي سبقت انتهاء المهلة الزمنية لبقائهم في العراق فليس خفياً حجم التحدي الذي واجه القوى السياسية في العراق وهم يتعدون لاتخاذ قرار مهم وأساس لمستقبل العراق بل والمنطقة ككل. ولذلك ارتبكت المواقف والتصريحات وتباينت في أحيان كثيرة.

حيث كان المشهد السياسي العراقي ينظر إلى هذا الانسحاب بنظرتين لا ثالث لهما. الأولى: أنحشد خلفها مجموعة من الساسة العراقيين الذين كانوا يرون أن الوقت غير مناسب لانسحاب القوات الأمريكية من العراق وطالبوا بعقد اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وربطوا الانسحاب الأمريكي من العراق بجملة من المخاطر والتهديدات ولعل أهمها:

1. نشوء حالة من الفراغ الأمني[1].
2. زيادة حدة القلق لدى حكومة إقليم كردستان (شمال العراق)[1]، كما اعتبر الأكراد أن الخلافات السياسية التي يمكن أن تنشأ بين بغداد واربيل يسهل حلها

---

(1) أغرت هذه الحالة مجموعات القاعدة وغيرها من المجموعات المسلحة في العراق للعمل على استعادة قوتها ونفوذها في بعض المناطق وتهديد الاستقرار في عموم البلاد بما في ذلك العاصمة بغداد. ومن الملاحظ ان وتيرة أعمال العنف في العراق تصاعدت بعد أيام من رحيل القوات الأمريكية. ولازلنا نلاحظ يوماً بعد يوم أن العمليات الإرهابية التقليدية لمجموعات القاعدة تتزايد في العراق على الرغم من محاولات القوات الأمنية العراقية توفير قدر أكبر من الأمن والاستقرار في البلاد.

مع وجود العسكري الأمريكي بينما يمكن أن تتعقد الأمور بين الطرفين في حال غياب الولايات المتحدة الأمريكية عن الساحة[2].

3. الخوف من زيادة حدة الاستقطاب تجاه إيران[3].
4. زيادة الميل إلى توظيف الميليشيات والقوات الأمنية العراقية كوسيلة من وسائل الضغط وتصفية الحسابات السياسية مع الخصوم.
5. الفشل في الاتفاق على صيغة مقبولة ومتوافق عليها لكيفية المشاركة في الثورة الوطنية ومن ابرز هذه التحديات في ما يتعلق باقتسام الثورة النفطية في إقليم كردستان والخلافات الحادة بين بغداد واربيل.
6. الاقتراب من الفدرالية على حساب الدولة المركزية، وعلى الغز من أن الميل إلى الفدرالية قد سبق إعلان الانسحاب الأمريكي من العراق، إلا انه لوحظ في الاونه الأخيرة زيادة قوة هذا الميل لدى محافظات (الموصل، ديالى، الانبار، صلاح الدين، البصرة).

إما النظرة الثانية فقد رأت بالانسحاب الأمريكي من العراق له إيجابياته ومن هذه الايجابيات:

1. انه يمثل خطوة أولى للتخلص من الاحتلال وتبعاته.
2. عودة السيادة الكاملة للعراق. ذلك أن سيادة العراق تحت الاحتلال الأمريكي كانت تتعرض لجرح غائر وشبهات كبيرة، وكان من السهل تبادل الاتهامات بين السياسيين العراقيين بشأن علاقاتهم بالولايات المتحدة الأمريكية ومدى خضوع العراق أو استقلال حكومته عن القرار الأمريكي. كذلك فان الحديث

---

(1) يعتبر الأكراد منذ سنة 1991م، أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يمثل الضمانة الرئيسية للاستقلال الذاتي لمحافظات إقليم كردستان الثلاث (إربيل، السليمانية، دهوك).

(2) يعد البعض غياب الولايات المتحدة الأمريكية عن العراق قد يؤدي لجوء الأكراد بصورة منفردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة علاقات خاصة معهم، الأمر الذي يثير حفيظة الحكومة المركزية في بغداد.

(3) وهو الأمر الواضح للعيان، حيث وصلت الأمور إلى عرض الحكومة الإيرانية إلى نظيرتها العراقية بالاتحاد الكامل بين طهران وبغداد. للمزيد أنظر:

بعد نهاية الاحتلال عن أي دعم أمريكي للعراق أو ي ضغط يعني استبعاد الضغط بالقوة العسكرية، وبمعنى آخر فان نهاية الاحتلال الأمريكي للعراق تعني أيضاً استبعاد القوة العسكرية الأمريكية من معادلة التوازنات السياسية الداخلية.

3. بلورة الهوية الوطنية العراقية. لايزال عراق ما بعد صدام حسين يعاني من القصور في عملية بلورة هويته الوطنية على أساس حقائق النظام الجديد والواقع الذي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على تكريسه، وكان الوجود العسكري الأمريكي يمثل أحد أهم العوامل الرئيسية التي تشوه وتؤخر عملية بلورة الهوية الوطنية الجديدة بعد نهاية حكم صدام حسين. وقد وجد الإرهاب طريقه إلى العراق بدعوى مقاومة القوات الأمريكية كما تناحرت قوى سياسية كثيرة فيما بينها على أرضية الموقف من الاحتلال. ووصل الأمر إلى مقاطعة بعض القوى الوطنية للعلمية السياسية بدعوى أن هذه العلمية تحت المظلة الأمريكية وان الهدف يجب أن يكون أولاً وقبل كل شي إخراج القوات الأمريكية من العراق. الآن وقد خرجت تلك القوات من المعادلة العراقية وأصبحت الفرصة متاحة إمام العراقيين لبلورة هويتهم الوطنية بدون تأثر بواقع الاحتلال.

4. تخفيف العبء الاقتصادي الذي كان العراق يتعرض له بسبب الاحتلال ووقف استنزاف الموارد الناتجة عن ذلك(1).

5. تحويل علاقة العراق بالولايات المتحدة الأمريكي إلى علاقة طبيعية وذلك على الرغم من ضخامة السفارة الأمريكية في بغداد، وقوة مشاة البحرية الأمريكية التي تحتفظ بها السفارة لحماية منشآتها في المنطقة الخضراء وقنصلياتها خارج بغداد.

([1]) إن استعادة العراق للقواعد العسكرية التي كانت تتمركز فيها القوات الأمريكية يعني إضافة الكثير من الموارد من المعدات ومنشآت وطرق وأراضي إلى الإمكانات الاقتصادية التي يمكن توظيفها لإغراض التنمية.

ثانياً : عوائق الانسحاب.

إن هناك ثلاثة عوائق للانسحاب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

1) العائق الأول. الخوف من أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى ظهور حكومات ديكتاتورية قريبة لبعض دول الجوار في العراق، مما يؤدي إلى تجزئة العراق، وقد تتحول تلك القوى إلى ألعوبة بيد دول الجوار.

2) العائق الثاني. إن فكرة الانسحاب من العراق قد ربطتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دوماً بشرط انخفاض مستوى العنف، في حين أن انخفاض مستوى العنف قد ربطته القوى المعارضة للوجود الأمريكي بالانسحاب من العراق، أي ما يسمى بالدور، إذ يتوقف الانسحاب على الانسحاب، أو على الظروف الملائمة للانسحاب، ولذا نجد أن الإدارة الأمريكية قد تبنت مبدأ عدم الانسحاب قبل استكمال بناء القدرات الذاتية والجاهزية للقوات الأمنية العراقية.

3) العائق الثالث. أن الانسحاب فيما لو حدث قبل أن يتوقف العنف نهائياً، سيبدو وكأنه فشل للسياسة الأمريكية، إن فكرة النصر مقابل الهزيمة أمام الإرهاب فكرة خاطئة ووهم قاتل للسياسة الأمريكية، لأن الخيار الوحيد أمام صناع القرار الأمريكي هو إما قبول هزيمة بثمن باهظ، أو هزيمة أقل ثمناً، والذي قد يتحقق من خلال انسحاب شامل متقن بجدول زمني ينفذ بشكل جيد وبدقة عالية[1].

ثالثاً : انعكاس الانسحاب على دول الجوار العراقي.

عند دراسة تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق على دول جواره لابد أن نحدد مصالح تلك الدول فيه، والدول هي (العربية السعودية، سوريا، تركيا، إيران)، وتم استبعاد كل من الأردن والكويت من هذه الدراسة لعدم امتلاكهم مقومات وحوافز والرغبة في التدخل في الشأن العراقي.

([1]) عبد الصمد السويلم، إمكانية الانسحاب الأمريكي من العراق، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150744

1. العربية السعودية.

أول المتحمسين للغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه السياسي، لكنها سرعان ما وجدت أن إيران تمتلك النفوذ الأكبر فيه وتخشى العربية السعودية من قيام دولة شيعية على حدودها الشمالية ما بعد الانسحاب الأمريكي، وتراقب العربية السعودية إعادة بناء قوى الأمن العراقية والنفوذ الإيراني فيها، والعمل على إحلال التوازن الطائفي في تلك القوى.

2. إيران.

البلد الأكثر تأثيراً وانخراطاً في الواقع العراقي، حيث تنظر إيران للملف العراقي من زاوية إستراتيجية أساسية في سياستها الخارجية وأهمها معادلتها في توزيع القوى والصراع في المنطقة، وتهدف إيران إلى امتلاك جميع مقومات القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تسمح لها بحماية مصالحها الإستراتيجية الكبرى وذلك من خلال الإستراتيجية التالية[1]:

أ. استقرار النظام الإيراني من خلال إبعاد شبح أي تهديد خارجي أو داخلي لنظامها أو برنامجها النووي.

ب. ضمنا أمن وسلامة أراضيها الإقليمية ولذلك تقوم ببناء قوى عسكرية هائلة تمكنها من الدفاع عن نفسها وردع أي قوة إقليمية أو دولية.

ت. تكريس دورها الإقليمي بما يؤمن لها القدرة والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الإقليمي.

3. سوريا.

لا تمتلك سوريا الوسائل التي تملكها العربية السعودية وإيران لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الأمريكي من العراق فالدوافع السورية للتدخل بالشأن

([1]) د.عبد الكريم العلوجي، مستقبل العراق.. ومصالح القوى الإقليمية والدولية، بحث مقدم إلى ندوة تطورات الموقف في العراق بعد انسحاب القوات الأجنبية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في المنطقة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، 2012/6/16.

العراقي تعتمد على الوضع الأمني الداخلي في العراق وتسعى دمشق لأن يكون لها نفوذ في الحكومة التي تربط نفسها بالمخططات الأمريكية التي تعتبرها دمشق معادية لها. والشيء الذي يحفز سوريا على التدخل في العراق هو درجة استيعاب الغرب لمصالحها. الأمر الآخر الذي يجعل سوريا تتدخل في العراق هو المجال الاقتصادي حيث اهتمت سوريا اهتماما كبيرا في إعادة خط أنابيب النفط الذي يمتد من كركوك الى ميناء بانياس السوري لآن إعادته سيوفر وقود منخفض التكلفة لسوريا بالإضافة إلى تنفيذ وتفعيل اتفاقيات التبادل التجاري الحر بين البلدين وتعزيز التعاون بين المنطقة الحرة السورية ونظيرتها العراقية.

4. تركيا.

يمكن تخليص ابرز محركات السياسة التركية تجاه العراق فيما يلي:

أ. الحفاظ على العراق كدولة موحدة مع حكومة مركزية قوية تمنع ظهور دولة كردية مستقلة وتريد عراقاً موحداً وإلا يغرق في فوضى والصرع الطائفي وإلا يزداد النفوذ العسكري أو السياسي للأكراد لان قيام دولة كردية مستقلة يشكل تهديدا للأمن التركي.

ب. ترى تركيا في قضية العراق بوابة لفرض نفسها كلاعب إقليمي فاعل في الشرق الأوسط وتقوم تركيا بمد نفوذها إلى الداخل العراقي وتريد إن تظهر على أنها الدولة الوحيدة التي تستطيع إقامة علاقات مع كل الإطراف الفاعلة في العراق من الإطراف المحلية والإقليمية والدولية وهي تهدف إلي تحقيق مايلي:

- ❖ أقامة علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية للقضاء على أي أمل كردي بالانفصال.
- ❖ التعاون الإقليمي مع دول الجوار العراقي والتنسيق معها لاتخاذ سياسات موحدة لمنع تقسيم العراق.

ت. للنفط أهمية كبرى في علاقات تركيا مع العراق وذلك من خلال خط نفط جيهان كركوك الذي يوفر لتركيا موارد هامة. كذلك تهدف تركيا للحفاظ على العلاقات الاقتصادية وزيادة استثماراتها في العراق وبالتحديد في شماله.

رابعاً: المخاوف الأمريكية من الانسحاب من العراق والمخاطر التي تواجهها.

من أهم هذه المخاوف:

1) الخوف من ازدياد نفوذ دول الجوار في العراق، فالانسحاب الأمريكي يعني ترك العراق ضعيفاً من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية ومن الناحية العسكرية، وبالتالي فالمستفيد الوحيد من الانسحاب والذي سيعمل على توسيع رقعة نفوذه هو دول الجوار العراقي بحسب ما تفهمه الإدارة الأمريكية في قراءتها للأحداث.

2) التخوف من أن يؤدي انسحاب القوات الأمريكية إلى هزيمة في الحرب النفسية، إذ سيعلن تنظيم القاعدة وبقية التنظيمات المسلحة العراقية انتصارهم على الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتعزز نفوذهم في العراق، لاسيما مع استغلالهم لصراع النفوذ الإقليمي لدول جوار العراق في داخل العراق، وهذا يعني أن حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب قد فشلت، وسيعطي تنظيم القاعدة قوة هائلة لمحاربة النفوذ الأمريكي في العالم، ذلك أن هذا الانسحاب وعدم اهتمام الإدارة الأمريكية بالعراق يبعث برسائل سلبية لكل تلك الأطراف وأهمها تنظيم القاعدة عن عجز الولايات المتحدة بمعالجة الملفات الحساسة[1].

أما أهم المخاطر المرتبطة بالانسحاب الأمريكي من العراق فهي تنقسم إلى أنواع ثلاثة [2]:

أ- مخاطر تواجهها القوات الأمريكية أثناء الانسحاب.

ب- مخاطر تواجه الأمن والاستقرار العراقيين نتيجة انسحاب القوات الأمريكية.

ج- مخاطر تواجه الاستقرار السياسي والعسكري الإقليمي.

---

[1] جريدة المشرق، العدد 1842، 5 / 7/ 2010.

[2] المرجع السابق.

الخاتمة

لم تثر اتفاقية أو معاهدة عربية بين أي قطر عربي وبين أي قطر غربي من الزوابع، ومظاهرات الاحتجاج على صفحات الصحف، وفي المواقع الاليكترونية، وفي المنتديات، وعلى منابر المساجد ما إثارته الاتفاقية العراقية – الأمريكية. والسبب في ذلك يوعد إلى ما يلي:

1) أن هذه الاتفاقية بين دولة عظمى حاضراً، ودولة عربية عظمى مستقبلاً، بما تملك من عناصر العظمة ما لا تمتلكه أية دولة عربية أخرى.

2) أن هذه الاتفاقية، جاءت في ظروف دولية وإقليمية متميزة. فسمعة الولايات المتحدة الأمريكية، احد طرفي هذه الاتفاقية في الحضيض في العالم وفي الشرق الأوسط خاصة، لعدة أسباب منها سياسية وعسكرية واقتصادية.

وعلى الرغم من وجود كم هائل من الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاقية العراقية الأمريكية والخاصة بسحب القوات الأمريكية من العراق، إلا أنها من وجهة نظرنا حققت أهدافها بالنسبة للحكومة العراقية فتحقق ما كانت تنشد اليه فتحقق الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأمريكية من العراق وفق المواعيد والتواريخ الموضوعة في الاتفاقية. وان لم يتحقق الهدف الأبرز من الموافقة على عقد الاتفاقية وهو إخراج العراق من طائلة البند السابع.

وفيما يخص الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي فيخشى من تعداد الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي على الأمن القومي العربي أن يتجه الفكر العربي، بل والوطن العربي أيضاً، إلى اعتبار أو تصور أن هذا الوجود هو في حد ذاته السبب الوحيد أو الرئيسي لما اعترى الأمن القومي العربي أو يعتريه من ضعف. فرغم أن له آثاره السلبية في الأمن القومي، على

النحو السابق شرحه، إلا أنه ليس العامل الرئيسي ولا الوحيد، بل إنه في حد ذاته نتيجة عوامل ضعف تراكمت على البنية الإستراتيجية العربية، بحيث دفعتها أحياناً إلى الاستناد إلى الوجود العسكري الأجنبي رغم ما في ذلك من خطورة، في حين أنها أغرت أحياناً أخرى قيادات عربية تميل بطبيعتها إلى هذه القوى باللجوء إليها، وبدعوتها إلى الحضور بقواتها وبصور الوجود العسكري الأجنبي الأخرى.

هكذا لجأت قيادات عربية إلى ربط أمن بلادها بأمن دول أخرى اختياراً، وليس نتيجة الوجود العسكري الأجنبي فيها.

كذلك اندفع بعض الدول العربية في الاستقطابات الدولية اختياراً أولاً، ثم اضطراراً بعد ذلك، إذ اختار أغلب الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية أن ينحاز إلى جانب المعسكر الغربي ضد الشرقي. وكان هناك اتجاه للانضمام إلى سياسية الأحلاف، إذا أن تفجر الثورات في الوطن العربي أدي إلى اتجاه الدول التي حكمتها النظم الثورية، إلى إتباع سياسة عدم الانحياز والبعد عن الاستقطابات، لكن انحياز المعسكر الغربي إلى إسرائيل، والوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين أدبا عملياً إلى تحول موقف عدم الانحياز، في أغلب هذه الدول، إلى علاقات أوثق مع المعسكر الأخر، وبالتالي إلى الانزلاق إلى الاستقطاب الدولي والوجود العسكري الأجنبي للقطب الآخر.

إذ كان الوجود العسكري الأجنبي ضاغطاً على الإرادة السياسية، وتهديداً لأمن الدول العربية، فإن هذا الوجود لم يكن ليمارس هذا الضغط ولا التهديد من دون قبول وتعاون دول عربية أخرى، كما ان هذا الضغط لا يستطيع أن يحقق أياً من أهدافه في مواجهة مقاومة وصلابة إرادة سياسية وقدرة على تأمين أمن الأمة.

يمكن على المنوال نفسه القول بأن الجهود التنموية النهضوية العربية كانت محدودة، كما يمكن القول بأنه لم يكن هناك مشروع حضاري عربي معقول.

خلاصة القول إن للوجود العسكري الأجنبي بصورة المختلفة في الوطن العربي، وفي دول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية القريبة آثاره المختلفة. وإذا كان له بعض الآثار الإيجابية فإنها محدودة جداً، بينما آثاره السلبية تفوقها بكثير. لكن هذه الآثار السلبية لم تكن لتحدث لو أن الأمة العربية، متمثلة في قياداتها وشعوبها، لم تتح لهذا الوجود الفرصة للإضرار بالأمن القومي العربي وفقاً لما تراه هذه الدول من مصلحتها.

أولاً: المراجع العربية والمترجمة.

أ) القُران الكَريم.

ب) الوثائق.

1. الأمر الأول رقم (1) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة القاضي باجتثاث حزب البعث (16 أيار/ مايو 2003) .
2. الأمر الثاني رقم (2) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة القاضي بحل الكيانات العراقية (23 أيار/ مايو 2003).
3. نص إعلان المبادئ العامة، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد، 2007).
4. نص الاتفاقية المنشورة المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي.
5. نص الإعلان المنشور في منشورات وزارة الخارجية السورية لسنة 1991.
6. مقررات مجلس الوزراء العراقي، مجموعة تشرين الأول – أكتوبر وتشرين الثاني – نوفمبر وكانون الأول – ديسمبر، 1925 م، بغداد.
7. مقررات مجلس الوزراء العراق، مجموعة تشرين الأول- أكتوبر و تشرين الثاني – نوفمبر و كانون الأول ديسمبر، سنة 1926.
8. محاضر مجلس النواب العراقي لسنة 1930.
9. محاضر مجلس النواب العراقي لسنة 1930، مرجع سابق.
10. جلسات مجلس الأعيان 1930–1931، (مطبعة الحكومة، بغداد، 1931).
11. : د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 954/ 311، عصبة الأمم، برقية من المعتمد السامي البريطاني إلى رئيس الوزراء العراقي في 13/ 11/ 1929، وثيقة11.
12. كتاب المندوب السامي إلى الملك فيصل الأول رقم: بي/ او / 2 / في 4 كانون الثاني – يناير سنة 1926.
13. قرار مجلس الأمن الدولي (83).
14. قرار مجلس الأمن الدولي (242).
15. قرار مجلس الأمن الدولي (290).
16. قرار مجلس الأمن الدولي (338).

17. قرار مجلس الأمن الدولي (387).

18. قرار مجلس الأمن الدولي (598).

19. قرار مجلس الأمن الدولي (661).

20. قرار مجلس الامن الدولي (687).

21. قرار مجلس الأمن الدولي (707).

22. قرار مجلس الأمن الدولي (715).

23. قرار مجلس الأمن الدولي (1483).

24. قرار مجلس الأمن الدولي (1511).

25. قرار مجلس الأمن الدولي (1546).

26. قرار مجلس الأمن الدولي (1637).

27. قرار مجلس الأمن الدولي (1790).

ت) الكتب العربية والمترجمة.

1. إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (دار الطليعة للنشر، بيروت، 1967).

2. د. أحمد ثابت، النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، (الناشر بلا، محل النشر بلا، 2003).

3. أحمد حسن عبد الرحمن، العلاقات الأمريكية الليبية 1951-1969، مؤسسة النبع للطبع، بيروت، 1987).

4. أحمد عبد الرزاق شكارة، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانيات، (الخليفة للنشر، دبي، 1985).

5. أحمد يوسف أحمد وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، بيروت، 2008).

6. ادامزا عرا وفورد، الحرب العالمية الثانية، ترجمة: مروان مهنا، (دار النشر بلا، نيويورك، 2000).

7. ارئيل شارون، مذكرات ارئيل شارون، ترجمة: أنطوان كبير، (بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1992).

8. اريك اوران، حرب ال بوش، ترجمة: سلمان حرفوش، (دار النشر بلا، بيروت، ط1، 2003).

9. أسامة خالد، المستقبل العربي في العصر الأمريكي، (مركز القادة للكتاب والنشر، محل النشر بلا، ط1، 1992).

10. اشتون ب. كارتر، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة: اسعد حليم، (دار النشر بلا، محل النشر بلا، 2002).

11. الحاج أحمد غومريس: آفاق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية. (المدرسة الوطنية للإدارة، الرباط، 1997)ن ص.

12. د. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004).

13. الفضل شلق، عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب، (دار النفائس، بيروت، سنة النشر بلا).

14. الآن غريش، الخليج مفاتيح لفهم حرب مغلقة، ترجمة: العريش (شركة الأرض للنشر المحدودة، قبرص، ط1، 1991).

15. أمير الريحاني، ملوك العرب، (دار النشر بلا، بيروت، 1958).

16. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، (مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة النشر بلا).

17. أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، (دار الطليعة، بيروت، 1979).

18. اناتولي اوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ونصر الدين ألجبالي، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003).

19. اندر تولي، الجاسوسية الأمريكية، ترجمة: وليم خوري، (دار النشر بلا، دمشق، ط3، 1964).

20. اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ السياسي 1958-1963، ترجمة: جرجس فتح الله، (دار برنس للطباعة والنشر، السويد، 1991).

21. إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010).

22. باتريك سيل، الأسد والصراع في الشرق الأوسط، (شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007).

23. باتريك سيل، أو نضال للإيجار مناضلون في خدمة الموساد، ترجمة: أحمد رائف، (دار زهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1992).

24. باسل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي – دراسة توثيقية تحليلية 1990-2005، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006).

25. بروسترك. ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، (الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1995).

26. السفير بول بريمر، عام قضية في العراق (انتقال لبناء غد مرجو)، ترجمة : عمر الأيوبي،(دار الكتاب العربي، بيروت، 2006).

27. تشارلز تريب، ترجمة: زينة جابر إدريس، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2006).

28. تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، (الرشيد للطباعة والنشر، بغداد، 1983).

29. توفيق السويدي، نصف قرن من تاريخ العراق القضية العربية، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1969).

30. د. جاد طه، سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، (مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، 2003).

31. جاسم الحلوائي، نبذة مختصرة عن كربلاء، (المعرفة للنشر، دمشق، 2006).

32. جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز – إعدادها – أحداثها – رجالها – حتى نهاية عبد الكريم قاسم، (شركة المعرفة للنشر، بغداد، 1990).

33. د. جلال النعيمي، حكام العراق، (دار النشر بلا، بغداد، 1986).

34. جلال محمد علي، الدور الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط 1945-1958، (دار النشر بلا، بيروت، 2004).

35. جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية: حرب أكتوبر 1973 ، العاشر من رمضان (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1989) ، ص 572 – 573 .

36. جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر 1970-1981، (مكتبة مدبولي– القاهرة- سنة النشر بلا).

37. اللواء الدكتور. جمال مظلوم، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد 25 سنة على إنشائه، (مركز الخليج للدراسات، لندن، 2006).

38. د. جواد كاظم حطاب وآخرون، الاتفاقية العراقية تداعياتها محلياً وإقليمياً، (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 2009).

39. جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، (دار الساقي، لندن، ط1، 2003).

40. جون كولي، التحالف ضد بابل، ترجمة: ناصر عفيفي (مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006).

41. جبرتو دبيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، (دار الكاشف، بيروت، ط2، 1976).

42. جيف سيمونز، عراق المستقبل. السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، (دار الساقي للطباعة، بيروت، ط1، 2004).

43. د. حامد ربيع، العراق ولعبة الأمم. حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة، (الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 1987).

44. حسام رضا، مخاطر التخريب الصهيوني في المياه العربية، (ملتقى الحوار العربي، طرابلس/ ليبيا، 1996).

45. حسن العلوي، عبد الكريم قاسم: رؤية بعد ثورة العشرين، (دار روح الأمين، عمان/ الأردن، 1983).

46. حسن عطية عبد الله، مبدأ مورنو وأثره علي السياسة الخارجية الأمريكية 1823-1865، (دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، 2006).

47. اللواء حسن مصطفى أحمد، الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، (مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1987.

48. د. حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004).

49. حسن نافعه د. نادية محمود مصطفى محرران، العدوان على العراق: خريطة الأزمة.. ومستقبل امة، (مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2003).

50. د. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، (دار الشروق، جدة، ط3، 1399ه).

51. حسين موسى، الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، (الحقيقة برس، بيروت، 1987).

52. حنا بطوط، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، (دار النشر بلا، بيروت، ط1، ج1، 1990).

53. د. خالد القاسمي، التعاون العسكري بين دول الخليج وأمريكا، (دار الثقافة العربية، الشارقة، 1997).

54. خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مقاتل من الصحراء: حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العلميات، (دار الساقي، لندن، 1995).

55. . خالد عبدالله، الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية، (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2003).

56. راشد طبارة، الانتداب وروح السياسة البريطانية، (دار النشر بلا، محل النشر بلا، سنة النشر بلا).

57. رباب يحيى عبد المحسن، كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004).

58. روبرت كوبال، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي: الحرب العالمية الثانية. الحرب الباردة الاحتواء، ترجمة: خليل علي مراد، (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 1983).

59. روبرت مكنمار، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، (دار الشروق، عمان/ الأردن، 1995).

60. د. رياض نعمان أغا، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، (الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2007).

61. ريتشاد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون: الحرب الحقيقية، ترجمة: د. سهيل زكي، (دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1982).

62. ريمون كارتيه وسهيل سماحه، الحرب العالمية الثانية 1939-1945، (مكتبة المصطفى، القاهرة، 1997).

63. زبيغو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2004).

64. سامي الشرجبي، السياسات الخارجية الأمريكية في الخليج، (جامعة صنعاء، 1998).

65. د. سامي المهنا، العالم بعيون أمريكية: الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاغون، (دار المريخ للنشر، القاهرة، 2005).

66. سامي عبد الحفيظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922\ 1936، (مطبعة حداد، البصرة، ج1، 1975).

67. ستون لويد، اثار بلاد الرافدين، ترجمة: الدكتور سامي سعيد الأحمد، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980).

68. سعاد رؤوف شبر محمد، نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية 1932-1945، (مكتبة اليقظة العربي، بغداد، 1987).

69. سعاد خيري، تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق 1920-1958، (اليقظة العربية، بغداد، سنة النشر بلا).

70. د. سعيد بن ناصر الغامدين، حزب البعث – تاريخه وعقائده، (دار النشر بلا، جدة، 1432هـ).

71. سهيل طابان، مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز ومكة المكرمة والمدينة المنورة، (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2004).

72. سهيل يحموت، النقطة العراقية (عرض وتحليل)، (دار النشر بلا، بيروت، 1976).

73. د. شامل أباظة، الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد، (مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2010).

74. شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم البداية والنهاية، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2002).

75. د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد إحداث 11 أيلول 2001، (الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2009).

76. صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية: موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، (المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004).

77. د. صباح محمود محمد، الفكر الإستراتيجي لصدام حسين، (مطبعة عشتار، بغداد، 1985).

78. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي – أرضه – سكانه – اقتصادياته – جيوبوليتيكي، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2004).

79. صبيح علي غالب، قصة ثورة 14 تموز والضباط الأحرار، (دار الطليعة، بيروت، 1968).

80. ضياء الدين سردار وميريل واين ديفيز، لماذا يكون العالم أمريكا، (دار فايار للنشر، محل النشر بلا، سنة النشر بلا).

81. طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز(1916\1925) دراسة في الأوضاع السياسية، (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ط1، 1982)، ص18_19.

82. طه الهاشمي، مذكراتي 1919/ 1943، (العروبة للنشر، بيروت، ط1، 1967).

83. عاهد مسلم سليمان ابو ذيب، الرؤيا الأمريكية للإرهاب الدولي وأثرها على الوطن العربي، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004).

84. د. عاطف السيد، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، مارس- إبريل 2003م، (دار النشر بلا، القاهرة، 2003).

85. د.عاطف السيد، مذابح الإنكليز في الوطن العربي، (المحروسة للطباعة، القاهرة،2003).

86. عاطف الغمري، انقلاب في السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، (المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2004).

87. عبد الباري عطوان، القاعدة.. التنظيم السري، (دار الساقي , بيروت، ط1، 2007).

88. عبد الجبار محمود العمر، الكبار الثلاثة ثورة 14 تموز في 14 ساعة، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990).

89. عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005).

90. د. عبد الخالق حسين، ثورة العشرين ودورها في تأسيس الدولة، (مكتبة العروبة، بغداد، ط3، 1981).

91. عبد الرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات، (مطبعة العرفان، بيروت، ط1958، 4).

92. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (العرفان للنشر، بيروت، ج1978، 1).

93. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (العرفان للطباعة، بيروت، ج2، ط1973، 1).

94. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (بيت الحكمة، بغداد، ج3، ط7، 1988).

95. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،(مطبعة العرفان، بيروت، ، 1958).

96. عبد الرزاق النصيري، نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932، (مكتبة اليقظة العربي، بغداد، 1987).

97. د. عبد السلام المجالي، حول مسودة معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية معركة السلام، (الوطن للطباعة، عمان/ الأردن، 1995).

98. عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم والعصر الحديث، (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1984).

99. عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1999).

100. د. عبد الكريم العلوجي، خمس سنوات احتلال، أين العراق.. وما هو مستقبله، (دار الكتاب العربي، دمشق، 2008).

101. عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون، (دار الوراق للنشر، عمان/ الأردن، 2004).

102. عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، (دار النشر بلا، الكويت، 1980).

103. د. عبدالله الاشعل، كامب ديفيد وأثرها في العلاقات المصرية الإسرائيلية، (مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010)<

104. عبدالله النعمان، المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (مكتبة المعد للنشر، دمشق، ط1، 2001).

105. عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1978).

106. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، (دار الأحمد للنشر، الكويت، سنة النشر بلا).

107. عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952–1954، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995).

108. د. عقيل الناصري، دراسة حركة الضباط الأحرار في العراق 1948–1958، (دار العروبة للنشر، بغداد، 1981).

109. علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية البريطانية 1945–1958، (بيت الحكمة، بغداد، 2002).

110. د. علاء كاظم موسى، ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، (الدار الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد، 1990).

111. عمرو عبد الكريم، أمريكا والعالم بعد 11 سبتمبر، (دار النشر بلا، محل النشر بلا،2002).

112. عوني عبد الهادي، مذكرات عوني عبد الهادي، (دار النشر بلا، بغداد، 1976).

113. غسان سلامة، اقتراح للتغيير، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003).

114. غسان سلامة، أمريكا والعالم إغراء القوة ومداها، (دار النهار للنشر، بيروت، 2005).

115. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية، البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922_1948، (وزارة الإعلام، بغداد، 1977).

116. فاروق صنع الله الحمدي، علم الجيولوجية، (دار الكتاب الجديد المتحد، بيروت، 2002).

117. فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية في الرأي العام، (دار النشر بلا، بغداد، ط3، 1977).

118. فاضل حسين، مشكلة الموصل، (النصر للطباعة والنشر، بغداد، ط2، 1967).

119. فرحات زيارة وإبراهيم الفريجي، تاريخ الشعب الأمريكي، (المطبعة الأمريكية، بيروت، 1946).

120. فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق طرق "مابعد المحافظين الجدد"، ترجمة: محمد محمود التوبة، (شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، السعودية، ط1، 2007).

121. د. فتحي العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005).

122. د. فتحي عفيفي، أمريكا والعراق جذور الأزمة والصراع، (كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد119، 2002).

123. د. قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2006).

124. كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1988).

125. كلايد برستوفتز، الدولة المارقة 'الأحادية الأمريكية وإخفاق النوايا الحسنة' ترجمة: فاضل جتكر، (الحوار الثاقفي، بيروت، 2003).

126. لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر، (جداول للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 2011).

127. لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، (مركز الدرسات العربي الأوربي، بيروت، ط1، 1999).

128. لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة: الدار العربية للموسوعات، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2002).

129. د.لويس عوض، الثورة الفرنسية، (الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1992).

130. ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط2، 1981).

131. د. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري سعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية ــ العربية حتى عام 19958، (مكتبة دار الفكر، البصرة، سنة النشر بلا).

132. ليون هادار، عاصفة الصحراء، فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد الحسينة، (الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2005).

133. معاشي بن ذوقان سعد العطية، الغزو الأمريكي للوطن العربي، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ط1، 2007).

134. مجيد خدوري، الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين، (مركز الشرق الأوسط، واشنطن، سنة الطبع بلا).

135. محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، (دار الأندلس للطباعة والنشر، بغداد، 1981).

136. محسن عبد الأمير ناظم، إسرار مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي، (العروبة للنشر، بغداد، 2003).

137. لعقيد الركن محمد أحمد ال حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليج العربية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1997).

138. د. محمد السيد سليم، الفكر السياسي لمحاضير محمد، (مركز الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006).

139. محمد أنور الحسون، العراق ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، (دار الفكر للطباعة، بغداد، 1981).

140. محمد أنور السادات، البحث عن الذات، (دار النشر بلا، القاهرة، 2002).

141. محمد الهاشمي، الشريف حسين ودوره في ثورة العرب الكبرى، (دار حراء للنشر، دمشق، 1996).

142. محمد الهزاط، الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق والشرعية الدولية، (دار النشر بلا، بيروت، 2005).

143. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1986)

144. محمد حسنين هيكل، أكتوبر 1973 السلاح والسياسة، (مركز الأهرام للتربية والنشر، القاهرة، 1993).

145. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، (دار النشر بلا، القاهرة، سنة النشر بلا).

146. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (دار الأهرام، القاهرة، ط1، 1992).

147. د. محمد حسين أبو العلا، السيادة الأمريكية، (مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، 2008).

148. محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق: حقبة من الصرع 1914/1958، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000).

149. محمد خصوانه، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، (دار النشر بلا، عمان/ الأردن، 1995).

150. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958، (دار النشر بلا، بيروت ،ج1، 1965).

151. محمد عبد الكريم الصفار، عبد الكريم قاسم كما عرفته في شخصيته وزعامته، (مكتبة الثورة الفكرية، بغداد، 1959).

152. محمد عزيز شكري، عصبة الأمم، (الموسوعة العربية، دمشق، 1999).

153. محمد علي البياتي، الحرب الاستباقية وتطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية، (دار للنشر والتوزيع، دمشق، 2005).

154. د. محمد مظفر الادهمي، الطريق إلى حرب الخليج، (الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997) .

155. د. محمد مظفر الأدهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1929-1932، (مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009).

156. محمود الدرة، حياة عراقي وراء البوابة السوداء، (الوطنية للنشر، القاهرة، 1976).

157. محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق،(دار الطليعة، بيروت، ط1، 1963).

158. محمود حيدر، الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافية، (دار الساقي، بيروت، 2004).

159. محمود مراغي، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق "وثائق الخارجية الأمريكية"، (دار الشروق، القاهرة، 2003).

160. مدحت أيوب محررا، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003).

161. مذكرات ايزنهاور.

162. د. مطر حامد النيادي، قواعد المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام، (دار الكتب الوطنية، ابو ظبي، 2011).

163. معين حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1977).

164. منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والإبعاد، في مجموعة من الباحثين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004).

165. مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفرة البريطانية 1944-1958، (دار النشر بلا، بغداد، 1992)

166. د. مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990).

167. ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط" الناس – النفط – التهديدات الأمنية، ترجمة: محمد نجار، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 1999).

168. ناصر حمد، السودان في ظل صراع الدول الكبرى، (دار العلم للنشر، بيروت، 2010).

169. د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، (مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2007).

170. نعوم تشكومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2007).

171. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي، (دار النشر بلا، بغداد، 1984).

172. هاملتن ومادسن وجاي، الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها، ترجمة: مكتبة الحياة، (مكتبة الحياة، بيروت، 1950) .

173. هنري شيل كوماكر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: إميل خليل، (دار النشر بلا، بيروت، سنة النشر بلا).

174. هنري فوستر، نشأت العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، (دار المعارف للنشر، بغداد، 1989).

175. ولبركوين ايفلاند، حبال من الرمل، ترجمة: د. سهيل زكار، (العروبة للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1995).

176. الدكتور اللواء ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004).

177. ياسين طه الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2001).

178. يحيى أبو زكريا، الغارة الأمريكية الكبرى على العالم الإسلامي، (الناشر الكاتب، الكتاب منشور الكترونياً، 2003).

179. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، (دار العروبة للنشر والتوزيع، بيروت، 1990).

180. يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبدالله حسن، (مكتبة العبيكان، السعودية، 2003).

181. يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والغرب: العلاقات السعودية – الأمريكية نموذجاً، (دار حوران، دمشق، ط1، 2003).

182. مجموعة باحثين، ترجمة: حسن حسن وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006).

183. ـــــ، العرب في الإستراتيجية الأمريكية مقارنة تحليلية – تاريخية من 1918-2005، (التلوين للنشر، محل النشر بلا، 2006).

184. ـــــ ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية والمنظمات الدولية، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد، ج11، 1967).

185. ـــــ مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية والمنظمات الدولية، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد، ج2، 1957).

186. ـــــ، دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973، (المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1975).

187. ـــــ ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية المنظمات الدولية، (وزارة الخارجية العراقية، بغداد، ج12، 1968).

188. ـــــ، رفعت الحاج سري نشاطه العسكري والسياسي 1948-1959، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002).

189. ـــــ، نص إعلان دمشق، (وزارة الخارجية السورية، دمشق، 1991).

190. ـــــ، الجزر الثلاث المحتلة للدولة الإمارات العربية المتحدة - طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، (مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، سنة النشر بلا).

ث) الرسائل الجامعية.

❖ اطاريح الدكتوراه.

1. أحلام بوعنان: العلاقات المغربية الأمريكية بين المتغير السياسي والمتغير الاقتصادي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، الرباط 1998).

2. أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية – الأمريكية 1939-1945، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1989).

3. اشرف سعد العيسوي، السياسة الأمريكي تجاه النظام الإقليمي الخليجي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001-2007 ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007).

4. خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي 1941- 1947، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1979).

5. حاكم ممدوح الخريشا، السياسة الخارجية الأردنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1999-2003، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008).

6. رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997).

7. رؤوف سليمان أبو العابد، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على القضية الفلسطينية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2007).

8. سعاد رؤوف شبر محمد، التغلغل الأمريكي في العراق 1921-1939، (اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995).

9. سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1958-1963، (أطروحة دكتوراه فير منشورة، كلية التربية أبن الرشد، جامعية بغداد، بغداد، 2005).

10. صالح أحمد عيسى القرعان، الرؤية الأردنية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي دراسة تحليلية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005).

11. عبد الأمير هادي الوكام، الحركة الوطنية في العراق، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1969).

12. علي عويد حيال، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بين عامي 1968-1979، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2006).

13. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية 1922-1948، (أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1964).

14. قطران عباس مجبل، العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011).

15. مهند عبدالله يوسف، تطور المصالح الأمريكية في العراق وموقف بريطانيا منها 1921-1958، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005).

16. نادية ضياء شكارة، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وإداراتها للأزمات الدولية المعاصرة- دراسة أزمة كوسوفو، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2001م).

17. نصير نوري محمد، مبدأ التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية مابعد الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006).

❖ رسائل الماجستير.

1. إبراهيم خضر عبد المحسن علامة، السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه العراق من عام 1992م إلى 2000م، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007).

2. أحمد نعناع، التنافس الدولي في المشرق العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2010).

3. أحمد ياسين الصوفي، السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج منذ عام 2001 إلى 2008، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2009).

4. أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية في ظل حكومة المالكي، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009).

5. إسراء طالب توفيق، العراق وعصبة الأمم (1930/ 1932)، (رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1999).

6. إلهام مانع، السياسات الإقليمية في العالم النامي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة زيورخ، سويسرا، 2003).

7. المجي محمد مهدي توفيق، الاستباق في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المبدأ والتطبيق، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007).

8. إيمان أحمد محمد رجب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009).

9. إيمان أحمد رجب، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق 1991-2005، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2008).

10. توفيق بوستي، سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الأزمة العراقية 2002-2006، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة، 2007).

11. جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1971).

12. حامد حميد كاظم الحسني، التطورات السياسية في العراق من 1920\1932 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005).

13. خديجة الريحة، التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2009).

14. خلدون عدره، سياسة المحافظون الجدد تجاه القوى الممانعة في منطقة الشرق الأوسط، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2009).

15. خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1975).

16. خولو جغبلو، التنافس الفرنسي الأمريكي على الجزائر 1962-2007، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008).

17. رامز عبدالله النعمان، المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2007).

18. رشا محسن موسى، الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على البترول العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2008).

19. شيماء زغلول رياض صالح، حقوق الإنسان في المبادرات الدولية بشأن الشرق الأوسط "دراسة مقارنة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2008).

20. صالح عبده علي القاضي، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007).

21. صلاح الدين إسماعيل الشيخلي، العلاقات العراقية المصرية بين عامي 1952-1961، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1980).

22. صوفية بنيحيى: المغرب في السياسة الخارجية الفرنسية منذ سنة 1981، (رسالة ماجستير غير منشورة،. كلية الحقوق أكدال،. الرباط، 2000).

23. طارق مجيد تقي القيلي، العلاقات العراقية الباكستانية 1947-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004).

24. طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني على نفط الخليج العربي، (رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1980).

25. ظاهر محمد العجمي، أمن الخليج العربي وتطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (أطروحة دكتوراه منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة النشر بلا).

26. عامر عبد الكريم عبد الحميد الالوسي، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق " دراسة لمكانة العراق في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي "، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1998).

27. عبد العزيز أمين عرار، حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1982، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة نابلس، نابلس/ فلسطين، 2001).

28. علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سانت كليمنيز العالمية، بغداد، 2009).

29. علي عبد الحميد سليمان، الحرب الاستباقية وتأثيرها على الأمن والسلم الدوليين، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2006).

30. علي مزاحم مجبل، العلاقات العراقية المصرية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2010، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011).

31. عيسى عبد الرزاق العميري، سياسة الكويت الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1990-2004، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005).

32. . فادي شمسي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا بعد إحداث الحادي عشر من أيلول سنة 2001، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2008).

33. فاطمة حمدي عبد الرحمن، العلاقات العراقية الأمريكية مابين 1976-1978، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1988).

34. فضل يحيى فضل ارحيم، السياسات الأوربية تجاه القضية العراقية 2003-2006، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006).

35. كمال محمد الشاعر، تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009).

36. كمال ياسين جاسم، السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي بين إدارة نيكسون وعهد ريغان، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، 1987،).

37. كوثر عباس مراد، تطور العلاقات الأمريكية العراقية للفترة 1945-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد القومي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980).

38. محمد أحمد محمد مشرح، السياسة الخارجية اليمنية تجاه مكافحة الإرهاب الدولي 1990-2005، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005).

39. مفيدة بوتمجت، العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي (دراسة في البعد الأمني) 1990-2007، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009).

40. مهند عبد الله يوسف، العراق في الوثائق الأمريكية 1917-1922، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2001)، ص270.

41. نبيل عبد القادر حسين، السياسة البريطانية إزاء تطور الجيش العراقي 1930\1958، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1996).

42. نها عبد الحفيظ شحاتة، دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية الأمريكية مع دراسة حالة لقرار غزو العراق 2003، (رسالة الماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة 2007).

43. هاني محمد أحمد، الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، 2010).

44. ياسمين احمد إسماعيل، الحرب علي العراق في ضوء إحكام الشرعية الدولية دراسة سياسية قانونية لقرارات مجلس الأمن 2001-2004، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005).

45. ياسمين نوري علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009).

ج) التقارير.

1. التقرير الاستراتيجي العربي، 1985، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1985).
2. التقرير الاستراتيجي العربي 1986، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1986).
3. التقرير الاستراتيجي العربي 2003- 2004، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004).
4. التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2003).
5. التقرير الاستراتيجي العربي 2009-2010، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010).
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تحرير صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، 1992.
7. التقرير الاستراتيجي اليمني 2002، (المركز اليمني للدراسات إستراتيجية، صنعاء،).
8. التقرير اليمني السنوي 2003-2004، (المركز اليمني للدراسات إستراتيجية، صنعاء، 2004).
9. التقرير الاستراتيجي للمغرب، (مجلة أبحاث. العدد: 53-54. 2000/ 2001).
10. التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002-2003، (مركز الدراسات، دار الخليج للصحافة والنشر، الكويت، 2003)
11. التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق خللا السنوات 1921_1931.
12. التقرير البريطاني عن سير الإدارة في العراق لسنة 1929.

ح) الدوريات والدراسات.

1. أحمد إبراهيم محمود، مفاوضات الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، (ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 162، 2008).

2. احمد ثابت، النزعة الأمريكية وإعادة هيكلية العالم العربي، (مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 123 ،2005).

3. د. أحمد شكارة، تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي، (سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد89، 2005).

4. أحمد عارف، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، (مجلة الأرض، دمشق، العدد12، 2003).

5. د. أحمد عبد الصاحب وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، (سلسة كتب مركز العراق، دار الصنوبر، بغداد، العدد15، 2007).

6. احمد منسي، أمريكا والشرق الأوسط في ولاية بوش الثانية، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الخليجية، القاهرة، العدد52، 2008).

7. أرشد مزاحم مجبل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق في ضوء الاتفاقية بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد32، 2008).

8. باسل يوسف بجك، مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد35، 2008).

9. د. جاسم يونس محمد الحريري، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 44، 2006).

10. د. جاسم يونس الحريري، صراع المصالح والإرادات في الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، (مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، العدد 50، 2008).

11. جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق. تشدد ديني وهوس امني، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد150، 2003،).

12. جلال عبد الله معوض، تركيا والأم القومي العربي السياسة المائية والأقليات، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 160، 1992).

13. ج. جون اكبيري، طموح أمريكا الامبريالي، (مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد18، 2003).

14. جون ميرزهايمر وستيفين والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد بلا، سنة النشر بلا).

15. جيمس ستاينبيرغ، القوة الوقائية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، (مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد51، 2008).

16. لواء أ.ح حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 150، 2002).

17. د. حسن ابو طالب، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، (دار الخليج للصحافة والنشر، الشارقة، 2002).

18. حسين أبو رمان ، مقاومة التطبيع .. بين المنظور الفلكلوري والتوظيف في خدمة السلام العادل ، (مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان/ الأردن، العدد 36، 2006).

19. د. حسين حافظ وهيب، أفاق تطور العلاقات العراقية – الأمريكية وأثرها على الأمن الإقليمي العربي، (أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد166، 2008).

20. د. حسين هاشميان، الاتفاقية الأمنية، الجماعات العراقية والسياسية الإيرانية، (مجلة مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد100، 2008).

21. د. حميد شهاب أحمد، مستقبل علاقات العرق: الإقليمية والدولية في ضوء الوجود الأمريكي فيه، (مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد29، 2003).

22. د. خضر عباس عطوان، العراق والدور الأمريكي (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 43، 2005).

23. خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد151، 2003).

24. رفعت لقوشة، الخليج في الاستراتيجيات الدولية، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد52، 2008).

25. رنا أبو عمدة، جون ماكين، حلم الرئاسة مرة أخرى، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 171، 2008).

26. رنا الشجيري، السيادة العراقية في ظل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، (مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد2، 2009).

27. رنا علي خلف، قراءة نقدية في الاتفاقية الأمنية، (أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد178، 2009).

28. د. د. ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوربي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق، (سلسلة كتب مركز العراق، بغداد، العدد25، 2008).

29. ستار جبار الجابري، مواقف المرشحين الديمقراطي والجمهوري من العراق، (مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد 1، 2008).

30. سعد ناجي جواد، العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والاستقطاب المذهبية – الطائفية، (مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 29، 2007).

31. سعيد سيف، الاتفاقيات الخليجية – الأمريكية، (مجلة الوعي، بيروت، العدد189، 2002).

32. سمير فاروق، دول الخليج وعراق مابعد الحرب تباعد أم تقارب؟، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد34، 2003).

33. شريف بسيوني، الحرب الأمريكية في العراق. مشروعية استخدام القوة، (مجلسة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد151، 2003).

34. صلاح سالم زرنوقه، أزمة الحشود العراقية قرب الحدود الكويتية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد168، 1995).

35. ضياء السعدي، مشروع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي ومسؤولية المحامين العرب، (المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد21، 2009).

36. طارق مجيد تقي العقيلي، النشاط الاثاري الأمريكي في العراق حتى العام 1965، (مجلة الحكمة، بغداد، العدد36، 2004).

37. عبد الرزاق الحسني، حلف بغداد سنة 1955. لماذا؟، (مجلة أفاق عربية، العدد6، 1988).

38. د. عبد العاطي محمد، واشنطن وبغداد ... من التحالف إلى الصدام في مفاوضات الاتفاقية الأمنية، (مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، العدد 587، السبت 21/ 6/ 2008).

39. عبدالله خليفة الشايجي، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وامن منطقة الخليج العربي: المراحل – التداعيات – المستقبل، (المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعوم السياسية، بيروت، العدد19، 2008).

40. علي أحمد عبد الصاحب، الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، (مجلة أراء، مركز الخليج للابحاث، الإمارات، العدد47، 2008).

41. د. علي الطراح، تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 117، 1994).

42. علي خفاجي، المخابرات الأمريكية البريطانية وحرب العراق، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد158، 2004).

43. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، الخليج في الإستراتيجية الأمريكية، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد40، 2005).

44. د. فكرت نامق العاني، العراق في الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي رؤية مستقبلية، (مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد7، 2007).

45. فؤاد المرسي خاطر، النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، (مجلة آداب مستنصريه، العدد3، بغداد، 1987).

46. كمال سميسم، الإستراتيجية الأمريكية من الحرب على الإرهاب إلى إنهاء الطغيان، (مجلة الحوار، دمشق، العدد63، 2007).

47. د. كوثر عباس عبد، العراق وتجاذبات العلاقات الأوربية الأمريكية، (أوراق قارية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد119، 2003).

48. مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بين الحرب الباردة، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد138، 1999).

49. مأمون كيوان، المحافظون الجدد في إدارة بوش ومواقفهم من إسرائيل والعرب، (مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد6، 2005).

50. د. محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 175، 2009).

51. محمد القريشي، إستراتيجية الردع الوقائي الأمريكي وامن الخليج، (مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البحرين للدراسات، المنامة، العدد2006).

52. محمد حميد رشيد، العراق على أجندة مرشح الحزب الجمهوري جون ماكين، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 54، 2008).

53. محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير التداعياته ونتائجه، (سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد1، بغداد، 2005).

54. محمد عبد القادر، الاتفاق الأمني بين أمريكا والعراق...مضامين واحتمالات، (ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد167، سنة النشر بلا).

55. مصطفى علوي، السياسة الخارجية وهيكل النظام الدولي، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 153، القاهرة، 2003).

56. ملف العلاقات اليمنية الأمريكية، (مركز البحوث والمعلومات، صنعاء، 2000).

57. منار الشوربجي، انتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2000، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد143، 2001).

58. نبيل محمد سليم، إعلان مبادئ العلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 162، بغداد2008).

59. نورفن بيرنز، الحرب الاقتصادية الباردة في أسيا وإفريقيا، (مجلة الأبحاث، بيروت، العدد12، 1959).

60. نوري عبد البخيت السامرائي، من تاريخ الوجود الأمريكي في البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، (مجلة المؤرخ العربي، العدد11، بغداد، 1979).

61. د. نديم الجابري، أمريكا هددت بفوضى شاملة في حالة رفض الاتفاقية، (مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد614، 2008).

62. ندى عمران، فرض الاتفاقية الأمنية على العراق، (مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 162، 2008).

63. هاني الحوراني ، مسارات العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية 1994 ـ2004، (مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان / الأردن، العدد37، 2006).

64. هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول – سبتمبر، (مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد107، 2002).

65. وجديجوري جوز الثالث، السياسة الأمريكية تجاه العراق، (سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، العدد63، سنة النشر بلا).

66. د. وجدان فريق عناد، الاتفاقية العراقية الأمريكية طويلة الأمد، أفكار ورؤى عامة، في مجموعة من الأساتذة والباحثين، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، (سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، الصنوبر للطباعة2008).

67. وليد حسن فهمي، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب.. الجدل السياسي والقانوني، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 166، 2006).

68. ــــــــــــــــ، مشروعية استخدام القوة، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد151، 2003).

خ) الندوات.

1. الشيخ حارث الضاري، مخاطر وتداعيات الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية (بحث مقدم إلى ندوة ما وراء الاتفاقية الأمنية والتي نضمها مركز استقلال للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 30/ 6/ 2008).

2. ربيع ياغي، النفط في الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، (بحث مقدم إلى ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، والمنشورة في سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008).

3. رمزي سلمان، السياسة النفطية في: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بحث مقدم إلى الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004).

4. د.سلمان علي الجميلي، الدستور العراقي ..رؤية مستقبلية للتداعيات الداخلية..والانعكاسات الإقليمية، (بحث مقدم في ندوة العراق إلى أين المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2005).

5. سليمان الدباغ، الاتفاقية العراقية – الأمريكية وقائع وسيناريوهات مفترضة، (بحث مقدم في ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008).

6. د. سيار الجميل، العلاقات العراقية – الأمريكية 1942-1968، (بحث مقدم إلى ندوة تاريخ المصالح الأمريكية في العراق، التي نضمتها اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون وجمعية المؤرخين والاثارين في نينوى، 4/ 5/ 1995).

7. عصام الجلبي، صناعة النفط في العراق، (بحث مقدم إلى ندوة مستقبل العراق بعد الاحتلال والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005).

8. د. عبد الحسين شعبان، ضوء على المعاهدة العراقية – الأمريكية مرحلة الاستقلال الثاني، (بحث مقدم في ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008).

9. علي الغفلي، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، (مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 35، 2003).

10. غانم محمد العفو، السياسة الأمريكية تجاه العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، (بحث مقدم إلى ندوة تاريخ المصالح الأمريكية في العراق، نظمتها اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون وجمعية المؤرخين والاثاريين في نينوى، 4/ 5/ 1995).

11. محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في المعاهدة الأمريكية العراقية في ضوء الاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (بحث مقدم إلى ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة على ضوء إعلان المبادئ إبعادها ونتائجها، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، بغداد، 2008).

12. د. محمود هدى رمضان، مشروع المعاهدة الأمنية الأمريكية العراقية (sofa)، (بحث مقدم في ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد29، 2008).

د) الصحف.

1. السيد ياسين، من هيمنة أمريكا المطلقة إلى استباحة الدول الفاشلة، (جريدة الحياة، العدد1651، 22/ 6/ 2008).
2. أمال المغربي، العراق والتأثيرات المحتملة للاتفاقية، (جريدة الإخبار، الثلاثاء 25\11\2008).
3. د. جابر حبيب جابر، جدل الاتفاقية.. ماوراءه، (جريدة الشرق الأوسط، الاثنين 23\11\2008).
4. فاضل رشاد، المالكي، حصانة الأمريكيين تعرقل الاتفاق رغم تقديم واشنطن نازلات" كبيرة جدا"، (جريدة الحياة، الجمعة 11\7\2008).
5. د. عبد الحميد الموافي، العراق بعد الاتفاقية الأمنية مع أمريكا، (جريدة الأهرام، العدد44574، 20/ 11/ 2008),
6. عبد الرؤوف الريدي، المباح والمستباح في أسلحة الدمار الشامل، جريدة الأهرام، القاهرة، 19/ 4/ 2003.
7. د. عبد الكريم العلوجي، الاتفاقية الأمنية...العراق تحت التهديد الأمريكي، (جريدة العربي الناصري، الأحد 23/ 11/ 2008م).
8. د. عبد الكريم العلوجي، العراق بين شقي للرحى، (جريدة العربي الناصري، الجمعة 22\6\2008).
9. د. علي لدباغ، اتفاقية تكافؤ لا إذعان، (جريدة الشرق الأوسط، الاثنين 10\6\2008).
10. محمد الانور، الاتفاقية بعيون عراقية، (جريدة الأهرام، العدد 44533، الأحد 9\11\2008).
11. محمد المبارك، العراق: الاتفاق الأمني تحايل على الاحتلال، (جريدة الحياة، 20/ 10/ 2008).
12. محمد رياض، الاتفاقية الأمنية ...احتلال العراق على ورقة جلاء، (جريدة الأخبار، الأحد 29/ 11/ 2008).
13. محمد فؤاد، دول الجوار.. من مؤيد ومن يعارض؟، (جريدة الأهرام، العدد 44533، الأحد 9\11\2008).

14. محمود الأحمد، الحكومة العراقية تقر الاتفاقية الأمنية مع واشنطن بأغلبية الثلثين، (جريدة الوطن الكويتي، الاثنين 17/ 11/ 2008م).

15. معد فياض، زيباري: الانسحاب الأمريكي قبل تشكيل الحكومة مسألة صعبة، (جريدة الشرق الأوسط، العدد 11512، 5/ 6/ 2010

16. وفيق السامرائي، عراق ما بعد الاتفاق... أخطر القرارات، (جريدة الشرق الأوسط، العدد10959، 29/ 11/ 2008).

17. د. نبيل أحمد حلمي، ملاحظات قانونية على الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، (جريدة الأخبار، الأحد 28/ 12/ 2008).

18. ندى عبد الصمد، اتفاقية أمنية بين بيروت وواشنطن تثير سجالا في لبنان، جريدة الشرق الاوسط، 6/ 10/ 2007.

19. نهله الشهال، العراق والاتفاقية الإستراتيجية الأمريكية : التعقيد المتصاعد، (جريدة الحياة، الأحد\10\2008).

20. البيانات التي أدلى بها لاريجاني : الاتفاق على انسحاب القوات الأميركية من العراق لا تزال تواجه مشاكل، (جريدة القدس العربي، 19\11\2008).

21. ـــــــ، الأزمة العراقية ومأزق الأمم المتحدة، (جريدة الوفد، الأربعاء 21\4\2004).

22. ـــــــ، حكومة الكويت تقر اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، (جريدة الحياة، 5/ 9/ 1991).

23. ـــــــ، الكويت لزيادة التزام الولايات المتحدة أمنها، (جريدة النهار، 19/ 9/ 1991).

24. ـــــــ، الامارات وواشنطن توقعان برنامجاً للتعاون العسكري، (جريدة السفير، 27/ 7/ 1994).

25. ـــــــ، نص البيان المشترك للإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، (جريدة الاتحاد، 13/ 5/ 1998).

26. ـــــــ، قطر أقرتها بعد الكويت، (جريدة النهار، 8/ 6/ 1992).

27. ـــــــ، توقيع اتفاقية التعاون بين البحرين والولايات المتحدة، (جريدة الأنوار، 28/ 10/ 1991).

28. نشر هذا البيان ونص المعاهدة في جريدة العراق، العدد732، في 14\10\1922.

29. جريدة الوقائع العراقية، وزارة العدل العراقية، العراق، العدد 3977، الاحد 17/ 6/ 2003، ص13.

30. وكالة الإنباء اليمنية سبأ، العدد19459، 3/ 10/ 200.

31. جريدة المشرق، العدد 1741، 1 آذار 2010

32. جريدة المشرق، العدد 1799، 16/ 5/ 2011.

33. جريدة المشرق، العدد 1842، 5 / 7/ 2010.

34. جريدة المشرق، العدد 1838، 30/ 6/ 2011.

35. جريدة المشرق، العدد 1826، 16 / 6/ 2011.

36. جريدة الشرق الأوسط، العدد 11547، 10 / 7/ 2010.

37. جريدة الشرق الأوسط، العدد 11488، 12 أيار 2010

38. جريدة الشرق الأوسط، العدد 11479، 3 أيار 2010.

39. جريدة الشرق الأوسط، الاثنين 17\ 11\2008.

40. جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9650، السبت 30\4\2005 .

41. جريدة البينة الجديدة، 30/ 9/ 2010.

42. جريدة يومية الخبر، 16/ 10/ 2004.

43. جريدة النهار، 8/ 8/ 1992.

44. جريدة الحياة، 13/ 4/ 1992.

ذ) المقابلات التلفزيونية.

1. مقابلة متلفزه على قناة الي بي سي العربي مع السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق، في 23/ 3/ 2008.

2. مقابلة متلفزه على قناة الحرة العراق العربي مع السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق، في 15/ 4/ 2008.

ثانياً: المراجع الاجنبية.

1. Abd Albari Atwan, AlMalki's dilemma between Tehran and Washington, (Al Quds Alarabi, 9th of June,2008).
2. ______ , The Modern Middle East, (Los Angeles, un, Of Aibert Tourane, Californi Press,1993).
3. Geaffry Warner, The Truman Do Trine And The Marshal Plan, (International Affairs. Vol 50, 1979).
4. Hay Ward Steven, The Age Of Reagan The Conservative Couterrevolution:1980-1989, (Ibsen, New York, 2009).
5. Hakim, Joy, History Of U.S: War Peace And All That Jazz, (Oxford University Press, New York, 1995).
6. James Duffy, Target: America: Hitter s Plan To Attack The United States s, (Alyson press, 2006).
7. J.s BASSET, A Short History Of The United State s 1494-1939, (Third Edition, Usa, 1959).
8. Joel Mayo. Iron-us. Hostage crisis (1979-1981) , James library . New Your, 1984, p298.
9. L.j. Gordon, American Relation s With Turkey, 1803-1930, (Philaopephia, 1932).
10. Michael Griffin, Reaping The Whirlwind: The Taliban In Afghanistan, (Pluto Press, London, 1999).
11. Marcelo G.Kohen, " L Administration actuelle de l'Irak: Vers une nouvelle forme de protectorat? " (papier presente a: L'Interventionen Irak et Ie droit international, sous La direction de Karine Bannelier, Paris, A.Pedone, 2004.
12. Philip Babcock Gove, Webster s Third New International Dictionary, (Cambridge, 1967).
13. Philip A. Reheard, League, of Nations From The English Dictionary. (London, 1984).
14. Richard Murphy, Statement Befire The Sub- Committee On Europe And Middle East, (Forrign Affairs Committee, 1988).
15. Robert A. Goldwin, Reading in American Foreign Policy, (Third, Edition, Chicago, Vol 2, 1953).
16. Sir Robin Renwick, Fighting With Allies (New York, 1996), p394

17. W.Eilers, Iran and Mesopotamia in E.7 Yarsshater, (Cambridge, Cambridge University, Press, 1983).

18. ________ ,Iran's men in Iraq ready to abort the agreement, (Al Quds Alarabi, 30th of October 2008).

19. Jean-François Daguzan : Les États-Unis et la méditerranée. (Paris : Publisud.2000

20. ABDELKHALQ BERRAMDANE : le Maroc et l'occident.(Editions Karthala. Paris 1987).

21. El mostafa Azzou :Les relations entre le maroc et les etats-unis regards sur la periode 1943-1970 Guerres mondiales et conflits contemporains . 2006).

22. Danis John: Les relations des Etat.Unis avec le Maroc. (revue Maghrebk Machrek , N°111, année 1986).

23. David B. Crist, Gulf of Conflict: A History of U.S.-Iranian Confrontation at Sea, (Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2009).

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

1. د. إبراهيم البيومي غانم، الرؤيا التركية الإيرانية للاتفاقية الأمنية في العراق، (مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Art

2. د. إبراهيم ناجي علوش، الوجود العسكري الأمريكي في مصر، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.albasalh.com/vb/showthread.php?p=5179

3. د. إبراهيم علوش، الوجود العسكري الأمريكي في القرن الإفريقي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://arabrenewal.info/

4. د. إبراهيم ناجي علوش، الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.freearabvoice.org/

5. أحمد المومني، التعاون الأمني والعسكري في ظل العلاقات المغربية-الأمريكية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://elmoumni.maktoobb

6. التقرير المتلفز الذي بثته قناة روسيا اليوم والمنشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=6KX2F3dG070

7. أميرة إسماعيل العبيدي، موقف إيران من الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://pulpit.alwatanvoice.com/content-160377.html

8. رائد فوزي أحمود، احتمالات استقرار الوضع الأمني بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :

http://www.al-almya.com/?p=48

9. رضا الشوك وحيدر علي الدليمي، قصة الأقطار المنتجة والمصدرة للبترول الأوبك، (مجلة الحوار المتدن، العدد3265، 2011)، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

www. Aheww.org

10. شريف عبد العزيز، الأزمة الكوريا. وإسرار اللعب في يد أمريكا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.islamstory.com/

11. صالح الشارف، الاتفاقية بشأن التواجد الأمريكي في ليبيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://alajwa.maktoobblog.com/catego

12. عبد الصمد السويلم، إمكانية الانسحاب الأمريكي من العراق، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150744

13. ملهم الملائكة: تفاؤل السياسيين ومخاوف المواطنين بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.dw-world-de/dw/article/,,4445649,,.html

14. مستقبل العراق في مهب الريح: الطائفية بدل المواطنة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.alasr.ws\inds.com

15. ما قبل الانسحاب الأمريكي من العراق 2011، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://alboraq.info/showthread.php?t=166685

16. تقرير لمركز أبحاث الكونغرس الأمريكي منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.jaami.info/makala-126.html

17. البيت الأبيض ويكديبيا الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

www.wwikipedia.org

18. البيان منشور على موقع البي بي سي على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/tvandradio

19. أسامة بن لادن ويكيبديا الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki

20. د. محمد عبد السلام، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/portal /

21. نص اتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان سنة 1951 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية اليابانية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.mofa.go.jp /

22. نص اتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان سنة 1960 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية اليابانية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

/http://www.mofa.go.jp

23. أنظر نص الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكورية الجنوبية لسنة 1953 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية الكورية الجنوبية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.mofat.go.kr/english/main/index.jsp

24. أنظر نص الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا لسنة 1952 والمنشورة على موقع وزارة الخارجية الألمانية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/

25. موقع هيئة علماء المسلمين على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.iraq-amsi.com/Portal/archive.php

26.الاتفاقية الأمنية بين الانقسام الداخلي والتحصيل الحكومي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.annabaa.org/nbanews/72/257.ht

27.الاتفاقية الأمنية بين الرفض والقبول مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http:\\www.islam online-net\Arabic\doc\2008\03\2.5shtm.

28. الهاشمي يبدد قلق سورية من الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط:

http://web.alquds.com/node/125665

29. موقع قناة الجزيرة على شبكة الانترنت على الرابط :

http\\www.aljazeera.net

30. موقع سلطة الائتلاف المؤقت على شبكة الانترنت على الرابط :

http://www.cpa-iraq.org

31. موقع قناة الشرقية الفضائية على شبكة الانترنت على الرابط :

http://www.alsharqiya.com /

32. موقع منظمة الامم المتحدة على شبكة الانترنت على الرابط :

http://www.un.org

33. ـــــ، تاريخ الاتفاقيات العسكرية الأمريكية الخليجية، مقال منشور في 25. المنتدى العربي للدفاع والتسليح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://defense-arab.com/vb/showthread.php? &t=40716

34. نص اتفاقية ظهران المنشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=2182

35. جون ماكين، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki.

36.موقع سلطة الائتلاف المؤقت على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :

http:// www. cqa-iraq.org

37. موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :.

http://ar.aswata\iraq.info\?p=1513.

38. موقع جريدة الزمان العراقية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :

http:\www.alzaman.org

39. وكالة الإنباء الفرنسية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://ouon.maktoob.com/details-2905.html

40. أنظر نص اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية والمنشور على موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.un.org/ar/index.shtml

41. مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:

http://www.news.bbc.co\arabic\1011\2008

42. Iran cleric rejects Bush's accusations on Iraq | Repute

http://www.reuters.com/article/

43. Iran Hails U.S.-Iraq Security Agreement

http://blogs.wsj.com/iraq/2008/11/17/iran-hails-us-iraq-securagreement/

45. http://www.egypty.com/top4/israel_parole_gel3ad.asp

46. http://en.wikipedia.org/wiki/Security_Treaty_Between_the_United_States_and_Japan



1. الأسم: أرشد مزاحم مجبل الغريري.
2. محل وتاريخ الولادة: بغداد 17 كانون الثاني 1983.
3. التحصيل الدراسي:
   - بكالوريوس علوم سياسية/ بغداد 2005.
   - دبلوم عالي بالدراسات السياسية/ القاهرة 2008
   - دبلوم عالي بالدراسات القانونية/ القاهرة 2010.
   - ماجستير علوم سياسية (علاقات دولية) القاهرة 2009.
   - دكتوراه علوم سياسية (علاقات دولية) القاهرة 2012.
4. المؤلفات:

أ) الكتب.
- السودان في ظل صراع القوى الكبرى.
- تطور العلاقات الأمريكية العراقية في ظل حكومة المالكي

ب) البحوث.
- اثر التعددية الحزبية على الاستقرار السياسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي.
- مجالات تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان .
- أحكام اليتيم بالقرآن والسنة النبوية.
- حقوق الإنسان بالشريعة الإسلامية.







مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER
عمان- شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 064619511 ص. ب 1061 عمان 11732 الأردن
E-mail:Abc.safi@yahoo.com/A.b.center@hotmial.com